

# التكشيف الاقتصادي للتراث

الغنائم (٢)  
موضوع رقم (١٣٣)

إعداد  
الدكتور / أحمد جابر بدران  
إشراف  
أ. د / علي جمعة محمد

## فهرس محتويات

ملف (١٥٥)

## الغنائم (٢)

موضوع (١٣٣)

الصفحة	الموضوع
	* ابن أبي حنيد ، شرح نهج البلاغة
١٨٠ ج ١ ص ١٨٠	١ - خالد بن الوليد يحيز الأشعث بعشرة آلاف درهم من الأنفال والسهمان
٣٤٠٣٣ ج ٣ ص ١٩٨	٢ - عثمان بن عفان يأخذ خمس إفريقية وبهية لمروان ج ١ ص ١٩٨
١٧ ج ٩ ص ١٧	٣ - عمر بن الخطاب يضع جواهر كسرى فى بيت المال ولا يقسمها بين المسلمين
٩٩ ج ٤ ص ٩٩	٤ - غنائم يوم القادسية ج ٩ ص ٩٩
١٠٢ ج ٥ ص ١٠٢	٥ - غنائم يوم نهاوند ج ٩ ص ١٠٢
١٢ ج ٦ ص ١٢	٦ - عمر بن الخطاب يقسم الأموال بين المسلمين على درجات
٢٢٣ ، ٢١٧ ، ٢١٥ ، ٢١٤ ، ٩٤ ، ٧٦ ج ١٢ ص ٢٢٣	٧ - الرسول (ص) يضرب سهام لثمانية تخلفوا عنه يوم بدر ج ١٤ ص ٨٨
١٦٨ ، ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٦٥ ج ٨ ص ١٦٨	٨ - موقف الرسول (ص) من غنائم بدر ج ١٤ ص ١٦٥
٢٠٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٢ ، ١٩٨ ، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٦٩ ج ٩ ص ٢٠٤	٩ - قسم الرسول (ص) خيرها غنيمة ج ١٢ ص ٢١٠
	* ابن الأثير ، أسد الغابة فى معرفة الصحابة
١٦ ، ٩ ج ٢ ص ١٦	١ - سهم الفرس من الغنيمة ج ١ ص ١٦٩ ، ٢٤٤ ج ٢ ص ٩
٤٦ ج ٢ ص ٤٦	٢ - نصيب آل البيت من الخمس ج ١ ص ١٧٦
٤٠ ج ٢ ص ٢٠٣	٣ - الرسول (ص) يطلب من القبائل التى تدخل الإسلام دفع خمس غنائمها
٤٠ ج ٤ ص ١٧٥	٤ - معاوية بن أبى سفيان يأمر زياد بن أبيه أن يصطفى له الذهب والفضة من الغنائم
٢٨٤ ج ٢ ص ٣٦ ، ١٦٤ ج ٤ ص ٢٨٤	

٥ - الرسول (ص) بيعت سبايا من بنى قريظة إلى نجد لبيعها هناك ويشترى سلاحا بشمنها ج ٢ ص ٢١٨	
٦ - اعطاء المؤلفة قلوبهم من غنائم حنين ج ٣ ص ١٢	
٧ - أول خمس فى الإسلام ج ٤ ص ٧	
٨ - من وجوه صرف الخمس أيام الرسول (ص) ج ٤ ص ٣٠١	
٩ - مقدار غنائم حنولاء ج ٥ ص ٤٩	
	* البخارى ، صحيح
١ - القبائل التى تدخل الإسلام تؤدى الخمس من المغنم إلى الرسول ج ١ ص ١٨ ، ٢٨ ، ١٢٣ ج ٢ ص ١١٢ ج ٤ ص ٨٤ ، ٨٥ ، ١٨٩	
٢ - سهم الرسول (ص) من الغنيمة ج ١ ص ١٠٥ ، ٨٠ ج ٥ ص ١٨١	
٣ - الرسول (ص) وبعض المسلمين يتنازلون عن نصيبهم من غنائم حنين ج ٣ ص ١٠٨ ، ١٦١ ، ١٧١ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ج ٤ ص ٩٩ ، ٩٣ ج ٥ ص ١٧٠	
٤ - الرسول (ص) وقسمة الغنائم ج ٣ ص ١٥٣ ج ٤ ص ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٤ ج ٥ ص ٣٣ ، ٩١ ، ١٣٥ ، ١٧٤ ، ١٧٦	
٥ - سهم الفرس والرجل من الغنيمة ج ٤ ص ٣١ ج ٥ ص ١٥٢ ، ١٥١	
٦ - الرسول (ص) يقسم للأخير من المغنم ج ٤ ص ٥٥	
٧ - الفلول من الغنائم ج ٤ ص ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ٨٧	
٨ - وجوه صرف الغنائم ج ٤ ص ٨٧ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ج ٥ ص ٩٢ ، ٩٢ ، ١٥٥	
٩ - من قتل قتيلًا فله سلبه ج ٤ ص ٩٦ ج ٥ ص ١٧١ ، ١٧٢ ج ٩ ص ٦٩ ، ٧٦	
١٠ - نصيب المهجرين من بدر مائة درهم ج ٥ ص ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨	
١١ - سهم عثمان من بدر مع أنه لم يحضرها ج ٥ ص ١١٠ ، ١٦٠	
١٢ - غنائم سرية نجد ج ٥ ص ١٧٧	
	* ابن تقي بردى ، النجوم الزاهرة
١ - عمرو بن العاص يرفض تقسيم غنائم مصر ج ١ ص ٢٥	
٢ - عبد الله بن أبى السرح يأخذ خمس الخمس من غنائم إفريقية ج ١ ص ٨٠	



٣ - ما غنمه خلف الفرغاني نائب أحمد بن طولون في بغور الشام ج ٢ ص ٤٤	
٤ - ما غنمه اسماعيل بن أحمد في غزوة أنطاكية ج ٢ ص ١٣٢	
٥ - غنائم القاسم بن سيما في غزوة الصائفة بالروم سنة ٢٩٨ هـ ج ٢ ص ١٧٥	
٦ - غنائم وقعة الزلاقة بين يعقوب بن يوسف وملك طليطلة ج ٦ ص ١٣٧	
٧ - غنائم جيش السلطان برسبای من غزو قبرص ج ٤ ص ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ١٩٥	
<b>* الخزاعي ، كتاب تخريج الدلالات السمعية</b>	
١ - آية الغنمة ص ٥٣٤	
غنائم خير ، خمس الغنائم ، صاحب المغنم ص ٥٠٠ - ٥٠٢ ، ٥٠٨ ، ٥١٠	
<b>* ابن خلكان ، وفيات الأعيان</b>	
١ - مقدار الغنائم التي غنمها موسى بن نصير من أفريقية ج ٤ ص ٤٠٢ ، ٤٠٣	
<b>* الذهبي ، التاريخ الكبير</b>	
١ - الرسول (ص) يقسم غنائم غزوة بدر بين المسلمين على الولاء ج ١ ص ١٧١	
٢ - كان نخل بني النضير لرسول الله (ص) خاصية فأعطى أراضي بني النضير للمهاجرين وقسمها بينهم وقسم منها الرجلين من الأنصار كانا ذوى حاجة ج ١ ص ١٢٢ - ١٢٣ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥	
٣ - كانت غنائم غزوة قرقرة الكدر خمسمائة بعير ج ١ ص ١٢٥ ، ١٧٥ ، ٢٧٦	
<b>* الذهبي ، سير أعلام النبلاء</b>	
١ - مقدار غنائم جلولا ج ١ ص ٧٩	
٢ - معاوية بن أبي سفيان يطلب أن يستصفي له الذهب والفضة من الغنائم ج ٢ ص ٣٣٩ ، ٣٤٠	
٣ - مقدار سهم الراحل وسهم الفارس من غنائم أفريقية ج ٣ ص ٢٤	
٤ - مقدار ما أصاب المقاتل من غنائم أفريقية ج ٣ ص ٢٥	
٥ - الرسول (ص) نقل في البدارة وفي الرجعة الثلث ج ٥ ص ١٥٨	
٦ - الرسول (ص) يطلب من وفد عبد القيس أن يعطوه خمس غنائمهم	

ج ٩ ص ١٨٧ ج ١٠ ص ٥٠٩ ج ١١ ص ٣٥٥ ج ١٤ ص ٤٤٥	
٧ - الغنمة لمن شهد الوقعة ج ١١ ص ١٨٣	
٨ - مقدار الغنائم التي حصل عليها ابن سيكتين من غزوة للهند ج ١٥ ص ١٣٦	
<b>* السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى</b>	
١ - إذا أهدى مشترك إلى الامام أو الامير هدية والحرب قائمة فهي غنمة ج ١ ص ٢٥٨	
٢ - الفرق بين النفي والغنمة ج ٢ ص ١٣٤	
٣ - بلغت غنائم السلطان محمود سيكتين من غزوة السند والهند عشرين ألف ألف درهم سنة ٣٩٦ هـ ج ٤ ص ١٥	
٤ - غنم السلطان محمود بن سيكتين من قلعة كلنجد سنة ٤٠٩ هـ مائة وخمسة وثلاثين فيلا ج ٤ ص ١٨	
٥ - غنائم السلطان محمود الغزوي من الذهب والياقوت في غزوة مهرة الهند سنة ٤٠٩ هـ ج ٤ ص ١٨	
٦ - ما أرسله صلاح الدين الأيوبي إلى الملك نور الدين مما حصله من أرباع أسلاد ج ٤ ص ٣٣٦	
<b>* السرخسي ، شرح السير الكبير</b>	
١ - تقسيم الغنائم بين المجاهدين بالتساوي بعد اخراج الخمس ج ٢ ص ٤٨٢ - ٤٨٥ ، ٤٩٤ ، ٤٩٨ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٢٣ ، ٥٩٧ ، ٦٠٢ ، ٦١٤ - ٦١٥ ، ٦٢٣ ، ٦٤٧ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٨ ، ٦٦٢ ، ٦٨٧ ، ٨١٦ - ٨١٧ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩٥	
ج ٣ ص ١٠٠٤ ، ١٠١٢ ، ١٠٤٢ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٩	
ج ٤ ص ١١٤٩ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٩٢ ، ١٣١٧	
ج ٥ ص ٢١٧٤ ، ٢١٧٧ ، ٢٢٣٣ - ٢٢٣٤ ، ٢٢٩١	
٢ - رسول الله (ص) يوزع الأنفال بين أفراد سرية بالسوية ج ٢ ص ٦١٤	
٣ - أمر رسول الله (ص) أن يعامل من امتنع عن الهجرة كالأعراب ليس له حق في	

الفى ولا فى الغنمة ج ١ ص ٩٤

٤ - ما يؤخذ من العدو وبصفة الغدر ليس غنمة ج ٤ ص ١٥٢٥

٥ - أهل الذمة يشاركون المسلمين فى الغنمة اذا حاربوا معهم ج ٢ ص ٦٨٨ - ٦٨٩

٦ - استحقاق النفل حسب ما تحمّلته ألفاظ الامام

ج ٢ ص ٦٢٣ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ - ٦٣٥ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٢٦ - ٧٢٧ ، ٧٤٠ ، ٧٥٩ -

٧٦٢ ، ٧٦٤ - ٧٦٩ ، ٧٩٣ - ٧٩٨ ، ٨٠١ - ٨٠٣

٧ - جواز ان يعين الأمير ربع الغنائم إلى سرية قبل اخراج الخمس

ج ٢ ص ٦٤٥ - ٦٤٦ ، ٦٣٩

٨ - النفل بمنزلة الرضخ من الغنمة ج ٢ ص ٦٥٠ - ٦٥١ ، ٦٨٢

٩ - جواز وضع النفل للأدلاء من أهل الذمة ج ٣ ص ٩٩٥ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩

١٠ - جواز اعطاء سهم لصاحب الخيل ج ١ ص ٨١

١١ - جواز النفل لفئة من المجاهدين للتحريض على القتال اضافة إلى حقهم فى

الغنائم ج ٢ ص ١٧٩ - ١٨١ ، ٥٩٤ ، ٦٨٣ ، ٦٨٦ ، ٦٩٣ ، ٦٢٠ - ٦٢٢ ،

٦٤٧ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٤ ، ٦٩٧

ج ٣ ص ٨٣٥ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٤ ، ٨٩٦ ، ٩٩٨ -

٩٩٩ ج ٤ ص ١٢٥٤ ، ١٢٥٥

من جميع أعياد الله محمد بن اسمعيل بن إبراهيم بن العسيرة  
ابن برزبه البخاري الطوسي رضي الله تعالى  
عنه ونفعنا به آمين

قد وجدنا في النسخ الصحيحة المعتمدة التي صححنا عليها هذا المطبوع رموزا لا سيما  
الروايتها « لا في ذوالهري ووص لاصيل ومن لا ينحصر في ط لا في الوقت  
وهو المكتوب في واحد العموي والمستعمل في الكثرة ووجه الاجتماع الجوى  
والكتيبين ووجه العموي والمستعمل وتارة توجد تحت أو فوق وجه واحد  
« أو غيرها إشارة إلى روايته عنهما وتارة توجد قبل الرمز (لا) إشارة إلى سقوط الكلمة  
الموضوعة عليها (لا) عند أصحاب الرمز الذي بعدها ان كان وقد يوجد آخر تلك الجملة  
التي عليها لا لفظ لا إشارة إلى آخر الساقط عند صاحب الرمز ومن الرموز ع ولعلها  
لا بن السعدي ووج ولعلها الجرجاني وق ولعلها القاسبي وح وعط وضع ولم يعلم  
صاحبها ورعا وحدرمو زغير ذلك لم تعلم أيضا ويوجد على بعض الكلمات خذ أو  
أو خ وهي إشارة إلى أنها نسخة أخرى وقد يوجد فوق الكلمة أو تحتها لفظ هذه إشارة  
إلى صحة جميع هذه الكلمة عند المرموز له أو عند الحافظ البيهقي والله سبحانه أعلم

طبع في  
المطبعة الكبرى الأميرية بولاق مصر الحية  
سنة ١٣١٤ هجرية























بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسُولَهُ نَجِيبًا إِلَى عَظِيمِ قَصْرِ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى قَبْرِ حَرِثَا  
 بَحْيٍ بْنِ بَكْرِ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عَرِينَةَ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي نَهَابٍ أَنَّهُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدَةَ أَنَّ  
 عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَفَعَ يَدَهُ إِلَى كِسْرَى فَأَمَرَ أَنْ يَدْفَعَهُ  
 إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ يَدْفَعُهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى فَتَلَا فَرَأَى كِسْرَى مَرْفُوعَةً خَبِثَتْ أَنْ بَانَ الْمَسْبُوبُ قَالَ  
 قَدْ تَعَالَيْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَجْزَوْا كُلَّ عَمَزَةٍ حَرِثَا مَسْدُودًا حَتَّى يَخْرُجَ عَنْ  
 بَيْتِهِمْ إِلَى عَيْنِ بَدْرٍ حَتَّى تَلْتَمِسُوا الْأَنْوَاعَ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ أَذِنَ  
 فِي قَوْمِكَ أَوْ فِي النَّاسِ يَوْمَ عَاثِرَةٍ أَنْ مِنْ أَكُلَ فَلَيْتُمْ يَفْعَلُ وَمَعَهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلَيْتُمْ بِأَسْبَسَ  
 وَبَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفُودًا إِلَى بَيْتِهِمْ وَأَمَرَ أَنْ يَدْفَعَهُ قَالَ لِيْلَهُ الْخَوْرِيثُ حَرِثَا  
 عَلَى أَنْ يُلْقِيَهُمْ أَخْبَرَنَا ثَعْلَبَةَ وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي خَالِدٍ أَنَّ ثَعْلَبَةَ أَخْبَرَنَا ثَعْلَبَةَ عَنْ ابْنِ جَبْرِ قَالَ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ  
 يَدْفَعُهُ عَلَى سِرٍّ وَدَفَعَهُ ابْنُ وَفَدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ النَّبِيِّ لَمَّا أَرْسَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مِنْ أَوْلَيْتُهُمْ  
 رِسْعَةً قَالَ مَرَّ جَبَالُ بْنُ وَفَدٍ الدَّوْمِ عَمْرٍو بَأَوَّلَ لَدَايَ فَأَوْ بَارَسُولَ اللَّهِ ابْنُ بَيْتَانَا وَسَلَّمَ كَفَّارًا مَقْرَدًا  
 بِأَمْرِ سُلَيْمَانَ بْنِ جَبْرِ يَمِينٍ وَرَأَى نَاسًا وَأَعَانَ الْأَشْرَافَ فَمَهَامُ عَنْ أَرْبَعٍ وَأَمْرُهُمْ بِأَرْبَعٍ أَمْرُهُمْ  
 بِالْأَعْيَانِ بِاللَّهِ قَالَ حَسْبُ تَدْرُونَ مَا الْأَعْيَانُ بِاللَّهِ فَأَوَّلَ اللَّهُ رَسُولَهُ أَغْلَمَ قَالَ ثُمَّ أَذِنَ لِأَلَا اللَّهُ وَسَعَدَ  
 لَأَشْرَافَهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ وَاقَامُوا لَدَايَ الزَّكَاةَ وَأَطَاعُوا فِيهِ صِيَامَ رَمَضَانَ وَتَوَاتُوا فِي الْغَنَامِ  
 الْحَسَنَ وَتَوَاتُوا فِي الدَّارِ وَالْأَنْتِ وَالْأَنْتِ وَرَأَى قَالَ الْمُنْشَرِّفُ قَالَ لَعَنَ قَطْرُهَا وَأَبْلَغُوا مِنْ  
 وَرَأَى كَرَامًا بِأَسْبَسَ خَيْرَ الْمَرْأَةِ أَوْ أَحَدَةٍ حَرِثَا عَمْرٍو بَدْرٍ الْوَلِيدِ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ حَتَّى يَدْفَعَهُ ثَعْلَبَةَ عَنْ  
 يُونُسَ الْقَتَرِيِّ قَالَ قَالَ لِي الشَّعْبِيُّ أَنَّ ابْنَ حَدِيثِ الْحَسَنِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفَاعَدَتْ ابْنُ عَمْرٍو  
 قَرِيبًا مِنْ سِتِّينَ أَوْ سِتَّةً وَنِصْفَ قَدِيمٍ أَهْمَةً يَحْتَجُّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرُهُ قَالَ كَانَ نَاسٌ مِنْ  
 أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ مَدِينَةِ عَمْرٍو بَأَوَّلَ لَدَايَ كَانُوا مِنْ حَلِيمٍ فَتَلَاهُمْ أَمْرًا مِنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ

١ فقال في ٢ أوالقوم  
 ٣ صيام رمضان . كذا  
 هو برفع صيام في جميع  
 النسخ المعتمدة به هنا  
 ووجه ظاهره  
 ٤ روى

مَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَرَامًا أَوَّلَهُمْ وَأَوَّلَهُ حَلَالًا  
 زَوَالِ الْأَبَاسِ بِهِ شَيْءٌ نَبِيٍّ وَلَكِنَّهُ نَبِيٌّ مِنْ طَعَايِ  
 (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)  
 (كِتَابُ الْإِعْتِسَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَنِ)  
 حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ شُعْرَةَ عَنْ مَرْثُومٍ عَنْ قُتَيْبِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ نَهَابٍ قَالَ قَالَ رَجُلٌ مِنْ  
 أَهْلِ بَدْرٍ لِعَمْرٍو بَدْرٍ الْوَلِيدِ لَوَ أَنَّ عَلِيًّا زَالَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَنَاسَتْ عَلَيْكُمْ  
 عَمِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينَ لَا تَقْدِرُ ذَلِكَ الْيَوْمَ عَبْدُ اللَّهِ أَفْعَالُ عَمْرٍو بَدْرٍ لَا أَعْلَمُ أَيُّ يَوْمٍ زَالَتْ هَذِهِ الْآيَةُ  
 زَالَتْ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي يَوْمِ جَعْفَةَ سَمِعْتُ قُتَيْبَ بْنَ مَرْثُومٍ وَشُعْرَةَ عَنْ قُتَيْبِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ نَهَابٍ عَنْ حَرِثَا بَحْيٍ  
 بَكْرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرِينَةَ عَنْ عَقِيلِ بْنِ أَبِي نَهَابٍ أَخْبَرَنَا أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرٍو الْقَدْحِيْنَ بِأَرْبَعِ الْمَلِكِيْنَ أَبَا  
 تَكْرٍو وَشُعْرَةَ عَلَى سِرٍّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَنَهَّدَ فَقَالَ ابْنُ تَكْرٍو قَالَ مَا بَعْدُ فَاحْتَضَرَهُ  
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي عِنْدَهُ عَلَى الَّذِي عِنْدَهُ كَذَا وَكَذَا الْكِتَابَ الَّذِي هَدَى اللَّهُ بِهِ رَسُولَكُمْ فَخَذُوا  
 تَنَهَّدُوا وَنَهَضُوا هَدَى اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ حَرِثَا مَوْسَى بْنُ أَبِي جَعْفَةَ حَدَّثَنَا وَهْبُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ  
 عَبَّاسٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ اللَّهُمَّ عَلِمْتَ الْكِتَابَ حَرِثَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَبَاحٍ  
 حَدَّثَنَا عَمْرٍو قَالَ جَعْتُ عَمْرٍو أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ قَالَ إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُكُمْ وَأَنْتُمْ كُمْ وَالْإِسْلَامَ  
 يُجْعَلُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرِثَا ابْنُ جَعْفَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نَهَابٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو كَتَبَ  
 إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثُومٍ بِأَرْبَعَةٍ وَأَقْرَبَ بِاللَّهِ وَاللَّهُ عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ فِيمَا سَمِعْتُ  
 بِأَسْبَسَ قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنُتُ بِجَمِيعِ الْكَلِمِ حَرِثَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ  
 حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرِينَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَوَى اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

١ حدثنا عبد الله بن الزبير  
 الحديث  
 ٢ سمعنا ٣ لما أخذت  
 معاهدي  
 ٤ قال أبو عبد الله وقع  
 هنا فغلبكم وإنما هو  
 لاس  
 أعكم ينظر في أصل  
 كتاب الاعتصام  
 ٥ وأقرت



والأخروى صلى الله عليه وسلم الأيمان عَمَّا قَالَ أَبُو بَرْزَةَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ أَفْضَلُ مَا لَكُمْ بِاللَّهِ وَجِهَادُ فِيسِلِهِ وَقَالَ خَدِيجٌ كُنَّا بَعْدَهُ نَقُولُ وَوَلَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرَّاجِيلٌ مِنَ الْأَمْرَانِ عَمَلْنَا بِهِمَا خَلَّاهُ خَلَّةً فَأَمَرَهُم بِالْأَيْمَانِ وَالنَّهْيَةِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَبَنَاهُ كَذَلِكَ كُلُّهُ عَمَلًا حَرَمًا عَمَلَهُ مِنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا أَبُو عَنِّي فِي قِتْلَةِ النَّسِيمِ الْعَبِيِّ عَنْ يَزِيدٍ قَالَ كَانَ مِنْ هَذَا الْحَقِّ مِنْ حَرَمٍ وَبَيْنَ الْأَنْعَامِ بَيْنَ رُؤُوسِهِمْ فَكُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فَقَرَّبَ إِلَيْنَا الْعُطَامَ بِسَيْسِهِمْ دَجَاجٍ وَعِنْدَهُ رُجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ كَانَهُ مِنَ الْمَسَاكِينِ قَدِمَ إِلَيْهِ فَقَالَ إِنِّي بَائِسٌ يَا كُنْتُ كَلْبًا قَدَّزَنَهُ خَلَقْتُ لَا كَلْبُهُ فَقَالَ عَمَلٌ فَلَا حَدَّثَنِي عَنْ ذَلِكَ إِنِّي أَبْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَقْرِيرِ الْأَشْعَرِيِّ يَنْتَعِمُهُ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَجْلُكُمْ وَمَاعَدِي مَا أَجْلُكُمْ فَأَيُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْبِيحُ إِبِلٍ قَالَتْ عَمَّا قَالَ أَنَّ النَّفَرَ الْأَشْعَرِيَّةَ مَرَّ بِهَا فَحَمَّسَ دُرْدُرُ الْهَزْلِ ثُمَّ انْطَلَقْنَا نَسْأَلُ مَا نَعْنَاهُ حَتَّى رَسُلَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَاحِظًا وَمَاعَدِي مَا حَظُّنَا ثُمَّ حَلَلْنَا فَعَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَيْتُهُ وَاللَّهِ لَأَنْتَ أَمَّا فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ فَعَلْنَا لَهُ فَقَالَ أَسَأَأَ أَجْلُكُمْ وَلَئِنْ اللَّهُ حَلَّكُمْ إِنِّي وَاللَّهِ لَا أَجْلُ عَلَى عَيْنِ قَارِيَةٍ عَاهَدْتُمْ لَهَا الْأَيْمَانُ إِلَيَّ وَخَسِرْتُمْ وَتَحَلَّلْتُمْ حَرَمًا عَمَرُوا مِنْ عَمَلِي حَدَّثَنَا أَبُو الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا فَرْقَنْدُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا أَبُو جَرَّةٍ السُّعْبِيُّ قُلْتُ لِأَبِي عَاسٍ فَقُلْ قَدِمَ وَوَلَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا إِنَّا نَسْأَلُ بَيْنَكَ الشَّرَّ كَرِيمٍ مِنْ مَضْرُوءِ الْأَصْلِ السَّكَّ الْأَفْرِاقِي (٩) حَرَمًا رَجُلٌ مِنَ الْأَمْرَانِ عَمَلْنَا بِهِ خَلَّةً خَلَّةً وَنَدَّوهُمُ الْبَنُونَ وَرَدَّ مَا قَالَ أَمْرُكُمْ بِالْبَيْعِ وَأَمَّا كُمْ مِنْ أَرْبَعٍ أَمْرُكُمْ بِالْأَيْمَانِ إِلَيْهِ وَقِيلَ تَذَرُونَ مَا لِيَ الْأَيْمَانُ بِهِ نَهَاهُ عَنْ إِلَالَةِ اللَّهِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَبَنَاهُ لُزْكَةً وَنَقَطُوا مِنَ الْفَتَنِ الْحَسَّ وَأَمَّا تُمْ مِنْ أَرْبَعٍ لَأَنْتُمْ رَوَيْتُمُ الْبَيَّعَ وَالنَّسِيمَ وَالظُّرُوفَ الْمُزْنَةَ وَاسْتَحْتَجَّ حَرَمًا قَيْسِيَّةً مِنْ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْكُتَيْبُ عَنْ نَافِعٍ عَنِ النَّسِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنِّي نَهَيْتُ بِهَذِهِ الصُّورِ أَعْدَابِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُقَالُ لَهُمْ أَحِبُّوا مَا خَلَقْتُمْ حَرَمًا أَوْ لَعْنُكُمْ حَدَّثَنَا حِزَامُ بْنُ ذِيْعَانَ عَنْ أَبِي عَن نَافِعٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

أَنْ لَا أَكُفُّهُ

فَلَا تُحَدِّثْكَ عَنْ ذَلِكَ

وفوله فلا حدثك مضط في

يسكون الام والمطلقة تبعاً

الدم وفتح المثلثة كبه

10

١٠٠

○ اسم الحريم ٦

٧ إِلَيْهِ ۝ وَالْمَرْقَةُ

[illegible]

١. ومثل الذي يحفظها

٣ الزُّجَاجَةُ

٤ لَوِّمُ الْقَامَةِ

○ انْفُطَاسٌ . كَذَا هُوَ

المعقدة وضبطها

والكسر اه

٦ - حدثنا ٧ - إشكاب

لأنه أجمع وقيل بل عربي

ضبط فی البیوانسیه کماری

ابن اشكاب بالكسر ممنوعا

الاصل















[illegible]

١ قَدْ قُتِلَ ٢ بَكِمَ ٣ دَبَّ ٤  
 ٥ رَفَعَ ٦ اِذَا وَكَلَّ رَجُلٌ رَجُلًا  
 ٧ رَجُلٌ هُوَ مَرْفُوعٌ ٨ قَالَ بِلْ هَوَّلًا  
 ٩ قَالَ بِلْ رَعْنِيهِ ١٠ قَالَ قَدْ اخَذَنِي  
 ١١ قَرَابَ ١٢ اَمْرًا

مَرَدُّهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمُذْنِبَةٌ لَمْ تَنْتَهِ عَنِّي وَمَا لِي بِرَجُلٍ  
 زَوْجِيهَا قَدْ دَفَعْتُهَا كَيْفَ أَبَاكَ بِمَعْلَمٍ مِنَ الْفَرَّانِ بِاسْمِهِ وَأَوَّلُ رَجُلٍ فَكَّرَ الرَّكْبُ شَيْئًا فَأَبَاهُ  
 الْمَوْلَى فَهَوَّجَ رُؤُوسَ أَقْرَبَتِهِ إِلَى أَجْلِ سَيِّئِ بَابِهِ وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطِّمِ أَبُو عَمْرٍو وَدَسْتَانِعُونَ عَن مُحَمَّدِ بْنِ  
 سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَوَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِفْظُ رُكَاةِ رَمَضَانَ فَأَنَابَنِي  
 أَن يَقُولَ يَمْشُونَ الطَّعَامَ فَأَخَذَهُ وَكَلَّمَ اللَّهُ لَا تَزْعُمَنَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ رَدَّ حَتَّى تَخْتِجَ  
 وَعَلَى عِيَالٍ وَلِي حَاجَةٌ مُدْرِدَةٌ قَالَ خَلَيْتُ عَنْهُ فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ مَقَامُكَ  
 أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ شُكْرًا جَدِيدٌ وَعِلَافَةٌ خَلَيْتُ سِدِّيهِ قَالَ أَمَا لَهُ قَدْ كَذَبَ  
 وَسِعِدُوهُ فَقَعَتْ أَسِيرُهُ سَوْدُودٌ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَ سِعِدُوهُ فَلَمَّا خَلَيْتُ عَنْهُ الطَّعَامَ  
 فَأَخَذَهُ لِيَقْلُ لَأَرْفَعَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ دَعْنِي فَإِنِّي خَتَّاجٌ وَعَلَى عِيَالٍ لَأَعُوذَ بِرَحْمَةِ  
 خَلَيْتُ بِهِ فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ مَقَامُكَ أَسِيرُكَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ  
 شُكْرًا جَدِيدٌ وَعِلَافَةٌ خَلَيْتُ سِدِّيهِ قَالَ أَمَا لَهُ قَدْ كَذَبَ وَسِعِدُوهُ فَدَسَدَتْ أَلَانَتُهُ فَجَاءَ بِمَعْمُونٍ  
 الطَّعَامَ فَأَخَذَهُ وَقُلْتُ لَا تَزْعُمَنَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا أَخْبَرْتُ مَرَاتِ اثْنَتَيْ رَعْمٍ لَأَعُوذَ  
 ثُمَّ نَعُوذُ قَالَ دَعْنِي أَهْلُكَ كَلَّمَكَ اللَّهُ مَا قُلْتَ مَا قُلْتَ إِذَا أَوْتِ إِلَى فِرَانِكَ فَأَقْرَأَ أَمَّا الْكُرْسِيُّ  
 لِأَلَا الْأَوْحَاطُ الْيَوْمَ حَتَّى تَخْتِمَ لِأَلَا يَا لَيْلَانِ يَا لَيْلَانِ يَا لَيْلَانِ عِلَّتْ مِنِّي الْهَافُ وَلَا يَنْفِرُ بَشَيْطَانٌ حَتَّى يَصْبَحَ  
 خَلَيْتُ سِدِّيهِ فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَامُكَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ رَعْمٌ  
 أَنَا لَعْنَى كَاتِبٍ نَفَعَنِي اللَّهُ مَا خَلَيْتُ سِدِّيهِ قَالَ مَا قُلْتَ إِذَا أَوْتِ إِلَى فِرَانِكَ فَأَقْرَأَ أَمَّا الْكُرْسِيُّ  
 مِنْ أَرْهَاقِي حَتَّى تَخْتِمَ لِأَلَا يَا لَعْنَى الْيَوْمَ قَالَ لَيْلَانِ يَا لَيْلَانِ عِلَّتْ مِنِّي الْهَافُ وَلَا يَنْفِرُ بَشَيْطَانٌ  
 حَتَّى يَصْبَحَ وَكَأَنَّ الْمَرْءَ تَسَبَّحَنِي عَنِّي أَنْفِرَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَا لَهُ قَدْ دَسَدَتْ وَهُوَ يَدْعُو بِعَلَمٍ مِنْ  
 عَنَابِ شَيْطَانٍ لَيْلَانِ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ قَالُوا هَذَا كَلَّمَكَ شَيْطَانٌ بِاسْمِهِ إِذَا بَاعَ وَكَانَ شَيْئًا فَأَسَدَ أَفْسَهُ  
 مَرَدُّهُ حَتَّى شَاخَ فَحَقَّقَ تَحْتَهُ بِرُصْلَتَيْهِ حَتَّى تَمُوتَ بِسِلَاحٍ مِنْ عَمَلٍ عَنِّي قَالَ صَبَّغْتُ عَنْهُ بِرُصْلَتَيْهِ  
 الْعَاثِرُ اللَّهُ مَعَ آبَائِهِ مَا دَعَا دَعْوِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ مِلَالُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَرَأَ فَقَالَ

١ وَبِ ۲ جَعَلَ يَجْعُو  
٣ جَعَلَ يَجْعُو ٤ زَانَا  
٥ هَاهُنَا ٦ لَمْ يَزَلْ  
هَذَا مِنَ الْفَخْرِ  
٧ الشَّيْطَانُ كَذَّابٌ غَيْرُ  
رَقِيمٍ الْيُونَنِيَّةِ  
٨ فَقُلْتُ ٩ قَالَ فَالِإِلَهِ  
١٠ حَتَّى يَحْكُمَ إِلَاٰهَ  
١١ لَمْ يَزَلْ ١٢ بِمَرْبَاكُ  
الشَّيْطَانُ ١٣ مَذَلَّتْ







هذه وخبر قال عبد الرحمن بن زهير اوعيد قال سمعت سالت عبد الرحمن عن زهير قال لا ادري  
 (١) انما عبيد بن جراح بن زهير قال ابا عبد الرحمن بن زهير قال سمعت سالت عبد الرحمن عن زهير قال لا ادري  
 (٢) من اخذني الى صاحبه ويحكي بعض نساءه دون بعض حديثنا جرحنا بآسب  
 (٣) هشام بن ابي عن عائشة رضى الله عنها قالت كان الناس يعبرون بهداياهم ويروى وقالت ام سلمة ان  
 (٤) صواحي اجتمعن قد كرت له فاعترض عنها حديثا لا يعمل قال حدثني ابي عن سليمان عن هشام بن  
 (٥) عروة عن ابيه عن عائشة رضى الله عنها ان نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كن يزبن خبز فيه  
 (٦) عائشة حفصة وصفيّة وسودة والحرب الا حرام كله وما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان  
 (٧) المسلمون قد علقوا احبار رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائشة فاذا كانت عند احدكم هدية يردان عليها  
 (٨) الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرها حتى اذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة  
 (٩) بعث صاحب الهدية الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة فكم حزب ام سلمة فكان لها تهي  
 (١٠) رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلم الناس فيقول من اراد ان يهدي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 (١١) هدية فليهد اليه حيث كان من بيوت نساءه فكلمته ام سلمة عاقلن فلم يقل لهن اناسا لهن فالت  
 (١٢) ما قال ل شيئا فقال لهن انكم به قالت فكلمته حين دار لهن اليه فسلمن لهن اناسا لهن فالت ما قال ل  
 (١٣) شيئا فقال لهن انكم به حتى يكلمن فدار لهن انكم به فقال لهن انكم به في عائشة قالوا نعم يا نبي الله  
 (١٤) فوب امرنا لا عائشة قالت فالت اقول الى الله من اذات بارسل الله لهن انهم دعون فاطمة بنت  
 (١٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسن الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول ان اسألك بشئ فاسأله  
 (١٦) العدل في بيت ابي بكر فكم به فقال لهن انكم به لا تخين ما احب فالت لهن في رجعت لهن فاحسن من فعلن  
 (١٧) ارجعي اليه فالت ان ترجعي فارسلن زبيب بنت جش فاته فاعظمت وقالت ان اسألك بشئ فاسأله  
 (١٨) العدل في بيت ابي ابي فاته ففرقت صرنا حتى تاروا عائشة وهي قاعد ففتبتها حتى ان رسول الله

١ ثم ٢ حرا وعبد  
 ٣ اعذكم ٤ بعث  
 ٥ لهن  
 ٦ هشام بن عروة  
 ٧ عثمان ٨ بها الى  
 رسول الله  
 ٩ فلم يدها  
 ١٠ فكم به ١١ دعين

صلى الله عليه وسلم ينظر الى عائشة على رءوسهم فادعته عائشة روى ربيعة حتى استخفا  
 قالت فالت التي صلى الله عليه وسلم الى عائشة وقال لهن اني ابكر قال الجاري الكلام الاخير قصة  
 فاطمة بنت كرعن هشام بن عروة عن رجل عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن وقال ابو هريرة عن  
 هشام بن عروة كان الناس يعبرون بهداياهم يوم عائشة وعن هشام بن عروة عن رجل من قريش ورجل  
 من الاولى عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن الحر بن حنبل قال عائشة كنت عند النبي صلى الله  
 عليه وسلم فاستاذنت فاطمة بآسب مالا يدين الهدية حديثا ابو هريرة حدثنا عبد الوارث  
 حدثنا عروة بن ماري الادي قال حدثني ثعلبة بن عبد الله قال دخلت عليه فتواوني طيبا قال كان  
 انك رضى الله عنه لا يرد الطيب قال وروى عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب  
 باب من راي الهبة الغالية جارة حديثا سعيد بن ابي مريم حدثنا الليث قال حدثني  
 عقيل عن ابن شهاب قال قال كرزوفان السور بن جرحم رضى الله عنه سمعنا ران اخيرا ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم حين جاءه وفد هوازن قام في الناس فاتي على الله بهاهوا فله ثم قال ما بعد فان  
 اخوانكم جاؤا تائبين واخي رايت ان اردت اليهم فبهم من احب بكم ان يطيب ذلك فليفعل ومن  
 احب ان يكون على خطمى نعطيه باهم من اول ما نبي الله عليه فقال الناس طيبناك باب  
 (١) المكافاة الهبة حديثا مسدودا عن عيسى بن نونس عن هشام بن ابي عن عائشة رضى الله عنها  
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويؤب عليها لم يذكر روي عن هشام  
 عن ابيه عن عائشة باب الهبة ولو اذا اعطى بعض وادى لم يجز حتى يعقل به ثم يعطى  
 الاخر من منه ولا يبتد عليه وقال النبي صلى الله عليه وسلم اعطوا بين اولادكم في العطيته وحل الولد  
 ان يرجع في عطيته وما ياكل من مال والده المعروف ولا يعتدى واشترى التي صلى الله عليه وسلم من  
 عمر بن الخطاب ما عطا من عمر وقال اصنع به ما شئت حديثا عبد الله بن يوسف اخبرنا مالك عن ابن شهاب  
 عن محمد بن عبد الرحمن ومحمد بن النعمان بن بشير انهم ساءوا عن النعمان بن بشير ان اباة الى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي فالت ابي ذؤانبا ما قال كل ولد تحت مثله قال لا قال

١ يرى ٢ ان الهبة  
 ٣ جارة ٤ الهدية  
 ٥ ويعطى الاخر







باب <sup>(١)</sup> إذا ذهب جماعة منهم <sup>(٢)</sup> حدثنا يحيى بن بكير حدثنا  
 القتيبي عن عمار بن عبد الله عن عروة بن مهران عن الحكم والمؤثر بن حمزة الخزاز أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال حين جاءه وفد ذو النون فسلموا أن رد إليهم أموالهم وبيعتهم وقال لهم من  
 زون وأحب الحديث إلى أصدق فاختاروا إحدى الطائفتين إما النبي وإما المال وقد كنت أشتايت  
 وكان النبي صلى الله عليه وسلم ينتظرهم يضع عنقه لئلا يهين من الطائف فلما تسبواهم أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم غير راد إليهم إلا إحدى الطائفتين فأولاهما اختيارا شيئا فقام في المسلمين فأتى على  
 الله عاخر أحله ثم قال أما بعد فإن إخوانكم هؤلاء مياؤا نالين في رأيت أن أرد إليهم سيهم فمن أحب  
 منكم أن يطيب ذنبا فقل ومن أحب أن يكون على خطئه حتى يخطئه بأمن أو ما بيني والله علينا  
 فليقل فقال الناس طيبنا يا رسول الله فقل لهم فقل لهم من أذنكم فيهم عن يادن فازرعوا  
 حتى يرفع البلاء قالوا كم منكم فرفع الناس فكلمهم عرفا فمهم فجمعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
 فأخبروا بهم طيبوا وأذنوا <sup>(٣)</sup> وهذا الذي بلغنا من يحيى بن حوزان هذا الخرقول الزهري يعني بهذا  
 الذي بلغنا <sup>(٤)</sup> **باب** من أخذ يد عديده وعنده جلد أو فهو حق ويد كرم ابن عباس أن  
 جلسا مشركا لم يرفع حدثنا ابن فضال أخبرنا عبد الله أخبرنا عبد الله عن عمار بن أبي سلمة  
 عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أخذ ساجدا صاحبته يتقاضا فقال  
 إن صاحب الخرق قد لا ثم قضا الله صلى من سيته وقال أفلكم أحسنكم قضاء <sup>(٥)</sup> حدثنا  
 عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن مع النبي صلى الله  
 عليه وسلم في سفر فكان على بكير لعمري صلب فكان يتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فيقول لو يا قبيد  
 الله لا يتقدم النبي صلى الله عليه وسلم أحد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم نفعي فقال عمر هو <sup>(٦)</sup>  
 فأخبرهم قالوا فذلك ما عداه فاستمع ما نلت **باب** إذا ذهب بعيرا لرجل فغروا كبه فهو  
 جائز <sup>(٧)</sup> وقال الحنفية حدثنا ابن عمار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ناسع النبي صلى الله  
 عليه وسلم في سدة وكنت على بكر صعب فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر نفعني <sup>(٨)</sup> فاشاعة فقال النبي

١ فان خيركم احسنكم  
 ٢ او وخبر رجل جماعة  
 ٣ قال ابو عبد الله (قوله)  
 فهذا الذي بلغنا من قول  
 الزهري  
 ٤ فهذا  
 ٥ نقول الله  
 ٦ حدثني وكان  
 ٨ قال في الفروع  
 وهو راكب  
 ١٠ قباعة

من النبي صلى الله عليه وسلم هؤلاء باعده الله **باب** خديعة ما بكر اليها <sup>(١)</sup> حدثنا عبد الله بن مسلمة عن  
 ملان بن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال رأى عمر بن الخطاب خديعة في بيت أبي السجدة  
 فقال يا رسول الله لو اشتريتها بثلثي ما يوم الجمعة ولوقد قال إنما يلبسها من لا خلا لئلا لا خرم  
 جلد حال فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر منها حلة وقال أكتبها وكتبها وكتب في حلة عمار  
 ما قلت فقال لي لم أكتبها لتبسمها فكساها عمر أخاه عكرمة ثم كساها <sup>(٢)</sup> حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر  
 حدثنا ابن فضال عن أبيه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ليبت  
 فاعمة فلم يدخل عليها وما جعل قد كرت ذلك قد كرت النبي صلى الله عليه وسلم قال في رأيت على يديها  
 سراموشا ذئال مالى ولذذنا فانا ما على قد كرت ذلك فافلتنا لئلا نمر في فيه بمانه قال تزل إلى فلان  
 أهل بيتهم ساعة <sup>(٣)</sup> حدثنا حجاج بن محمد أخبرنا شعبة قال أخبرني عبد الملك بن عيسى قال سمعت  
 زيد بن وهب عن علي رضي الله عنه قال أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم حلة سيرة فلبسها فقرأت  
 القسب في وجهه فشققتا بيني وبين **باب** قبول الهدية من المشركين <sup>(٤)</sup> وقال أبو هريرة عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم ما جاء به من الهدية فقبلها فقبلها فقبلها فقبلها فقبلها فقبلها فقبلها فقبلها فقبلها فقبلها  
 أخبرنا هذيت النبي صلى الله عليه وسلم ما جاء به من الهدية فقبلها فقبلها فقبلها فقبلها فقبلها فقبلها فقبلها فقبلها فقبلها  
 وبلغنا بيضا وكساه رداء وكتب به يخرجهم <sup>(٥)</sup> حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا أبو نؤس بن محمد حدثنا شيبان  
 عن قتادة حدثنا أنس رضي الله عنه قال أهدى النبي صلى الله عليه وسلم حلة سيرة وكان يهين  
 عن الخري فحبب الناس منها فقالوا الذي نفس محمد بيده لا يدل سعد بن معاذ في البعثة أحسن من هذا  
 وقال سعد بن معاذ عن أنس أن أهدى لروية أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا عبد الله  
 ابن عبد الوهاب حدثنا خالد بن الحارث حدثنا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن  
 بهيمة أنشأ النبي صلى الله عليه وسلم بشاة مسمومة فأكل منها فبقي ميا فقبل الأكلة قال لا تاكلت  
 أعرفها في أهوايت رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا أبو الهيثم حدثنا العفري بن سليمان عن أبيه  
 عن أبي عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه قال كنعان النبي صلى الله عليه وسلم ثلثين ومائة

١ لئله  
 بالترين في الفروع وأصله  
 وغبر ما على الصفة وقال  
 عباس ضبطناه على متقى  
 شيوخنا حلة سيرة على  
 الاضافة وهو أيضا في  
 اليونانية وقال النووي  
 انه قول الخسفين ومتقى  
 العربية وانه من اضافة  
 الشئ لصفة كما قالوا ب  
 خراة قسطاني  
 ٣ لم يرفق  
 ٤ فكساها عمر  
 ٥ بشة والرواية التي  
 شرح عليها النسب طلاق  
 بيت فاعلمته ٨  
 ٦ روي في آل  
 ٨ حلة سيرة ٩ هابر  
 ١٠ فكساها  
 ١١ البسة ١٢ حدثني  
 ١٣ فقلها كذا في بعض  
 الفروع











حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن أبي شيبة قال محمد بن زهير عن عمرو بن الزبير  
 أن مروان بن الحارث عن حمزة الخزاز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاءه وفدوهوا  
 منكم قالوا لا بد لهم أموالهم ويبيعهم فله لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
 زرونا أحب الحديث إلى أصدقته فالتواوا إحدى الطائفتين إماما النبي وثمان المال وقد كنت  
 استأيتكم وكان الظاهرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فضع عمره فله حين فقل من الطائف  
 فلما تبين لهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير ذلك لم يزلوا إحدى الطائفتين قالوا فأننا نختار رئيسا  
 فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسلمين فأتى على أبي جندب فله ثم قال ما بعد قالوا نعم قد  
 جاؤنا يا نبي الله فأتى أن أريد إليهم فبينهم من أحب إليهم أن يضيف ذلك فبقعه ومن أحب إليهم  
 أن يكون على خطبه حتى فطعه بإيمان أول ما بي عليه فليقل فقال الناس قد ثبتنا بالرسول  
 الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أرى من أدنى منكم في ذلك ممن لم يأنف فارجعوا حتى يرفع  
 إليكم فالأمر لهم ثم أجمع الناس فكمهم عرفواهم ثم رجعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فأخبروا أنهم قد طيعوا فذوقوا هذا النبي يعني عن أبي هريرة حدثنا أبو النعمان حدثنا جابر بن عبد  
 عن أبيه عن نافع أن عمر قال يا رسول الله حدثني محمد بن مفضل أخبرنا عن الله أخبرنا عن عمر  
 عن أبيه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسأله عن تركه في الجاهلية أعني ما قاله صلى الله عليه وسلم يوم فاته وقال يفتهم  
 جاهد عن أبيه عن نافع عن ابن عمر ورواه جابر بن عبد الله عن عمر بن الخطاب عن أبي هريرة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا عثمان بن عفان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن أبيه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حدثني قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من أوتى مني رجل منكم فله مني رجل منكم فله مني رجل منكم فله مني رجل منكم فله مني رجل منكم  
 ثم أذركم لم تروا أني قد كنت منكم فله مني رجل منكم فله مني رجل منكم فله مني رجل منكم  
 فله مني رجل منكم فله مني رجل منكم فله مني رجل منكم فله مني رجل منكم فله مني رجل منكم

- ١ لكم ؟ مكان في
- اليونانية أن ابن عمر
- فشط على ابن جندب ٥
- وكذلك شط على ابن أبي
- الشيخ إلى أبيه كتب
- ٣ حدثني ٤ اعتكف
- هو بالأوجه الثلاثة
- والنصب فيها بدون ألف
- كأثر في نسخة محمد
- ٥ رسول الله ٦ بسيف
- ٧ فأقبل ٨ ابن الخطاب
- ٩ مجلس

صلى الله عليه وسلم فقال من قتل قتيلا عليه شبهة فله شبهة فقلت من يشهدني ثم جلست قال ثم  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم فقلت من يشهدني ثم جلست قال ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم فقلت من يشهدني ثم جلست قال ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم فقلت من يشهدني ثم جلست  
 فقال أبو بكر لا والله إذا لم يعد إلى أديم أقدامه فأتى عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 سلبه فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقلت من يشهدني ثم جلست قال ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم فقلت من يشهدني ثم جلست  
 ما تأتله في الإسلام وقال النبي صلى الله عليه وسلم فقلت من يشهدني ثم جلست قال ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم فقلت من يشهدني ثم جلست  
 في قتله أن باقاة قال ما كان يوم حنين فظن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قتل فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وأخبره الخبر فبسط يده في رقبته فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء  
 ففعلتم ما فعلتم فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء  
 وأخبرهم ما أخبرهم فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت من يشهدني ثم جلست قال ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم فقلت من يشهدني ثم جلست  
 فقلت لئن لم يبق مني رجل منكم فله مني رجل منكم فله مني رجل منكم فله مني رجل منكم فله مني رجل منكم فله مني رجل منكم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت من يشهدني ثم جلست قال ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم فقلت من يشهدني ثم جلست  
 فأخبرهم ما أخبرهم فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت من يشهدني ثم جلست قال ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم فقلت من يشهدني ثم جلست  
 فأخبرهم ما أخبرهم فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت من يشهدني ثم جلست قال ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم فقلت من يشهدني ثم جلست  
 فأخبرهم ما أخبرهم فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء فله من ربه ما يشاء

- ١ ثم جلست فقال النبي
- صلى الله عليه وسلم
- ٢ منه ٣ كذا صورته
- في اليونانية وفي الفرع
- لاهاء الله
- ٤ وله ٥ فأشرب
- ٦ في فتح الباري قوله ثم
- بذلك كذا بالموجود لاكثر
- وبعضهم بالنسبة إلى تركي
- ٧ ذكره ٨ أصبح
- ٩ قال السطواني فوق
- العين نصبتان . وفي
- عاش الأصل قال الاسم
- الحافظ أبو ذر قال أصبح
- بالصاد والعين الموحدين
- وأصبح بالصاد المهملة
- والعين المهملة وأصبح
- بالصاد المهملة والعين
- المهملة روى كذلك أه
- من اليونانية
- ٩ عرقه ١٠ حدثني
- ١١ تفتي



إِلَّا أَنْ يَسْطُوا إِلَيْهِمْ وَيَبْعُوهُمْ مِنْ أَعْلَى سَهْلَيْنِ مِنَ السَّهْلَيْنِ وَأَمَرُوا أَنْ يُنْكِحُوا مَا طَابَ لَهُمْ مِنْ قَبْلِ  
 سَوَاهِرِهِمْ ۖ قَالَ عُرْوَةُ قَالَتْ عَائِشَةُ تَمُرُ أَنْ تَأْتِيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا لَأَنَّهُ  
 فَأَتَرَهُ اللَّهُ وَسَقَطَ وَكَانَ فِي السَّهْلِ إِلَى قَوْلِهِ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تُنْكِحُوهُمْ وَالَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ أَنَّهُ يَنْتَقِلُ عَلَيْهِمْ  
 فِي الْكِتَابِ الْآيَةُ الْأُولَى أَلَيْ قَالِ فِيهِ أَوْ بَنَ حَقْمٌ أَنْ لَا تَسْطُوا فِي الْبَنَاءِ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسْلِ  
 قَالَتْ عَائِشَةُ وَقَوْلُ اللَّهِ فِي الْآيَةِ الْآخِرَى وَتَرْغَبُونَ أَنْ تُنْكِحُوهُمْ يَعْنِي هِيَ رَغْبَةُ أَحَدٍ كَمَا لَيْسَتْ بِهِيَ أَنْ  
 تَكُونَ فِي حَبْرِهِ حِينَ تَكُونُ قَلْبَانَهُ الْمَدَّ وَالْجَمَالَ تَهَيَّوْا أَنْ يُنْكِحُوا مَا رَغِبُوا فِي مَالِهِا وَجَمَالِهَا  
 بَنَى النِّسَاءَ إِلَّا لِيَسْطُوا مِنْ أَجْلِ رَغْبَتِهِمْ عَنْهُمْ **بَابُ** الشَّرِكَةِ فِي الْأَرْضَيْنِ وَغَيْرِهَا **حَدَّثَنَا**  
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ  
 إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشُّعْقَةَ فِي كُلِّ مَاءٍ يَقْسَمُ فَأَذْوَغَتِ الْحِدُودَ وَصَرَفَتِ الطَّرِيقَ لَا شُعْقَةَ  
**بَابُ** إِذَا قَسَمَ الْمَرْكَاءُ الدُّوَارَ وَغَيْرَهَا فَلَيْسَ لَهُمْ رُجُوعٌ وَلَا شُعْقَةٌ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ  
 الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَتَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشُّعْقَةَ فِي كُلِّ مَاءٍ يَقْسَمُ فَأَذْوَغَتِ الْحِدُودَ وَصَرَفَتِ الطَّرِيقَ فَلَا شُعْقَةَ **بَابُ**  
 الْإِشْرَافِ فِي الذُّعْبِ وَالْفَضَّةِ وَمَا يَكُونُ فِيهِ الْهَرَفُ **حَدَّثَنَا** عُرْوَةُ عَلَى حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ مَخْزُومٍ  
 يَعْنِي ابْنَ الْأَسْوَدِ قَالَ أَخْبَرَنِي مَخْزُومٌ أَنَّ ابْنَ سُلَيْمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ الصَّرْفِ بِدَايِلِهِ قَالَ أَشْرَفَتْ  
 وَتَرَكْتُ لِي شَيْئًا بِدَايِلِهِ وَسَيِّئَةً لِحَاظِهَا الْبَرَاءُ عَارِبُهَا ثَانًا فَقَالَ فَعَلْتُ أَنَا وَتَرَكْتُ لِي زَيْدًا وَأَتَمُّ وَأَتَانَا  
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ مَا كَانَ يَدُودُ وَمَا كَانَ يَلْبَسُهُ قَدْرُهُ **بَابُ** شَرْكَ  
 النَّبِيِّ وَالْمَشْرُوكِينَ فِي الْمَزَاجَةِ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسَمَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ تَيْمِيَّةَ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْلًا يَهُودًا يَمْعَلُونَ بِرِجْوَالِهِمْ فَخَرَّ  
 مَا جُورُ مِنْهَا **بَابُ** قِسْمَةِ الْقِيمِ وَالْعَدْلِ فِيهَا **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي رَيْدَانَ  
 أَبِي جَبْرِ عَنْ أَبِي النُّعْمَانِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَطْلَعَ قِسْمَ  
 قِسْمَهُ عَلَى حَبَابَةٍ خَبَا بَاقِي عَتَرُهُ فَذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ خُصْمُهُ أَنْتَ **بَابُ**

١ عن تيمية  
٢ قسم  
٣ وغيره  
٤ حديث  
٥ فردوه  
٦ قسم

الشَّرِكَةِ فِي الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ وَكَرَّ أَنْ رَجُلًا سَامٍ يَقْعُرُ وَآخَرُ أَيُّ عَمْرَانٍ لَيْسَ لَهُ حَرْمًا أَصْحَبُ  
 النَّبِيِّ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ بَدَأَ اللَّهُ بِذَلِكَ الْخَبْرِ خَيْدٌ مِنْ مَعْنَى مَنْ يَنْتَقِلُ عَلَيْهِ عَيْنُ الْغَنِيِّ هِشَامٌ  
 وَمَنْ قَدْ أَذْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَهَبَ بِهَذَا مِنْ بَيْتِ جَدِّهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَاعَهُ فَقَالَ هُوَ غَيْرُ فَرَسٍ رَأْسُهُ وَدَعَاهُ ۖ وَعَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْدَانَةَ كَانَ يَخْرُجُ بِجَدِّهِ  
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ إِلَى السُّوقِ فَيَسْتَبْرِئُ الطَّعَامَ فَيَلْبَسُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو بَرْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَيَقُولَانِ  
 لَيْسَ كَذَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ دَعَاكَ بِالْبَرَّةِ فَيَسْتَبْرِئُ كَقَدْرِهِمَا أَصَابَ الرَّاحَةَ كَأَنَّهُ قَبِيعَتُهَا  
 إِلَى التَّوَلَّى **بَابُ** الشَّرِكَةِ فِي الرَّقِيقِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسَمَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ شَرَكًا فِي مَمْلُوكٍ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّقِيَ كَلَّهُ  
 إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ قَدْ رَزَقْتَهُ فَيَقَامُ قِيَمَةً عَدْلٍ وَيُعْطَى شِرْكًا وَحُجَّتُهُمْ وَيُجَلَّى بِسَبِيلِ الْمُعْتَقِ **حَدَّثَنَا** أَبُو النُّعْمَانِ  
 حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ سُبَيْرِ بْنِ نَسِيلٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ  
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ شَقِصًا فِي عَبْدٍ أَعْتَقَ كَلَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَلَا يَسْتَسْعِفُ غَيْرَ  
 مَشْفُوقٍ عَلَيْهِ **بَابُ** الْإِشْرَافِ فِي الْهَدْيِ وَالْبَدَنِ وَإِذَا اشْرَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي هَدْيِهِ بَعْدَ  
 مَا هَدَى **حَدَّثَنَا** أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ وَعَنْ  
 طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَدْ مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصِغَرٍ رَابِعَةٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ مِهْلَيْنِ  
 بِأَحْمٍ لِيَعْلَمَهُمْ شَيْئًا فَلَمَّا قَدِمَا مَرَّ بِأَحْمٍ لِيَعْلَمَهُمَا غَيْرَهُ وَأَنْفَعِلَ إِلَى أَسَانَةٍ فَخَسَفَتْ فِي ذَلِكَ الْغَائِلَةِ قَالَ عَطَاءُ  
 فَذَكَرَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَكَرِهَ يَفْطَرُ مِمَّا قَالَ جَابِرُ بَلَّغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَامَ  
 خَطِيبًا فَقَالَ بَلَّغُوا أَنَّ أَقْوَامًا يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا وَإِنَّا لَا نَرَى أَنَّ هَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ أَسْتَبَقْتُ مِنْ أَمْرِ  
 مَا سَدَّ رُتْبًا مَا هَدَيْتُمْ وَلَوْلَا أَنِّي الْهَدْيُ لَأَحَدْتُ فَقَامَ رَافِعُ بْنُ مَرْثَدٍ مِثْلَيْنِ يُعْنَمُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ  
 لَوْ لَنَا لَأَزِيدُكَ فَذَلِكَ لَأَزِيدُ قَالَ وَجَاءَ عَلَى أَبِي طَالِبٍ فَخَالَ أَحَدَهُمَا يَقُولُ لَيْسَ عَلَى أَحَدٍ مِنْكُمْ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلًا وَكَانَ الْآخَرُ لَيْسَ كَيْفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقِيمَ عَلَى الْإِخْرَامِ وَالشَّرِكَةِ فِي الْهَدْيِ **بَابُ** مَنْ عَدَلَ عَشْرًا مِنَ الْغَنِيِّ جَزُورٍ

١ فرأى ابن عمر لابن  
٢ شيوته قال في الفخ وعرو  
٣ أصح  
٤ اشركوا بوصول الهمة  
٥ ففتح الراعي وكسر هاء الفرع  
٦ وشطع الهمة وكسر الراء  
٧ في اليونانية  
٨ من القسطلاني  
٩ استعفى  
١٠ يسئعي  
١١ رجلا  
١٢ قال قديم  
١٣ وأصحابه  
١٤ وأصحابه  
١٥ وجمع على رواية من أسقط  
١٦ وأصحابه باعتبار أن قدومه  
١٧ عليه الصلاة والسلام  
١٨ مستنير لقدم أصحابه معه  
١٩ قسطلاني  
٢٠ المسألة  
٢١ وأمر رسول الله  
٢٢ عشر













أَيُّهُمَا عَزَّ وَجَلَّ عَنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَمَا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ  
 وَبِشَاءِ اللَّهِ إِنَّ عَدُوَّ اللَّهِ وَالْجِبَّانَ سَيُوقَاتُهُمْ مِنْ دِمَائِهِمْ وَنَحْنُ نَرُدُّ عَلَيْهِمْ فُلُجَتَ النَّارِ وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ لَافٍ  
 عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْإِسْرَارِ قَدْ نَالَ اللَّهُ بِعَيْنِي عَذَابَهُمْ وَلَوْلَا يَدِي قَدْ نَالَ اللَّهُ بِعَيْنِي قَدْ نَالَ اللَّهُ بِعَيْنِي قَدْ نَالَ اللَّهُ بِعَيْنِي  
 أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِالْقِسَامِ لِي يَوْمَهُمْ وَرَجَعُونَ رَسُولَهُمْ إِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِي يَوْمَهُمْ وَلَوْلَا يَدِي قَدْ نَالَ اللَّهُ بِعَيْنِي  
 الْأَنْصَارُ وَأَيُّهُمَا سَلَكْتُ وَادِيَ الْأَنْصَارِ أَوْ شِعْبَهُمْ **بَابُ** قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 لَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ مِنَ الْأَنْصَارِ فَهَذَا عِدَّةُ اللَّهِ مِنْ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ نَسْرٍ  
 حَدَّثَنَا غَدَرُ حَدَّثَنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ  
 الْوَالِقِسَمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْلَا الْإِسْرَارُ لَكُنْتُ مِنَ الْأَنْصَارِ سَلَكْتُ وَادِيَ الْأَنْصَارِ وَلَوْلَا الْهَجْرَةُ  
 لَكُنْتُ مِنْ أَمْرِ الْأَنْصَارِ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ مَا ظَلَمْتُ بِي وَادِيَ أَوْ دَوَّيْنَهُ وَهُوَ الْخَرَجُ **بَابُ** الْحَدِيثِ  
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ حَدَّثَنَا أَبُو عِيسَى عَنِ ابْنِ أَبِي حَتْمَةَ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي  
 أَبِي عَدْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ سَأَلْتُ الْقَدِيمَ الْوَالِقِسَمِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ عِدَّةِ الرَّحْمَنِ  
 وَسَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ لَيْسَ بِالرَّحْمَنِ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْأَنْصَارِ مَا أَقْسَمُ مَا لَيْسَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ عِدَّةِ الرَّحْمَنِ  
 أَجْمَعُ مَا أَلَيْسَ مَعَهُ مَا لَيْسَ مَعَهُ مَا لَيْسَ مَعَهُ مَا لَيْسَ مَعَهُ مَا لَيْسَ مَعَهُ مَا لَيْسَ مَعَهُ مَا لَيْسَ مَعَهُ مَا لَيْسَ مَعَهُ مَا لَيْسَ مَعَهُ  
 سَوَاقُكُمْ دَوَّيْنَهُ عَلَى سَوَاقِ بَنِي قَيْسِ بْنِ كَعْبَةَ الْأَوْفَعِ فَضَلَّ مِنْ أَطْفَالِهِ ثُمَّ بَاعَ الْعَدُوَّ وَجَاءَ بِمَا وَدَّ أَنْ  
 سَفَرَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ هَلْ تَرَوْنَ هَذَا قَالَ كَمْ مَدَّتْ أَلْبَانًا قَالَ قَوْمٌ مِنْهُمْ وَأَوْرَثَ تَوَادُّ  
 مِنْ دَخَلِ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَيْرٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
 قَالَ قَدِمَ عَلَيْنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَآخَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ وَكَانَ  
 كَثِيرًا لَمْ يَكُنْ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَالْأَنْصَارُ مِنْ أَكْثَرِهَا مَا أَقْسَمُ مَا لَيْسَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ عِدَّةِ الرَّحْمَنِ  
 أَمَّا نَانَ فَأَنْصَرُ أَهْلَهُمْ مَا لَيْسَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ عِدَّةِ الرَّحْمَنِ إِذَا حَاتَتْ تَرْوِجُهُ فَهَذَا عِدَّةُ اللَّهِ مِنْ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 يَرْجِعُ بَيْنَهُمْ حَتَّى أَفْضَلَ نِسَابًا مِنْهُمْ وَأَقْبَلُ فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا أَيَّامًا حَتَّى جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

- ١ رسول الله ٢ حدثنا
- ٣ وشيخنا ٤ ذلك
- ٥ الآية ٦ أراهم
- ٧ أكنتم ٨ عز وجل
- ٩ غائب ١٠ حدثنا
- ١١ ونرجوا

فَرِشَا

فَرِشَا وَاللَّهُ إِنَّ عَدُوَّ اللَّهِ وَالْجِبَّانَ سَيُوقَاتُهُمْ مِنْ دِمَائِهِمْ وَنَحْنُ نَرُدُّ عَلَيْهِمْ فُلُجَتَ النَّارِ وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ لَافٍ  
 عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْإِسْرَارِ قَدْ نَالَ اللَّهُ بِعَيْنِي عَذَابَهُمْ وَلَوْلَا يَدِي قَدْ نَالَ اللَّهُ بِعَيْنِي قَدْ نَالَ اللَّهُ بِعَيْنِي قَدْ نَالَ اللَّهُ بِعَيْنِي  
 أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِالْقِسَامِ لِي يَوْمَهُمْ وَرَجَعُونَ رَسُولَهُمْ إِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِي يَوْمَهُمْ وَلَوْلَا يَدِي قَدْ نَالَ اللَّهُ بِعَيْنِي  
 الْأَنْصَارُ وَأَيُّهُمَا سَلَكْتُ وَادِيَ الْأَنْصَارِ أَوْ شِعْبَهُمْ **بَابُ** قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 لَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ مِنَ الْأَنْصَارِ فَهَذَا عِدَّةُ اللَّهِ مِنْ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ نَسْرٍ  
 حَدَّثَنَا غَدَرُ حَدَّثَنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ  
 الْوَالِقِسَمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْلَا الْإِسْرَارُ لَكُنْتُ مِنَ الْأَنْصَارِ سَلَكْتُ وَادِيَ الْأَنْصَارِ وَلَوْلَا الْهَجْرَةُ  
 لَكُنْتُ مِنْ أَمْرِ الْأَنْصَارِ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ مَا ظَلَمْتُ بِي وَادِيَ أَوْ دَوَّيْنَهُ وَهُوَ الْخَرَجُ **بَابُ** الْحَدِيثِ  
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ حَدَّثَنَا أَبُو عِيسَى عَنِ ابْنِ أَبِي حَتْمَةَ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي  
 أَبِي عَدْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ سَأَلْتُ الْقَدِيمَ الْوَالِقِسَمِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ عِدَّةِ الرَّحْمَنِ  
 وَسَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ لَيْسَ بِالرَّحْمَنِ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْأَنْصَارِ مَا أَقْسَمُ مَا لَيْسَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ عِدَّةِ الرَّحْمَنِ  
 أَجْمَعُ مَا أَلَيْسَ مَعَهُ مَا لَيْسَ مَعَهُ مَا لَيْسَ مَعَهُ مَا لَيْسَ مَعَهُ مَا لَيْسَ مَعَهُ مَا لَيْسَ مَعَهُ مَا لَيْسَ مَعَهُ مَا لَيْسَ مَعَهُ  
 سَوَاقُكُمْ دَوَّيْنَهُ عَلَى سَوَاقِ بَنِي قَيْسِ بْنِ كَعْبَةَ الْأَوْفَعِ فَضَلَّ مِنْ أَطْفَالِهِ ثُمَّ بَاعَ الْعَدُوَّ وَجَاءَ بِمَا وَدَّ أَنْ  
 سَفَرَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ هَلْ تَرَوْنَ هَذَا قَالَ كَمْ مَدَّتْ أَلْبَانًا قَالَ قَوْمٌ مِنْهُمْ وَأَوْرَثَ تَوَادُّ  
 مِنْ دَخَلِ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَيْرٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
 قَالَ قَدِمَ عَلَيْنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَآخَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ وَكَانَ  
 كَثِيرًا لَمْ يَكُنْ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَالْأَنْصَارُ مِنْ أَكْثَرِهَا مَا أَقْسَمُ مَا لَيْسَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ عِدَّةِ الرَّحْمَنِ  
 أَمَّا نَانَ فَأَنْصَرُ أَهْلَهُمْ مَا لَيْسَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ عِدَّةِ الرَّحْمَنِ إِذَا حَاتَتْ تَرْوِجُهُ فَهَذَا عِدَّةُ اللَّهِ مِنْ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 يَرْجِعُ بَيْنَهُمْ حَتَّى أَفْضَلَ نِسَابًا مِنْهُمْ وَأَقْبَلُ فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا أَيَّامًا حَتَّى جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

- ١ كذا بالخطين في
- اليونانية
- ٢ ورجعوا ٣ وشعبهم
- ٤ أمرهم ٥ وشعبنا
- ٦ النبي كذا في فرع
- واحد وعكس في فرع آخر
- ٧ ابن عوف كذا بقل
- ٨ فقال ٩ سورة
- ١٠ النبي







الانسان فكف فاختلنا نبر بين السيف فقتله ثم قتل لاي عامر قتل الله صاحبك قال فارغ هذا  
 السيف ثم عطفه فقام الماء قال يا ايها الذي اقرى الله صلى الله عليه وسلم السلام فقل له استغفر لي  
 واستغفر لي او عامر على الناس فقلت بغير اسماء ثم رجعت وقد دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم  
 يسره على امر برزلي وعليه فراس فاستأثر بدمال السر برنظيره وجنبه اخبر ففجر نار خيرا لاي عامر  
 وقال قل له استغفر وقد اعان فتوضا ثم رفع يده فقال اللهم اغفر لعبدك عامر ورايت يا رب يا رب  
 ثم قال اللهم اجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك من الناس فقلت وفي ما استغفر فقال اللهم اغفر  
 لعبدك الله بن قيس ذبه وادخله يوم القيامة من الخلا كرميا قال ابو بردة اخبرني لاي عامر والآخرى  
 لاي موسى **باب** غزو الطائف في شوال سنة ثمان قاله موسى بن عتبة حدثنا الحسين  
 بن سعيد عن حماد بن عمار عن ابيه عن زيب ابنة ابي سلمة عن ابيها ثم سلمة روى عنها انها دخلت على  
 النبي صلى الله عليه وسلم وعنده من تحت فسمعت يقول لعبدك بن ابي عبد الله ارايت ان فتح الله  
 عليكم الطائف غدا فاعطاك الله غدا غلبان فقلت نعم قال لا ريب في ذلك فقلت نعم قال لا ريب في ذلك  
 لا يدخلان ذولا عليكم قال ابن عيينة وقال ابن جرير الخ حدثني حدثنا ابو اسامة  
 عن هشام بن عمار وازادوه وخاسر الطائف ومثله حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو  
 عن ابي انعباس الشامي الا عني عن عبد الله بن عمرو قال لما حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الطائف اقم من بينهم شيئا قال انا فافعلن ان شاء الله فقلت عليهم وقالوا ذهب ولا نقضه وقال مرة  
 ثم قتل فقال اغدوا على القتلى فعرفوا صائهم يراخ فقال انا فافعلن غدا ان شاء الله فاجبهم بقتل  
 النبي صلى الله عليه وسلم وقال سفيان مرة فسمعت قال قال ابن الجدي حدثنا ابن المنذر حدثنا  
 محمد بن بشر حدثنا محمد بن عمار عن ابي عامر قال سمعت قال باعثن قال سمعت سعدا وهو اول من روى  
 عنهم في سبيل الله وابكره وكان تسوي رجلا الطائف في ايام جلاء الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقالا معا النبي صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا ايها الذي اعزاه وهو يعلم فاجلسه عليه ثم اقول

- ١ مرسل . مثقل عنه
- ٢ ومن ٣ بنت
- ٤ فسمعه ٥ ابن ابي امية
- ٦ عليكم ٧ وقال
- ٨ ابن عمار . ومثله
- الدارقطني وغيره
- ٩ وقال ١٠ بالخير
- ١١ حدثني

حشام و اخبرنا معمر بن عاصم عن ابي العلاء عن ابي عبيد الله قال سمعت سعدا وابا بكر عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال عامر فقلت قد سمعت هذا رجلا من اهل اهل اما احدهما  
 فاول من روى عنهم في سبيل الله واما الاخر فقلت اني سميت في الله عليه وسلم ثلث ثلثة وعشرين من  
 الطائف حدثنا محمد بن العلاء حدثنا ابو اسامة عن بردين بن عبد الله عن ابي بردة عن ابي موسى روى الله  
 عنه قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو راى باعرا انه بين مكة والمدينة ومعه بلال فأتى النبي  
 صلى الله عليه وسلم امراني فقال لا تغزوني ما وعدتني فقال لا ابشر فقال قد كنت على من ابشر فاقبل  
 على ابي موسى ولال لهمة الصبيان فقال البشري فاقبل انما قالوا لا تغزوني فقال فيهم ماء  
 فقبل يده ووجهه ومعه فمعه ثم قال انتم بائنه وافرأ على وجوهكم بخور كما ابشر انا فخذ الفتح  
 ففعلوا فنادت اسمي من وراء السرايا فانه لا يكون فاقطع لاهيه طائفة حدثنا يعقوب بن ابراهيم  
 حدثنا ابي عبد الله حدثنا ابن جريح قال اخبرني عطاء بن صفوان بن يحيى ان ابيه اخبر ان يعلى بن  
 يقول لبي اري رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يزل عليه قال فبينما النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم باجفائه عليه فوب قد اطل به معه فبينا من اهلها اذ جاء داعراي عليه جبهة متصمعة  
 فطبع فقال يا رسول الله كتبت ربي في رجل احرم بعمرة في حجة بعد ما تصمع بالطيب فاشهر ربي الى  
 يعلى بيده ان تعال فجاء يعلى فادخل راسه فاذ النبي صلى الله عليه وسلم يحمر روجه يعطى كذلك  
 ساعة ثم يمس عنه فقال ابن الذي سألني عن العمرة انما قال ليس الرجل فاني فقال اما الطيب  
 الذي يكف الغسل تلك ثمرات واما الجلاء فاني ما صنعت في عمرك كما صنعت في حجتك حدثنا  
 موسى بن اسمعيل حدثنا وهيب حدثنا عمرو بن يحيى عن عباد بن عمر عن عبد الله بن زيد بن عامر قال  
 لما فاق الله على ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين قسم في الناس في الملوكة فوهموه ويطعون الانصار  
 فكانهم وجدوا اذ لم يصيبهم ما اصاب الناس فطبعهم فقال يا من انصاركم اجدكم صلا لا فهداكم

- ١ حدثني ٢ اخبره
- ٣ يطيب ٤ وجدته
- ٥ اوكاهم وجدوا اذ لم
- يصيبهم ما اصاب الناس



الله يري وكنتم متفرقين فالفكم الله في ولاة فاعداكم الله في كماله قال نبياً قال الله رسوله امن قال ما منعكم  
 ان تجيوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كمالاً قال نبياً قال الله رسوله امن قال فلو كنتم جئنا  
 كذا وكذا انما نذهب الناس بالشاة والبعير ونذخون بالنبي صلى الله عليه وسلم الى  
 رحلكم ولا اوجرة لكنتم امر من الانصار وويل للناس ودايا رغبة السلكت ودي الانصار وشعبها  
 الانصار شعار والناس دمار انكم ستلقون بعدي ثرة فاهربوا حتى تلقوني على الحوض حدثني  
 عبد الله بن محمد حدثنا هشام اخبرنا معمر بن الزهري قال اخبرني انس بن مالك رضى الله عنه قال قال  
 ناس من الانصار حين قال الله على رسوله صلى الله عليه وسلم ما افا من اموال حواريه فنهق النبي  
 صلى الله عليه وسلم بعض رجال الانصار من الابل فقالوا انفر الله رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى  
 فرسا ويركبا وسوفنا نظرون ديارهم قال انس حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم فلهذا الجهم فاحس  
 الى الانصار جهمهم في قبعة من ادم ولم يدع معهم غيرهم فقالوا جهمهم وافام النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
 ما حدثت بعني عنكم فقال فيها الانصار امار وساولا يا رسول الله فلهذا فلهذا واشيا واما ناس منا حديثه  
 استأنهم فقالوا انفر الله رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض فرسا ويركبا وسوفنا نظرون ديارهم  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم فاني اعطي رجالا احاديثي عهدي كغيري انا الله هم انما نرضون ان يذهب  
 الناس بالاموال ونذخون بالنبي صلى الله عليه وسلم والذخا انكم قولوا له انما نذخون به خبيرها  
 يتقبلون به قالوا يا رسول الله فدرينا فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم ستجدون ثرة فاهربوا  
 حتى تلقوا الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فاني على الحوض قال انس فلهذا فاهربوا حدثنا سليمان  
 بن ابراهيم حدثنا شعبة عن ابي التياح عن انس قال لما كان يوم فتح مكة قسم رسول الله صلى الله

١ وكنتم عالة م كذا في  
 اليونانية التجمع على  
 التي وحقه على نذخون  
 سكا حواله الآية  
 ٣ حدثني ٤ فتهبون

عليه وسلم غنائم بين فريش فغنيبت الانصار قال النبي صلى الله عليه وسلم انما نرضون ان يذهب  
 الناس بالله يا ويذخون رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>١</sup> فلو اني قال اني نبي رايه فريش  
 انككت وادي الانصار اوتبعهم حدثنا علي بن عبد الله حدثنا اضر عن ابن عوف انبا انهم من زبد  
 ابن انس عن انس رضى الله عنه قال لما كان يوم حنين التي هو ان ومع النبي صلى الله عليه وسلم عشرة  
 الاف والفلانة فادبروا قال باعنا الانصار قالوا ليس يا رسول الله وسعديك ليس بحسن بين يديك  
 فترك النبي صلى الله عليه وسلم فقال انما عدا الله ورسوله فاهربوا فاهربوا فاهربوا فاهربوا فاهربوا فاهربوا  
 ولم يعط الانصار شيئا فقالوا قد اعطاهم فدخلت في قبعة فقال انما نرضون ان يذهب الناس بالشاة والبعير  
 ونذخون رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلهذا الجهم فاحس  
 الانصار شعبا لا تخرب شعبا الانصار حدثني محمد بن ابراهيم حدثنا شعبة قال سمعت  
 قتادة عن انس بن مالك رضى الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ناس من الانصار فقال ان  
 فريش حديث عدي بن حذيفة ومصبة واني اردت ان اجبرهم وادفعهم انما نرضون ان يرجع الناس  
 بالله يا ويذخون رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يوتركم قالوا الى قال فويل للناس ودايا وسلكت  
 الانصار شعبا لا تترك وادي الانصار وشعب الانصار حدثنا قيسة بنت سفيان عن ابي  
 واين عن عبد الله قال لما قسم النبي صلى الله عليه وسلم فقهة فمحنين قال رجل من الانصار امارا  
 به اوجه الله فالتب النبي صلى الله عليه وسلم فاجره فمحنين به ثم قال حجة الله على موسى افسد  
 اودي يا كرم هذا نصبر حدثنا قيسة بنت سفيان عن ابن عوف عن ابي وائل عن عبد الله  
 رضى الله عنه قال لما كان يوم حنين آزال النبي صلى الله عليه وسلم ناسا اعطى الاقرع مائة من الابل  
 واعطى عبيدة مائة من الابل واعطى ناسا فقال رجل من الانصار هذا النصف وجهه فقلت لا خير

١ في فريش  
 ٢ اجبرهم

صلى الله عليه وسلم عن ابي هريرة قال ما اُتِيَ على قمار الا اُلهه الا بالجمعة الفاضلة يعمل بمقتلها  
 خيرا ومن يعمل بمقتلها فموتها بواب من ضرب دابة غيره في القوار حرضا مسل  
 حدا ابو يعلى حدثنا ابو المنصور كمال الدين قال اُتيت جابر بن عبد الله الانصاري فقلت له حدثني  
 عن عبد الله بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سألت عنه في بعض اشغاله قال ابو يعلى لا اذكر  
 غزوة او غزوة قلنا ان اُتينا قال النبي صلى الله عليه وسلم من أحب ان يتجهل الى ابيه فليجهل قال  
 جابر فقلنا وانما لي جلي في ركن ليس فيه نسبة وانما خلفي قلنا ما كنا اذ فقام على فقال لي النبي  
 صلى الله عليه وسلم يا جابر استسك فمضت وطلعت فوجدت في ركن البعير مكانه فقال ايسع الجمل فأتته  
 فلما نزلنا اذمة ورسول النبي صلى الله عليه وسلم المحدث في طوائف اهل مكة فدخلت البيوت وعثت اهل  
 في ناحية السلاط فقلت هذا جمل يخرج جعل لطيف بالجمل ويقول لجل جملنا بعث النبي صلى الله  
 عليه وسلم اوافين ذهب فقال اعطوهنا جارا ثم قال استرويت الفمن قلت نعم قال الفمن والجمل  
 كنت باب الرب على الدابة الضعيفة والتمولة من الخيل وقال يا شدين سعد كان السلف  
 يستحيون الله ولا يجرى والجسر حرضا احمد بن محمد اخبرنا عبد الله اخبرنا ثعلبة عن قتادة سمعت  
 انس بن مالك رضي الله عنه قال كان بالمدينة نوح فاستعار النبي صلى الله عليه وسلم قسلا في طاعة فقال  
 له زدوب تركبه وقال ما رايا من فرج وان وجدنا بجرا باب سوام القوس حرضا عبيد بن  
 يعقوب عن ابن اسامة عن عبد الله بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 جعل القوس سهمين وصاحبه سهمين وقال ما اسمهم في الخيل والبراذير منها قوله والخيل والبعال  
 وغير ذلك كبوها ولا يسمهم لا كثر من قوس باب من قاذبه غيره في القوار  
 حرضا ثعلبة حدثنا ابي بن يوسف عن ثعلبة عن ابي يحيى قال لجل لجلنا من قال يرضى الله عنهما  
 اقرهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين قال لجل لجلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بصر

حسد  
 ١ أم غيرة ؟ فليجهل  
 ٢ هكذا كان ضطوا في  
 اليونانية ثم اصبحت كلمة  
 الباء بالفتحة وقصة العين  
 بالسكون وضبطوا في رعين  
 بالتشديد كخنا اه من  
 الهامس  
 ٣ فيها عليه

انما قالون كانوا قمارا معه انا النبي صلى الله عليه وسلم ما اُتِيَ على قمار الا اُلهه الا بالجمعة الفاضلة يعمل بمقتلها  
 بالجمعة فاما رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يبق قمارا منه وانه اولى بقله اليساوان بايقين است  
 بالجمعة او الذي صلى الله عليه وسلم يقول النبي لا كذب انا بن عبد المطلب باب الرب  
 والقدر الدابة حرضا عبيد بن اسامه عن ابن اسامة عن عبد الله بن نافع عن ابن عمر رضي الله  
 عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل اذا دخل رجله في القدر واستوحته فادفعه فانه اهل من  
 عبد مسجدي الخليفة باب ركب القوس القوي حرضا عمرو بن عون حدثنا حماد  
 عن ثابت عن انس بن رضى الله عنه استقبلهم النبي صلى الله عليه وسلم على فارس عري ما عليه سرج  
 في عقه سميت باب القوس القاطوف حرضا عبد الاعلى بن محمد حدثنا زيد بن ربيع  
 حدثنا سعد بن قتادة عن انس بن مالك رضي الله عنه ان اهل المدينة فرحوا عمر فتركب النبي صلى الله  
 عليه وسلم قسلا في طاعة كان يقطف او كان يقطع فلما رجع قال وجدنا تركبكم هذا لجل لجلنا  
 بعد ذلك لا يخارى باب النبي بين الخيل حرضا ثعلبة حدثنا عبيد بن نافع عن  
 ابن عمر رضي الله عنهما قال اُجرى النبي صلى الله عليه وسلم ما فر من الخيل من الحفيا الى نسيه الوداع  
 واُجرى ما لم يفر من النسيه الى مسجدي زريق قال ابن عمر وكنت فيمن اُجرى قال عبد الله  
 حدثنا سعد بن قال حدثني عبيد الله قال سعد بن القيس الى النبي صلى الله عليه وسلم في الوداع اقبال اوسنة وبين  
 نسيه الى مسجدي زريق ميل باب احماد بن الخليل السبق حرضا احمد بن يوسف حدثنا  
 ثابت بن نافع عن عبد الله بن رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم ساق بين خيل التي لم تفر  
 وكان مدحان النسيه الى مسجدي زريق وثان عبد الله بن عمر كان ساق بها باب غابة  
 السبق لجل لجلنا حرضا عبد الله بن محمد حدثنا ثعلبة بن حذان ابو احماد عن ابي بن عتبة  
 عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ساق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين خيل التي قد  
 اُخبرت فارسلها من الحفيا وكان مدحان نسيه الوداع فقلت لوسى فكما كان بين ذلك قال سعة

١ فاستقبلونا  
 ٢ من الحفيا ٣ نسيه  
 ٤ قال ابو عبد الله امددا  
 غابة فقال عليهم الامد











صلى الله عليه وسلم فرمى عنك بماء فقلت يا نبي الله فقال اغتسلوا فغسلوا فاعلموا انهم  
 صواب ما فعلوا <sup>(١)</sup> قالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا لم كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله <sup>(٢)</sup>  
 ابن الحنفية قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فقلت يا نبي الله فقال اغتسلوا فغسلوا فاعلموا انهم  
 في الصدقة **باب** الدليل على ان الحسن بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه هو الذي قال في الصدقة  
 وابنا النبي صلى الله عليه وسلم اهل الصدقة والارامل من سائر فاطمة وشكت اليه الحسن بن علي  
 ان يحبسهما من النبي صلى الله عليه وسلم بدل بن الحنفية اخبرنا عنه قال اخبرني الحكم قال  
 سمعت ابن ابي ليلى حدثنا عن ابي فاطمة عليه السلام انكنت ما تاتي من الرضى ما تظن بقلبه ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ابي يسي فاته تاله خادمكم واقفه وقد كرت امانته فجاءني  
 صلى الله عليه وسلم وقد كرت ذل عائله له فاما وقد دخلت فاصاحف قد قبلت التمس فقال علي كبرك  
 حتى وجدت ريقه في عيني على صدرى فقال لا ادلك على خير مما انا فيه اذا اخذت ما صاحك  
 فذكر الله اربعة اركان وتلبيح واجمالتا وتلبيح وسجالتا وتلبيح فان ذلك خير لكم مما تلهي  
**باب** قول الله تعالى فان الله خفي يعني الرسول فسم ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انما انا فاسم وخائف والله يعطى حدثنا ابو الوليد حدثنا ثوبان عن سليمان ومسلم وروثادة سمعوا  
 ابن ابي الجعد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 محمد قال شعبه في حديث تصور ان الانصارى قال جلته على عني فاذن به النبي صلى الله عليه وسلم  
 وفي حديث سليمان وبنه غلام فاذن بسمه محمد قال سمعوا ابا بصير ولا تكتبني فاني انا لعل  
 فاسم اسمي بسمكم وقال حصين بعث فاسم اسمي بسمكم قال عمر واخبرنا عنه عن قتادة قال  
 سمعت سالي عن جابر اراذ ان بسمه الفم فقال النبي صلى الله عليه وسلم سموا باسمي ولا تكتبوا كذا  
 حدثنا محمد بن يوسف حدثنا ثوبان عن الحسن بن علي بن ابي الجعد عن جابر بن عبد الله الانصاري  
 قال ولما جلت من غلام فسماه الفم فقالت الانصار لا تكتبك ابا الفم ولا تكتبك فاني التي صلى

١ يعالوا ٢  
 ٣ وقال ٤ بالصدقة  
 ٥ الطعن ٦ اخبرنا  
 ٧ اخذنا ٨ قدمه  
 ٩ سألني ١٠ ما لنا  
 ١١ عز وجل  
 ١٢ والرسول ١٣ أنهم  
 ١٤ في المطبوع سابقاته  
 ١٥ قال وليس في نسخة من  
 نسخ الخط عندنا لفظ أنه  
 كنهه  
 ١٦ وقال ١٧  
 ١٨ تكتبوا ١٩ لا تكتبك

عليه وسلم فقال يا رسول الله ولدي غلام فسمه الفم فقالت الانصار لا تكتبك ابا الفم ولا تكتبك  
 عنما فقال النبي صلى الله عليه وسلم اخذت الانصار وواجمي ولا تكتبوا كذا كذا فاعلموا انهم  
 حدثنا جابر اخبرنا عبد الله عن نوس عن الزهري عن جابر بن عبد الرحمن انه سمع  
 معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد الله خيرا بفقهي في الدين واقفه اعطى وانا  
 الفم ولا تزال هذه الائمة طاهرين على من خلفه ثم حتى ابي امرائه وهم طاهرون حدثنا محمد  
 ابن سنان حدثنا فاطمة بنت سعد بن ابي عبد الرحمن بن ابي عزة عن ابي هريرة رضي الله عنه ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما اعطيتكم ولا اضعكم انا فاسم اسمي بسمك حدثنا عبد الله  
 ابن زياد حدثنا سعيد بن ابي نوب قال حدثني ابو الاودع عن ابن ابي عمير وابنه نعم عن خولة  
 الانصاري رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان ربنا لا يعجزون في مال الله  
 بفقر فيهم النار يوم القيامة **باب** قول النبي صلى الله عليه وسلم اهل بيتكم القنائم وقال  
 الله تعالى وعدكم القنائم كثيرة فاذنوا فاعمل لكم خيرا وعلامة حتى يبينه الرسول صلى الله عليه  
 وسلم حدثنا محمد بن حاتم حدثنا حاتم بن عمار عن عروة الباقري رضي الله عنه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال الخيل مفقودة في اوصياء النصارى والجر والمغنم الى يوم القيامة حدثنا ابو  
 الجبل اخبرنا ثوبان حدثنا ابو الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال اذا هلك كسري فلا كسري بعده واذا هلك قصير فلا قصير بعده والذي نفسي بيده  
 لتنفقن كنوزكم في سبيل الله حدثنا ابي جعفر بن رافع عن عبد الله بن جابر بن مرة رضي الله عنه  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا هلك كسري فلا كسري بعده واذا هلك قصير فلا قصير  
 بعده والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزكم في سبيل الله حدثنا محمد بن سنان حدثنا عن اخبرنا  
 سائر حدثنا تميم بن عبد الله بن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اهل بيت القنائم حدثنا ابي جعفر بن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة رضي الله عنه

١ تكتبك ٢ تكتبك  
 ٣ فسوا ٤ تكتبوا  
 ٥ ابن موسى  
 ٦ بقول ٧ فاسمنا  
 ٨ عز وجل ٩ الا  
 ١٠ فهي ١١ يرواها



أَنْزَلَ إِلَهُهُ عَلَى نَبِيِّهِ. لَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ جَدِيدٍ إِلَّا لِيُحْيِيَ فِي سِيْلِهِ  
وَقَدْ بَدَأَ بِأَنْبِيَاءِهِ الْجَنَّةَ أَوْ يَرْجِعُهُ إِلَى مَسْكِنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ مِنْ أَيْمَانِهِ حَرَمًا مُحَمَّدٌ  
ابْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَامٍ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَزَا بَنِي الْأَنْبِيَاءِ فَقَالَ قَوْمُهُ لَا يَنْبَغِي لِرَجُلٍ أَنْ يَبْسُغَ أَمْرًا وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَنْتَهِزَ  
بِهِ الْبَلَاءَ يَنْتَهِزُ بِمَا لَا أَحَدٌ يَنْتَهِزُ بِهِ وَلَا أَحَدٌ يَنْتَهِزُ عَنْهُ إِلَّا خَلْفًا وَهُوَ يَنْتَظِرُ  
وَلَا دَعَا فَرَأَى الْقَوْمُ صَلَاةَ الْعَصْرِ وَأَوْقَرِي سَلَمٌ فَلَمْ يَقَالَ لِلنَّجَسِ إِنَّكَ نَامُوزٌ وَأَمَامُكَ وَاللَّهِمَّ  
أَجِبْنَا عَنْكَ الْغَنَاءَ حَتَّى تَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ جَمْعَ الْغَنَاءِ فَإِنَّ بَنِي النَّازِلَةِ أَكْثَرُ لَمْ يَطْعَمُوا هَذَا قَالُوا إِنَّكُمْ  
غُلَامٌ لَا تَلْبَسُ بَعْضُكُمْ مِنْ كِلَا قَبِيلَةٍ رَجُلٌ فَزَلَّ بِرَجُلٍ يَدِيهِ قَالَ لَكُمْ الْعُلُوفُ فَلْيَابِغِي قَبِيلَكَ فَزَلَّ  
بِدَوْحَيْنِ وَأُتِلَتْ يَدُهُ فَقَالَ لَكُمْ الْعُلُوفُ جَاؤَ بِرَأْسٍ مِنْ لَدُنْكَ بِرَأْسٍ بَسْرُكُمْ مِنَ الْهَدْيِ فَوَعَدُوا هَاجَاتِ النَّارِ  
فَأَكْبَهُمْ ثُمَّ أَحَلَّ اللَّهُ لَنَا الْغَنَاءَ رَأَى مَعْمَرًا وَخَيْرًا نَاظِلًا هَلَا تَابَا **بَابُ** الْغَنَاءِ لَكُمْ فِيهِ الْوَقْفَةُ  
حَدَّثَنَا صَدَقَةُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
وَلَا أَرَى لِمَنْ مَاتَ خَيْرٌ مِنْهُ إِلَّا لِمَنْ مَاتَ بَيْنَ أَهْلِهِ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَمُوتُوا **بَابُ**  
مَنْ قَاتَلَ الْمُعْتَمِرَ هَلْ يَقْتُلُ مِنْ أَجَرِهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غَدْرُ حَدَّثَنَا سَعْدُ عَنْ عُمَرَ قَالَ  
سَمِعْتُ أَبَا أَسْلَمَ قَالَ قَالَ أَبُو مَوْسَى الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ أَعْرَابِي لَبَّى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
الرَّجُلُ يُقَاتِلُ الْمُعْتَمِرَ وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ الْبَدَنِيَّةَ وَيُقَاتِلُ لِسِرِّهِ مَكَتُهُ مِنْ فِي سِيْلِ اللَّهِ فَقَالَ مَنْ قَاتَلَ لِسِرِّهِ  
كَلَّمَ اللَّهُ فِي الْعَالِيَا فَهُوَ فِي سِيْلِ اللَّهِ **بَابُ** قِسْمَةِ الْأَمَامِ مَا يَقْدُمُ عَلَيْهِ وَيَخْلُفُ لَنْ  
يَحْضُرُهُ وَأَوَّلُ مَا يَحْضُرُهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا جَدُّنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي أَرْثَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْدَيْتَهُ أَقْسَمَ مِنْ دِيَارِ حُرَّةٍ بِالْهَدْيِ فَقَبَّلَهَا نَاسٌ  
مِنْ أَهْلِهِ وَعَلَى مَنْ مَوْلَاهُ دَاخِرَةً مِنْ تَوَقُّلِ جَاهِهِ وَمَعَهُ أَنَّهُ الْمُسَوَّرُ بِحُرَّةٍ فَنَامَ عَلَى الْبَابِ  
فَقَالَ ادْعُوا لِي تَسْمَعُ الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَوْتَهُ فَخَذَّ قَبْلَهُ قَبْلَتَاهُ وَاسْتَقْبَلَهُ بَارِئًا فَقَالَ يَا أَبَا الْبَسْرِ

١ أَنْ ٢ مِنْهُ مَالُ مَنْ  
مِنْ أَهْلِ أَوْغَنِيَّةٍ  
٢ مِنْهُ مَالُ مَنْ ٣ مَعَ  
مِنْهُ مَالُ مَنْ ٤  
السَّيِّ ٥ آخِرُ  
٦ عَلَيْهِمْ ٧ فَلْيَابِغِي  
٨ الْبَقَرَةَ ٩ حَدَّثَنَا  
١٠ مَخْنُ ١١ مَرْدُودٌ  
١٢ كَذَا فِي غَيْرِ سَخَطٍ  
عِنْدَنَا بِالْهَمَزَةِ

خَبَاتُ هَذَا الْبَابِ الْمُسَوَّرُ بِحُرَّةٍ وَكَانَ فِي خَلْفِهِ نَشْرٌ وَرَوَاهُ أَبُو عَالِيَةَ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ  
ابْنِ زُرَّادٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ الْمُسَوَّرِ قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْبَسَهُ  
تَابَهُ الْبَيْتُ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ **بَابُ** كَيْفَ قَسَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُرْطَةً وَالتَّصْبِيرَ  
وَمَا أُعْطِيَ مِنْ ثَلَاثٍ فِي تَوَاتُرِهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ حَدَّثَنَا مَعْمَرُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ  
ابْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ كَانَ الرَّجُلُ يَحْمِلُ لَبِيٍّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الثَّلَاثَ حَتَّى أَفْتَحَ قُرْطَةً  
وَالْتَصْبِيرَ فَكَانَ يَحْمِلُهَا وَدَعْلَيْهِمْ **بَابُ** بَرَكَةِ الْغَزَا فِي مَالِهِ جَاءَ مَيْمُونُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَوَلَدَ لَهُ صَدَقَةً أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي زَيْدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ أَحَدَ نَحْوِ هَمَامٍ عَنْ عُرْوَةَ  
عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ قَالَ الرَّبِيعُ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ قَالَ لِي جَنِيَّةٌ فَقَالَ يَا بَنِي  
لَا يَنْبَغِي لِيَوْمَ الْإِسْلَامِ أَوْضَاعُكُمْ وَبَنِي لَارِي الْأَسْفَلِ الْيَوْمَ مَقْلُوعًا وَابْنُ مَنْ كَبُرَ هَيْبَتِي أَشْهَرِي  
بَنِي دُبَيْنَانَ مَالًا نَسِيبًا فَقَالَ يَا بَنِي دُبَيْنَانَ قَاتِلِي دُبَيْنَانَ وَابْنُ الْبَلَدِ وَابْنُ بَنِي بَنِي عَبْدِ اللَّهِ  
ابْنِ الزُّبَيْرِ يَقُولُ ثَلَاثُ ثَلَاثٍ فَانْفَضَّ مِنْ مَالِنَا قَبْلَ بَعْدِ الْوَقْفَةِ لَبِيٍّ قَبْلَهُ وَلَبِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا مَنْ كَانَ  
بَعْضُ وَلَدِ عَبْدِ اللَّهِ قَدْ وَارَى بَعْضُ بَنِي الزُّبَيْرِ خَيْبَ وَعِبَادُ لَهُ يَوْمَ بَيْتِ لَحْمٍ وَنَسَبُ نَسَبَاتٍ قَالَ  
عَبْدُ اللَّهِ جَعَلَ يُوصِي بِبَنِيهِ وَيَقُولُ يَا بَنِي ابْنِ حُرَّةٍ عَنْهُ فِي بَنِي فَاسْتَعْنِ عَلَيْهِ مَوْلَايَ قَالَ قَوْلُهُ  
مَادَرْتُ مَا رَأَيْتُ قُلْتُ بِاللَّهِ مَنْ مَوْلَاكَ قَالَ قَالَ اللَّهُ وَاقِفَةٌ فِي كَرْبَةٍ مِنْ دِيْنِ الْأَنْبِيَاءِ مَوْلَايَ  
الرَّبِيعُ أَفْضَلُ عَنْهُ دِيْنُهُ يَفْقَهُهُ فَقَبَّلَ الزُّبَيْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَا دَعَا دِينَارًا وَلَا دَرْمًا وَلَا رَضِينَ  
مِنْهَا الْعَالِيَةَ وَاحِدَةً عَشْرَةَ دِينَارًا بِالْبَيْتَةِ وَدَارَ بِالْكُوفَةِ وَدَارَ بِاصْبَرٍ قَالَ وَتَمَّا كَانَ  
دِيْنُهُ الَّذِي عَلَيْهِ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَأْتِيهِ بِالْمَالِ يَسْتَوْفِيهِ بِمَا يَقُولُ الزُّبَيْرُ وَلَا يَسْتَوْفِيهِ فَيَأْتِي أَخِي  
عَلَيْهِ السَّيْفُ وَمَوْلَا مَارَةَ فُلًا وَاحِدَةً تَرَاهُ وَلَا شَيْءًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي قَرْيَةٍ يَدْعُو النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ أَوْ يَدْعُو أَخِي يَسْتَوْفِيهِ وَيَعْنِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَهَلْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ خَبَتْ مَالِيهِ مِنْ الدِّينِ

١ حَتَّى ٢ وَقَالَ  
٣ الْمُسَوَّرُ بِحُرَّةٍ  
٤ مِنْ ٥ حَدَّثَنَا  
٦ وَأَفْضَلُ ٧ بَعْضُ بَنِي عَبْدِ  
٨ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ  
٩ سَمِعْتُ بِهِ النَّبِيَّ  
١٠ كَارِي فِي الْيُونَنِيَّةِ  
١١ وَقَالَ لَهَا





فَالسُّبُّ أَمَّا جَدُّكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ جَعَلَكُمْ رِزْقًا فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَدْعُونَ فِي سُبْحَانِهِ قَدْرَ مَا تَعْلَمُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ  
 إِلَّا نَبِيَّ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّتْ لَهُ حُرْمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذُنُوبِكُمْ  
 عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْسَرَ بِهِمَا عَبْدًا قَبْلَ تَحْدِثِهِمَا إِلَّا بَلَا كَثُرَ أَفْكَتُ  
 سَامِعَهُمْ أُنْثَى عَشْرَ بَعِيرٍ وَأَوَّاحِدَ عَشْرَ بَعِيرٍ وَأَقُولُ لَكُمْ بِهِمَا حُرْمَاتُ اللَّهِ حَتَّى يَنْتَهِيَ عَنْهُمَا خَيْرُ الْخَلْقِ  
 عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ  
 يَقُولُ بَعْضُ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا لَيْسَ بِهِمْ شَيْءٌ سِوَى نِعَمٍ أَوْ عَذَابٍ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهَا  
 حَتَّى تَأْتِيَ أَسَاسَهُ حَتَّى يَرَى مِنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي رَزْدَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَقَدْ خَرَجَ  
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَحَنَّنَ بِالْحَمْدِ فَأَجْرُ الْبَيْتِ أَوَّاحِدَ عَشْرَ بَعِيرٍ أَوْ ثَلَاثَةَ عَشْرَ بَعِيرٍ  
 أَوْ بَرْقَةَ وَالْأَخْرَافُ هُمْ إِذَا قَالَ فِي بَيْعِهِ وَأَمَّا فِي نَفْسِهِ وَجَسَدِهِ وَأَنْتَ بَعْضُ مَنْ يَبْعَثُ  
 فَرَكِبْنَا فَنَقِصَتْ فَانْقَسَتْ إِلَى الْخَبَائِثِ بِالْجَنَّةِ وَافْتَنَّا جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَاصْحَابُهُ عِنْدَهُ فَعَالَ  
 جَعْفَرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَهُنَّ وَأَمَرَ بِالْأَهْلِ فَأَجْمَعُوا مَا قَامُوا عَلَيْهِمْ حَتَّى قَامُوا  
 بِجَعْفَرٍ أَفْوَاقًا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحِينَ افْتَحَ خَبِيرٌ قَامُوا لَنَا وَأَقَامُوا أَمْنًا وَمَا قَامُوا لَعَدَابِ  
 عَنْ فَخْرِ حَبِيرٍ بَنِي إِدْرِيسَ بْنِ شَيْبَةَ عَنْهُمَا إِلَّا اصْحَابَ سَقِيَّةٍ تَامَعَ جَعْفَرُ وَاصْحَابَهُ قَسَمَ لَهُمْ مَعَهُمْ حُرْمَاتُ اللَّهِ  
 حَتَّى تَأْتِيَ حَتَّى تَحْدِثَ مِنْ التَّكْدِيرِ مَعَ جَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ فَالْأَسْلُوبُ الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 وَقَدْ جَاءَ فِي مَا لِي مِنَ الْبَصَرِ لَقَدْ أَطْعَمْتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا فَلَمْ يَجِبْ حَتَّى يَقْبَلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 فَلَمَّا جَاءَ مِنَ الْبَصَرِ أَمْرًا بَوَّكَرَ مِنْهَا بَأْتَدَى مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 دِينَ أَوْ دَعَا فَلَمَّا أَتَيْنَا نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِي كَذَا وَكَذَا فَخَالَفْتُ  
 وَجَعَلْتُ يَمِينِي بِحُجْوَةِ كَفِّهِ جَمَاعًا ثُمَّ قَالَ لَنَا هَكَذَا قَالَ لَنَا ابْنُ التَّكْدِيرِ وَقَالَ مَرَّةً أَتَيْتُ أَبَا بَكْرٍ فَسَأَلْتُ  
 فَلَمْ يَقْبَلْ ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَلَمْ يَقْبَلْ ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَتَلَّ سَأَلْتُكَ فَلَمْ يَقْبَلْ ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَتَلَّ سَأَلْتُكَ فَلَمْ يَقْبَلْ ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَتَلَّ

- ١ عبد الله بن عمر
- ٢ كعب بن
- ٣ كعب بن
- ٤ أشاء بن
- ٥ بن
- ٦ جابر بن

فَلَمْ يَقْبَلْ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ رِزْقًا فَقَبَّلَ عَنِّي فَأَمَّا بَعْضُ عَلَى مَا مَعَكُمْ مِنْ مَرَّةٍ إِلَّا وَأَنْتَ رِزْقًا  
 أَطْعَمْتُكَ \* فَالْأَسْلُوبُ وَحْدَتَا عَمْرُو بْنِ مَحْدَنٍ عَنِّي عَنْ جَابِرٍ خَالَفْتُ حَتَّى قَالَ عَدَهَا قَوْلُ جَدِّهَا  
 خَيْرًا قَالَ فَخَالَفْتُهَا مَرَّةً ثَلَاثِينَ وَقَالَ بَعْضُ ابْنِ الْمَكْدِيرِ وَرَأَى أَبَا أَدْوَانَ الْجَدْلَ حُرْمَاتُ  
 سَلَّمَ بِنِ زَيْدٍ حَتَّى تَأْتِيَ حَتَّى تَحْدِثَ عَمْرُو بْنُ مَحْدَنٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ بَيْنَمَا  
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ عَقِبَةَ بِالْمَدِينَةِ إِذْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ أَعِدْ لَكَ مَقْبِلَ إِنْ لَمْ  
 أَتِدْ بِأَبِ مَالِكٍ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْأَسَارِيِّ غَيْرَ أَنْ يَخْتَصِمَ حُرْمَاتُ  
 ابْنِ مَقْبِلٍ وَابْنِ مَحْدَنٍ وَابْنِ زَيْدٍ خَالَفْتُ عَنْ أَبِي رَزْدَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
 عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي أُسَارَى بَدْرٍ كَانَ الْإِسْلَامُ مِنْ عَدِي حَيَاتٍ كَلَّمَنِي فِي حَوْلَا لَتَنِي  
 أَنْزَلْتُهُمْ لَهُ **بَابُ** مِنَ الْقَائِلِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ إِذَا مَاتَ بَعَثَ بَعْضُ قَرَابَتِهِ وَبَعْضُ  
 مَا تَمَّ إِلَى اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَطْلَبِ وَبَنِي هَانِئٍ مِنْ بَنِي تَيْمٍ قَالَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَمْ  
 يَعْهَدُوا لَمْ يَخْشَ قَرَابَتَهُ مِنْ أَحْوَجَ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ الَّذِي أُعْطِيَ لَمْ يَشْكُوا إِلَيْهِ مِنَ الْحَاجَةِ  
 وَلَمْ يَسْأَلْهُ مِنْ جَنَّةٍ مِنْ قَوْمِهِمْ وَحَقَائِقِهِمْ حُرْمَاتُ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ حَتَّى تَأْتِيَ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ  
 شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمَكْبَرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ مُطَرِّمٍ قَالَ بَعَثْتُ أَبَا عُمَرَ بْنَ عَفَّانَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ فَقُلْنَا بِرَسُولِ اللَّهِ أَطْعَمْتُكَ بَنِي الْمَطْلَبِ وَرَضُوا عَنْهُمْ وَهُمْ مِنْكَ بَعْدَ وَاحِدَةٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَيْنَا الْمَطْلَبَ وَبَنُو عَامِرٍ نَزَلُوا وَاحِدًا \* قَالَ أَتَيْتُ حَتَّى بَوَّسُوا وَزَادَ قَالَ  
 جَابِرُ لَمْ يَسْأَلِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَنِي عَبْدِ الْعَزِيزِ وَلَا بَنِي زَيْدٍ وَقَالَ ابْنُ الْحَقِّ عَبْدُ تَيْمٍ  
 وَعَامِرُ الْمَطْلَبِ الْخَوْدَةُ وَأَمَّهُمْ عَائِشَةُ بَنْتُ مَرْثُومَةَ وَكَانَ تَوَقُّلُ الْأَخْبَارِ لَيْسَ **بَابُ** مَنْ لَمْ  
 يَخْشَ الْأَسْلَابَ وَمَنْ قَتَلَ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ ابْنِ تَيْمٍ وَتَحْكُمُ الْإِيمَانِيَّةُ حُرْمَاتُ اللَّهِ  
 حَتَّى تَأْتِيَ مِنْ الْمَاجِدِينَ عَنْ صَالِحِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ

- ١ عني ٢ من
- ٣ ابن خال
- ٤ قال
- ٥ لقد
- ٦ بعثهم ٧ هو
- ٨ بعثهم ٩ عني
- ١٠ وقال ١١ بعد
- ١٢ قال ابن
- ١٣ عني























دار الكتب المصرية

القسم الأدبي

# النجوم الزاهرة

ملوك مصر والقاهرة

تأليف

جمال الدين أبي الهيثم يوسف بن تغري بردي الأتابكي

[ الطبعة الأولى ]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٩٢٩ - ١٣٤٨ م



قتال عمرو : إن متى لا يندفع ، ولكني أؤجلكما ثلاثا ، لتنظرا وتناظرا قومكما ، وإلا ناجركما ؛ قال : زدنا ، فزادهم يوما ؛ فقال : زدنا ، فزادهم يوما ؛ فرجعا إلى القوقس ، فابى الأرطيون أن يجيبهما ، وأمر بمهادتهم ، وقال لأهل مصر : أما نحن فنجهت أن تدفع عنكم ، لا نرجع إليهم ، وقد بقيت أربعة أيام ؛ وأشار عليهم بأن يبيتوا المسلمين ؛ فقال الملائمة : ما نقابلون من قوم قتلوا كسرى وقصر وغلبوه على بلادهم ؛ فالح الأرطيون في أن يبيتوا المسلمين ؛ فعملوا فلم يظفروا بشيء ، بل قُتل منهم طائفة ، منهم الأرطيون . وحاصر المسلمون عين شمس من مصر في اليوم الرابع . وأراني الزبير عليهم سور البلد .

فلما أحسوا بذلك خرجوا إلى عمرو من الباب الآخر فصالحوه ؛ وأخترق الزبير البلد حتى خرج من الباب الذي عليه عمرو . فأمضوا الصلح وكتب لهم عمرو كتاب أمان :

بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر من الأمان على أنفسهم وممتلكاتهم وأموالهم وكنائسهم وصلتهم وبرهم وبحرم لا يدخل عليهم شيء من ذلك ولا يتنقض ولا نساكنهم التوبة . وعلى أهل مصر أن يعطوا الجزية إذا اجتمعوا على هذا الصلح وأتمت زيادة نهرهم خمسين ألف ألف ، وعليهم ما جئ ليصوتهم<sup>(١)</sup> ، فإن أبى أحد منهم أن يعيب رُفع عنهم من الجزية بقدرهم ؛ وزدنا من أبى بريئة . وإن نقص نهرهم من غايته إذا انتهى رُفع عنهم بقدر ذلك ؛ ومن دخل في صلحهم من الروم والتوبة فله مثل ما لم وعليه مثل ما عليهم ؛ ومن أبى [منهم] واختار للذهاب فهو آمن حتى يبلغ مأمنه أو يخرج من سلطاننا ؛ عليهم

(١) الأرطيون : كان قائدا على جيش الروم في بيت المقدس وتوالى مصر لما أخضعها المسلمون .

(٢) الصوت : المصروع . (٣) الزيادة عن تاريخ ابن كثير .

ما عليهم أنلا<sup>(١)</sup> [في كل] ثلث جباية ثلث ما عليهم [في ما في هذا الكتاب ، عهد الله وذمة رسوله وذمة الخليفة أمير المؤمنين وذمة المؤمنين ، وعلى التوبة الذين استجابوا] أنت يمينوا بكذا وكذا رأسا ، وكذا وكذا فرسا ، على ألا يغزوا ولا يمتنعوا من تجارة صادرة ولا واردة<sup>(٢)</sup> . وشهد عليه الزبير وعبد الله ومحمد أبناءه ، وكتب وزدان وحضر . فدخل في ذلك أهل مصر كلهم وقبلوا الصلح واجتمعت الخيول بمصر وعمروا الفسطاط . وظهر أبو مزيم وأبو مزيام فكلف عمرا في السبايا التي أصيبت بعد المعركة ؛ فابى عمرو أن يردها عليهما وأمر بطردهما وإخراجهما من بيت يديه . فلما بلغ ذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، أمر أن كل شيء أخذ في الخمسة الأيام التي آمنهم فيها أن يرده عليهم ، وكل شيء أخذ من لم يقال فكذلك ، ومن قاتل فلا ترده عليه سبياءه .

وقد قال الإمام أحمد : حدثنا عتاب حدثنا عبد الله أخبرني عبد الله بن عتبة - وهو عبد الله بن لبيعة بن عتبة - حدثني يزيد بن أبي حبيب عن سمع عبد الله ابن المغيرة بن أبي بردة يقول : سمعت سفيان بن وهب الخولاني يقول : لما آتينا مصر بغير عهد قام الزبير بن العوام فقال : يا عمرو بن العاص ، أقسمها ، فقال عمرو : لا أقسمها ؛ فقال الزبير : والله لتقسمها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر ؛ فقال عمرو : والله لا أقسمها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين ، وكتب إلى عمر ؛ فكتب إليه عمر : أقرها حتى يفسرونها حبل الحبل . فنقد به أحمد ، وفي إسناده

(١) الزيادة عن القتيبي وابن خلدون . (٢) كما في القتيبي وابن خلدون . وفي م ، ف « غادة » . وفي تاريخ ابن كثير : « غادة » . (٣) حبل الحبل : يريد حتى يغزونها أولاد الأولاد ويكون دائما في الناس والهدايا ، أي يكره المسلمون تبا بالوالد ، فإذا قست لم يكن قست اقربوا بها الآباء دون الأولاد ، أو يكون أراد المانع من القسمة حيث طلق على أمر مجهول (راجع لسان العرب مادة حبل) .

أبى سرح المذكور إلى إفريقية في عشرة آلاف وغزاه حتى افتتح سبلها وجعلها  
وقتل خلقا كثيرا من أهلها، ثم اجتمعوا على الطاعة والإسلام وحسن إسلامهم، وأخذ  
عبد الله بن أبى سرح المذكور الخمس من الغنيمة وبعت بأربعة أحماسه إلى  
عثمان، وقسم أربعة أحماس الغنيمة في الجيش فأصاب الفارس ثلاثة آلاف دينار  
والراجل ألف دينار.

قال الواقدي: وصالحه بطريقها على ألفي ألف دينار وخمسة ألف دينار  
وعشرين ألف دينار، فأطلقها عثمان كلها في يوم واحد في آل الحكم، ويقال: في آل  
مروان، ثم غزا عبد الله بن سعد بن أبى سرح المذكور إفريقية ثانية في سنة  
ثلاث وثلاثين حين نقض أهلها العهد حتى أقومهم على الإسلام والجزية، واستشهد  
معه في هذه المرة بإفريقية جماعة منهم: معبد بن العباس بن عبد المطلب وغيره.

ثم غزا في سنة أربع وثلاثين غزوة ذات الصواري في البحر من ناحية  
الإسكندرية، فلقبه قسطنطين بن هرقل في ألف مركب، وقيل في سبعة، والمسلمون  
في مائتي مركب، وتقاتلوا فتصير الأمير عبد الله هذا وهزم الروم، وإنما ثبتت  
غزوة ذات الصواري لكثرة صواري المراكب واجتماعها، ونادى إلى مصر فبلغه  
في سنة خمس وثلاثين خبر من نادى على قتال أبي سرح، وشنواهم فاستأجر  
مصر بأمر عثمان، فإنه كان أخرج منهم جماعة إلى البصرة والشام ومصر، فلما قدم من  
قديم منهم إلى مصر ولقاهم جماعة من المصريين على خلاف عثمان كرها في ابن  
أبى سرح هذا لكونه وثقى بعد عمرو بن العاص، وأيضا لاشتغاله عنهم بقتال أهل  
المغرب وقبح بلاد البربر وأندلس وإفريقية وغيرها، ونشأ بمصر طائفة من أبناء  
الصعابة يؤلبون الناس على حرب عثمان وحرب عبد الله بن أبى سرح المذكور،

غزوة  
ذات الصواري

واجتمعوا واستغفروا من مصر في ستائة راكب يذهبون إلى المدينة في صفقة معتبرين  
في شهر رجب لينكروا على عثمان وساروا إلى المدينة تحت أربع رايات، وأمر الجميع  
إلى عمرو بن بديل بن ورقاء الخزاعي وعبيد الرحمن النخعي، وأقبل معهم محمد بن  
أبى بكر الصديق، وأقام بمصر محمد بن حذيفة يؤلب الناس ويدافع عن هؤلاء،  
فكتب ابن أبى سرح إلى عثمان يعلمه بقدم هؤلاء القوم مكرين عليه في صفقة معتبرين،  
فوقع لهم مع عثمان رضى الله عنه أمور يقول شرحها إلى أن سألوا عثمان عزل عبد الله  
ابن أبى سرح هذا عن ولاية مصر ويؤتى عليهم محمد بن أبى بكر الصديق، فأجابهم  
إلى ذلك، فلما رجعوا وجدوا في الطريق يزيدا يسير فأخذوه وقتلوه، فلما معه  
في إداوة كتاب كتبه مروان بن الحكم كاتب عثمان وابن عمه، والكتاب على لسان  
عثمان، فيه الأمر بقتل طائفة منهم وصلب آخرين وقطع أيدى آخرين منهم وأرجلهم؛  
وكان على الكتاب طبع خاتم عثمان، والبريد أحد غلمان عثمان على جملة، فلما رجعوا  
جاءوا بالكتاب إلى المدينة وداروا به على الناس، فكلم الناس عثمان في أمر الكتاب؛ فقال  
عثمان ما معناه: إنه دلّس عليه الكتاب ثم قال: والله لا كتبه ولا أملكه ولا دريت  
بشيء من ذلك وانحازت قد يزور على الخاتم، فصلىه الصادقون وكذبه الكاذبون  
في ذلك؛ واستمر عبد الله بن أبى سرح على عمله على كره من المصريين إلى أن خرج  
من مصر متوجها إلى عثمان بعد أن استأخفت عليها عتبة بن عامر الجعفي، وقتل عثمان  
رضى الله عنه واستخلف على رضى الله عنه، فعزل عبد الله بن أبى سرح هذا عن مصر  
وولاها لقيس بن سعد بن عبادة رضى الله عنهما؛ ثم استولى على مصر جماعة من  
قيل على بن أبى طالب وقتلوا عتبة بن عامر على ما سياتى ذكره بعد أن نذكر من  
توفي في أيام ولاية عبد الله بن سعد بن أبى سرح هذا على مصر كما هو عادة كتابنا



في أمر النيل في هذه السنة - الماء القديم سبَّ أذرع وتسع أصابع ونصف .  
ملغ الزيادة سبع عشرة ذراعا وأربع عشرة إصبعا .

ما رُفع  
من الحوادث  
في سنة ٢٦٨

السنة الرابعة عشرة من ولاية أحمد بن طولون على مصر، وهي سنة ثمان وستين ومائتين - فيها غزا خَلَفُ القُرْطَانِي التركي، نَائبُ أحمد بن طولون، مُعَوَّرُ الشام، فقتل من الروم بضعة عشر ألفا، وغنم حتى بلغ السهم أربعين دينارا . وفيها قُتِلَ أحمد بن عبد الله الخُجُستَانِي الخارج بِحُرَّاسَانَ، قتله غلمانُه في آخر السنة . وفيها أظهر لؤلؤ الخُلاف على أحمد بن طولون، وكتب الموفق بالقدوم عليه . ولؤلؤ المذكور من موالى أحمد بن طولون . وفيها توفى أحمد بن سيّاب بن أيوب الحافظ أبو الحسن المَذْهَبِيّ، إمام أهل الحديث بِمَرْو، كان جمع بين الحديث والفقه والورع والتَّوَعُّد، وكان يُقَاسُ بعبد الله بن المبارك، وقد روى عنه أئمة حُرَّاسَانَ: البجائري وغيره . وأُخرج له القَسَائِيّ، وأتَّفَقُوا على صدقه وفتته . وفيها توفى أَنَسُ بن خالد بن عبد الله ابن أبي طَلْحَةَ بن موسى بن أَنَسِ بن مالك الأَنْصَارِيّ، كان إمامًا حَافِظًا، رَوَى عنه عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل وغيره . وفيها توفى محمد بن عبد الله بن عبد الحكيم أبو عبيد الله فقيه أهل مصر ومحدثهم، وُلِدَ سنة اثنين ومائتين ومائة، ومات بِمِصْرَ في ذي القعدة وصلى عليه القاضي بَكْرًا، وكان يُعرف بِصاحب الشافعي لِأَنَّهُ أَسَدُ عنه، وكان «الكنى المذهب»، وأُرْجِحَ بعد أن حُرِّلَ إلى بغداد فَنُفِيتَ على السنة .

(١) كذا في الطبري وابن الأثير وعبد الجبار . ونجس: ان : من جبال مرارة . وفي الأصل : «السجستاني» وهو تحريف . (٢) في عقد الجمان وابن الأثير : «فقه غلام له» .

السنة الخامسة عشرة من ولاية أحمد بن طولون على مصر وهي سنة تسع وستين ومائتين - فيها قَطَعَتِ الأعرابُ الطريقَ على [قافلة من] الحاج، وأخذت حَسْبَانَةً جليًا بِأَحْمَالِهَا . وفيها وثب خَلَفُ القُرْطَانِي التركي: عاملُ أحمد بن طولون، على يَزْمَانَ خادم الفتح بن خاقان وجبسه بالفتور، فخلَّصه الجند وحمّوا بِقَتْلِ خَلَفٍ، فهرب إلى دمشق، فأتَّفَقُوا ولعنوا أحمد بن طولون على المنابر . فبلغ ابن طولون، فسار من مصر حتى نزل أَدْنَةَ وقد تحصَّن بها يَزْمَانُ المذكور، فأقام ابن طولون مدَّةً على حصاره فلم يَبْلُغْ منها طائلا، فعاد إلى دمشق . وفيها استولى الموفق على مدينة صاحب الزنج ودخلها عتوة . وفيها توفى أحمد بن عبد الله بن القاسم الحافظ أبو بكر الزقاق على الصحيح، حدث عن عبد الله بن مُعَاذِ القَنْبَرِيّ وغيره، وروى عنه [أبو] سعيد بن الأعرابي وغيره، وفيها توفى الحسن بن مُحَمَّدِ بن الجواز أبو محمد الكاتب الوزير، وُلِدَ سنة تسع وستين، وكان يتولَّى ديوان الصَّيَاح لِلنُّوَكَلِ جعفر، وأستوزره المُعْتَمِد . وفيها توفى خالد بن أحمد بن عمرو الأمير أبو الهيثم المَذْهَبِيّ، وَلِيَ إِمْرَةً مَرْوَ وهَرَاةَ وَبُخَارَى وغيرهما، وكان من أهل السنة، وله أيام مشهورة وأمور

(١) زيادة عن الطبري وابن الأثير وعبد الجبار ومرارة الزمان . (٢) كذا في الأصل في غير موضع والطبري . ورد في هذا الموضع بالأصل : «بازدان» بالياء الموحدة . وفي ابن الأثير : «بازمار» وفي حديث : «سازمان وبازمار» . وفي عقد الجمان : «بازناريم» . (٣) بهامش الطبري وعبد الجمان : «خادم ملغ بن خاقان» . (٤) نسخة عن تاريخ الإسلام لذهبي وعاشم الأصل . (٥) كذا في الأصل . وفي ابن الأثير في حوادث سنة ٢٧٠ : «خالد بن أحمد بن خالد» . وفي تاريخ الإسلام لذهبي : «خالد بن أحمد بن الهيثم» . (٦) راجع الحاشية رقم ٤ ص ٢٤١ من المجلد الثاني من هذا الكتاب . (٧) بخاري : مدينة من أعظم مدن ما وراء النهر، بينها وبين جرجان يومان، كانت قاعدة ملك السامانية، وهي مدينة على أرض مستوية ورياتها غلبت شبك ويحيط بهذا البلد من القصور والبياتين والحدال والسكك الخيرية والقرى المنصلة سور يكون اتني عشر فرسخا في طولها يجمع هذه القصور والأبنية . (ملخص من معجم ياقوت) .

ما رُفع  
من الحوادث  
في سنة ٢٦٩

ولا تكون الحركة إلا لأمية، فادى إسماعيل بن أحمد في نراسان وحيثان وعليرستان بالشير وجهز جيوشه فوثقوا التركة على غيرة محمراً فقتلوا منهم مئة عظيمة وأنهم من بقي، وغنم المسلمون وسلبوا وعادوا منصورين. وفيها بعث صاحب الروم جيشاً مبلغه مائة ألف فوصلوا إلى أهدث قنبروا وسبوا وأحرقوا. وفيها غزا غلام زرافة من طرسوس إلى الروم فوصل إلى أنطاكية وهي تعادل قسطنطينية، فزارها إلى أن أفتحتها عنوة وقتل نحواً من خمسة آلاف وأسرا أضعافهم وأسند من الأسر أربعة آلاف مسلم، وغنم من الأموال ما لا يحصى بحيث إنه أصاب سهم الفارس ألف دينار. وفيها خلع المكنيني على محمد بن سليمان الكتب وعلى محمد بن إحقاق ابن كنداج وعلى أبي الأغر وعلى جماعة من القواد، وأمرهم بالسمع والطاعة ل محمد ابن سليمان المذكور، وندب أجمع بالمسير إلى دمشق لقبض ما كان بيد هارون بن ثمارويه صاحب الترجمة من الأعمال؛ لأنه كانت الوحشة قد وقعت بينهما. وفيها حج بالناس الفضل بن عبد الملك الهاشمي العباسي. وفيها توفى إبراهيم بن أحمد ابن إسماعيل، الشيخ أبو إسحق الخواف البغدادي، كان أوتد أهل زمانه في التوكل، صحب أبا عبد الله المغربي. وكان من أفران الجند، وله في الرياض والسباحات

- (١) الحدث (والنحر) : مدينة صغيرة عامرة وهي تعرف بثور الشام بينا وبين أنطاكية ثمانية وسبعين ميلاً. (٢) كذا في القيرى وابن الأثير. وفي الأصل : «زرافة» بالذف، وهو تصحيف. (٣) في الأصل : «فوصل إلى أنطاكية ثم إلى قسطنطينية» والصواب عن القيرى وابن الأثير، لأنه لم يثبت تاريخ أن غلام زرافة وصل إلى قسطنطينية، وإنما كانت الحرب بينه وبين الروم في أنطاكية. وأنطاكية (بجانب البالد) : مدينة عظيمة تسمى القهرى قريبة من بحر الروم. (٤) اسمه خليفة بن المبارك. (٥) كذا في الأصل وعند إجماع. وفي تاريخ الإسلام للقهي : «إبراهيم بن إحقاق». وفي النظم : «إبراهيم بن أحمد بن سليمان». (٦) في الأصل : «أجل» بالهمز وهو تحريف.

مقامات. وفيها توفى أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار أبو العباس الشيباني مولاهم نقيب النجوى إمام أهل الكوفة، مولده في سنة مائتين. وفيها توفى الوزير القاسم بن عبيد الله وزير المتضد والمكني، كان شاعراً قليل الخبرة بالأمور مستهزئاً للعلماء؛ وإنما استوزره المكني لأنه أخذ له البيعة وحفظ عليه الأموال. وفيها توفى هارون بن موسى بن شريك أبو عبد الله الثعالبي الأخفش الشامي النجوى اللقوى، ولد سنة مائتين، سمع هشام بن عمار وطبقته، وكان إماماً في فنون كثيرة بارعاً مفسّناً، ولما مات جلس مكانه محمد بن نصير بن أبي حمزة. وهذا هو الأخفش الشامي. وأما الأخفش البصري فأتسمه سعيد بن مسعدة. قلت : وتم أخفش ثالث وفاته سنة خمس عشرة وثلاثمائة.

الذين ذكرهم في هذه السنة، قال : وفيها توفى أبو العباس ثعلب، واسمه أحمد بن يحيى، في جمادى الأولى وله إحدى وتسعون سنة. وهارون بن موسى ابن شريك الأخفش المقيري. وعبد الرحمن بن محمد بن مسلم الرازي. ومحمد بن أحمد ابن الضمير أرب بنت معاوية. ومحمد بن إبراهيم البوشنجي الفقيه. ومحمد بن علي الصائغ المكني.

- (١) كذا في ابن خلكان (ج ١ ص ٤١ طبع بولاق) وعنه إجماع وتاريخ بغداد وخطب. وفي نسخة الرواة تفسر على طبع مصر وسمي الأديب، لياقوت : «ابن سيار» وفي الأصل : «ابن سان» وهو تحريف. (٢) في الأصل : «ثعلب الشيباني» غلطا فكة «الشيباني» لأنها زائدة من النسخ. (٣) كذا في تاريخ الإسلام للقهي وهو المناسب لهذا. وفي الأصل : «شاعراً باعزاً» وهو محريف. (٤) اسمه علي بن الفضل النجوى أبو الحسن كاساني. (٥) كذا في تاريخ الإسلام للقهي والرواف بالرواف (ج ٦ قسم أول ص ١٣٥). وفي الأصل : «ابن سام» وهو تحريف. (٦) كذا في تاريخ الإسلام للقهي «والدابة والثابة لابن كثير». وفي الأصل : «ابن الصائغ» وهو تحريف.



وَيُخَاطَبُ بِالْأَسَازِ إِلَى أَنْ تَوَلَّى الْخَلِيفَةُ الْمُقْتَدِرُ ذَكَرًا الرَّبِّيَ إِمْرَةً مَعْرِ عَوْضًا عَنْ  
تَكْنِينِ الْمَذْكُورِ . تَكَانَتْ وَلَايَتُهُ عَلَى مِصْرَ تَحْمَسَ سَنِينَ وَأَيَّامًا .

+

السنة الأولى من ولاية تَكْنِينِ الأولى على مصر، وهي سنة ثمان وتسعين ومائتين -  
فِيهَا قَدِمَ الْحَسِينُ بْنُ تَحْدَانَ مِنْ قُرْمٍ، فَوَلَّاهُ الْمُقْتَدِرُ دِيَارَ بَكْرِ وَرَبِيعَةَ . وَفِيهَا تَوَفَّى مُحَمَّدُ  
ابْنُ عَمْرُوهِ صَاحِبُ الشَّرْطَةِ، تَوَفَّى بِأَمَدٍ وَجُحِلَ إِلَى بَغْدَادَ . وَفِيهَا تَوَفَّى صَافِي الْحَرَمِيِّ  
فَقُلْتُ الْمُقْتَدِرُ مَكَانَهُ مَوْئِلًا لَخَادِمِ الْقَدَمِ ذَكَرَهُ . وَفِيهَا خَرَجَ عَلَى عِيْدِهِ اللَّهُ الْمَهْدِيُّ دَاعِيَاهُ  
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْعِيُّ وَأَخُوهُ أَبُو الْعَبَّاسِ، وَوَجَّهَتْ لَهُمَا وَقْعَةٌ خَائِلَةٌ، وَذَلِكَ فِي جُرَادَى الْآخِرَةِ،  
فَقَتِلَ الدَّاعِيَانِ فِي جِنْدِهِمَا، ثُمَّ خَالَفَ عَلَى الْمَهْدِيِّ أَهْلُ طَرَابُلُسَ الْمَغْرِبِ، فَجَهَّزَ إِلَيْهِمْ  
أَبْنَهُ أَبَا الْقَاسِمِ الْقَاسِمُ بِأَمْرِهِمَا فَاحْضَرَاهَا عَوْنُهُ فِي سَنَةِ ثَلَاثَةِ مِائَةٍ وَتَمَهَّدَ بِأَحْضَرِهَا بِلَادَ الْمَغْرِبِ

ما رُفِعَ  
مِنْ الطَّوَارِقِ  
فِي سَنَةِ ٢٩٨

(١) فِي الْكُتُبِ : « وَدَعِيَ الْأُسْدُ » بِالْهَالِ الْمَهْلَةِ . (٢) ذَكَرَ : يَفْتَحُ الْهَالُ وَالْقَصْرِ .  
وَقِي هَاشِمُ الْكُتُبِ أَنَّ بَعْضَ الْمَاءِ وَرَاءَ بَعْضِ الْهَالِ مَعَ الْقَصْرِ أَيْضًا . (٣) رَاجِعُ الْخَاشِعَةِ رَفْعُ  
ص ١٩٠ مِنْ الْجُرَادِ الثَّانِي مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ . (٤) كَذَا فِي الْمَشْنَعَةِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ لَدُنْهُي وَتَلْجَرِي  
وَأَبْنِ الْأَثَرِ وَالْمَنْطِقِ . وَهُوَ صَافِي الزُّرِّيُّ الَّذِي تَقَدَّمَ ذَكَرُهُ فِي جِهَةِ مَوَاقِعَ مِنْ هَذَا الْجَزَاءِ . وَقِي الْأَمَلُ :  
« الْغُزْيُ » بِأَخْطَا . وَالْأَمَلُ الْمَشَقَّةُ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . (٥) كَذَا فِي شُعَرَاتِ الْمَذْهَبِ . وَقِي الْأَمَلُ :  
« كَانَتْ وَقْعَةٌ بِالْمَغْرِبِ بَيْنَ أَبِي مُحَمَّدٍ دَاعِيَةِ عِيْدِهِ اللَّهُ الْمَهْدِيِّ وَبَيْنَ دَاعِيَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بِقَرْيَةٍ ... الخ » .  
(٦) الَّذِي فِي كِتَابِ التَّوَارِيخِ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْعِيَّ رَحِلَ مِنْ عَسَاةٍ إِلَى الْغَرْبِ وَزِيلَ بِكَلَامَةِ وَاسْتَوَلَى  
عَلَيْهَا ، وَقَدْ حَبِبَ إِلَيْهِ ذَلِكَ وَرَسَمَ بَيْنَ الْحَسِينِ بْنِ حَوْشَبِ الْجَوَارِ . وَنَحْنُ اسْتَفْرَغْنَا لَدَى عَبْدِ اللَّهِ الْأَمْرَ  
بِإِثَارِ بِلَادِ بَرْقِيَّةٍ وَنَحْنُ عِظَمُ أَمْرِهِ بِثَبْتِ الدَّعْوَةِ لِقَدَمِ الشَّيْخِ الَّذِي هُوَ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ ، وَرَحِمَتْ بِسَدِّ ذَلِكَ أَنَّ أَبَا مُحَمَّدٍ عِيْدَهُ اللَّهُ الْمَهْدِيَّ قَصَدَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْعِيَّ حَارِبًا مِنْ الْكُتُبِ  
هُوَ وَرَوَدَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الَّذِي مَلَى بِيْهِ سَدِّهُ وَتَقَبَّ بِالْقَاتِمِ ، وَبَصَحْنَاهُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ أَخُو أَبِي عَبْدِ اللَّهِ  
الشَّيْعِيِّ ، وَلَمَّا وَصَلَ إِلَى جَمَلَةٍ نَفِضَ عَلَيْهَا صَاحِبَهَا الْمُسَيِّبَ بَيْنَ مَدَارِ وَحِجْبِهِمَا فَلَمْ يَزَلَا مَحْبُوسِينَ  
إِلَى أَنْ أَمْرَجَاهُمَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْعِيَّ مِنْ السَّجْنِ وَأَرْكَبَاهُ وَشَقِي هُوَ وَرُؤَسَا الْقَبَائِلِ ، وَجَمِلَ يَقُولُ =

لِلْمَهْدِيِّ الْمَذْكُورِ . وَفِيهَا قَدِمَ الْقَاسِمُ بْنُ سَيِّمًا مِنْ غَزْوَةِ الصَّافِيَةِ بِالرُّومِ وَمَعَهُ خَلْقٌ مِنْ  
الْأَسَاوِي وَنَحْسُونَ عَلِيًّا قَدْ شَهَرُوا عَلَى الْجَمَالِ وَأَبْأَيْهِمْ صُلْبَانِ الذَّهَبِ وَالْفَضَّةِ .  
وَفِيهَا اسْتَحْلَفَ عَلَى الْحَرَمِ بَدَارَ الْخَلِيفَةِ نَظِيرُ الْحَرَمِيِّ . وَفِيهَا تَوَفَّى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ  
مَسْرُوقِ الشَّيْخِ أَبِي الْعَبَّاسِ الصُّوفِيِّ الطُّوسِيِّ - أَحَدِ مَشَايِخِ الْقَوْمِ وَأَصْحَابِ الْكِرَامَاتِ ،  
قَدِمَ بِبَغْدَادَ وَحَدَّثَ بِهَا . وَفِيهَا تَوَفَّى أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ أَبِي الْحَسَنِ الْبَغْدَادِيِّ  
الْمَعْرُوفِ بِأَبْنِ الرَّؤُوفِيِّ الْمَسَاجِينِ الْمُنْسُوبِ إِلَى الْحَزَلِ وَالزُّنْدَقَةِ ، كَانَ أَبُوهُ يَهُودِيًّا

= لِقَاس : هَذَا سَوَاقٌ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ ، فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبًا فِي تَهْدِيَةِ السَّبِيلِ لَهُ ، وَنَحْنُ نَقُولُهُ فِي بِلَادِ  
الْمَغْرِبِ ، ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى رَوَادَةِ (يَفْتَحُ الْهَالُ وَالْقَصْرِ) وَالْهَالُ الْمَهْلَةُ بِهَا تَقَفُ مَشَقَّةٌ بَعْدَهَا أَلْفٌ : هَذِهِ كَانَتْ  
بِأَثَرِ بَيْتِهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقُرْبَانِ أَرْبَعَةَ أَهْيَالٍ) وَزِيلَ بِقَصْرِ مِنْ قَصُورِهَا وَأَمْرُ يَوْمِ الْجَمْعَةِ بِذِكْرِهَا فِي الْخَلِيفَةِ  
فِي سَازِ الْبِلَادِ وَتَقْبِيهِ الْمَهْدِيِّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَذَا اسْتَقَامَتْ لَهُ الْبِلَادُ وَدَانَتْ لَهُ الْبِلَادُ وَبَشَّرَ الْأُمُورَ بِنَفْسِهِ  
وَكَفَّ يَدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَبَدَأَ أَخِيهِ أَبِي الْعَبَّاسِ ، دَاخِلَ الْمَسْجِدِ أَبِي الْعَبَّاسِ فَتَمَلَّ زُرَى عَلَى الْمَهْدِيِّ فِي جُلُوسِ  
أَخِيهِ وَبَيْتِهِمْ وَأَخُوهُ بَيْنَهُمَا فَلَا يَزِيدُ ذَلِكَ إِلَّا جَاطًا ، فَلَمَّ بِذَلِكَ الْمَهْدِيَّ فَأَمَرَ رَجُلَهُ أَنْ يَرْصُدَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ  
وَأَخَاهُ أَبَا الْعَبَّاسِ وَيَنْتَرِيهِمَا ، فَلَمَّا وَصَلَا إِلَى قَرْيَةِ الْقَصْرِ فَتَمَرَّهَا وَثَارَتْ قِتَّةٌ بِسَبَبِ قَتْلِهَا أَسْكَبَا الْمَهْدِيَّ  
وَقَاتَتْ قِتَّةً ثَانِيَةً بَيْنَ كَلَامَةِ وَأَهْلِ الْقُرْبَانِ تَمَلَّ قِتَّةً كَثِيرَةً فَسَكَبَا أَيْضًا الْمَهْدِيَّ ثُمَّ عَهْدَ الْوَلَدَةِ إِلَى الْقَاسِمِ  
بِالْخِلَافَةِ . انْتَبَهَى مُلْكًا مِنْ ابْنِ الْأَثَرِ وَوَفَاتِ الْأَعْيَانِ وَعَقْدَ الْخَانِ . وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الدَّاعِيَيْنِ هُمَا :  
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْعِيُّ (الْحَسِينُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ ذَكَرِيَّا) وَأَخُوهُ أَبُو الْعَبَّاسِ (مُحَمَّدٌ) ، لَا كَمَا خَلَطَ بَيْنَهُمَا الْمُتَوَافِ  
وَجَمِلَ أَحَدُهُمَا دَاعِيَةَ أَبِي مُحَمَّدٍ عِيْدِهِ اللَّهُ الْمَهْدِيَّ وَالْآخَرُ دَاعِيَةَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْعِيِّ . (١) الْمَلِجُ  
يُوزَنُ بِالْمِغَلِ : الرِّجُلُ الَّذِي الضَّغْمُ مِنْ كِفَارِ السَّحْمِ . (٢) اخْتَفَى الْمُرْخُونَ فِي سَنَةِ وَقْعَةٍ  
ابْنُ الرَّائِدِيِّ فَقَالَ الْمَسْرُودِيُّ : إِنَّهُ تَوَفَّى سَنَةَ ٢٢٥ هـ ، وَقَالَ ابْنُ خُلْكَانَ : إِنَّهُ تَوَفَّى سَنَةَ ٢٢٥ هـ ،  
وَالْأَرْجَحُ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ هَا وَبَرِيدُهُ مَا جَاءَ فِي مَعَادَةِ التَّصْيِينِ مِنْ أَنَّهُ تَوَفَّى سَنَةَ ٢٩٨ هـ . وَنَحْنُ ذَكَرْنَا ذَلِكَ  
تَجْوِيجَ الْمَذْكُورِ تَجْوِيجَ فِي الْمَقْدَمَةِ الَّتِي رَضَعَهَا الْإِنْعَادُ وَارْدِ ابْنِ الرَّائِدِيِّ لِحَاجَاتِهِ (ص ٤٠ - ٤٣  
طبع دار الكتب المصرية) . (٣) كَذَا فِي كِتَابِ وَفَاتِ الْأَعْيَانِ لابْنِ الرَّائِدِيِّ لِحَاجَاتِهِ (ص ١٠٣ - ١٠٤ طبع  
بولاق) وَمَعَادَةِ التَّصْيِينِ (ج ١ ص ٧٦ طبع بولاق) . وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا : « الرَّؤُوفِيُّ » وَهُوَ انْتِظَابُ الْكُتُبِ  
الْقَدِيمَةِ . وَرَوَدَ فِي الْأَمَلِ وَالْمَنْطِقِ : « الرَّائِدِيُّ » . وَارْوَادُ (يَفْتَحُ الْهَالُ وَالْقَصْرِ) ابْنُ خُلْكَانَ لَابْنِ خُلْكَانَ لَابْنِ خُلْكَانَ لَابْنِ خُلْكَانَ  
دَالِ مَهْلَةٍ) : قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى تَاسَانَ (بِالسَّيْنِ الْمَهْلَةِ) بِوَسْطِ أَسْمِيَانِ ، وَهِيَ قَرْيَاتَانِ تَقْبِي الْمَجْمَعَةَ الْخَاجِرَةَ ثُمَّ .

المائة يملأها بلاء هلام ساكتان). وهو أسم باللغة التركية لطائر معروف عندهم .  
وبك : هو الأمير، واضح لا يحتاج إلى تفسير .

الذين ذكر الذهب وفاتهم في هذه السنة، قال : وفيها توفي العلامة رضى الدين  
أبو الخير أحمد بن إسماعيل الطائفي القزويني الشافعي الواعظ في الحزم، وله  
ثمان وعشرون سنة . وطغريك شاه السلطان ابن أرسلان بن طغرل بن محمد بن ملكشاه  
السلجوقي، قله [في] المصاف حوَارَزم شاه تكتش . وأبو المظفر عبد الخالق بن قُيُوز  
الجوهري . والإمام أبو محمد القاسم بن قُيُوز الرعي الشافعي المقرئ في حمادي  
الآخرة، وله اثنتان وخمسون سنة . والحافظ محمد بن إبراهيم بن خلف الماليني  
أبو عبد الله بن القحار بمراكش . والنخري محمد بن علي بن شعيب بن الدقان الأديب المؤرخ  
بجَنَّةَ بالحلة .

§ أمر النيل في هذه السنة - الماء القديم ست أذرع وخمس أصابع .  
بلغ الزيادة ست عشرة ذراعا وأثنان وعشرون أصبعا .

+

السنة الثالثة من ولاية العزيز عثمان بن صلاح الدين يوسف على مصر،

وهي سنة إحدى وتسعين وخمسة .

(١) في الأصل : « والد أرسلان » . والنصوب عا تقدم ذكره يؤلف وتاريخ الإسلام  
للذهبي وعقد الجان . (٢) في الأصل : « ابن قُيُوز » . وما أثبتناه عن وفيات الأعيان والمشتبه وفتاة  
التهامة ورجال القراءات وشذرات الذهب . وعده خطبه المشتبه بالظلم وأين خلكن بالعبارة فقال : « بكر  
القاء وسكون الياء المتأخرة من تحسبا وتشديد الزاء وضمتها » . (٣) الرعي : نسبة إلى ذي رعين،  
وهو أحد أقوال ابن . (٤) الشافعي : نسبة إلى شافعي، مدبنة في شرق الأندلس وشرق  
قرطبة، وهي مدبنة كبيرة قديمة، قد خرج منها خلق من الفضلاء (عن معجم البلدان لياقوت) .  
(٥) الشافعي : نسبة إلى شافعي، مدبنة بالأندلس عامرة من أعمال دية، سورها على شاطئ  
البحرين الجزيرة الخضراء والمرية (عن معجم البلدان لياقوت) .  
(٦) رابع الحاشية رقم ٢ ص ١١٤ من الجزء الخامس من هذه الطبعة .

فيها أقطع الملك العزيز فارس الدين ميمون القسري نابلس في سبعمائة فارس  
من مقاتلة الفرنج .

وفيها كانت وقعة الزلاقة (١) بين يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن وبن  
ألفونس الفرنجي ملك طليطلة (٢) . وكان قد استولى على جزيرة الأندلس وقهر ولايتها،  
ويعقوب المذكور مشغول بقتال الخارجين عليه، وبينه وبين الأندلس زقاق سبعة،  
وعرضه ثلاث فراع، فجمع يعقوب العساكر وعرض جنده، وكانوا مائتي ألف  
[مقاتل : مائة ألف] يأكلون الأرزاق، ومائة ألف مطوعة، وعبر الزقاق إلى مكان  
يقال له الزلاقة، والتقوا بجري بينهم قتال لم يحرف جاهلية ولا إسلام حتى أنزل الله  
نصره على المسلمين . فوَلَّى أَلْفُونْسُ هَارِبًا فِي نَفَرٍ سِيرَ إِلَى طَلِيْطَلَة، وغنم المسلمون  
ما كان في عسكره . وكان عدة من قُتِلَ من الفرنج مائة ألف وستة وأربعين ألفًا،  
وعدة الأسارى ثلاثين ألفًا، ومن الخيام : مائة ألف خيمة وبمسين ألفًا، ومن  
الحيل ثمانين ألفًا، ومن البغال والأموال والجواهر واليابا ما لا يُحَدُّ ولا يُحصى .  
وسبع الأسير من الفرنج بدرهم، والسيف بنصف درهم، والحصان بخمسة دراهم،  
والحرار بدرهم . وقسم الملك يعقوب هذه الغنائم بين المسلمين على مقتضى الشريعة،

(١) نابلس (بضم الواو) : مدينة مشهورة بأرض فلسطين بين جبلين مستطلة (عن معجم البلدان  
لياقوت) . (٢) كذا في مرآة الزمان وفي الأصل : « في مقاتلة الفرنج » . (٣) الزلاقة :  
أرض بالأندلس قرب قرطبة (عن معجم البلدان لياقوت) . (٤) كذا في الأصل ومرآة الزمان وابن الأثير  
وتاريخ ابن الوردي وعقد الجان، وقد ضبطه بالعبارة (فتح الحيرة وسكون الهمزة) وقع الفاء والثون وقآمرو  
شين مصححة) . وفي معجم البلدان لياقوت وعقد الجان وقد ضبطه بالعبارة أيضا : « الأذفونش » .  
وقال الأزرأطهر . (٥) طليطلة، قال لياقوت : هكذا ضبطه الجليدي (بضم الجيم) وقع اللامين) .  
وأكثر أسماء من العبارة بضم الأولى وقع الثانية : مدينة كبيرة ذات خضاتص محيطة بالأندلس،  
يصل عملها بصل وادي الحارة من أعمال الأندلس، وهي غربي ترازيم وبين الجوف والشرق من قرطبة  
(٦) رابع الحاشية رقم ٣ ص ٧٠ من الجزء الرابع من هذه الطبعة .  
(٧) الزيادة عن مرآة الزمان وعقد الجان .



وأفوها، فأخذوا يقتلون ويأسرون ويحرقون وينهبون القري حتى ضاقت مراكزهم عن تحمل الأسرى، وامتلأت أيديهم بالقتلى. وألقى كثير منهم ما أخذوا إلى الأرض، فعند ذلك كتب الأمير جرباش مئة ألف العساكر المجاهدة كتاباً إلى الأمير قسروته من تبراز [ نائب طرابلس ] بهذا التسليم [ العظيم ]<sup>(١)</sup> والنصر [ للدين ]<sup>(٢)</sup> صبي فاصيد بفتح الأمير قسروته مع المجاهدين ليأتيه بأخبارهم، فعندما وصل الخبر للأمير قسروته كتب في الحال إلى السلطان بذلك، وفي طي كتابه كتب الأمير جرباش المذكور، وهو الكتاب الذي قرئ بالأشرفية والقاهرة، ثم يطلع عمرو بن العاص، ثم إن الأمير جرباش لما رأى أن الأمر أخذ حدة، وأن السلامة غنينة، ثم ظهر له بعض تخوف عسكره؛ فإنه بلغه أن صاحب قبرس قد جمع عساكر كثيرة واستعد لقتال المسلمين، فتأوّر من كان معه من الأمراء والأعيان، فأجمع رأى الجميع على العودة إلى جهة الديار المصرية بحقة من حجير التمسك الإسلامي إن طال القتال بينهم وبين أهل قبرس إذا صاروا في مقداره، فعند ذلك أجمع رأى الأمير جرباش المذكور أن يعود بالعساكر الإسلامية على أجل وجه، لخل القلاع بعد أن تمّ التمسك وسار عابداً حتى أرسى على الطينة قريباً من قطيا ونهر دمياط، ثم توجهوا إلى الديار المصرية، ولما بلغ الناس ذلك وتحقق كل أحد ما حصل للمسلمين من النصر والظفر عاد يرووهم لأن السلطان كان لا يتبعه عودهم نادى في الناس من أراد الجهاد فليجسر لأخذ النفقة، فكثرت قتي الناس تلك، وضوا كل طين حتى علبوا من أغرم ما حكيها.

هذا ما كان من أمر الفداء، وأما السلطان فإنه أفرج في يوم الاثنين ثالث عشر شوال عن الأمير الكبير شيخه<sup>(٣)</sup> الظفري من سجن الإسكندرية ونقله إلى نور دمياط، وأنعى عليه بقرس فعمّاش ذهب ليركبه بدمياط إلى حيث يشاء.

(١) (٢٠٠١) الإصفاة من زط . كبرياء : ٦٦٢ .

(٢) ورد في دمشق التوحه والإفراج عريضة الظفري .

ثم أخذ السلطان ينتظر الفداء إلى أن قدموا عليه يوم السبت خامس عشرين شوال اتقدم ذكره، ومعهم ألف وستون أسيراً من أسروا في هذه الذروة، وابتوا تلك الليلة بساحل بولاق، وصعدوا في بركة يوم الأحد سادس عشرين إلى القلعة، وبين أيديهم الأسرى والغنائم، وهي على مائة وسبعين تمّالاً وأربعين بتملاً وعشرة جمال، مابين جوش، وصوف، وصناديق، وحديد، وآلات حربية، وأوان، وسار الجميع من شارع القاهرة، وقد جلس الناس بالخوانيت والبيوت والأسطحة والشوارع بحيث إن الشخص كان لا يكاد أن يمر إلى داره إلا به مشقة كبيرة، وربما لا يستطيع السير ويرجع إلى حيث أتى، وباجتماعه فإنه كان يوماً مشهوداً لم يقد مثله في الدولة التركية، ولما طلع ذلك كله إلى القلعة وعرض على السلطان رسم السالفين ببيع الأمير وتقوم الأضناف، فتومت الأضناف .

ثم أتى بالبيع في يوم الاثنين سابع عشرين شوال بالخرافة من باب التسلسل بحضرة الأمير جقمق العلاني أمير آخور الكبير<sup>(١)</sup>، ونوّل البيع عن السلطان الأمير إيتال الششمانى الناصرى أحد أمراء العشرات ورأس توبة، فاستأجرهم الناس على اختلاف طبقاتهم من أمير وجندي وقاض وقديم وتاجر وعاني، ورسم السلطان أن لا يفرق بين الآباء وأولادهم، ولا بين قريب وقريبه، فكانوا يشترونهم جميعاً، والذي كان وحده أبيع وحده، واستمر البيع فيهم أياماً، وجميع ما تحصل من أموالهم فأنفق السلطان من ذلك على المجاهدين، فأعطى المائنة سبعة دنانير ونصفاً، ولثلاثة ثلاثة دنانير ونصفاً، وانفق أمر المجاهدين في هذه السنة .

قال القرزى : في يوم الجمعة سابع ذى الحجة أنفقت حادثة شنيعة، وهي أن الخيزر قل وجوده في الأسواق فعند ما خرج بدر الدين محمود العياشي<sup>(٢)</sup> مختبئ

(١) ورد في دمشق التوحه . الأمير جقمق الذى تفضل في بيعه .

(٢) في ط . كاليفورنيا : ٦٠٠٤ . والحق هذا وهو تمام التورخ الكبير قاضي المشافة بدر الدين العتيق صاحب عهد الجان وغيره من النصفات في كافة القرون، وقد تولى سنة ٨٥٥ هـ عن ثلاث وتسعين سنة، وانظر ترجمته في مائة كتاب السيف انهبة تحقيق فهم شلوت .

صاحب قُبُوس ، وقُتِلَ من قُتِلَ من المسلمين ، ولَمَّا تَرَادَفَتْ عساكرُ الإسلامِ رَكِبُوا أَقْبِيَةَ التَّرْنِجِ ووضعوا فيهم السيفَ ، وأَكْثَرُوا من القتل والأسر ، وانْهَزَمَ من رُبَى من التَّرْنِجِ إلى مدينة قُبُوسِ الأَقْصِيَّةِ ، ثم وَجَدَ المسلمون مع التَّرْنِجِ طائفةً من التُّرْكَكَّانِ المسلمين قد أَمَدَّ التَّرْنِجِ بهم عَلَى بَيْتِ بْنِ قِرْمَانَ — عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ مَا يَسْتَحَقُّه — فَقَتَلُوا المسلمون كثيرا منهم .

واجتمع عساكرُ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ من المسلمين في الْمَلَّاحَةِ يومَ الْاِثْنَيْنِ ثَلَاثِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، وتسلمَ الْأَمِيرُ تَنْدَرِي بَرْدِي المحمودي صاحب قُبُوسَ ، كلَّ ذَلِكَ والمسلمون يقتلون ويأسرون ويهبون حتى امتلأتْ أَيْدِيهِمْ وَتُغْلِبُوا عن حُلِّ الْفَتَامِ .

وأما الْقَتْلُ من التَّرْنِجِ فَلَا تُحْصَرُ وَيُسْتَعْيَى من ذِكْرِهَا كَثْرَةُ ؛ حَدَّثَنِي بَعْضُ مَالِيكَ الْوَالِدِ مِنْ بَاشِرِ الْوَاقِعَةِ من أَوَّلِهَا إلى آخِرِهَا وَجَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ من الْأَصْحَابِ الْفَتَاةِ قَالُوا : كَانَ مَوْضِعُ الْوَاقِعَةِ أَزِيدَ من أُنْفَى قَبِيلٍ من قَبِيلِ التَّرْنِجِ ، هَذَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ فِيهِ الْقِتَالُ ، وَأَمَّا الَّذِي قُتِلَ من التَّرْنِجِ بِالضَّبَاعِ وَالْأَمَاكِنِ وَبَطْرِيقِ قُبُوسَ فَلَا حَاجَةَ لَهُ وَلَا حِسَابَ ، فَإِنَّهُ اسْتَمَرَّ الْقَتْلُ فِيهِمْ أَيَّامًا ، واستمروا عَلَى الْمَلَّاحَةِ إِلَى يَوْمِ الْخَمِيسِ خَمْسِ شَهْرِ رَمَضَانَ فَارَادُوا مِنْهَا بَرْدِيَّ الأَقْصِيَّةِ مدينة قُبُوسَ .

ولمَّا سَارُوا وَأَفَاهَمُ الْخَبْرُ — بعد أن تَدَمَّ مِنْهُمْ جَمَاعَةٌ كَبِيرَةٌ من الْمُطَوَّعَةِ وَالْمَالِيكَ السُّلْطَانِيَّةِ إِلَى مَدِينَةِ قُبُوسَ — بَانَ أَرْبَعَةُ عَشَرَ مَرَكَبًا من مَرَاكِبِ التَّرْنِجِ مُشْعُونَ بِالسَّلَاحِ وَالْمَقَاتِلَةِ أَنْتَ [ الْمَرَاكِبِ ] <sup>(١)</sup> قِتَالِ السَّعِينِ ، مِنْهَا سَبْعَةٌ أَغْرَبَةٌ ، وَسَبْعَةٌ مَرْبَعَةٌ الْقَارِخِ ، فَلَا قَامَ الْأَمِيرُ إِيْمَالُ الْحَكَمِيِّ أَمِيرِ مَجْلِسِ ، وَالْأَمِيرُ قَرَامَرُ أَخْبَجَا الشَّعْبَانِي ، وَالْأَمِيرُ طَوْغَانُ السَّيْفِي تَنْدَرِي بَرْدِي أَحَدُ مَقْدَمِي دِيَشْتِي ، وَالْأَمِيرُ جَانِي بَيْتِ رَأْسِ نَوْبَةِ السَّيْفِي بَلْبَكِي النَّاصِرِي الْعُرُوفُ بِالثَّوَرِ بِسَاكِرِهِمْ وَبَيْنَ أَضَافِ الْإِيهِمْ من الْمُطَوَّعَةِ وَغَيْرِهِمْ ؛ وَهَؤُلَاءِ الْأُمَرَاءُ الَّذِينَ كَانُوا مَقْدَمِي الْعَسَاكِرِ فِي الْبَحْرِ بِالْمَرَاكِبِ ، وَاقْتَتَلُوا مع التَّرْنِجِ الْهَذَكُورِينَ أَشَدَّ قِتَالًا حَتَّى هَزَمُوهُمْ وَأَخَذُوا مِنْهُمْ مَرَكَبًا مَرْبَعًا من مَرَاكِبِ

(١) الإِسْلَامَةُ من (عـ) كَالْيَغُورِيَا ٦ : ٢٠٧ .

التَّرْنِجِ بعد أن قَتَلُوا مِنْهُمْ عِدَّةً كَبِيرَةً قَنَارِبَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلِ بَيْتِ الْوَقْعَةِ الْأَوَّلِي ، وَوَلَّى التَّرْنِجُ الْاُدْبُلُو .

واستمرَّ الَّذِي تَوَجَّهَ من الْغَزَاةِ إِلَى الْأَقْصِيَّةِ من الْمَالِيكَ السُّلْطَانِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ يَقْتُلُونَ فِي طَرِيقِهِمْ وَيَأْسِرُونَ إِلَى أَنْ وَصَلُوا إِلَى الْمَدِينَةِ وَدَخَلُوا قَصْرَ الْمَلِكِ وَنَهَبُوهُ .

ثم عَادُوا وَلَمْ يَخْرُفُوا بِمَدِينَةِ قُبُوسَ إِلَّا مَوَاضِعَ بَدِيرَةٍ ، وَلَمْ يَدْخُلِ الْمَدِينَةَ أَحَدٌ من أَعْيَانِ الْعَسْكَرِ ، وَغَالِبَ الَّذِي دَخَلَهَا من الْمَالِيكَ السُّلْطَانِيَّةِ وَالْمُطَوَّعَةِ ، وَكَانَ دُخُولُهُمْ وَإِقَامَتُهُمْ بِهَا وَعَوْدُهُمْ مِنْهَا فِي يَوْمَيْنِ وَلَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ .

ثم أَقَامَ جَمِيعُ الْغَزَاةِ بِالْمَلَّاحَةِ وَأَرَاخُوا بِهَا أَبْدَانَهُمْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ ، وَهُمْ يَقِيمُونَ فِيهَا شُعَائِرَ الْإِسْلَامِ من الْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ وَالْقِسْبِ — وَفِيهِ الْجِدُّ عَلَى هَذِهِ الْمُنَّةِ بِهَذَا الْفَتْحِ الْعَظِيمِ الَّذِي لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ فِي الْإِسْلَامِ من يَوْمِ غَزَاهُمْ مَعَاوِيَةَ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ١٠ سَنَةِ ثِنْتَيْ عَشْرِينَ من الْهَجْرَةِ .

ثم رَكِبَتْ الْغَزَاةُ الْمَرَاكِبَ عَائِدِينَ إِلَى جِهَةِ الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ ، وَمَعَهُمُ الْأَسْرَى وَالْفَتَامُ ، وَمِنْ جَمَلَتِهَا مَمْلَكَةُ قُبُوسَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ثَانِي عَشْرِ رَمَضَانَ بعد أن بَثَّ أَهْلُ الْمَاغُورَةِ يَطْلُبُونَ الْأَمَانَ — هَذَا مَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِمْ — [ انْتَهَى ] <sup>(١)</sup> .

وجزيرة قبرس تسمى بالهذه الرومية شبرا ، والبحر يحيط بها مائتي ميل . وأما ١٥ أربعة آلاف ذراع ، والذراع أربعة وعشرون إصبعا ، والإصبع ست شعيرات مضوم بعضها إلى بعض ، والفرسخ بهذا المثل ثلاثة أميال والبريد بهذا الفرسخ أربعة فراسخ ، وجزيرة قبرس من الإقليم الرابع من الأقاليم السبعة ، وسلطانها يقال له أرادا شبرا : أي سلطان الجزيرة ، وقبرس مدينة بالجزيرة تسمى الأقبسية ، ومدينة جزيرة قبرس سبعة أيام ، وبالجزيرة المذكورة اثنا عشر ألف قرية كبارا وصغارا ، وبمدينتها وقراها من الكنائس ٢٠ والديارات والتلال والصوامع كثير ، وبها البساتين المشتملة على الفواكه المختلفة ، وبها

(١) الإِسْلَامَةُ من (عـ) كَالْيَغُورِيَا ٦ : ٢٠٨ .



جمهورية مصر العربية  
وزارة الأوقاف  
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية  
لجنة إحياء التراث الإسلامي

# كتاب تخريج الأحكام والآثار الشرعية

على ما كان في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم  
من الحرف والصناعات والعمالات الشرعية

للعلامة أبي الحسن علي بن محمد المعروف بالخرائمي النعماني  
المتوفى سنة ٧٨٩هـ

تحقيق  
الأستاذ/ الشيخ أحمد محمد أبو سلمة  
من علماء الأزهر الشريف

القاهرة

الذين : « اسلموا » ولم يخضعه ولم يقسمه : وهو الرأي الذى أشار به على بن أبى طالب ، ومعاذ بن جبل ، وهذا كان يأخذ سفيان وهو معروف من قوله (١) .

قال أبو عبيد : وليس فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - يراد لفعل عمر ، ولكنه - صلى الله عليه وسلم - اتبع آية من كتاب الله ففعل بها ، واتبع عمر آية ففعل بها ، وهما آيتان محكمتان فيما ينال المسلمين من أموال المشركين فيصير غنيمة ، أوفيتا . قال الله تعالى : ( وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ) (٢) فهذه آية الغنيمة ، وهى لأهلها دون الناس ، وبها عمل النبي - صلى الله عليه وسلم -

وقال الله تعالى : ( مَا أَقَامَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَذْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ ) (٣) إلى قوله ( وَلِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ ) ( وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُجْزَوْنَ مِنْهَا حَاجَةً إِلَيْهِمْ ) (٤) والذين جأفوا من تعلمهم ) فهذه آية الفىء ، وبها عمل عمر ، وإياها تناول حين ذكر الأموال وأصنافها قال : فاستوعبت هذه الآية الناس ، وإلى هذه الآية ذهب ١٥٥ على ومعاذ حين أشارا عليه بما أشار فيها نرى والله أعلم / .

#### فوائد لغوية في ست مسائل :

الأولى : ابن طريف : ضرب عليك الشيء : ألزمك ، ومنه الضريبة من المذرم .

الثانية : تقدم قول أبى عبيد فى الطَّنَق : أَنَّهُ الخراج .

وفى المحكم : الطَّنَق : ما يوضع على الجُرَبَانِ من الخراج .

(١) فى الأروال : ٦٠ : وهو معروف من قوله إلا أنه كان يقول : الخيار فى أرض البصرة إلى الإمام إن شاء جعلها غنيمة فغنم وقسم ، وإن شاء جعلها فية عاداً للمسلمين ولم يغنم ولم يقسم

(٢) سورة الانفال ٤١

(٣) سورة الحشر ٧

(٤) سورة الحشر ٩

وقال الجوهري : فارسى معرب .

الثالثة : فى « الصحاح » : حَتَلُ الحَكَلَة : نتاج النسيج ، « ولد الحنبلين .

وفى « الماثل » :

بفتح الحاء والباء فيهما .

ويروى فى الأول بسكون الباء أيضاً ، والفتح أبين وأوضح .

الرابعة : فى جامع « الاشتقاق » المضْرَبُ يكون من الضَرْبِ على التكرير ، ويكون من قولهم : أرضٌ مضروبة من الضَرْبِ وهو الجليد الذى يسقط من السماء .

الخامسة : فى « المحكم » سواد كل شيء كُورَةٌ ، ما حول القرى والرستاتيق ، والسواد جماعة النخل والشجر لخضرته واسوداده ، وقيل إنما ذلك : لأن الخضرة تقارب السواد ، والنسب إليهما سوادى بضم السين نادر عن ابن الأعرابي .

#### تنبيهه :

الرساتيق .

فى الصحاح (١) : الرُستاق فارسى معرب ألحقوه بقرطاس ، والجمع : الرساتيق وهى السواد .

السادسة :

الربع : فى الصحاح : التَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ ، وأرض مربعة بفتح الميم أى مخصصة . انتهى



## الباب السادس والعشرون

في صاحب المغانم /

وفي ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في ذكر من ولي جمعها وحفظها حتى تقسم في يوم بدر

قال ابن إسحاق<sup>(١)</sup> - رحمه الله تعالى - في السير في أخبار يوم بدر : وجعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على النفل عبد الله بن كعب بن عمرو بن عوف بن مذبول بن عمرو ابن غنم بن مازن بن النجار - رضى الله عنه - .

وكذلك نسبه أبو عمر .

وذكر ابن خزم في « الجماهر »<sup>(٢)</sup> : مخيبة بن جَزء الزبيدي .

وقال : ولاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الغنائم يوم بدر .

وفي يوم خيبر ذكر ابن إسحاق<sup>(٣)</sup> أيضا - رحمه الله تعالى - في أخبار غزوة خيبر عن لابن عمر عن عبد الله بن مفضل المُرَني - رضى الله عنه - قال : أصبت من فيء خيبر جراب شحم . فاحتملته على عنق إلى رحلي وأصحابي ، قال : فلقيني صاحب المغانم الذي جُول عليها ، فأخذ بناحيته وقال : هلم هذا حتى نقسمه بين المسلمين قال : قلت : لا والله لا أعطيك ، قال : فجعل يجاذبني الجراب ، قال : فرأنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ونحن نصنع فتبسم ضاحكا ثم قال لصاحب المغانم : لا أبالك نخل بينه وبينه قال : فأرسله فانطلقت به إلى رحلي وأصحابي فأكلناه . انتهى

(١) ابن هشام ٢ : ٢٩٧

(٢) في جمهرة ابن خزم : ٤١١ : « ومخبة بن جَزء بن عبد بنغوث بن ددة بن عمرو بن زيد الأصغر بن ديمة زيد ، له مخبة ، بدري ولاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الأحماس والغنائم يوم بدر .

(٣) ابن هشام ٣ : ٣٥٤

وقال ابن فتحون في كتابه « ذيل الاستيعاب » :

ذكر ابن وهب بسند عن رجل من قریش قال : لما حاصر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خيبر ، جاع بعض الناس ، فافتتحوا حصنا من حصونها فأخذوا من المسلمين جراب شحم فبصر به صاحب المغانم وهو كعب بن عمرو بن زيد الأنصاري فأخذه منه ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « نخل بينه وبين جرابه » فذهب به إلى أصحابه . انتهى وقال السهيلي في « الروض الأنف » : ذكر ابن إسحاق حديث عبد الله بن مغفل ولم يذكر اسم صاحب المغانم .

وروى عن ابن وهب أنه كان على المغانم يوم خيبر : أبو اليسر كعب بن عمرو بن زيد الأنصاري .

وكذلك ابن بشكوال في كتابه المعجم : كعب بن عمرو بن زيد ، فجعلوا والد عمرو زيدا ، وجعله ابن إسحاق وابن عبد البر في اسم ولد عبد الله بن كعب في الفصل الذي قيل هذا : عوف<sup>(١)</sup> .

وكذلك نسب ابن خزم عبد الله بن كعب في « الجماهر »<sup>(٢)</sup> ، وأخاه عبد الرحمن بن كعب

فقال : عبد الرحمن بن كعب بن عمرو بن عوف بن مذبول بن عمرو بن غنم بن مازن / - ١٤٦ - ابن النجار أحد البكائين المذكورين في القرآن ، وأخوه عبد الله بن كعب بدري . انتهى ولم يذكره أبو عمر بن عبد البر في كتابه ، وذكره ابن فتحون وغيره حسبما تقدم .

وفي يوم حنين قال القاضي محمد بن سلامة القضاعي في كتاب « الأنبياء » : كان بها من السبايا ستة آلاف ، ومن الإبل والغنم مالا يدري عدده .

وروى ابن فارس في كتابه مسند الزهري عن سعيد بن المسيب : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سبي يومئذ ستة آلاف بين امرأة و غلام فجعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عليهم أبا سفيان بن حرب . انتهى

(١) الاستيعاب ١ : ٣٦٩

(٢) في جمهرة ابن خزم في « بن مازن بن النجار » وعبد الرحمن بن كعب بن عمرو بن عوف بن مذبول بن عمرو ابن غنم بن مازن بن النجار ، أحد البكائين المذكورين في القرآن وأخوه عبد الله بن كعب

وذكر ابن حزم في «الجماع»<sup>(١)</sup> : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - استعمل أبا الجهم بن حليفه بن غانم القرشي العلوي على النفل يوم حنين . انتهى  
وذكر ابن الأثير في كتابه «الكامل» في أخبار يوم حنين : وأمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالسبايا والأموال فجمعت إلى الجيرانة وجعل عليها بديل بن ورقاء الخزاعي . انتهى

وقال ابن إسحاق - رحمه الله تعالى - في «السير» : كان على المغانم يوم حنين مسعود ابن عمرو الفارسي .

وقال ابن عبد البر : مسعود بن عمرو القاري من القارة ، كان على المغانم يوم حنين ، وأمره رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يجبس السبايا والأموال بالجيرانة . انتهى

#### قوائد لغوية في خمس مسائل :

##### الأولى :

في «الديوان» : غَنِمَ القوم بِكسر النون يَغْنَمُونَ بفتحها .

وفي «الصحاح»<sup>(٢)</sup> : غَنَمًا بالضم ، والغنيمة والمغنم . بمعنى .

وقال القزاز : وجمع الغنيمة : غنائم ، وجمع المغنم : مغانم .

وقال واصل : الغنيمة والمغنم : الربح ، ومنه قول النبي - صلى الله عليه وسلم - في الرهن : «لَهُ غَنْمُهُ وَعَلَيْهِ غَرَمُهُ» : أى فضله للرهن ونقصانه عليه .

##### الثانية :

في «الصحاح»<sup>(٣)</sup> : النَّفْلُ : بالتحريك : الغنيمة ، والجمع الأنفال .

قال لبيد :

إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرٌ نَفْلٍ<sup>(٤)</sup>

(١) جهرة ابن حزم : ١٥٦

(٢) الصحاح : ٣١٩ : ٢

(٣) الصحاح : ٢١٥ : ٢

(٤) تمامه : وبإذن الله وبني السجل ديوانه ١٧٤ ، شان و نفل ،

#### الثالثة :

في «المؤتلف والمختلف» لعبد الغنى : عبد الله بن مَفْلٍ بالفتن معجمة بعدها فاء وهما مفتوحتان والفاء مشددة : هو صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

#### الرابعة :

في «المشارك»<sup>(١)</sup> : الجِرَاب : وعاء من جلد كالزود ونحوه بكسر الجيم ، قاله : -  
الخليل وغيره .

وقال القزاز : هو بفتح الجيم .

وفي الصحاح<sup>(٢)</sup> : الجراب معروف والعامّة تفتحه ، والجمع أجربة وجرب .

#### الخامسة / :

في «المشارك»<sup>(٣)</sup> : الجِرَّانة : أصحاب الحديث يقولونه بكسر العين وتشديد الراء ، وبعض أهل الانفاق يقولونه بتخفيفها وكلاهما صواب مسموع .

وعن علي بن المديني : أن أهل المدينة ، وقال البصري : أهل الحجاز يقولونه بالتثقيب وأهل العراق يقولونه بالتخفيف<sup>(٤)</sup> ، ومنه الأصبمى : التخفيف ، وحكى أنه سمع من العرب من يثقلها .

وقال البكري<sup>(٥)</sup> : وهى ما بين الطائف ومكة ، وهى إلى مكة أدنى ، وبها قسم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غنائم حنين .

#### الفصل الثامن : في ذكر أنسابهم وأخبارهم - رضى الله عنهم - .

عبد الله بن كعب رضى الله عنه . تقدم نسبه عند ذكر اسمه في أول هذا الباب عن ابن إسحاق ، وكذلك نسبه أبو عمر بن عبد البر في الاستيعاب<sup>(٦)</sup> وقال : شهد بدرًا

(١) ١ : ١٨٠

(٢) ١ : ٣٦

(٣) ١ : ٢٠٤ وراجع معجم البلدان ٢ : ٨٧

(٤) في معجم البلدان : ومنهب الثاقبي : تخفيف الجيرانة .

(٥) راجع معجم ما استمعتم ( ٢ : ٣٨٤ )

(٦) الاستيعاب ١ : ٣٦٩



الثانية :

في « الغريبين » قال الأصمعي : الخناص : ثياب خز أو صوف مُتَلَمَّة وهي سود كانت من الجلبان الناس .

الثالثة :

ب ١٤٨ يَبَار بكسر النون وفتح أخت الواو : اسم رجل كذا قيده الفارابي /

الفصل الثالث : في ذكر من تولى بيع ما احتيج إلى بيعه من الغنائم

ذكر أبو القاسم بن خلف بن بشكوال - رحمه الله تعالى - في كتابه الذي ألفه في تفسير ما استعجم من غوامض الأسماء المبهمة الراقعة في متون الأحاديث المسندة .

بسنده عن مالك أنه قال : أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - السعدين يوم خيبر أن يبيعا آتية من الغنائم من ذهب أو فضة فباعا كل ثلاثة بأربعة عينا ، أو كل أربعة بثلاثة عينا ، فقال لهما رسول الله - صلى الله عليه وسلم : أَرَبَيْتُمَا قُرُودًا .

قال أبو القاسم بن بشكوال : السعدان المذكوران اختلف فيهما كثير ، وأولى ما قبل في ذلك - إن شاء الله تعالى - : سعد بن أبي وقاص ، وسعد ابن عباد .

وروي بسند ذكره عن أبي كثير جُلَّاح مولى عبد الرحمن أو عبد العزيز بن مروان قال : سمعت جَبْشًا السَّيَّانِي<sup>(١)</sup> عن فضالة يقول : كنا يوم خيبر فجهل رسولك - صلى الله عليه وسلم - على الغنائم سعد بن أبي وقاص وسعد بن عباد ، فأرادوا أن يبيعوا الدينارين بالثلاثة والثلاثة بالخمس ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : لا : إلا مثلاً بمثل .

قال ابن بشكوال : قال أبو عمر بن عبد البر : وهذا اسناد متصل صحيح حسن .

فصح أن السعدين سعد بن أبي وقاص ، وسعد بن عباد ، وارتفع الشك في ذلك والحمد لله .

(١) في خلاصة تنقيب تهذيب لكتاب في أسماء الرجال ٩٥ : حدثني بن عبد الله أن ابن أبي السائب يفتح المهمة والمهمة : قتله فصيل وأبو زرعة : قتله ، وقال أبو حاتم : صالح ، قال ابن يونس : مات سنة مائة .

قال ابن بشكوال : انتهى كلام أبي عمر والحمد لله .

تنبيه :

قد تقدم ذكر سعد بن أبي وقاص في باب الناس من خلف الجزء ، وذكر سعد بن عباد في باب صاحب اللواء من هذا الجزء أيضا فأغنى ذلك عن الإعادة هنا .

فائدة لغوية :

الجَلَّاح : اسم الرجل بضم الجيم وفتح اللام مخففة غير مشددة ، كذلك قيده الفارابي .

## الباب الرابع والأربعون

### في صاحب الخمس

وفيه فصلان :

الفصل الأول : في ذكر من ولي ذلك في زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

عبد الله بن كعب بن عمرو الأنصاري - رضي الله عنه - .

قال أبو عمرو بن عبد البر : كان على غنائم النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم بدر ، وكان على خمس النبي - صلى الله عليه وسلم - في غيرها . انتهى .

مُخَيَّة بن جَزْء - رضي الله عنه - .

ذكر مسلم<sup>(١)</sup> - رحمه الله تعالى - في كتاب الزكاة في باب ترك استعمال (آل)<sup>(٢)</sup> النبي -

صلى الله عليه وسلم - على الصدقة فقال<sup>(٣)</sup> : محمبة بن/ جزء ، وهو رجل من بني أسد كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - استعمله على الأخماس .

وقال القاضي عياض في «الإكمال» هكذا قال مسلم ، وهو رجل من بني أسد ، والمحفوظ من بني زبيد انتهى .

قلت : وإلى بني زبيد نسب أبو داود في سننه ، وأبو عمر في الاستيعاب ، وابن حزم في الجماهير<sup>(٤)</sup> وقالوا : ثلاثتهم استعمله رسول - صلى الله عليه وسلم - على الأخماس .

وكذلك نسب أبو عبيد القاسم بن سلام في «جماهره» أيضا .

(١) صحيح مسلم ( كتاب الزكاة ) باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة .

(٢) تكملة من مسلم .

(٣) في سلم : « فقال » ، « أنموال محبة » .

(٤) رابع ابن حزم : ٤١١ ، ٤١٢ .

## الفصل الثاني : في ذكر أنسابهم وأخبارهم

عبد الله بن كعب بن عمرو بن عوف .

تقدم الكلام عليه في باب صاحب المغانم قبل هذا بما أغنى عن إعادته هنا .

مُخَيَّة بن جَزْء الزبيدي .

قال أبو عبيد في «الجماهر» : محمية بن جزء ، حليف بني جمح من ولد زُبَيْد الأصغر ، وهو مُنْبَةُ بن ربيعة بن سلمة بن مازن بن ربيعة بن مُنْبَةَ ، قال : ومُنْبَةُ بن صعب جماح زُبَيْد .

وقال ابن حزم في «الجماهير»<sup>(١)</sup> : محمية بن جزء بن عبد يغوث بن عُوَيْج بن عمرو بن زُبَيْد الأصغر بن ربيعة بن سلمة بن مازن بن ربيعة بن زُبَيْد لهُ صحبة ، بدرى ، ولله رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الأخماس والمغانم يوم بدر .

وفي «الاستيعاب»<sup>(٢)</sup> : مُخَيَّة بن جزء بن عبد يغوث بن عويج بن عمرو<sup>(٣)</sup> بن زبيد الأصغر الزبيدي ، حليف لبني سهم بن عمرو بن هُصَيْنُص بن كَعْب بن لؤي .

كان من مهاجرة الحبشة ، وتآخر إقباله منها .

أول مشاهدته المريسيع :

استعمله رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على الأخماس ، وأمره [ أن يصدق عن<sup>(٤)</sup> قوم

من بني هاشم في مهور نسائهم منهم الفضل بن عباس . انتهى

وذكر مسلم<sup>(٥)</sup> - رحمه الله في صحيحه : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أمره [ أن

يصدق عن الفضل بن العباس وعن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث من الخمس .

(١) رابع جهرة ابن حزم : ٤١١

(٢) الاستيعاب ١ : ٢٩٥

(٣) في الاستيعاب ت : « ابن عير » .

(٤) كذا في الاستيعاب ، وفي الأصل : « ع » .

(٥) صحيح مسلم ( كتاب الزكاة ) باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة

(٦) ما بين القوسين ليس في نسخة تونس .



# وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان

لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان  
المولود في سنة ٦٠٨هـ، والمتوفى في سنة ٦٨١ من الهجرة

حقيقه، وتعلق حواشيه، وصنع فيها رسمه

محمد بن عبد العزيز

مفتش العلوم الدينية والعربية  
بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية

الجزء الأول

الناشر

مكتبة النهضة المصرية  
٩ شارع عدلي بالقاهرة - القاهرة

(٧١٩)

أبو عبد الرحمن موسى بن نصير ، الأحمى بالولا ،

صاحب فتح الأندلس

كان من التابعين ، رضى الله عنهم ! وروى عن عجم الدارى ، رضى الله عنه !  
وكان عاقلاً ، كريماً ، شجاعاً ، ورعاً ، قنياً لله تعالى ، رضى الله عنه ! لم يهزم  
له جيش قط .

وكان والده فُصَيْلَ بنَ حَرْسٍ معاوية بن أبي سفيان ، ومترجماً عنه مكينة .  
ولما خرج معاوية لقتال علي بن أبي طالب - رضى الله عنه ! - لم يخرج معه ،  
فقال له معاوية : ما منعك من الخروج معي ولي عندك يد لم تكفني عليها ؟  
فقال : لم يمكن أن أشرك بك كفر من هو أولى بشكرى ، فقال : ومن هو ؟ قال :  
الله عز وجل ! فقال : وكيف لا أم لك ؟ قال : وكيف لا أعلمك هذا ، فأغض  
وأغض ، قال : فأطرق معاوية ملياً ، ثم قال : استغفر الله ، ورضى عنه .

وكان عبد العزيز<sup>(١)</sup> بن مروان أخو عبد الملك بن مروان والياً على مصر ،  
وإفريقية ، فبعث إليه ابن أخيه الوليد بن عبد الملك أيام خلافته يقول له :  
أرسل موسى بن نصير إلى إفريقية ، وذلك في سنة تسع وثمانين للهجرة .

وقال الحافظ أبو عبد الله الحميدى فى كتاب « جذوة المقتبس » : إن  
موسى بن نصير تولى إفريقية والمغرب ، سنة سبع وسبعين ، فأرسله إليها ، فلما  
قدمها ومعه جماعة من الجند ، بلغه أن بأطراف البلاد جماعة خارجين عن  
الطاعة ، فوجه ولده عبد الله ، فأتاه بمائة ألف رأس من السبايا ، ثم وجه ولده  
مروان إلى جهة أخرى ، فأتاه بمائة ألف [رأس]<sup>(٢)</sup> .

(١) فى ب « عبد الله » وليس بشئ .

(٢) فى ب « بمائة ألف فارس » وما أثبتناه موافق . لما فى فتح الطيب

( ٢٢٣ / ١ ) بتحقيقنا ) نقل عن الحميدى الذى ينقل المؤلف هذه العبارة عنه .

قال الليث بن سعد : فبلغ الخمس ستين ألف رأس ، وقال أبو شبيب الصدى<sup>(١)</sup> :  
لم يسمع فى الإسلام بمثل سبايا موسى بن نصير ، ووجد أكثر مدن إفريقية  
خالية لاختلاف أبدي البربر عليها ، فكانت البلاد فى حط شديد ، فأمر  
الناس بالصوم والصلاة وإصلاح ذات البين ، وخرج بهم إلى الصحراء ، ومعه  
سائر الحيوانات ، وفرق بينها وبين أولادها ، فوقع البكاء والصراخ والضجيج ،  
وأقام على ذلك إلى منتصف النهار ، ثم صلى وخطب بالناس ، ولم يذكر الوليد  
ابن عبد الملك ، فقيل له : ألا تدعو لأمير المؤمنين ؟ فقال : هذا مقام لا يدعى  
فيه غير الله عز وجل ، فسقوا حتى رَوُوا .

ثم خرج موسى غازياً ، وتبع البربر ، وقتل منهم قتلاً ذريعاً ، وسبي سبايا  
عظماً ، وسار حتى انتهى إلى السوس الأدنى لا يداؤه أحد .

فلما رأى بقية البربر ما نزل بهم استأنوا وبذلوا له الطاعة ، فقبل منهم ،  
وولى عليهم والياً ، واستعمل على طنجة وأعمالها مولاة طارق بن زياد البربرى ،  
ويقال : إنه من الصدوف ، وترك عنده تسعة عشر ألف فارس من البربر بالأسلحة  
والبدنة الكاملة ، وكانوا قد أسلموا وحسن إسلامهم ، وترك موسى عندهم خلقاً يسيراً  
من العرب لتعليم البربر القرآن وفرائض الإسلام ، ورجع إلى إفريقية ، ولم يبق  
بالبلاد من ينازعه من البربر ولا من الروم .

فلما استقرت له القواعد كتب إلى طارق وهو بطنجة بأمره بغزو بلاد الأندلس  
فى جيش من البربر ليس فيه من العرب إلا قدر يسير ، فامتنل طارق أمره ،  
وزكب البحر من سبئة إلى الجزيرة الخضراء من بر الأندلس ، وصعد إلى جبل  
يعرف اليوم بجبل طارق لأنه نسب إليه لما حصل عليه ، وكان صموده إليه يوم  
الاثنين لحس خلون من رجب سنة اثنتين وتسعين للهجرة فى اثني عشر ألف فارس  
من البربر خلا اثني عشر رجلاً .

وذكر عن طارق أنه كان نائماً فى المركب وقت التعدية ، وأنه رأى النبي صلى

(١) هكذا فى ب محرفاً . والذى فى الفح « وقال الصدى »

# نسخ الإسلام

وطبقات المشاهير والأعلام

للمحافظ المؤرخ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

المتوفى سنة ٧٤٨ هـ - رحمه الله تعالى

خزانة الصديقي - خزانة الألبان على

عني بتحقيق النص وتحرير المخطوط  
حسام الدين القدسي  
مجاز [Lecroix]  
من جامعة دمشق سنة ١٩٢٧ م



قال ابن عباس : فلما أسروا الأسارى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما  
يرون في هؤلاء ؟

فقال أبو بكر : هم بنو العم والعشيرة ، أرى أن تأخذ منهم فدية فتكون لنا قوة  
على الكفار ، فعسى الله أن يهديهم إلى الإسلام .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما ترى يا ابن الخطاب ؟

قلت : لا والله يا رسول الله ما أرى الذى رأى أبو بكر ، ولكن أرى أن نمكنها  
فنضرب أعناقهم ، فتمكن علينا من عقيل فيضرب عنقه ، وتمكنى من فلان ،  
نسيب لعمر ، فأضرب عنقه ، فإن هؤلاء أئمة الكفر وصناديدها .

فهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال أبو بكر ، ولم يهو ما قلت . فلما كان  
من الغد جثت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يريان . قلت : يا رسول  
الله أخبرني من أى شيء نيكيان ؟ فإن وجدت بكاء بكيت ، وإلا تابكت لبيكانكا .

فقال : أبكى للذى عرّض على أصحابك من أخذهم الفداء . لقد عرّض على  
عذابهم أدنى من هذه الشجرة ؛ شجرة قرية من نبي الله صلى الله عليه وسلم .

وأُنزل الله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُبَيِّنَ فِي  
الْأَرْضِ ﴾ ، إلى قوله ﴿ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ [الأنفال : ٦٧ -

٦٩] . فأحل الله لهم الغنيمة .

أخرجه مسلم <sup>(١)</sup> .

وقال جرير ، عن الأعمش ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي عبيدة بن عبد الله ،  
عن أبيه قال : لما كان يوم بدر قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما تقولون في  
هؤلاء الأسارى ؟ فقال عبد الله بن رواحة : أنت في واد كثير الخطب فأضرم نارا ثم  
ألقهم فيها . فقال العباس : قطع الله رحمتك . فقال عمر : قادتهم ورده وسهم قاتلوكم  
وكذبوك ، فأضرب أعناقهم . فقال أبو بكر : عشيرتك وقومك .

(١) صحيح مسلم : كتاب الجهاد والسير ، باب الإمداد بالمالكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم

(١٥٧/٥) .

## فصل في خاتم بدر والأسرى

قال خالد الطحان ، عن داود ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رضى الله عنهما  
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر : من فعل كذا وكذا ، فله من  
الغنائم كذا [٢١] وكذا .

قال : فتقدم الفتيان ولزم المشيخة الربابت . فلما فتح الله عليهم قالت المشيخة :  
كنا رداء لكم ، لو انهزمتم فتم إلينا ، فلا تذهبوا بالغنم ونبتى . فأبى الفتيان وقالوا :  
جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا .

فأنزل الله تعالى ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ﴾ إلى قوله ﴿ وَإِنَّ قَرِيْبًا مِّنَ  
الْمُؤْمِنِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ [الأنفال : ١ - ٥] .

يقول : فكان ذلك خيرا لهم . فكذلك أيضا أطيعوني فإني أعلم بعاقبة هذا  
منكم .

أخرجه أبو داود <sup>(١)</sup> .

ثم ساقه من وجه آخر عن داود بإسناده . وقال : فقسها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بالسواء <sup>(٢)</sup> .

وقال عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن أبيه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن  
ابن عباس رضى الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم تنفل سيفه ذا الفقار يوم  
بدر .

وقال عمر بن يونس ، حدثني عكرمة بن عمار ، حدثني أبو زميل ، حدثني ابن  
عباس ، حدثني عمر ، قال : لما كان يوم بدر ، فذكر القصة .

(١) ، (٢) سنن أبي داود : كتاب الجهاد ، باب في الغل (٧٠/٢) .

النافقون ما يراء بأوليائهم أرسلوا إليهم : إنا معكم حيانا وماتنا ، إن قوتنا معكم علينا النصر ، وإن أخرجتم لم نتخلف عنكم . وسيد اليهود أبو صفية حتى ابن أخطب . فما ونفوا يمانى المنافقين عظمت غرتهم وسامح الشيطان الظهور ، فنادوا النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه : إنا ، والله ، لا نخرج ولئن قاتلنا لقاتلك .

فرضي النبي صلى الله عليه وسلم لأمر الله فيهم ، وأمر أصحابه فأخذوا السلاح ثم مضى إليهم . وتخصت اليهود في دورهم وحصونهم . فلما انتهى النبي صلى الله عليه وسلم إلى أزقتهم وحصونهم كره أن يمتكنهم من القتال في دورهم وحصونهم ، وحفظ الله له أمره وعزم له على رشده ، فأمر أن يهدم الأذن فالأذن من دورهم ، وبالنخل أن تحرق وتقطع . [و] كفت الله أيديهم وأبدى المنافقين فلم ينصروهم ، وألقى في قلوب الفريقين الرعب . ثم جعلت اليهود ، كلما خلص رسول الله صلى الله عليه وسلم من هدم ما يلي مدينتهم ، ألقى الله في قلوبهم الرعب فهدموا الدور التي هم فيها من أديارها ، ولم يستطيعوا أن يخرجوا على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه يهدمون شيئاً فشيئاً . فلما كادت اليهود أن تبلغ آخر دورها وهم ينتظرون المنافقين وما كانوا منوهم ، فلما يشوا بما عندهم ، سألوا النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان عرض عليهم قبل ذلك ، فقاضاهم على أن يجلهم وهم أن يحملوا ما استقلت به الإبل إلا السلاح . وطاروا كل مطير وذهبوا كل مذهب . ولحق بنو أبي الحقيق بخير ومعهم آتية كثيرة من فضة ، فراها النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون . وعمد جى ابن أخطب حتى قدم مكة على قريش ، فاستغواهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وبين الله لرسوله حديث أهل النفاق وما بينهم وبين اليهود ، وكانوا [ ٢٨ ب ] قد عبروا المسلمين حين قطعوا النخل وهدموا . فقالوا : ما ذنب الشجرة وأنتم تزعمون أنكم مصلحون ؟ فأزل الله ﷻ سَجَّ لِهْ ، سورة الحشر . ثم جعلها نفلا لرسوله فقسما فيمن أراه الله من المهاجرين . وأعطى منها أبا دجانة سهاك بن خرشة ، وسهل بن حنيف ، الأنصارين . وأعطى - زعموا - سعد بن معاذ سيف ابن أبي الحقيق .

وكان إجلاء بني النضير في الحرم سنة ثلاث .

وأقامت بنو قريظة في المدينة في مساكنهم ، لم يؤمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل ولا إخراج ، حتى فضحهم الله بجي بن أخطب وبمجموع الأحزاب .

هذا لفظ موسى ، وحديث عروة بعناه ، إلى إعطاء سعد السيف . وقال موسى بن عقبة وغيره ، عن نافع ، عن عبد الله : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير وحرق . ولها يقول حسان بن ثابت <sup>(١)</sup> :  
وهان على سرة بني لؤي حريق بالبويرة مستطير  
وفي ذلك نزلت هذه الآية ﷻ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْتَةٍ أَوْ تَرَكْتُمْهَا قَائِمَةً عَلَى أَصْلَابِهَا فَإِذْ لِلَّهِ ﷻ [الحشر : ٥] .

متفق عليه <sup>(٢)</sup> .

وقال عمرو بن دينار ، عن الزهري ، عن مالك بن أوس ، عن عمر رضي الله عنه : أن أموال بني النضير كانت مما آفاه الله على رسوله مما لم يوجب المسلمون عليه بخيل ولا ركاب . فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصة ينفق منها على أهله نفقة سنة ، وما بقي جعله في الكراع <sup>(٣)</sup> والسلاح عدة في سبيل الله . أخرجه <sup>(٤)</sup> .

(١) ديوانه : ( ١٩٤ البرقي ) . والبويرة : موضع كان به نخل بني النضير .

(٢) اللية : الخلة التابعة ( عن مفردات الراغب ) .

(٣) صحيح البخاري : كتاب المغازي ، باب حديث بني النضير ( ١١٣/٥ ) .

وصحيح مسلم : كتاب الجهاد والسير ، باب جواز قطع أشجار الكفار وحرقيها ( ١٤٥/٥ ) .

(٤) الكراع : الخيل . وقد يسمى به السلاح كذلك .

(٥) صحيح البخاري : كتاب الجهاد والسير ، باب الجن ومن يتربس بربس صاحبه ( ٤٦/٤ ) .

وصحيح مسلم : كتاب الجهاد والسير ، باب حكم القىء ( ١٥١/٥ ) .

## سرية زيد بن حارثة إلى القردة

قال ابن إسحاق : وسرية زيد التي بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ، حين أصاب غير قریش ؛ وفيها أبو سفيان ؛ على القردة ، ماء من مياه نجد . وكان من حديثها أن قریشاً خافوا طريقهم التي كانوا يسلكون إلى الشام حين جرت وقعة بدر ، فسلکوا طريق العراق . فخرج منهم تجار فيهم أبو سفيان واستأجروا رجلاً من بني بكر بن وائل يقال له : فوات بن حيان يدلمهم . فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة ، فلقبهم على ذلك الماء فأصاب تلك العير وما فيها ، وأعجزهم الرجال ، فقدم بها على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

## غزوة قَرْقَرَةَ الكُذُر

قال الواقدي : إنها في المحرم سنة ثلاث . وهي ناحية معدن بني سليم . واستخلف على المدينة ابن أم مكتوم . وكان صلى الله عليه وسلم بلغه أن بهذا الموضع جمعاً من سليم وغطفان . فلم يجد في المجال أحداً ، ووجد رعاء منهم غلام يقال له يسار . فانصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ظفر بالنعم ، فأنحدر به إلى المدينة فاقسموها بصيرار ؛ على ثلاثة أميال من المدينة ، وكانت النعم خمسمائة بعير ، وأسلم يسار .

القرقرة<sup>(١)</sup> أرض ملساء ، والكدر طير في ألوانها كثر ، ومنهم من يقول قرارة الكدر ، يعني أنها [ ٢٩ أ ] مستقر هذا الطير .

(١) في الأصل : القرقة ، والوجه ما أثبتناه . راجع معجم البلدان (قرقرة) .



# سيرة الإمام زين العابدين

تصنيف

الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

المتوفى

٧٤٨ هـ - ١٣٧٤ م

مَقَّنْ نَصْرَه ، وَرَفَعْ أَمَارِيَه ، وَفَقَّنْ عَلَيْهِ

شعيب الأرنؤوط و حسين الأسد

مؤسسة الرسالة

فدعا عليه . فما برح حتى جاء يعبر ناداً<sup>(١)</sup> فَخَبَّطَهُ حَتَّى مَاتَ .

وهذه الواقعة طرق عدة رواها ابن أبي الدنيا في « مخارج الدعوة »

وروى نجيب الزبير بن بكار ، عن إبراهيم بن حمزة ، عن أبي أسامة ، عن ابن عون ، عن محمد بن محمد الزهري ، عن عامر بن سعد .

ورحدث بها أبو كرب ، عن أبي أسامة .

ورواها ابن حيد ، عن ابن المبارك ، عن ابن عون ، عن محمد بن محمد بن الأسود وقرأتها على عمر بن القواس ، عن الكندي ، أنبأ أبو بكر القاسي ، أنبأ أبو إسحاق البرمكي ، **هــضـوراً** ؟ أنبأ ابن ماسي ، أنبأ أبو مسلم ، ثنا الأنصاري ، ثنا ابن عرين .

ورحدث بها ابن علي ، عن محمد بن محمد .

ورواها ابن جعدان :

عن ابن المسيب أن رجلاً كان يقع في عليّ وطليحة والزبير ، فجعل سعد ينهأ ويقول : لا تقع في إخواني ، فأبى . فقام سعد ، وصلى ركعتين ودعا ، فجاء بختي<sup>(٢)</sup> يشق الناس فأخذه بالبلاط فوضعه بين كير كيرته<sup>(٣)</sup> والبلاط حتى سحقه . فأنا رأيت الناس يتبعون سعداً يقولون : هنئاً لك يا أبا إسحاق ! استجيبت دعوتك .

قلت : في هذا كرامة مشتركة بين الداعي والذين نيل منهم .

جريد الصبي : عن منيرة ،

عن أمه قالت : زنا آل سعد فرأينا جارية كان طؤها شبرا . قلت : من هذه ؟ قالوا : ما تعرفينها ؟ هذه بنت سعد ، غمست يدها في طهوره فقال : قطع الله قرنك ، فما شئت بعد .

وروى عبد الرزاق : عن أبيه ،

( ١ ) فذ البعير فهو ناد إذا شرد ونفر وذهب على وجهه ( تاج العروس ) .

( ٢ ) البخت بالنم الإبل الحمرانية تنتج من بين عرية ودخيل . يقال جل بختي . ( تاج العروس )

( ٣ ) الكركرة بالكسر دمي زور البعير ( القاموس ) .

عن مينا مولى عبد ( ٢٥٥ ب ) الرحمن بن عوف أن امرأة كانت تطلع على سعد فينهاها فلم تنته ، فاطلعت يوماً وهو يتوضأ فقال : شاه وجهك . فبدأ وجهها ففقاها .

مينا متروكة .

حاتم بن إسحاق : ثنا يحيى بن عبد الرحمن ،

عن جده قال : دعا سعد بن أبي وقاص فقال : يا رب ! بُنِيَ صِغارٌ فَأَخَّرَ عَنِّي الْمَوْتَ حَتَّى يَبْلُغُوا . فَأَخَّرَ عَنْهُ الْمَوْتَ عَشْرِينَ سَنَةً .

قال خليفة بن خياط : وفي سنة خمس عشرة وقعة القادسية وعلى المسلمين سعد ، وفي سنة إحدى وعشرين شكاً أهل الكوفة سعداً أميرهم إلى عمر فغزله .

وقال الليث بن سعد : كان فتح جلولاء سنة تسع عشرة ، افتتحها سعد بن أبي وقاص .

قلت : قتل المحبوس يوم جلولاء قتلاً ذريعاً . فيقال بلغت الغنيمة ثلاثين ألف ألف درهم .

وعن أبي وائل قال : مُتِمَّتْ جُلُولَاءُ فَتَحَ الْفَتْوحَ .

قال الزهري : لما استخلف عثمان عزل عن الكوفة المغيرة وأمر عليها سعداً .

وروى حصين ، عن عمرو بن ميمون ،

عن عمر أنه لما أصيب جعل الأمر شورى في السنة وقال : من استخلفوه فهو الخليفة بعدى وإن أصاب سعداً ولا فليستن به الخليفة بعدى ، فإنني لم أترعه ، يعني عن الكوفة ، من ضعف ولا خيانة .

ابن علي : ثنا أيوب ،

عن محمد قال : نَبِثْتُ أَنَّ سَعْدًا قَالَ : مَا أَزْعَمَ أَنِّي بِقَمِيصِي هَذَا أَحَقُّ مِنِّي بِالْخِلَافَةِ . جَاهَدْتُ وَأَنَا أَعْرَفُ بِالْجِهَادِ ، وَلَا أَجْعُ نَفْسِي إِنْ كَانَ رَجُلًا<sup>(١)</sup>

( ١ ) ابن سعد « رجل » .

وهو الذى أمره النبي صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع أن تعتمر <sup>(١)</sup> أخته  
ثلاث سنين <sup>(٢)</sup>.

له ترجمة فى تاريخ دمشق .

توفى فى سنة ثلاث وخمسين .

هكذا ورخوه . ولا يستقيم ؛ فإن من صحيح مسلم : أنه دخل على عائشة  
يوم موت سعد فتوضأ . فقالت له : أسبغ الوضوء . سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول : ويل للأعقاب من النار !

وقد هوى ابنة الجودى ، وتغزل فيها بقوله :

تذكرت ليلي والسماوة دونها فما لابة الجودى ليلتى وما ليا  
وأنتى تعاطى قلبه حارثية تدمن بصرى أو تل <sup>(٣)</sup> الجوابيا  
وأنتى تلاقيهما بلى ولعلها إن الناس حجبوا قابلاً أن توافيا  
فقال عمر لأمير عسكره : إن ظفرت بهذه عتوة فادفعها إلى ابن أبى بكر .  
فظفر بها . فدفعها إليه . فأعجب بها وآثرها على نسائه حتى شكوه إلى عائشة .  
فقالت له : لقد أفرطت . فقال : والله ، إنى لأرشف من ثناياها حب الرومان .  
فأصابها وجع فسقطت أسنانها ؛ فجفاها حتى شكته إلى عائشة .  
فكلمته . قال : فجهزها إلى أهلها . وكانت من بنات الملوك .

قال ابن أبى مليكة :

توفى عبد الرحمن بالصفاح <sup>(٤)</sup> ، وحمل فدفن بمكة .

وقد صح فى مسلم فى الوضوء :

أن عبد الرحمن أخرج إلى جنازة سعد بن أبى وقاص . فهذا يدل على أنه  
عاش بعد سعد .

(١) أى تحرم بالعمرة .

(٢) التنميم : موضع بين مكة وسرف على أربعين من مكة .

(٣) تدمن بصرى : أى تنشأها وتلزمها .

(٤) الصفاح : موضع بين حنين وأنصاب الحرم على يسرة الداخل إلى مكة .

## الحكم بن عمرو الغفارى

الأمير ، أخو رافع بن عمرو .

وهما : من بنى نفيلة <sup>(١)</sup> . ونفيلة أخو غفار .

نزل الحكم البصرة .

وله حجة ورواية ، وفضل وصلاح ، ورأى وإقدام .

حدث عنه أبو الشعثاء جابر بن زيد ، والحسن البصرى ، ومحمد بن سيرين ،

وسودة بن عاصم ، وآخرون .

روايته فى الكتب ، سوى صحيح البخارى .

روى هشام ، عن الحسن :

أن زياد بن أبية بعث الحكم بن عمرو على خراسان ، فغنموا ، فكتب  
إليه : لا تقسم <sup>(٢)</sup> ذهباً ولا فضة . فكتب إليه الحكم : أقسم بالله لو كانت السماوات  
والأرض رتقاً على عبد فاتى الله يجعل له من بينهما مخرجاً . والسلام .

ويرى :

أن عمر نظر إلى الحكم بن عمرو ، وقد خضب بصفرة ، فقال : هذا

خضاب الإيمان .

مخمر بن سليمان : ثنا أبى ، عن أبى حاجب ، قال :

(٥) الطبقات (٧ : ١٨ و ١٠٠) الاستيعاب (١ : ٢١٣) الإصابة (١ : ٢٤٥)

أسد الغابة (٢ : ٢٦) التهذيب (٢ : ٤٣٦) تاريخ الإسلام (٢ : ٢٢٠) .

(١) فى الأصل : « نفيلة » . وفى الطبقات : « نفيلة » . وفى الاستيعاب : « نفيلة » .

وفى الإصابة وجهه أنساب العرب (١٧٥) : « نفيلة » . والتصويب عن الإصابة فى ترجمه

أخيه رافع (١ : ٤٨٦) فقد قيده هناك ابن حجر بالمبارة فقال : « بنون ومجنبة ومصغراً » .

(٢) قبل هذا فى الطبقات : « فإن أمير المؤمنين كتب إلى أن أسطى له الصغراء والبيضاء » .



كتب الحكم الغفاري ، إذ جاءه رسول على رضى الله عنه ، فقال :  
 يا أمير المؤمنين يقول : إنك أحق من أناسنا . قال : إني سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول : إذا كان الأمر هكذا اتخذ سيفنا من خشب .

أبو إسحاق الفزاري ، عن هشام ، عن الحسن ، قال :  
 بعث زياد الحكم . فأصابوا غنائم كثيرة فكتب زياد : إن أمير المؤمنين  
 أمر أن تصطفي له الصفراء والبيضاء .  
 فكتب إليه : إني وجدت الله قبل كتاب أمير المؤمنين . وأمر مناديا فنادى :  
 أن اغدوا على فيثكم . فتقسمه بينهم .  
 فوجه معاوية من قيده وجسه . فمات فدفن في قيوده ، وقال : إني مُخاصِم .

حماد بن سلمة : ثنا أبو حميد ، ويونس ، عن الحسن :

أن زياداً استعمل الحكم بن عمرو ، فلقبه عمران بن حصين فقال : أما  
 تذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه الذي قال له أميره : تقع في النار ،  
 فقام ليقيم فيها ، فأدركه فأمسكه . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ( ٢٢١ ) لو  
 وقع فيها لدخل النار ، لا طاعة لخلق في معصية الله .  
 قال الحكم : بلى . قال : إنما أردت أن أذكرك هذا الحديث .

جبل بن عبيد الطائي : ثنا أبو المثل ، عن الحسن ، قال : قال الحكم بن عمرو :  
 يا طاعون خذني إليك . فقتل له : لم تقول هذا ، وقد قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم : لا يتمنين أحدكم الموت ؟ قال : بادروا بالموت سنّاً . بيع الحكم ،  
 وكثرة الشرط ، وإمارة الصبيان<sup>(١)</sup> ، وسفك الدماء ، وقطيعة الرحم ، ونشء  
 يكونون في آخر الزمان يتخذون القرآن مزامير .

قال أحمد بن سيار :

( ١ ) في مسند أحمد ( ٤ : ٤٩٤ ) : « إمارة السفهاء » . وفيه به هذا خلاف يسير .

كان سبب موت والي خراسان الحكم ، أنه دعا على نفسه وهو مجروح ،  
 لكتاب ورد إليه من زياد .

ومات قبله بريدة الأسلمي ، فدُفنا جميعاً .  
 قال خليفة :

مات بخراسان والياسنة إحدى وخمسين .

وقال الواقدي :

سنة خمس . رضى الله عنه .

١٩٤

أنه :

رافع بن عمرو الغفاري °

الكناني .

له صحبة . وحديثان .

نزل البصرة .

حدث عنه عبد الله بن الصامت ، وغيره .

خرج له مسلم ، وأبو داود ، وأبو عيسى ، وابن ماجه .

له حديث في نعت الخوارج .

وقال مسمر بن سليمان : حدثني ابن الحكم ، عن عمه رافع ، قال :

كنت أرى نخلًا للأنصار وأنا غلام . فرآني النبي صلى الله عليه وسلم ،

فقال : يا غلام ، لم ترمي النخل ؟ قلت : آكل . قال : كل مايسقط .

ثم مسح رأسي ، وقال : اللهم ، أشجع بطنه .

( • ) م : مسلم - د : أبو داود - ت : الترمذي - ق : ابن ماجه - الطبقات ( ٧ : ١٨ )  
 الاستيعاب ( ١ : ٤٨٧ ) الإصابة ( ١ : ٤٨٦ ) أسد الغابة ( ٢ : ١٥٤ ) التذييل  
 ( ٣ : ٢٢١ ) .

عل بن جدهان :

عمر ابن الخطاب ، أن رسول الله أمر يقتل ابن أبي سرح يوم الفتح فشفع له عثمان .

أبو صالح :

عن الليث قال : كان عبد الله بن سعد والياً لعمر على الصعيد ، ثم ولّاه عثمان مصر كلها . وكان محموداً . غزا إفريقية فقتل جرجير صاحبها . وبلغ السهم للفارس ثلاثة آلاف دينار ، وللراجل ألف دينار . ثم غزا ذات الصواري فلقوا ألف مركب للروم فقتلت الروم مقتلة لم يقتلها قط . ثم غزوة الأسود . وقيل : إن عبد الله أسلم يوم الفتح ولم يتعد ولا فعل ما ينقم عليه بعدها . وكان أحد عقلاء الرجال وأجوادهم .

الوراقى : حدثنا أسامة بن زيد ،

عن يزيد بن أبي حبيب قال : كان عمرو بن العاص على مصر لعثمان ، فعزله من الخراج وأقره على الصلاة والجند . واستعمل عبد الله بن أبي سرح على الخراج فتداعيا . فكتب ابن أبي سرح إلى عثمان : إن عمراً كسر الخراج على . وكتب عمرو : إن ابن سعد كسر على مكيدة الحرب . فعزل عمراً وأضاف الخراج إلى ابن أبي سرح .

وروى ابن خزيمة ،

عن يزيد بن أبي حبيب قال : أقام عبد الله بن سعد بعسقلان بعد قتل عثمان ، وكره معاوية وقال : لم أكن لأجامع رجلاً قد عرفته إن كان ليهوى قتل عثمان . قال : فكان بها حتى مات .

سعيد بن أبي أيوب :

حدثني يزيد بن أبي حبيب قال : لما احتضر ابن أبي سرح وهو بالرملة وكان خرج إليها فاراً من الفتنة<sup>(١)</sup> فجعل يقول من الليل : أصبحم ؟ فيقولون : لا . فلما كان عند الصبح قال : يا هشام ! إني لأجد برد الصبح فانظر . ثم قال : اللهم اجعل

(١) أي الفتنة التي وقعت بعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان .

خاتمة على الصبح ، فتوضأ ثم صلى فقرأ في الأول بأمر القرآن والعاديات ، وفي الأخرى بأمر القرآن (ص ١٦) وسورة ، وسلم عن يمينه وذهب يسلم عن يساره فقبض رضى الله عنه .

ومر أنه توفي في سنة تسع وخمسين . والأصح وفاته في خلافة علي رضى الله عنه .

٢٣٤

رويفع بن ثابت .

د ت س

الأنصاري النجاري المدني ثم المصري ، الأمير ، له صحبة ورواية .

حدث عنه ، بشر بن عبد الله ، وحش الصنعاني ، وزيد بن عبيد الله ، وأبو الخير مرثد الزبي ، ووفاء بن شريح ، وآخرون .

نزل مصر واختط بها . وولى طرابلس المغرب لمعاوية في سنة ست وأربعين ، فغزا إفريقية في سنة سبع ودخلها ثم انصرف .

قال أحمد بن البرقي : توفي رويغ ببرقة وهو أمير عليها ، وقد رأيت قبره بها .

وقال أبو سعيد بن يونس : توفي ببرقة أميراً عليها مسلمة بن مخلد في سنة ست وخمسين .

قال : وقبره معروف إلى اليوم رضى الله عنه .

وأول ما غزيت إفريقية في سنة سبع وعشرين ، وكان على البربر جرجير في مائتي ألف .

ابن خزيمة : عن أبي الأسود ،

حدثني أبو إدريس : أنه غزا مع عبد الله بن سعد إفريقية فافتتحها فأصاب كل

إنسان ألف دينار .

• ترجم له ابن عبد البر ١٣٦/١ ، وفي الخلاصة ص ١٠٢ ، وابن سعد ٢/٤ : ٧٢ .

عن ابن جعدان :

عن ابن المسد : أن رسول الله أمر بقتل ابن أبي سرح يوم الفتح فشفع له عثمان .

أبو صالح :

عن الليث قال : كان عبد الله بن سعد والياً لعمر على الصعيد ، ثم ولّاه عثمان مصر كلها ، وكان محموداً . غزا إفريقية فقتل جرجير صاحبها . وبلغ السهم للفارس ثلاثة آلاف دينار ، وللراجل ألف دينار . ثم غزا ذات الصواري فلقوا ألف مركب للروم فقتلت الروم مقتلة لم يقتلوا مثلها قط . ثم غزوة الأسود . وقيل : إن عبد الله أسلم يوم الفتح ولم يتعد ولا فعل ما ينتم عليه بعدها . وكان أحد عقلاء الرجال وأجوادهم .

الباقى : حدثنا أسامة بن زيد ،

عن يزيد بن أبي حبيب قال : كان عمرو بن العاص على مصر لعثمان ، فعزله من الخراج وأقره على الصلاة والجد . واستعمل عبد الله بن أبي سرح على الخراج فتداعيا . فكتب ابن أبي سرح إلى عثمان : إن عمرأ كسر الخراج على . وكتب عمرو : إن ابن سعد كسر على مكيدة الحرب . فعزل عمرأ وأضاف الخراج إلى ابن أبي سرح .

وروى ابن هبيرة ،

عن يزيد بن أبي حبيب قال : أقام عبد الله بن سعد بعسقلان بعد قتل عثمان ، وكره معاوية وقال : لم أكن لأجامع رجلا قد عرفته إن كان لهوى قتل عثمان . قال : فكان بها حتى مات .

سعيد بن أبي أيوب :

حدثني يزيد بن أبي حبيب قال : لما احتضر ابن أبي سرح وهو بالرملة وكان خرج إليها فارأاً من الفتنة<sup>(١)</sup> فجعل يقول من الليل : أصبحتم ؟ فيقولون : لا . فلما كان عند الصبح قال : يا هشام ! إني لأجد برد الصبح فانظر . ثم قال : اللهم اجعل

(١) أرى الفتنة التي وقعت بعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان .

خاتمة عملي الصبح ، فتوسأ ثم سألني فقرأ في الأول : بأم القرآن العاديات ، وفي الأخرى بأم القرآن (ص ١٦) وسورة ، وسلم عن يمينه وذهب يسلم عن يساره فقبض رضى الله عنه .

ومر أنه توفي في سنة تسع وخمسين . والأصح وفاته في خلافة علي رضى الله عنه .

٢٣٤

رويفع بن ثابت \*

د ت س

الأنصارى التجارى المدنى ثم المصرى ، الأمير ، له صحة ورواية .

حدث عنه ، بشر بن عبد الله ، وحش الصنعاني ، وزباد بن عبيد الله ، وأبو الخير مرثد البزني ، ووفاء بن شريح ، وآخرون .

نزل مصر واختط بها . وولى طرابلس المغرب لمعاوية في سنة ست وأربعين ، فغزا إفريقية في سنة سبع ودخلها ثم انصرف .

قال أحمد بن البرقي : توفي رويفع ببرقة وهو أمير عليها ، وقد رأيت قبره بها .

وقال أبو سعيد بن يونس : توفي ببرقة أميراً عليها لمسلمة بن مخلد في سنة ست وخمسين .

قال : وقبره معروف إلى اليوم رضى الله عنه .

وأول ما غزيت إفريقية في سنة سبع وعشرين ، وكان على البربر جرجير في مائتي ألف .

ابن هبيرة : عن أبي الأسود ،

حدثني أبو إدريس : أنه غزا مع عبد الله بن سعد إفريقية فافتحها فأصاب كل

إنسان ألف دينار .

• ترجم له ابن عبد البر ١٣٦/١ ، وفي الخلاصة ص ١٠٣ ، وابن سعد ٢/٤ : ٧٣ .



واثلة بن الأسقع . وقال أبو عيسى الترمذي : سمع من وائلة وأنس وأبي هند ،  
يقال . ثم يسمع من أخيه من السجاية سوى هؤلاء الثلاثة .

يونس بن بكير ، عن ابن إسحاق سمعتُ مكحولاً يقول : طُفَّت الأرضُ  
كلُّها في طلب العلم .

قلتُ : هذا القولُ منه على سبيل المبالغة لا على حقيقته .

أبو وهب الكلّاعي اسمه عبد الله بن عُبيد ، فيما رواه يحيى بن حمزة  
القاضي عنه ، عن مكحول قال : عُثِقْتُ بمصر ، فلم أدع بها علماً إلا احتوتُ  
عليه فيما أرى ، ثم أتيتُ العراق ، فلم أدع بها علماً إلا احتوتُ عليه فيما  
أرى ، ثم أتيتُ المدينة ، فلم أدع بها علماً إلا احتوتُ عليه ، ثم أتيتُ الشام  
فغربلتُها ، كُلُّ ذلك أسأل عن النفل فلم أجِدْ أحداً يُخبرني عنه ، حتى مررتُ  
بشيخ من بني تميم يُقال له : زياد بن جارية جالساً على كرسي ، فسألته فقال :  
حدثني حبيب بن مسلمة قال : شهدتُ رسولَ الله ﷺ نفل في البداةِ الرَّبيعِ ،  
وفي الرَّجعةِ الثُّلثِ <sup>(١)</sup> .

إبراهيم بن عبد الله بن العلاء ، عن أبيه ، عن الزُّهري قال :  
العلماءُ أربعة : سعيدُ بن المسيَّب بالمدينة ، والشَّعبيُّ بالكوفة ، والحسنُ  
بالبصرة ، ومكحولُ بالشام .

(١) أخرجه أبو داود (٢٧٥٠) في الجهاد : باب فيمن قال : الخمس قبل النفل ، وإسناده  
صحيح ، وصححه ابن حبان (١٦٧٢) وفي الباب عن عباد بن الصامت أخرجه أحمد ٣١٧٥ ،  
٣٢٠ ، وابن ماجه (٢٨٥٢) والترمذي (١٥٦١) وحسنه . قال الخطابي : البداة : ابتداء السفر  
للغزو ، وإذا نهضت سرية من جملة العسكر ، فإذا أوقعت بطائفة من العدو ، فما غنموا ، كان لهم فيه  
الربح ، وبشرتهم سائر العسكر في ثلاثة أرباعه ، فإنه قتلوا من الغزاة ، ثم رجعوا ، فأرغموا بالعدو  
ثانية كان لهم مما غنموا الثلث ، لأن نبوذهم بعد النفل اشق ، لكون العدو على حذر وحزم .

وقال سعيد بن عبد العزيز : كان سليمان بن موسى يقول : إذا جاءنا  
العلمُ من الحجاز عن الزُّهري ، قبلناه ، وإذا جاءنا من الشام عن مكحول  
قبلناه ، وإذا جاءنا من الجزيرة عن ميمون بن مهران ، قبلناه ، وإذا جاءنا من  
العراق عن الحسن ، قبلناه ، هؤلاء الأربعة علماء الناس في خلافة هشام .

وروى مروان بن محمد ، عن سعيد بن عبد العزيز قال : كان مكحول  
أفقه من الزُّهري ، مكحولُ أفقه أهل الشام .

وقال عثمان بن عطاء : كان مكحولُ رجلاً أعجمياً لا يستطيعُ أن يقول :  
قُل ، يقول : كُل ، فكلُّ ما قال بالشام قُبِلَ منه .

وروى أبو مُسَهِرٍ عن سعيد بن عبد العزيز قال : لم يكن في زمن  
مكحولٍ أبصرُ بالفتيا منه .

وقال محمد بن عبد الله بن عمار : مكحولُ إمامُ أهل الشام . وقال  
العجلي : تابعي ثقة . وقال ابن خراش : صدوق يرى القدر .

وروى مروان بن محمد ، عن الأوزاعي قال : لم يَلُغْنَا أن أحداً من  
التابعين تكلم في القدر إلا هذين الرجلين : الحسن ومكحول ، فكشفنا عن  
ذلك ، فإذا هو باطل ، قلت : يعني رجعا عن ذلك .

قال أبو حاتم : ما بالشام أحدُ أفقه من مكحول . قال ابنُ يونس : ذكر أن  
مكحولاً من أهل مصر ، ويقال : كان لرجل من هذيل مصري فاعتقه ، فسكن  
الشام . ويقال : إنه من الفُرس من السبي الذين سُبُوا من فارس ، ويكنى أبا  
مُسلم . وكان فقيهاً عالماً ، ورأى أبا أمانة وأنساً ، وسمع وائلة بن الأسقع .

وفاته مختلف فيها . فقال أبو نُعيم ودحيم وجماعة : سنة اثني عشرة  
ومئة . وقال أبو مسهر : مات سنة ثلاث عشرة ، وقال مرة : بعد سنة اثني عشرة



فُضِّلَتْ عَلَى السُّورِ بِسَجْدَتَيْنِ<sup>(١)</sup>.

وبه : حدثنا أبو عُبيد ، حدثنا ابنُ أبي زائدة ، عن الأعمش ، عن مُسَيْمٍ بنِ سُبَيْجٍ ، عن شُعْبَةَ بنِ شَكْلٍ ، عن هِلَالٍ ، قال : لما كان يومُ الاحزاب ، شَغَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عن صلاة العصر ، فصلاها بين صَلَاتِي العشاء ، فقال رسول الله ﷺ : « شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى ، مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَبَيَّوْنَهُمْ نَارًا »<sup>(٢)</sup>.

وبه : حدثنا أبو عُبيد ، حدثنا ابنُ أبي زائدة ، ويَزِيدُ ، عن هشام ، عن ابنِ سيرين ، عن عُبَيْدَةَ ، عن عليٍّ مثل ذلك .

أخبرنا أبو سعيد شُعْرَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّبِيعِيُّ بِحَبْلِ ، أخبرنا عبدُ اللطيف ابن يوسف (ح) وأخبرنا أبو جَعْفَرٍ بْنُ عَلِيٍّ السُّلَمِيُّ ، أخبرنا عبدُ الرحمن بن إبراهيم الفَقِيه سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ وَسِتِّ مِائَةٍ ، قال : أخبرتنا شُهَدَاءُ بَنَتِ أَحْمَدَ الكَاتِبَةُ ، أخبرنا طِرَادُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، أخبرنا أبو الحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ ، أخبرنا حامدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَرَوِيُّ ، حدثنا عليُّ بْنُ عَبْدِ

(١) إسناده صحيح ، وأخرجه مالك في « الموطأ » ٢١٠/١ ، يشرح السيوطي عن نافع مولى ابن عمر أن رجلاً من أهل مصر أخبره أن عمر بن الخطاب قرأ سورة الحج ، فسجد فيها سجدين ، ثم قال : إن هذه السورة فضلت بسجدين . وأخرجه الحافظ أبو بكر الإسماعيلي فيما ذكره ابن كثير ٢١١/٣ من طريق ابن أبي داود ، حدثنا يزيد بن عبد الله ، حدثنا الوليد ، حدثنا أبو عمرو ، حدثنا حفص بن غياث ، حدثني نافع قال : حدثني أبو الجهم أن عمر سجد سجدين في الحج وهو بالجابية وقال : إن هذه فضلت بسجدين . وانظر « المستدرک » ٣٩٠/٢ .

(٢) إسناده صحيح ، وهو في « المسند » برقم (٦١٧) و(٩١١) و(١٠٣٦) و(١٢٤٥) و(١٢٩٨) من طرق عن الأعمش بهذا الإسناد ، وأخرجه من طرق عن هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن عبيدة السلماني ، عن علي : أحمد (٩٩٤) و(١٢٢٠) ، والبخاري ٧٦/٦ في الجهاد ، و٣١٢/٧ في المغازي ، و١٤٥/٨ في التفسير ، و١٦٥/١١ في الدعوات ، ومسلم (٦٢٧) ، وأبو داود (٤٠٩) ، وأخرجه مسلم (٦٢٧) (٢٠٣) ، والترمذي (٢٩٨٤) ، والنسائي ٢٣٣/١ ، وأحمد (٥٩١) و(١١٤٤) و(١١٥٠) و(١١٥١) و(١٣٠٧) و(١٣١٣) و(١٣٢٦) .

العزیز ، حدثنا أبو عُبيد ، حدثنا عُبَادُ بْنُ عُبَادٍ ، أخبرنا أبو بَشْرَةَ<sup>(١)</sup> ، عن ابن عباس ، قال : قَدِمَ وَقَدْ عَبْدَ الْقَيْسَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فقالوا : يا رسول الله ، إِنَّا مَذَا الْحَيِّ مِنْ رِبِيعَةٍ ، وَقَدْ حَالَتْ بَيْنَا وَبَيْنَكَ كُفَارٌ مُضَرٌّ ، فَلَا نَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي شَهْرِ حَرَامٍ ، فَمَرْنَا بِأَمْرِ نَعْمَلُ بِهِ ، وَنَدْعُو إِلَيْهِ مَنْ وَرَأَانَا . فَقَالَ : « أَمُرْكُمْ بِأَرْبَعٍ ، وَأَنْتَهُامُ عَنْ أَرْبَعٍ ، الْإِيمَانُ بِاللَّهِ - ثُمَّ قَسَرَهَا لَهُمْ - شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ ، وَأَنْتَهُامُ عَنِ الذَّبَاءِ ، وَالْحَتَمِ ، وَالنَّبِيرِ ، وَالْمَقْرِ » . متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

## ١٦٥ - دَارُ أُمِّ سَلَمَةَ \* (خ)

الإمامُ الحافظُ ، أبو الحسن ، أحمدُ بنُ حُمَيْدٍ الطَّرِيفِيُّ الكُوفِيُّ ، وَهُوَ بِدَارِ أُمِّ سَلَمَةَ<sup>(٣)</sup> .

وكان خَتَنَ عُبيد الله بن موسى على ابنته .

(١) هو بالجمع والراء ، واسمه نصر بن عمران بن نوح بن مخلد الفسعي من بني ضبيعة وهم بطن من عبد القيس .

(٢) أخرجه البخاري ١٢٠/١ ، ١٢٥ في الإيمان ، و١٦٦ في العلم ، و٦/٢ في مواقيت الصلاة ، و٢١٠/٣ في الزكاة ، و١٤٦/٦ في الخس ، و٤٦٤/١٠ في الأدب ، و٢٠٦/١٣ في غير الواحد ، ومسلم (١٧) وأبو داود (٣٦٩٢) والترمذي (٢٦١٤) والنسائي ٣٢٣/٨ .  
• التاريخ الكبير ٢/٢ ، والجرح والتعديل ٤٦/٢ ، ٤٧ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٩/١ ، المعجم المشتمل : ٤٣ ، تهذيب الكمال ٢٩٨/١ ، تهذيب التهذيب ٢/٩/١ ، تذكرة الحفاظ ٥٦/٢ ، الكاشف ٥٦/١ ، تهذيب التهذيب ٢٦/١ ، طبقات الحفاظ : ١٩٩ ، خلاصة تهذيب الكمال : ٥ .

(٣) لقب بذلك لأنه جمع حديث أم سلمة . وانظر تهذيب الكمال ، ٢٩٨/١ بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف التعليق رقم (٢) .



ثُمَّ تَكَلَّمَ بَنِيءَ لَمْ أَقْبَهُمْ ، فَسَأَلْتُ أَبِي - وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي حَدِيثِهِ : فَسَأَلْتُ الْقَوْمَ ، فَقَالُوا : قَالَ : كُتِبَ مِنْ فَرِيضٍ . هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ <sup>(١)</sup> مِنْ الْعَوَالِي لَنَا وَلصاحب الترجمة .

أخبرنا أبو محمد عبد الحافظ بن بدران ، ويوسف بن أحمد بقراءتي قالوا : أخبرنا موسى بن عبد القادر ، أخبرنا سعيد بن أحمد بن الحسن ، أخبرنا ، علي بن أحمد بن البصري ، أخبرنا أبو طاهر محمد بن عبد الرحمن المخلص ، حدثنا أبو القاسم البغوي عبد الله بن محمد ، أخبرنا أحمد بن محمد بن حنبل ، وعبيد الله بن عمر القواريري قالوا : حدثنا معاذ بن هشام ، حدثني أبي ، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس : « وَأَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! إِنِّي شَيْخٌ كَبِيرٌ ، شَقُّ عَلَيَّ الْيَقَامُ ، فَمُرْنِي بِلَيْلَةٍ لَعَلَّ اللَّهَ يُوفِّقَنِي فِيهَا لَيْلَةَ الْقَدْرِ . فَقَالَ : عَلَيْكَ بِالسَّابِغَةِ » <sup>(٢)</sup> . قَالَ الْبَغَوِيُّ : لَفَظَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَلَا أَعْلَمُهُ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ مَعَاذٍ .

أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد المحسن العلوي بالشَّعْر ، أخبرنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر المؤرِّخ ، أخبرنا أبو بكر محمد ابن عبيد الله بن الزَّاغُونِي (ح) وأخبرنا أبو المعالي أحمد بن أبي محمد الرَّاهِد : أخبرنا شيخنا أبو حفص عمر بن محمد السَّهْرَوَرْدِي ، أخبرنا أبو المظفر هبة الله بن أحمد النَّصَّارُ قالوا : أخبرنا أبو نصر محمد بن محمد بن علي الزُّيْنِي ، أخبرنا أبو طاهر محمد بن عبد الرحمن الذهبي ، وقال

(١) أخرجه البخاري : ١٨١/١٣ ، ومسلم (١٨٢١) ، والترمذي (٢٢٢٤) ، وأحمد في مسنده : ٥ / ٨٧ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، ١٠٨ .  
(٢) إسناده صحيح ، وهو في « المسند » ٢٤٠/١ .

الشيخ رشيد الدين أحمد بن مسلمة : أنبأنا أبو الفتح بن أبي الطَّيِّ ، عن أبي نصر الزُّيْنِي ، أخبرنا الذهبي ، حدثنا عبد الله بن محمد البصري ، حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن شعبة ، أخبرني أبو جَعْفَرَةَ ، سمعت ابن عباس يقول : قدم وفد عبد القيس على رسول الله ﷺ ، فأمرهم بالإيمان بالله قال : « وَتَذَرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ ؟ » قالوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قال : « شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ ، وَآتَى الزَّكَاةَ ، وَصَوْمَ رَمَضَانَ ، وَأَنَّ تُعْطُوا الْخُمْسَ مِنْ الْمَغْنَمِ » . متفق على ثبوته <sup>(١)</sup> ، أخرجه أبو داود عن الإمام أحمد .  
أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد اليُونِنِي <sup>(٢)</sup> ، وأبو العباس أحمد

(١) هو في « المسند » ٢٢٨/١ ، وأخرجه البخاري : ١٢٠/١ ، ١٢٥ في الإيمان : باب أداء الخمس من الإيمان ، وفي العلم : باب تحريض النبي ﷺ وفد عبد القيس على أن يعطوا الإيمان والعلم ويخبروا من وراءهم ، وفي مواقيت الصلاة : باب قول الله تعالى ( متبين إليه واتقوه ) وفي الزكاة : باب وجوب الزكاة ، وفي الجهاد : باب أداء الخمس من الدين ، وفي الأنبياء : باب نسبة اليمن إلى إسماعيل ، وفي الأدب : باب قوله الرجل مرجأ ، وفي خير الواحد : باب وصاة النبي ﷺ وفود العرب أن يبلغوا من وراءهم ، وفي التوحيد : باب قول الله تعالى ( والله خلقكم وما تعملون ) . ومسلم ( ١٧ ) في الإيمان : باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ، وفي الأشربة : باب النهي عن الانتزاع في المرفأ ، وأبو داود ( ٣٦٩٢ ) في الأشربة : باب في الأوعية ، و ( ٤٦٧٧ ) في السنة : باب في رد الإرجاء ، والسنائي ( ٣٢٣/٨ ) في الأشربة : باب الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب السكر ، وباب خليط البلع والزهر ، وباب خليط البسر والتمر ، وباب ذكر الدلالة على النهي للموصوف من الأوعية ، والترمذي ( ٢٦١١ ) في الإيمان : باب ما جاء في إضافة الفرائض إلى الإيمان .

(٢) هو علي بن محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن عيسى بن أحمد بن محمد بن محمد بن الإمام المحدث ، الفقيه الأوحد ، بقية السلف ، شرف الدين أبو الحسين بن الإمام الرباني الفقيه أبي عبد الله اليونيني الحنبلي . قال الذهبي : شيخنا ومفيدنا ، ولد في رجب سنة إحدى وعشرين وستة ، وسمع من البهاء عبد الرحمن حضوراً ، ومن ابن الصلاح ، وابن الزبيدي ، وابن اللثي ، ومكرم ، وعبد الواحد بن أبي المضاء ، وابن وواج وخلق سواهم بمصر والشام ، واستنسخ صحيح البخاري ، وخرجه ، حدثني أنه قابلته في سنة واحدة ، وأسمعه إحدى عشرة مرة ، وروى الكثير . وكان شيخاً مهيباً منوراً ، حلو المجالسة ، =

والحسن بن موسى الأشيب ، وأبو عبد الله الشافعي ، لكن الشافعي لم يسمعه ، بن قاتل . حدثني الثقة . وحدثني عنه علي بن السديني . وحدثني بن معين ، ودحيم ، وأحمد بن صالح ، وأحمد بن أبي الحواري ، ومحمد بن يحيى الذهلي ، وأحمد بن إبراهيم الدؤوبي ، وأحمد بن الفرات ، والحسن ابن الصباح البزار ، والحسن بن محمد بن الصباح الرعفراني ، وحجاج بن الشاعر ، ورجاء بن مرجي ، وسلمة بن شبيب ، وأبو قلابة الرقاشي ، والفضل بن سهل الأعرج ، ومحمد بن منصور الطوسي ، وزياذ بن أيوب ، وعباس الدوري ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وحرب بن إسماعيل الكرماني ، وإسحاق الكوسج ، وأبو بكر الأثرم ، وإبراهيم الحربي ، وأبو بكر المروذي ، وأبو زرعة الدمشقي ، وبقي بن مخلد ، وأحمد بن أصرم المصقل ، وأحمد ابن منصور الرمادي ، وأحمد بن ملاعب ، وأحمد بن أبي خيثمة ، وموسى ابن هارون ، وأحمد بن علي الأبار ، ومحمد بن عبد الله مطين<sup>(١)</sup> ، وأبو طالب أحمد بن حميد ، وإبراهيم بن هاني النيسابوري ، وولده إسحاق بن إبراهيم ، وبدر المغازلي ، وزكريا بن يحيى الناقد ، ويوسف بن موسى الحربي ، وأبو محمد فوران ، وعبدوس بن مالك العطار ، ويعقوب بن بُختان ، ومهني بن يحيى الشامي ، وحمدان بن علي الوراق ، وأحمد بن محمد القاضي البرقي ، والحسين بن إسحاق الشنري ، وإبراهيم بن محمد ابن الحارث الأصبهاني ، وأحمد بن يحيى ثعلب ، وأحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي ، وإدريس بن عبد الكريم الحداد ، وعمر بن حفص السدوسي ، وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم البوشنجي ، ومحمد بن عبد

(١) بضم الميم وفتح الطاء وتشديد الياء المفتوحة ، لقب محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي الحافظ . انظر المتن ، للمؤلف الذهبي ص : ٤٨٨ ، وشرح القاموس ، ٢٧٠/٤ ، وطبقات الخبالة : ص : ٢١٧ ، وذاكرة الحفاظ ، ٢١٠/٢ ، ٢١١ .

الرحمن السامي ، وعبد الله بن محمد البغوي ، وأمم سواهم .

وقد جمع أبو محمد الخلال جزءاً في تسمية الرواة عن أحمد سمعناه من الحسن بن علي ، عن جعفر ، عن السلفي ، عن جعفر السراج عنه ، فعُدَّ فيهم وكيع بن الجراح ، ويحيى بن آدم .

قال الخطيب في كتاب «السابق» : أخبرنا أبو سعيد الصيرفي ، حدثنا الأصم ، حدثنا الربيع ، أخبرنا الشافعي ، أخبرنا الثقة من أصحابنا ، عن يحيى بن سعيد ، عن شعبة ، عن قيس بن مسلم ، عن طارق ، أن عمر قال : إنما الغنيمة لمن شهد الواقعة<sup>(١)</sup> .

قال ابن أبي حاتم : أخبرنا أبو زرعة أن أحمد أصله بصري ، وخطه بمرور ، وحدثنا صالح سمعت أبي يقول : مات هشيم فخرجت إلى الكوفة سنة ثلاث وثمانين ، وأول رحلاتي إلى البصرة سنة ست . وخرجت إلى سفيان سنة سبع فقلدنا ، وقد مات الفضل بن عياض . وخرجت خمس حجج ، منها ثلاث رجالاً ، أنفقت في إحداها ثلاثين درهماً . وقدم ابن المبارك في سنة تسع وسبعين ، وفيها أول سماعي من هشيم ، فذهبت إلى مجلس ابن المبارك ، فقالوا : قد خرج إلى طرسوس ، وكتب عن هشيم أكثر من ثلاثة آلاف . ولو كان عندي خمسون درهماً ، لخرجت إلى جرير إلى الري . قلت : قد سمع منه أحاديث . قال : وسمعت أبي يقول : كتب عن إبراهيم ابن سعد في ألواح ، وصليت خلفه غير مرة ، فكان يسلم واحدة . وقد روى عن أحمد من شيوخه ابن مهدي .

فقرأت على إسماعيل بن الفراء ، أخبرنا ابن قدامة ، أخبرنا المبارك بن

(١) وأخرجه عبد الرزاق (٩٦٨٩) بإسناد صحيح ، عن طارق بن شهاب أن عمر كتب إلى عمار أن الغنيمة لمن شهد الواقعة . وهو في «سنن البيهقي» ٥٠/٩ .

معظم يؤرخون مدته بجهالتهم ثلاث مئة ألف سنة ، وحصلنا من الغنائم  
سبعين ألف ألف برسم ، وأمره الخمس من التوتيق . فبلغ ثلاثة وخمسين  
ألفاً ، واستغرضنا ثلاث مئة وستة وخمسين فيلاً<sup>(١)</sup> .

ونفذت من القادر بالله خلع السلطنة لقوام الدولة بولاية كُرمَان<sup>(٢)</sup> .

وناب بدمشق عبد الرحيم ولي عهد الحاكم .

وقُتِلَ بمصر الحاكم وأراح الله منه في سنة إحدى عشرة<sup>(٣)</sup> .

وفي سنة أربع عشرة أقبل الملك مشرف الدولة مصعداً إلى بغداد من  
ناحية واسط ، وطلب من القادر بالله أن يخرج لتلقه ، فتلقاه في الطيار وما  
فعل ذلك بملك قبلة ، وجاء مشرف الدولة ، فصعد من زبريه [إلى]<sup>(٤)</sup>  
الطيار ، فقبل الأرض ، وأجلس على كرسي<sup>(٥)</sup> ، وكان موت مشرف  
الدولة<sup>(٦)</sup> بن بهاء الدولة في سنة ست عشرة . فنهبت خزائنه . وخطب  
لجلال الدولة ، ثم إن الأمراء عدلوا إلى الملك أبي كالجار<sup>(٧)</sup> ، ونوهوا  
باسمه ، وكان ولي عهد أبيه سلطان الدولة فخطب لهذا ببغداد ، وكثرت  
العملات<sup>(٨)</sup> ببغداد جداً ، واستباح جلال الدولة الأهواز فنهبت منها ما قيمته

- (١) «المنتظم» : ٢٩٢/٧ - ٢٩٣ وسبورد المؤلف ترجمة محمود بن سبكتكين في الجزء  
السابع عشر برقم (٣١٩) .  
(٢) «المنتظم» : ٢٩٣ / ٧ .  
(٣) سئني ترجمة الحاكم برقم / ٧٠ من هذا الجزء .  
(٤) ما بين حاضرتين ساقطة من الأصل . والزبر : سفينة صغيرة .  
(٥) «المنتظم» : ١٢ / ٨ .  
(٦) سبورد المؤلف ترجمته في الجزء السابع عشر برقم (٤٢٥) .  
(٧) ترجمته في «المنتظم» : ١٣٩ / ٨ .  
(٨) العملة : بفتح العين المهملة وسكون الميم وفتح اللام ، السرة .

خمسة آلاف ألف دينار ، وأحرقت في أماكن<sup>(١)</sup> ، ودثرت .

ومرض القادر بالله في سنة إحدى وعشرين ، ثم جلس للناس ، وأظهر  
ولاية العهد لولده أبي جعفر<sup>(٢)</sup> .

وكان طاغية الروم قد قصد الشام في ثلاث مئة ألف ، ومعه المال على  
سبعين جمارة<sup>(٣)</sup> ، فاشرف على عسكره مئة فارس من الأغراب ، وألف  
راجل فظنوا أنها كثنة ، فلبس ملكهم خفا أسود لكي يخفي ، وهرب فنهبت  
من حواصله<sup>(٤)</sup> أربع مئة بغل بأحمالها . وقُتِلَ من جيشه خلق ، وأخذ  
البرجمي<sup>(٥)</sup> اللص وأعوأه العملات والمخازن الكبار ، ونهبوا الأسواق ، وعم  
البلاء<sup>(٦)</sup> ، وخرج على جلال الدولة جندته لمنع الأرزاق<sup>(٧)</sup> .

وفي ذي الحجة من سنة اثنين وعشرين وأربع مئة ، مات القادر بالله  
في أول أيام التشريق . وصلى عليه ابنه القائم بأمر الله ، وكبر عليه أزيغاً .  
ودفن في الدار ، ثم بعد عشرة أشهر نقل تابوته إلى الرضاقة ، وعاش سبعا  
وثمانيين سنة سوى شهر وثمانية أيام<sup>(٨)</sup> وما غلبت أحداً من خلفاء هذه الأمة  
بلغ هذا السن ، حتى ولا عثمان رضي الله عنه .

- (١) «الكامل» : ٣٧٤ - ٣٧٦ / ٩ ، «المنتظم» : ٢١ / ٨ .  
(٢) «المنتظم» : ٤٧ - ٤٨ / ٨ .  
(٣) الناقة .  
(٤) في «المنتظم» : ٥٠ / ٨ «من خاتمة» .  
(٥) لبعض المفكرين المحدثين آراء جدية بالدراسة حول هؤلاء العيارين . وما كتبه ابن  
الأثير في «كامله» : ٤٣٨ - ٤٣٩ عن البرجمي يثير بعض الإعجاب به حقاً . . .  
(٦) «المنتظم» : ٥٠ / ٨ .  
(٧) «المنتظم» : ٥٦ / ٨ .  
(٨) «المنتظم» : ٦١ / ٨ .



# طبقات الشافعية الكبرى

لشيخ الاسلام علم الاعلام حجة الحفاظ والمفسرين

سيف النظار والمتكلمين ناصر السنة مؤيد الملة

تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب

ابن تقي الدين السبكي

رضي الله عنه

وتقنا به

﴿ الطبعة الثانية ﴾

دار المعرفة

للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف ٢٣٦٧٦٩ - ٢٤٦١٦١

ص.ب ٥٧٦٩

بيروت - لبنان

ومر بن عبد العزيز رضي الله عنهم وكذا رواه عن الشافعي الربيع بن سائبان قال حرمة وسعت الشافعي يقول اذا رأيت كوسجا فاحذره وما رأيت من أزرق خيرا قال وسمعت يقول ما تقرب الى الله عز وجل بعد اداء الترائض بافضل من طلب العلم قال وسمعت يقول في حديث اشترط لي لهم الولاء معناه عليهم قال الله تعالى أولئك لهم الفعنة يعني عليهم (قلت) وقد روي عن الشافعي تضعيف هذا التأويل وقيل انما تأوله هكذا المنزني وقد عزاه حرمة الى الشافعي نفسه فهي فائدة وقال حرمة عن الشافعي في قوله صلى الله عليه وسلم يبدأهم أي من أجل انهم قال وقال الشافعي لأجل أحد ما شاء الله وشئت اذ قد جعل فاعلين بل ما شاء الله ثم شئت قال حرمة كان الشافعي رضي الله عنه وهو حدث ينظر في التجوم وكان له صدق وعنده جارية قد جعلت فقال انها تلد الى سبعة وعشرين يوما بولد يكون على نخذه الايسر خال اسود ويعيش أربعة وعشرين يوما ثم يموت فجاء الاسم كما وصف خرق تلك الكتب وما عاد الى النظر في من منها قال حرمة كان الشافعي يخرج لسانه فيألف أفا قال حرمة سمعت سفيان بن عيينة يقول في تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم ليس منامن لم يتغن بالقرآن قال يستغنى به وقال الشافعي ليس هو هكذا لو كان هكذا لقال يتغنا لما هو يتحزن ويترنم به ويقرأه حذرا ونحزنا

و من المسائل عن حرمة الخمر قال الرافعي عن نص الشافعي في حرمة انه اذا أهدى مشرك الى الامام أو الأمير هدية والحرب قائمة فهي غنمة بخلاف ما اذا أهدى قبل أن يرتحلوا عن دار الاسلام وعن أبي حنيفة انها لا يهدى اليه بكل حال انتهى وذكر النووي في الروضة هذا الفرع وقال فيه بخلاف ما اذا أهدى قبل أن يرتحلوا عن دار الاسلام فتها لا يهدى اليه والحكم بكونه لا يهدى اليه لنفسه هو منقول الرافعي عن أبي حنيفة وأما على مذهبي فإني يذكره الرافعي والذي ينبغي أن يكون قيا على قياس هدايا العمال وفي البحر للروائي ما يوافق ما وقع في الروضة لكنه غير مسلم به على ذلك الوالد رحمه الله في كتاب هدايا العمال قال حرمة سمعت الشافعي يقول من زعم من أهل البصرة انه يرى الحين أبطلنا شهادته لقول الله تعالى انه يراكم هو وقيله من حيث لا ترونهم الا أن يكون نيا ذكره الا يرى في كتاب الشافعي ذهب حرمة فيمن رهن عينا عند من هي عنده بدوية أو نحوها انه لا حاجة الى مضى زمان يأتي فيه صورة النقص وقضية كلام المذهب والتسعة قال نفلا عن الشافعي لا مذهب لنفسه لكن صرح

الشيخ انه حذره جماعة كذا ذكر النووي انه انما قال مذهباً لنفسه لا تقلاهم جعل الله بهم الشبهة ذلك وجهين كقول حرمة قاله وان لم ينقله فهو صاحب وجه هذا بعد قوله ثبت على كونه انما قاله مذهباً لنفسه لا يقلاهم بقرينه وان تقول أثبت كونه وجهاً يستدعي أن يكون قاله بخبرنا على أصل الشافعي والا فقد ينفرد حرمة في بعض المسائل ويخرج عن المذهب تأصيلاً وقريباً كما قد يفعل ذلك المنزني وغيره في بعض الاحايين قال الشيخ أبو حامد في الروني والحمالي في الباب كلامهما في كتاب الاشارة قال في حرمة اذا وجد ماء طاهراً أو ماء نجساً واحتاج الى الظهارة توضاً بالطاهر وشرب النجس (قلت) وهو ما ذكره أبو تلي الزجاجي والماوردي وغيرهما لكن أنكره الشافعي واختار انه يشرب الطاهر ويتم ويصحح النووي لكن ما أتته اطلع على ما في حرمة فقله لواطع عليه لوقف عن تصحيح شرب الطاهر على ان ما صححه هو الذي يضر ان كان النجس ما يباح استعماله بخلاف ما روي عن سائبان بن داود الجيزي بخبر أبي محمد الازدي مولاهم المصري الاخرج وقيل ابن الاخر كان رجلاً فقها صالحاً روى عن الشافعي وعبد الله بن وهب واسحاق بن وهب وعبد الله بن يوسف وغيرهم روى عنه أبو داود والنسائي وأبو بكر بن أبي داود وأبو جعفر الطحاوي وغيرهم توفي في ذي الحجة سنة ست وخمسين ومائتين وقيل سنة سبع وخمسين وهو الذي روى عن الشافعي ان قراءة القرآن بالالحن مكرهة وان الشعر بعد المناء يتبع الثبات قياساً على حال الحياة يعني انه يظهر بالدباغ بخلاف ما روي عن سائبان بن عبد الحار بن كامل المرادي مولاهم الشيخ أبو محمد المؤذن صاحب الشافعي ورواية كثره والثقة ثبت فيها برويه حتى لو تعارض هو وإبراهيم المنزني في رواية لقدم الاصحاب روايته مع علو قدر أبي ابراهيم علماً ودنياً وجلالة وموافقة ما رواه للقواعد ألا ترى ان أبا ابراهيم روى لفظاً ان الشافعي رضي الله عنه قال ولو كان العبد مجنوناً عتق بأداء الكتابة ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ وهذا هو القياس فان المجنون وقت القصد لا يصبح بحد الكتابة معه وما هو الا تعليق محض فيمتنع بوجود الصفة ولا يراجع بالقيمة وهذا هو الذي يفني به مذهباً وروي الربيع هذه الصورة بهذه اللفظة وقال يتراجعان بالقيمة وهذا يتضمن كون الكتابة التجارية مع المجنون كتابة فاسدة يتماثل بها التراجع عند حصول التيق وهذا على نهاية الاشكال فان المجنون وهو المجنون لا عبارة له ثم قال بن سريج كقله الصيدلاني وجماعات الصحيح ما نقله الربيع قال امام الحرمين وقد ظهر عندنا ان ابن سريج لم يصحح ما رواه

ياقوت ورواه من شيوخ الصريحين والزموا بكسر الزاء وانهم الشدة بن رشيد الياء أيضا وكذلك العمياء على وزن الهجاء والحضيض وهي مصادر للمبالغة في الرمي والعمياء أى بمعنى أمر القتل

عندنا الى شان امام الأئمة

قال الحاكم وسمعت الحسين بن الحسن يقول سمعت عمي أبا زكريا يحيى بن محمد بن يحيى التميمي يقول استلقينا الأمير أبا إبراهيم اسماعيل بن أحمد لما ورد نيسابور مع ابن خزيمة ومعنا أبو بكر بن اسحق وقد تقدمنا أبو عمرو الخفاف ومعه جماعة من مشايخ البلد فيهم أبو بكر الجارودي فوصلنا إليه وأبو عمرو عن بينه والجارودي عن يساره والأمير يتوهم أن الجارودي هو ابن خزيمة لأنه لم يكن قبل ذلك عرفهم بأعيانهم فلما تقدمنا إليه سلم ابن خزيمة فلم يلتفت إليه الالتفات إلى مثله وكان أبو عمرو يساره وهو يجده إذ سأله عن الفرق بين أبي، والغلبة فقال له أبو عمرو هذه من مسائل شيخنا أبي بكر محمد بن اسحق فاستيقظ الأمير ما كان فيه من الغفلة وأمر الحاجب أن يقدمه إليه واستقبله وعاقبه واعتذر إليه من التقصير في أول اللقاء ثم سأله ما الفرق بين أبي، والغلبة فقال قال الله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة وللرسول ولذي القربى وأخذ يقول حدثنا وأخبرنا ثم قال قال الله عز وجل ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى فنه والرسول ولذي القربى وأخذ يقول حدثنا وأخبرنا فقال عمي وعدنا مائة وثيافوسبعين حدثنا سردهم من حفظه في أبي، والغلبة وقال محمد بن حبان التميمي ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السبن ويحفظ الفاظها الصحاح ويؤاثرها حتى كان السبن كلها بين عينيه إلا محمد بن اسحق فقط وقال أبو بكر محمد بن سهل الطوسي سمعت الربيع بن ساهان وقال لنا هل تعرفون ابن خزيمة قلنا نعم قال استفدنا منه أكثر مما استفاد منا وقال دعاج سمعت أبا عبد الله البوشنجي يقول وأشار إلى أبي بكر محمد بن اسحق بن خزيمة محمد بن اسحق كبس وأنا لأقول هذا لأبي نور نفسه الحاكم في ترجمة البوشنجي وقال أبو علي الحسين بن محمد الحافظ لم أر مثل محمد بن اسحق قال وكان ابن خزيمة يحفظ الفقهاء من حديثه كما يحفظ الفرائد السورة وقال الدارقطني كان ابن خزيمة اماما بنتا ممدوم التظير وحكى أبو بشر القطان قال رأى جارا لابن خزيمة من أهل العلم كان لوحا عليه صورة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وابن خزيمة يصفه فقال المعبر هذا رجل يحيى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الحاكم في علوم الحديث فضائل ابن خزيمة مجموعة عندي في أوراق كثيرة ومصنفاته تزيد على مائة وأربعين

كتابا سوى المسائل والمسائل المصنفة أكثر من الأجزاء وله كتب - يرد بريده في ثلاثة أجزاء وعن عبد الرحمن بن أبي حاتم وسئل عن ابن خزيمة قتل وبكم هو يسأل عنا ولا نسأل عنه هو امام يقضى به قل محمد بن الفضل كان جدى أبو بكر لا يدخل شيئا جهده بل ينقله على أهل العلم ولا يعرف صنعة وزن ولا يميز بين العشرة والعشرين وقيل إن ابن خزيمة عمل دعوة عظيمة يستأن جمع فيها الفقهاء والأغنياء وتقل كلما في البلد من إلا كل والشوا والخلوا قل الحاكم وكان يوما مشهودا بكثرة الحاقق لا يثبأ مثله الأساطان كبير

ومن المسائل والقوائد عن امام الأئمة

ذهب الى ان رفع الدين ركن من أركان الصلاة نقله الحاكم في ترجمة محمد بن علي العلوي أبي جعفر الزاهد عن أبي علي محمد بن علي بن محمد بن نصر بن مفرج عنه وقال ان الجماعة شرط في صحة الصلاة نقله الإمام وغيره وان من صلى خلف الصف وحده بعيد نقله الدارمي في الاستذكار وغيره قال أبو عاصم قال ابن خزيمة في معنى قوله صلى الله عليه وسلم ان الله خلق آدم على صورته فيه سبب وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يضرب وجه رجل فقال لا تضرب على وجهه فان الله خلق آدم على صورته (قلت) دعوى ان الضمير في صورته عائد على رجل مضروب قاله غير ابن خزيمة أيضا ولكنه من ابن خزيمة شاهد صحيح لأبراهيم فيه من ان الرجل يرى عما ينسب إليه المشبهة وتفكره عليه المناجدة وبراءة الرجل منهم فظاهر في كتبه وكلامه ولكن القوم يحيطون عشواء ويمارون سفها ومن ذكر من أحبا ان الضمير في صورته عائد على رجل أبو علي بن أبي هريرة في تعليقه في باب التعزير

محمد بن اسمعيل بن اسحاق بن بحر أبو عبد الله الفارسي البغدادي مولده سنة تسع وأربعين ومائتين روى عن أبي زرعة الدمشقي وعثمان بن حرزاد واسحق بن إبراهيم الغبري وبكر بن سهل الدهلي وغيرهم روى عنه الدارقطني فاكثروا إبراهيم ابن خزيمة وأبو عمر ابن مهدي مات سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة

محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الإمام الجليل المجتهد المعطاء أبو جعفر الطبري من أهل طبرستان أحد أئمة الدنيا علما ودبنا ومولده سنة أربع وأخمس وعشرين ومائتين طوف الأقاليم في طب العلم وسمع من محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب واسحق بن أبي إسرائيل واسماعيل بن موسى الفراء وأبي كريب وهناد



وقال غير واحد من رافق الخطيب في الحج أنه كان يحتم كل يوم حجة إلى قرية الغياض قراءة  
ربيل ثم يجتمع عليه الناس وهو راكب يقولون حدثنا بعدتهم قال أبو سعد السمعاني سمعت  
مسعود بن محمد بن أبي نصر الخطيب يقول سمعت الفضل بن عمر النسوي يقول كنت في  
جامع صور عند الخطيب فدخل عليه بعض الطولية وفي كه دنابر فقال للخطيب فلان  
يسلم عليك ويقول لك أصرف هذا في بعض مهماتك فقال الخطيب لا حاجة لي فيه  
وقطب وجهه فقال الملوي كأنك تستغله وتفضي كره على عبادة الخطيب وطرح الدنابر  
عليها وقال هذه ثلثمائة دينار فقام الخطيب محمرا وجهه وأخذ السجادة وسب الدنابر  
على الأرض وخرج من المسجد قال الفضل مائسى عز خزوج الخطيب وذلك  
الملوي وهو قاعد على الأرض يلتقط الدنابر من شقوق الحصى ويجمعها ويذكر أنه  
لما حج شرب من ماء زمزم ثلاث شربات وسأل الله ثلاث حاجات الأولى أن يحدث  
بتاريخ بغداد والثاني أن يمل بجميع المتصور والثالث أن يدفن إذا مات عند بشر الحافي  
فحصلت الثلاثة وحكى أن بعض اليهود أظهر كتابا وادعى أنه كتاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم باسقاط الجزية عن أهل خيبر وفيه شهادات الصحابة رضى الله عنهم وذكر  
أن خطا على فيه ففرض على الخطيب قتله وقال هذا مزور لأن فيه شهادة معاوية  
وهو أسلم عام الفتح وخيبر فتحت قبل ذلك ولم يكن مسلما في ذلك الوقت ولا حضر  
ما جرى وفيه شهادة سعد بن معاذ ومات في بني قريظة بسهم أسامه في الكحل يوم  
الحدوق وذلك قبل فتح خيبر بستين ولما مرض وقب جميع كتبه وفرق جميع ماله  
في وجوه البر وعلى أهل السلم والحديث وكان ذا ثروة ومال كثير فاستأذن أمير  
المؤمنين القائم بأمر الله في تبريقها فاذن له وسبب استئذانه أنه لم يكن له وارث إلا بيت  
المال وحضر أبو بكر الخطيب مرة درس الشيخ أبي إسحاق الشرازي فروى الشيخ  
حدثنا من رواية بحر بن كثير السقاء ثم قال للخطيب ما قول فيه فقال ان أذنت لي  
ذكرت حاله فاستوى الشيخ وقعد مثل التليذ بن يدي الأستاذ يسمع كلام الخطيب  
وشرع الخطيب في شرح أحواله وبسط الكلام كثيرا إلى أن فرغ فقال الشيخ هو  
دارقطني عهدنا قال السلفي سألت أبا علي أحمد بن محمد بن أحمد البردائي الحافظ ببغداد  
هل رأيت مثل الخطيب فقال ما أظن أن الخطيب رأى مثل نفسه قال المؤمن بن أحمد  
الساجي ما أخرجت ببغداد بعد الدارقطني أحفظ من الخطيب وقال أبو الفرج الأسفراييني  
وأستند عنه الحافظ ابن عساكر في التبيين قال أبو القاسم مكى بن عبد السلام المقدسي

كنت نائما في منزل الشيخ أبي الحسن الزعفراني ببغداد فرأيت في المنام عند السحر  
كلنا اجتماعا عند الخطيب لقراءة التاريخ في منزله على العادة وكان الخطيب جالسا وعن  
يمينه الشيخ نصر المقدسي وعن يمينه الفقيه نصر رجل لا أعرفه قتل من هذا الذي لم يجر  
عادته بالحضور معنا فقبيل لي هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء ليسمع التاريخ  
فقلت في نفسي هذه جلالة تليخ أبي بكر اذ حضر النبي صلى الله عليه وسلم مجلسه  
وقلت في نفسي هذا أيضا رطلن بيب التاريخ ويذكر أن فيه تحاملا على أقوام وشغلي  
التحكي في هذا عن النهوض إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسؤاله عن أشياء كنت  
قد قلت في نفسي أسأله عنها فأنتهت في الحال ولم أكلمه صلى الله عليه وسلم توفي الخطيب  
في السابع من ذي الحجة سنة ثلاث وستين وأربع مائة ببغداد ودفن بباب حرب إلى  
جانب بشر بن الحرث وأوقف جميع كتبه على المسلمين وتصدق بمال جزيل وفعل  
معروفا كثيرا في مرض موته وتبع جنازه الجمل الفقير وكان له بها جماعة يتادون هذا  
الذي كان يذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الذي كان ينفي الكذب عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الذي كان يحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وكان الشيخ أبو إسحاق الشرازي ممن حمل جنازه ورأى بعض أصحابه في المنام  
وسأله عن حاله فقال أنا في روح وريحان ووجه نعيم ورؤى له منامات كثيرة تدل على  
مثل هذا ومن شعره

الشمس تشبه والبدن يحكيه والدر يضحك والمرجان من فيه

ومن سرى وظلام الليل مذكر فوجهه عن ضياء البدر بغيره

في أبيات آخر

ومن القوائد عن الخطيب

ذكر في حديث عبد الله بن مسعود عن الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم أن خلق  
أحكم الحديث من أول الحديث إلى قوله شقي أو سعيد من كلام النبي صلى الله  
عليه وسلم وما بعده إلى آخر الحديث من كلام ابن مسعود ويؤيده أن سلفه بن كهل  
رواه بطوله عن زيد بن وهب فضل كلام النبي صلى الله عليه وسلم من كلام ابن  
مسعود (قلت) ولكن جاء في صحيح مسلم من حديث سهل بن سعد أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال إن البعد ليعمل فيها يرى الناس بعين أهل الجنة وأنه من أهل النار وأنه  
ليعمل فيها يرى الناس يعمل أهل النار وأنه من أهل الجنة وأما الأعمال بالحوادث وفي

في سنة ست وأربعمائة ففره أدلكه وأضلوه عن الطريق فحصل في مائة فاضت من البحر وغرق كثير ممن كان معه وخاض الماء بنفسه أياما ثم مخلص وعاد إلى خراسان ثم غزا في سنة ثمان وأربعمائة وانتصت بلادا كثيرة ثم أعاد الغزو في سنة تسع وأربعمائة وجال في بلاد السكفار مسيرة ثلاثة أشهر عن غزوة وفي هذه السنة انتصت المدينتين العظيمين مهره وقنوج وكان فتحا عظيما عزيزا قال أبو النصر القاسمي وقنوج هي التي أعيت الملوك عن كتاب على ما زعمته الجوس وهو ملك الملوك في زمانه فزحف السلطان محمود بمساكره وعبر مياه سيحون وتلك الأودية التي تجل أعماقها عن الوصف ولم يبق ملكة من تلك الممالك إلا جاءه الرسول واضماخذ الطاعة عارضا في الخدمة كنه الاستطاعة إلى أن جاءه على ما حكى ابن شاهين وسمى صاحب درب قشهر علما بأنه إسم الله الذي لا يرضيه إلا إصلاح أو الحساب فضمن إرشاد الطريق وسار امامه هاديا فما زال يفتتح الصياصي والفلاح حتى من قبله هردت فلما رأى ملكها الأرض ترج بانصار الله ومن حولها الملائكة زلزلت قدمه وأشفق أن يراق دمه ونزل في عشرة آلاف ينادي بدعوة الاسلام ثم سار بجند إلى قلعة كلنجيد وهو من رؤس الشياطين وكانت له معه ملحمة عظيمة هلك فيها من السكفار خمسون الفا من بين قبيل وغريق فعمد كلنجيد إلى زوجته فقتلها ثم ألحق بها نفسه وغنم السلطان مائة وخمسة وثلاثين فيلانا ثم عطف إلى البلد الذي يسمى التمدد وهو مهرة الهند بطالع أبيته التي ذكر أهلها أنها من بناء الجان فرأى ما يخالف العادات وهي مشتملة على بيوت أصنام يتقوس مبدعة وتزأويق قرش تحطف البصر وكان فيما كتب به إلى السلطان أنه لو أراد مرید أن يبنى ما يعادل تلك الابنية لعجز عنها بمائة ألف الف في مائتي سنة على أيدي عملة كلفة ومهرة سخرة وفي جملة الأصنام خمسة من الذهب معمولة طول خمسة أذرع عينا واحد منها ياقوتتان قيمتهما أزيد من خمسين ألف دينار وعلى آخر ياقوتة زرقاء وزنها أربعمائة وخمسون مثقالا وكان جملة الذهبيات الموجودة على الأصنام ثمانية وسبعون ألف مثقال ثم أمر السلطان بإسار الأصنام فضربت بالنقط وحاز من السبايا والبهار ما يجز عنه أمان الحساب ثم سار إلى قنوج وخلف معظم السكفر فوصل إليه في ثمان سنة وتسع وقد فارقت الملك أحل منزهما ففتح السلطان قنوجا وكانت على سيف البحر وفيها قريب من عشرة آلاف بيت للاصنام يزعم المشركون أنها متوارثة منذ مائتي ألف سنة إلى ثلثمائة ألف سنة كذبا

وزورا ففتحها كلها في يوم واحد ثم أباحا لحيت فاتبوها ثم ركض منها إلى قلعة البراهمة فانتصحتا وقتل بها خلقا كثيرا ثم انتصت قلعة جبل أبي وهي التي تضرب الامثال بمصائبها وهذا هو الفتح العزيز من فتوحه ساقه صاحب اليمن بفتح عبارة وأحلاها فليظفره فيه من أرادوه وهو الذي عاديه في سنة عشر وأرسل كتابه إلى القادر أمير المؤمنين وقد ذكرنا بعضه ثم كان له في سنة أربع عشرة فتح أعظم منه هذا وأغل فيه في بلاد الهند حتى جاء إلى قلعة فيها ستمائة صنم وقال أبيت قلعة ليس لها في الدنيا نظير وما الظن بقلعة تسع خمسمائة فيل وعشرين الف دابة ومن قوم بعاف هؤلاء ومن يحملونه وأعان الله حتى طلبوا الأمان فأمنت ملكهم وأقرته على ولايته بجراح ضرب عليه **ع** محمود بن القاسم بن القاضي أبي منصور محمد بن محمد الأزدي المهلب **ع** القاضي أبو عامر الأزدي الهروي أحد الأئمة كان اماما زاهدا ورعا ولد سنة ثمانمائة وحدث بجامع الترمذي عن عبد الحيار الجراحى وسمع أيضا جده القاضي أبا منصور والقاضي أبا عمر البسطامي وبكر بن محمد البروردي وجماعة روى عنه المؤرخ الساجي ومحمد ابن طاهر وأبو نصر البرقاني وأبو العلاء مساعد بن يسار وزاهر الشامي وأبو عبد الله القراري وخلق آخرهم موتا أبو الفتح نصر ابن يسار قال ابن السمعاني هو جليل القدر وكبير الحيل عالم فاضل وقال أبو النصر القاسمي عديم الظن زهدا وصلاحا وغفة ولم يزل على ذلك من ابتداء عمره إلى انتهائه وكانت الرحلة إليه من الاقطار والقصد لاسانيده وقال أبو جعفر بن أبي على الهمداني وهو من الرواة عنه كان شيخنا أبو عامر من أركان مذهب الشافعي بهراة قال وكان نظام الملك يقول لولا هذا الامام في هذه البلدة لسكان لي ولهم شأن يهددهم به وكان يتقدمه لهدمه وورعه وحسن عقيدته وكانت هراة باني اسمعيل الناصري قد غلب عليها التجسيم فقم عليهم نظام الملك وكان أبو اسمعيل يزور أبا عامر ويتبرك به اما اعتقادا فيه واما اظهار الحجة مالتاس عليه من تعظيم هذا الرجل فانه كان معظما عند الموافق والمخالف **(المرزبان بن خسر فيروز أبو الغنائم الوزير الملقب تاج الملك)**

**ع** مسدد بن محمد بن علكان **ع**

**ع** مظفر بن عبد الملك بن عبد الله الجويني الشيخ أبو القاسم بن امام الحرمين **ع**

**ع** ميمر بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن أبان بن منصور الببان الاصبهاني **ع**

في سنة ست وأربعمائة ففره أدله وأضلوه عن الطريق فحصل في مائة فاضت من البصر وغرق كثير ممن كان معه وخاض الماء بنفسه ألباما ثم مخلص وعاد الى خراسان ثم غزا في سنة ثمان وأربعمائة وانتص ببلاد كثيرة ثم أعاد النزو في سنة تسع وأربعمائة وجال في بلاد الكفار مسيرة ثلاثة أشهر عن غزنة وفي هذه السنة انتص المدينتين العظيمتين مهره وفتوح وكان فتحا عظيما عزيزا قال أبو النصر القاسمي وفتوح هي التي أعيت الملوك عن كتاب على مازعته الجوس وهو ملك الملوك في زمانه فزحف السلطان محمود بساكره وعبر مياه سيحون وتلك الادوية التي تجل أعماها عن الوصف ولم يبطأ ملكة من تلك الممالك الاجاءه الرسول واضماخذ الطاعة عارضا في الخدمة كنه الاستطاعة الى أن جاءه على ما حكى ابن شاهين وسمى صاحب درب قشهر عالما به بمت الله الذي لا يرضيه الا اسلام أو الحساب فضمن ارشاد الطريق وسار امامه هاديا فا زال يفتتح الفيصالي والقتلاع حتى منقطة هردت فلما رأى ملكها الارض تخرج بانصار الله ومن حولها الملائكة زلزلت قدمه وأشفق أن يراق دمه ونزل في عشرة آلاف ينادى بدعوة الاسلام ثم سار بجنود الى قلعة كنجيد وهو من رؤس الشياطين وكانت له معه ملحمة عظيمة هلك فيها من الكفار خمسون الفا من بين قتيل وغريق فعمد كنجيد الى زوجته قتلها ثم ألحق بها نفسه وغنم السلطان مائة وخمسة وثلاثين فيلا ثم عطف الى البلد الذي يسمى التمدد وهو مهرة الهند بطالع أبيها التي ذكر أهلها لها من بناء الجان فرأى ما يخالف المادات وهي مشتملة على بيوت أصنام يتقوس مبدعة وتراويق يفرش تحطف البصر وكان فيما كتب به الى السلطان انه لو أراد مرديد أن يبنى ما يعادل تلك الابنية لعجز عنها بمائة الف الف في مائتي سنة على أيدي عملة كحلة ومهرة سخرة وفي جملة الاصنام خمسة من الذهب معمولة طول خمسة أذرع عينا واحد منها ياقوتان قيمتهما أزيد من خمسين الف دينار وعلى آخر ياقوتة زرقاء وزنها أربعمائة وخمسون مثقالا وكان جملة الذهبيات الموجودة على الاصنام ثمانية وسبعون الف مثقال ثم أمر السلطان بسائر الاصنام فضربت بالقط وحاز من السبايا والبهار ما يصجز عنه ائامد الحساب ثم سار الى فتوح وخلف معقل السكر فوصل اليه في ثمان سنة تسع وقد فارقه الملك أحل منزما فتفتح السلطان فلانها وكانت على سيف البحر وفيها قريب من عشرة آلاف بيت للاصنام يزعم الشمركون انها متوارثة منذ مائتي الف سنة الى ثلثمائة الف سنة كذا

وزورا ففتحها كلها في يوم واحد ثم أباحا لحيشه فانتبهوا ثم ركض منها الى قلعة البراهمة فانتصها وقتل بها خلقا كثيرا ثم افتتح قلعة جبل أبي وهي التي تضرب الامثال بخصائها وهذا هو الفتح العزيز من فتوحه ساقه صاحب اليمنى بفصح عبارة وأحلاها فلينظره فيه من أرادوه وهو الذي عاده في سنة عشر وأرسل كتابه الى القادر أمير المؤمنين وقد ذكرنا بعضه ثم كان له في سنة أربع عشرة فتح أعظمه هذا أوغل فيه في بلاد الهند حتى جاء الى قلعة فيها ستمائة صنم وقال آيت قلعة لبس لها في الدنيا نظير وما الظن بقلعة تسع خمسمائة فيل وعشرين ألف دابة ومن يقوم بعنف هؤلاء ومن يعملونه وأعان الله حتى طلبوا الامان فأمنت ملكهم وأفرته على ولايته بخراج ضرب عليه محمد بن القاسم بن القاضى أبي منصور محمد بن محمد الازدي المهلبى القاضى أبو عامر الازدي الهروي أحد الائمة كان اماما زاهدا ورعا ولد سنة اربعمائة وحدث بجامع الترمذي عن عبد الحيار الجراحى وسمع أيضا جده القاضى أبا منصور والقاضى أبا عمر البسطامي وبكر بن محمد المروزي وجماعة روى عنه المؤرخ الساجي ومحمد ابن طاهر وأبو نصر البرقاني وأبو العلاء مساعد بن يسار وزاهر الشحامى وأبو عبد الله القراري وخلق آخرهم موتا أبو الفتح نصر ابن يسار قال ابن السمعاني هو جليل القد وكبير المحل عالم قاضل وقال أبو النصر القاسمي عديم النظر زهدا وصلاحا وعفة ولم يزل على ذلك من ابتداء عمره الى انتهائه وكانت الرحلة اليه من الاقطار والقصد لاسانيده وقال أبو جعفر بن أبي على الهمداني وهو من الرواة عنه كان شخبنا أبو عامر من أركان مذهب الشافعي بهراة قال وكان نظام الملك يقول لولا هذا الامام في هذه البلدة لكان لي ولهم شأن يهدمهم به وكان يستقدمه لهدم دورعه وحسن عقيدته وكانت هراة باني اسمعيل الانصاري قد غلب عليها التجسيم فقم عليهم نظام الملك وكان أبو اسمعيل يزور أبا عامر ويترك به اما اعتقاد فيه واما اظهار الحجة فمات عليه من تعظيم هذا الرجل فانه كان معظما عند الموافق والمخالف

(المرزبان بن خسر فيروز أبو الفاتم الوزير الملقب تاج الملك)

محمد بن محمد بن علكان

مظفر بن عبد الملك بن عبد الله الجويني الشيخ أبو القاسم بن امام الحرمين

مومر بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن أبان بن منصور البان الاصهباني



الله من غير دفاع من البشر وكانت الكرك تزيد على قلعة اية تمنع القوافل السائرة بين انتم ومصر فلما كانت الدرب وأما غزوة والرملة وما حوالهما فكان الفرنج لا يبتكون مسلحين يجرهم ما فورد عليهم وحاصرها وقاتل الفرنج ولم يفتحها في هذه السنة ورجع الى مصر (ثم دخلت سنة تسع وستين) وخمسائة قال ابن الاثير جبر السلطان أخاه توران شاه الى بلاد التوبة فافتح منها ما شاء الله فلما عاد جهزه الى اليمن بقصد عبد الله صاحب زبيد فطرده عن اليمن وملك زيد وأسر عبد الله وزوجته الحرة وكانت سالمة كثيرة الصدقة وعذب عبد الله واستخرجت منه أموال ثم سار توران شاه الى عدن وملكها بلسر فأسر وهزم ثم سار فافتح من حصون اليمن قلعة تعرف بقلعة الحيد يقال أبو المظفر بن الجوزي يقال افتح ثمانين حصنا ومدينة باليمن وما حوالها وقد تقدم في السنة قبلها توران شاه وهو شمس الدولة الى اليمن ووقعة التوبة فقتل والله أعلم في أي السنتين كان إرساله وفي هذه السنة وصل الموفق ابن التيسرائي الى مصر رسولاً من الملك نور الدين يطلب السلطان صلاح الدين بحساب جميع ما حصله من ارباع البلاد ولم يعلم نور الدين بتفاصيل علو شأن صلاح الدين وأنه مستول على أعظم ما في يد نور الدين فصعب ذلك على صلاح الدين وقيل أنه أراد شق العصا ثم ذكر لنور الدين حقوقه واحسانه وأمر النواب بالحساب وعرضه على بن القيدرائي وأراه جرائد المساكر بالاقطاعات وأعادته الى نور الدين ومعه الفقيه عيسى وهدية عظيمة وهي ختمه بخط ابن البواب وختمه بخط مهلهل وختمه بخط الحاكم البغدادي وهدية مكتوبة بالذهب بخط فارسي وهدية عشرة أجزاء بخط راشد وثلاثة أحجار تالخش وستة قضبان زمرد وقطعة باقوت وزن سبعة مثاقيل وحجرا أزرق ستة مثاقيل وهدية عقد جوهر وزنها ثمانية وسبعة وخمسون مثقالاً وخمسون قارورة دهن بلسان وعشرون قطعة بلور وأربع عشرة قطعة جزع وأربعين ثم طشت يشم وبخون صيني وزبادي أربعون وكرتان عود قساري وزن احدهما ثلاثون مثقالاً بالعمري والاخرى احد وعشرون ومائة ثوب أطلس وأربعة وعشرون ثياباً مذهبة وخمسون ثوب حرير وحنة فلقي مذهب وحنة مرايس صفرا وغير ذلك من الثعالب الذي يكثر عنده وقيمة الثعالب على ما ذكر مائتان وخمسة وعشرون ألف مثقال ذهب ومن الخيل والبغال والجراري والسلاح شيء كثير ومن المال خمسة أحمال ولم يصل شيء من ذلك الى نور الدين لانه مات قبل وصوله ولما مات نور

الدين طمعت الفرنج ونحركوا بالسواحل ولسطن الشاميون الملك الصالح اسماعيل ابن نور الدين وكان عمره نحو عشرين فاستجد بالسلطان صلاح الدين صاحب مصر ونزل الفرنج على بانياس وصالحهم أمراء دمشق على مال وأسارى يطلقون فلما بلغ ذلك صلاح الدين انزعج له وكتب الى الشاميين يوجههم وكتب الى شيخ الشافعية شرف الدين ابن أبي عصرون يخبره أنه لما أتاه كتاب الملك الصالح محمد بن الجهاد وخرج ومار أربع مراحل فجاء الخبر بالهدنة المؤقتة بذلك الاسلام على يد من اقلعها من دفع القطيعة والاسارى وسيدنا الشيخ أول من جرد لسانه الذي تقدم له السيوف ومجرد ولما بلغ صلاح الدين في توبيخ الامراء وكان ابن المقدم أكبر أمراء دمشق خشي من قدوم صلاح الدين الى الشام وأشاع ان صلاح الدين يريد ان نزاع دمشق من ولد خدومه نور الدين وكتب الى صلاح الدين لاقبال عنك انك طمعت في بيت من غرسك وربك وايتك وفي دست ملك مصر اجلسك ثم تعطف له وترفق ويقول وما يليق بجناك غير فضلك وانصالك فكتب اليه صلاح الدين انا لا نريد للاسلام وأهله الا ما جع شملهم وألف كلمتهم ولا نخار البيت الانابي أعلاء الله الا ما حفظ أصله وفرعه قالوا له انما يكون بعد الوفاة ونحن في واد والظانون بنا سوء الظن في واد

ثم دخلت سنة سبعين وخمسة \* وقد تزايد طمع الفرنج في دمشق بموت نور الدين فرأى صلاح الدين من الحزم جمع المسلمين على سلطان واحد يقيم الله وينصر الشريعة وأنه ذلك الواحد الذي تقدم عليه الخناصر وان الاسلام محتاج اليه وصار الحاسدون والجاهلون باحكام الشريعة يعيرون منه قصده لاخذ دمشق ويقولون كيف يسلب ولد استاذ نعمته وينزع ملكه وهم كما قال في واد فانه فيما يغلب على الظنون الصادقة انما قصد لم شعث الاسلام وقام الدين وظهر ذلك على يده من بعد فخرج من مصر بجيوش لا يحصى عددها واستخاف أخاه الملك العادل نائبها ووصل الى مصر في رابع عشرين ربيع الآخر فخرج اليه صاحبها متقاداً لخدمته ثم تابعه عسكر الشام مسافرين مستبشرين ونزل بمصر الحطب في الثامن والعشرين وقد تكاثرت المساكر وازدحم المسالكون وأصبح لدخول دمشق فعارضه عدد من الرجال قد غشيتهم عساكره المتصورة وصدمتهم خيوله وعزمانه الماثورة ودخل البلد وملكها بلا قتال ونادى من ساعته بإطابة النفوس وإزالة المكوس وكانت الولاية في دمشق

معهد الدراسات بجامعة الزيتونة

شرح  
كتاب السير الكبير  
لمحمد بن أحمد الشيباني

اصلا  
محمد بن أحمد السرخسي

تحقيق  
الدكتور صلاح الدين المنجد

مطبعة شركة الاعلانات الشرقية

١٩٧١

٧٢٣- فَإِنْ مَضَتْ هَذِهِ السَّرِيَّةُ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ وَدَخَلَتْ سَرِيَّةً أُخْرَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَلَمَّا انْتَهَوْا إِلَى الْحَصَنِ أَخْبَرُوهُمْ بِذَلِكَ الصَّلَاحِ ، وَشَهِدَ عَلَى ذَلِكَ عِدْلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَلَيْسَ يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَتَعَرَّضُوا لِأَهْلِ الْحَصَنِ بِشَيْءٍ .

لأن عقد السرية الأولى نافذ في حق المسلمين كافة . قال عليه السلام : «المسلمون يد على من سواهم يسعى بذمتهم أدناهم يعقد عليهم أولام» (١) . ويرد عليهم أقصاهم .

قبل المراد بعقد أول السرايا الأمان . فينفذ ذلك على المسلمين .

٧٢٤- وَإِذَا ثَبِتَ أَنَّ حَكْمَ هَذِهِ السَّرِيَّةِ حَكْمُ السَّرِيَّةِ الْأُولَى ، وَهُمْ لَوْ رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَمْ يَحِلَّ لَهُمْ أَنْ يَتَعَرَّضُوا (٢) لِأَهْلِ الْحَصَنِ بِشَيْءٍ ، إِلَّا أَنْ يَنْبِذُوا إِلَيْهِمْ بَرْدَ الدَّانَانِيرِ الْمَقْبُوضَةِ عَلَيْهِمْ . فَكَذَلِكَ السَّرِيَّةُ الثَّانِيَةُ لَا يَجُوزُ لَهُمْ قِتَالُهُمْ حَتَّى يَرُدُّوا عَلَيْهِمُ الدَّانَانِيرَ الَّتِي أَخَذَهَا أَصْحَابُهُمْ ثُمَّ يَنْبِذُوا إِلَيْهِمْ وَيَقَاتِلُوهُمْ .

وهذا لأنهم أعطوا الدنانير ليأمنوا إلى وقت خروج السرية الأولى من دار الحرب . فما لم يخرجوا كانوا في أمان (ص ١٦١) .

ولوقاتلناهم من غير ردِّ الدنانير كان فيه أضرارٌ وغرورٌ وهو حرام . وإن ردَّوا الدنانير فقاتلوهم حتى ظفروا بهم ، ثم التقوا هم والسرية

(١) ق « أولهم » .

(٢) ب « يبرءوا » .

الأولى فهم شركاء في أموال أهل الحصن والدنانير التي أخذتها السرية الأولى .

لأن كل ذلك غنيمة . وقد اشتركوا في إحرازها بدار الإسلام . وذلك يجب الشركة بينهم فيها .

إِلَّا أَنَّ السَّرِيَّةَ الثَّانِيَةَ إِنْ كَانُوا غَرَمُوا الدَّانَانِيرَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ أَخَذُوهَا مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الْحَصَنِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ .

لأنهم توصلوا إلى هذه الأموال ببرد تلك الدنانير ، وما كانوا متبرعين فبا أدوا منها . وإنما كانوا متطريقين (١) بها إلى الوصول إلى هذه الغنيمة ، فيكون حقهم في ذلك القدر مقدماً على حق الغائبين .

ثم الباقي مقسومٌ بين الكلِّ على سهام الغنيمة . فَإِنْ كَانُوا غَرَمُوهَا مِنْ غَنِيمَةٍ أَصَابُوهَا لَمْ يَأْخُذُوهَا ، لِأَنَّ مَا أَدَّوْا مِنْ جُمْلَةِ الْغَنِيمَةِ مَشْتَرَكٌ بَيْنَهُمْ ، بِمَنْزِلَةِ مَا تَوَصَّلُوا بِهِ إِلَى أَخْذِهِ .

وهو بمنزلة ما لو قضى بعض الورثة ديناً به رهن (٢) ، وهو من جملة التركة . فَإِنْ قَضَاهُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ رَجَعَ بِهِ التَّرَكَةُ ، وَإِنْ قَضَاهُ مِنَ التَّرَكَةِ لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ مِنْهُ .

٧٢٥- وَإِنْ لَمْ تَلْتَقِ السَّرِيَّتَانِ فِي دَارِ الْحَرْبِ سُلِّمَتِ لِلْسَّرِيَّةِ الْأُولَى الدَّانَانِيرُ الَّتِي أَخَذُوهَا وَلِلْسَّرِيَّةِ الثَّانِيَةِ غَنَائِمُهُمُ الَّتِي غَنِمُوا

(١) ب « متطريقين » .

(٢) هـ ، ق « بعض الورثة دين مورثه وهو من ... » .



لأن كل فريق انتص بإحراز ذلك بدارنا .

وليس للسريّة الثانية أن يأخذوا الدنانير من السريّة الأولى .  
وإن غرموها من أموالهم .

لأنهم اختصوا بمنفعة ما أدوا حين سلمت لهم غنائم أهل الحصن . بخلاف  
الأول فقد اشتركت السريتان هناك في المنفعة وهو غنائم أهل الحصن ، مع  
أنه لا فرق . فهناك رجوعهم في غنائم أهل الحصن خاصة ، وهنا غنائم أهل  
الحصن سائلة لهم .

٧٢٦- وإن لم تظهر السريّة الثانية بالحصن فالتقوا مع السريّة  
الأولى في دار الحرب ، لم يكن للسريّة الثانية أن يأخذوا شيئاً  
من دنانيرهم من جملة ما أحرزوا بدارنا من الغنائم .

لأنه لا منفعة للسريّة الأولى فيما ردوا من الدنانير حين لم يتوصلوا بها  
إلى غنائم أهل الحصن ، فكانوا متبرعين في حقهم . بخلاف الأول . وهذا  
لأن الغنم مقابل بالغرم . فإذا ظهرت المنفعة لهم جسيماً بسبب ما ردوا من الدنانير ،  
نفذ الرد في حق الكل . وإذا لم تظهر المنفعة لا ينفذ ذلك في حق غير الذين ردوا .

٧٢٧- وإن كانت السريّة الثانية غنمت من غير أموال أهل  
الحصن فأرادوا أخذ دنانيرهم من ذلك لم يكن لهم ذلك :

لأن هذه الغنائم كانوا يتوصلون<sup>(١)</sup> إليها بدون رد الدنانير ، فلا يظهر  
حكم رد الدنانير في حقها ، كما لا يظهر في حق ما أصاب السريّة الأولى ،

(١) ب يتوصلون .

بخلاف ما إذا غنموا من أهل الحصن ، فإن وصولهم إلى تلك الغنائم باعتبار  
رد الدنانير فيرفعون دنانيرهم منها قبل القسمة .

٧٢٨- وإن كان أهل الحصن أخبروا السريّة الثانية بالأمان ،  
ولم يكن بينة على ذلك ، فلم يصدقهم . ولكن قاتلوهم وظفروا بهم ،  
ثم علموا بعد ذلك بالأمان فعليهم رد ما أخذوا وضمان ما استهلكوا من  
أموالهم وديات من قتلوا منهم على عواقلهم<sup>(١)</sup> .

لأنه ظهر أن القوم كانوا مستأمنين ، وأن نفوسهم وأموالهم كانت  
معصومة منقومة . فكل من قتل منهم رجلاً فإنما قتله خطأ ، فتجب الدية على  
عاقلة .

بلغنا أن رجلين من المشركين جاءا إلى رسول الله<sup>(٢)</sup> صلى الله عليه  
وسلم مستأمنين فأجازهما<sup>(٣)</sup> بحتين ، ثم خر جامن عنده فلقبيهما قوم  
من المسلمين (ص ١٦٢) فقتلوهما . ثم أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فأخبروه ، فعرفهما وعرف الحلتين ، فوداهما بديّة حرّين مسلمين  
هكذا<sup>(٤)</sup> ذكر محمد رحمه الله<sup>(٥)</sup> الحديث .

وفي كتب الغازي أن الرجلين كانا من بني عامر . قتلها عمرو بن أمية  
الضمري حين انصرف من بئر معونة ، وقد فعل بنو عامر بأصحابه ما فعلوا .

(١) الموائل ج عاقلة .

(٢) ب هـ « النبي » .

(٣) في هامش « أي أعطاهما جائزة . حميري » وفي حاشية من « أي أعطاهما  
حلتين » .

(٤) من « مكلى » .

(٥) قوله « رحمه الله » لا توجد في ب ، ق ، وفي هـ « رحمه الله عليه » .

٧٥١- إن لحق رجل (ص ١٦٥) من أهل هذا العسكر بغيره من المساكين فلا يس ينبغي له أن يقاتل معهم أهل الحصن .  
لأنهم استضافوا الأمان من جانب أهل ذلك العسكر خاصة . وذلك حكم ثابت في حق كل واحد منهم على الانفراد . فكما لا يكون له أن يقاتلهم مع عسكره لا يكون لهم أن يقاتلهم مع عسكر آخر .

٧٥٢- ولو كان سرية حاصروا<sup>(١)</sup> حصناً ، فسألهم أهل الحصن أن يؤمنوهم على أربعة أشهر ، على أن يعطوهم خمس مئة دينار ففعلوا ، ثم دخلت سرية أخرى في دار الحرب وعلموها بذلك ، ليس لهم يقاتلوهم حتى يردوا عليهم الدنانير أو ينتهي الأمان بمضى المدة لتنفيذ أمانهم على كافة المسلمين .

فإن ردوا الدنانير من أموالهم فقاتلوهم وظفروا بهم ، ثم خرجوا بالغنائم إلى دار الإسلام بالدنانير التي أدوا ، فيعطون ذلك قبل الخمس وقبل كل قسمة .

لأنهم إنما توصلوا إلى هذه الغنائم بما أدوا . فلا يكونون متبرعين فيما أدوا ، بل يكونون أحق بما أصابوا من الحصن حتى يأخذوا دنانيرهم .  
أرأيت لو وجدوا في الحصن تلك الدنانير بعينها ما كانوا أحق بها قبل الخمس والقسمة ؟ فكذلك إذا وجدوا في الحصن مثلها .

وهو نظير المرهون إذا أسره العدو ، ثم اشتراه منهم مسلم فأخرجه ، وظفر به الراحن دون المرتن فأخذه بالثمن ، فإنه يسقط . دين المرتن ، إلا أن

(١) هـ « حاصر » .

يرد على الراحن ما أعطى من الثمن ، فحينئذ يأخذ العبد ويكون رهناً عنده ، لأن الراحن ما تمكن من أخذه وإحياء ملكه فيه إلا بما أدى ، فلم يكن منطوعاً .

وكذلك العبد الموصى بخدمته لإنسان مدة معلومة ، وبرقبته لآخر . فإن الموصى له بالخدمة إذا فداه بالثمن من المشتري من العدو فهو أحق به ، ولا يكون متبرعاً في هذا الفداء ، لأنه ما كان يصل إلى خدمته إلا به ، حتى إذا انقضت مدة الخدمة بيع العبد له في الفداء . إلا أن يرد عليه صاحب الرقبة مثل ما أدى فحينئذ يسلم العبد له .

وكذلك المبيع في يد البائع إذا أسره العدو فاشتراه رجل منهم ، فللبائع أن يأخذه بالثمن ، ثم يقال للمشتري : إن شئت فخذ بالثمنين جميعاً ، وإن شئت فدع .

لأن البائع ما كان يتوصل إلى إحياء حقه إلا بأداء الفداء ، فلا يكون هو متبرعاً فيما أدى ، فكذلك حال السرية الثانية فيما أدوا من الدنانير ، فيسلم لهم هذا قبل الخمس . لأن الخمس في الغنيمة<sup>(١)</sup> ، وما أدوا لم يكن من الغنيمة . فمثله المردود عليهم لا يكون من الغنيمة أيضاً<sup>(٢)</sup> ، ولكن بمنزلة النفل ينقلونه قبل الخمس على ما نبينه في آخر الباب .

٧٥٣- ولو لم يظفروا بالحصن ، وجعلوا يقاتلونهم ، حتى مَضَتْ أربعة أشهر<sup>(٣)</sup> ، ثم ظفروا بهم ، فليس لهم أن يأخذوا بتلك الدنانير ولا مثلها قبل الخمس ، بل يخمس جميعاً ما أصابوا ، والباقي بينهم على سهام الغنيمة .

(١) قوله « لأن الخمس في الغنيمة » ساقط من هـ .

(٢) أي « تلك مثل المردود عليهم لا يكون .. » وهذه العبارة ذكرت في ما مشق

واردت بقوله : نسخة .

(٣) ب ، ق « الأربعة » .

لأن تمكنهم من اغتنام ما في هذا<sup>(١)</sup> الحصن لم يكن يرد الدنانير، فإنهم لو لم يردوا حتى مضت مدة الأمان كان لهم أن يغيروا عليهم من غير نية. بخلاف المسئلة الأولى، فإنهم ما كانوا يتمكنون من الاغتنام في ائدة قبل رد الدنانير، ولو فعلوا أمروا برد الأموال عليهم وإعادتهم إلى مأمئهم.

٧٥٤- ولو أنهم لم يخرجوا إلى دارنا حتى التفتوا، ثم والسرية الأولى، في دار الحرب، فإن كانوا ظفروا بأهل الحصن بعد الأربعة الأشهر فهم شركاء (ص ١٦٦) فيما أصابوا، وليس لهم من دنانيرهم شيء. ولو كانوا ظفروا بهم في الأربعة الأشهر أخذوا دنانيرهم أولاً ثم الشركة بينهم في الباقي.

لأنهم اشتركوا في الإحراز بدارنا، وذلك سبب الشركة في الغنيمة. وقد بينا أنهم إذا كانوا ظفروا بهم بعد مضى المدة فجميع ما أصابوا غنيمة. وإن كان قبل مضى المدة بعد رد الدنانير عليهم. وقد قررنا هذا في الخمس فكذلك في شركة السرية الأولى معهم.

٧٥٥- ولو<sup>(٢)</sup> أن السرية الثانية بعد رد الدنانير لم يقدرنا فتح الحصن، فدخلوا أرض الحرب ثم أتى أهل الحصن سرية ثالثة، فلا بأس بأن يغيروا عليهم.

لأن حكم أمانهم قد بطل ببرد السرية الثانية الدنانير عليهم. ألا ترى أنه كان يجوز لهم أن يغيروا عليهم. فكذلك يجوز للسرية الثالثة.

(١) سائفة من هـ، ق، ب.

(٢) هـ د فلو.

٧٥٦- فإن ظفروا بهم في المدة أو بعدها، ثم التفت السرايا في أرض الحرب. فهم شركاء في جميع الغنائم. لأنهم اشتركوا في إحرازها.

ولا سبيل للسرية الثانية على أخذ دنانيرهم وإن وجدوها بعينها. لأنهم ما ظفروا بالحصن.

فإن قيل: السرية الثالثة إنما تمكنوا من فتح الحصن في المدة برد تلك الدنانير، فينبغي أن يكون للسرية الثانية حق استرداد ذلك قبل القسمة.

قلنا: نعم. ولكن لم يكن لأهل السرية الثانية ولاية على أهل السرية الثالثة. ألا ترى أنهم لو خرجوا إلى دار الإسلام قبل أن يلتفتوا لم يكن لهم سبيل على شيء مما أصابوا. وملاقاتهم إياهم في دار الحرب سبب لثبوت حق الشركة لهم في الغنيمة لا في غيرها. فإن لم يجعل هذه الدنانير من الغنيمة فلا حق للسرية الثانية فيها. وإن جعلت من الغنيمة فليس لهم حق الاختصاص بشيء منها، إلا أن يكون الإمام أو من كان أميراً على السرايا هو الذي أمر السرية الثانية ببرد الدنانير من أموالهم، فحينئذ له ولاية على السرايا كلها. فالذين أدوا بأمره لا يكونون متبرعين في حق أحد.

٧٥٧- فإن ظفر السرية الثالثة بهم في المدة ردوا على السرية الثانية دنانيرهم أولاً.

لأنهم ما تمكنوا من هذا الاغتنام إلا بذلك.

وإن ظفروا بهم بعد المدة، فليس عليهم رد شيء من ذلك، ولكن على الإمام أن يعطى الذين أدوا مالهم من بيت مال المسلمين.

لأنه أمرهم بأداء مال لأجل منفعة رجعت إلى المسلمين ، فكان ذلك ديناً لهم على بيت المال ، ولأن خمس تلك الغنيمة سلم لبيت المال ، فبرد عليهم ما غرموا من مال بيت المال أيضاً ليكون الغرم بمقابلة الغنم .

٧٥٨- ولو لم يأت أهل الحصن سرية أخرى حتى رجعت إليهم السرية الأولى فردت عليهم الدنانير وظفروا بهم ، فلا سبيل عليهم على أخذ الدنانير من رأس الغنيمة .

لأنهم أخذوا مثل ما أرادوا<sup>(١)</sup> ، وفسخوا حكم فعلهم بالرد . فكأنهم لم يأخذوا شيئاً في الابتداء حتى ظفروا بالحصن ، فيكون لجميع ما أصابوا حكم الغنيمة .

٧٥٩- وإن كان تلك الدنانير ضاعت منهم ، وحين رجعوا أعطوا مثلاً من أموالهم ، ليس مما غنموا ، فهم أحق بالغنيمة حتى يستوفوا منها مثل ما أعطوا إن كانوا ظفروا بهم في المدة . لأن حالهم عند الرجوع ورد الدنانير كحال سرية أخرى .

٧٦٠- ولو أن الإمام وادع قوماً من أهل الحرب سنة على مال دفعوه إليه ، فذلك جائز (ص ١٦٧) . إنما ينبغي له أن يوادع إذا كان خيراً للمسلمين .

لما بينا أنه نصب ناظرًا للمسلمين ، ولا يجوز له ترك القتال والبل إلى أخذ المال إلا أن يكون فيه نظر للمسلمين .

ثم هذا المال ليس بغير ولا غنيمة حتى لا يخمس ، ولكنه بمنزلة الخراج يوضع في بيت المال .

لأن الغنيمة اسم مال مصاب بإيجاف الخيل والركاب ، والقيء اسم لا يرجع من أموالهم إلى أديتنا بطريق القهر . فأما هذا فمال رجع إلينا بطريق المراضاة ، فيكون بمنزلة الجزية والخراج يوضع في بيت مال المسلمين . لأن الإمام إنما تمكن منه لمنعة جماعة المسلمين .

٧٦١- فإن نظر الإمام فرأى هذه المودة شراً للمسلمين فليس ينبغي له أن يقاتلهم حتى يرد عليهم ما أخذ .

لأن الوفاء بالعهد والتحرز عن الغدر واجب .

٧٦٢- فإن رد عليهم عينه أو مثله من بيت المال ، ونبتد إليهم ، ثم بعث جنداً حتى ظفروا بهم ، فإنه يخمس جميع ما أصابوا ، ويقسم الباقي بين الغانمين على سهام الغنيمة ، وليس له أن يرتجع شيئاً مما أعطى من الدنانير .

لأنه كان في الأخذ عاملاً للمسلمين . فقد ردها أو مثلاً من مال المسلمين . فإن مال بيت المال معد لنوائب المسلمين ، وهذا كان من جملة النوائب بخلاف ما ذكرنا في السرية الأولى إذا ردوا من أموالهم بعد ما ضاعت تلك الدنانير منهم . لأن هناك المأخوذ الذي ضاع منهم كان من جملة الغنيمة ، وانزود لم يكن من الغنيمة . إنما كان من خاص أموالهم . وهاهنا<sup>(١)</sup> المأخوذ

(١) ق ، هـ ، هـ ، هـ ، هـ .

(١) هـ ، لو نسخوا ، ب ، و ، لو نسخوا .



كان لجماعة المسلمين ، والمردود أيضاً من مال جماعة المسلمين . فلماذا لا يرجع في شيء من ذلك .

ثم عاد إلى مسألة السريتين فقال :

٧٦٣- لو أنَّ السرية الثانية ردَّوا الدنانير بأمر أميرهم خاصة ثم أدركتهم سرية أخرى ، فافتحت السريتان الحصن وأخذوا ما فيه ، فإنه يقسم المصاب على رؤوس الرجال من السريتين أولاً ، ثم ينظر إلى ما أصاب السرية التي ردَّت الدنانير فيبدأ بدنانيرهم من ذلك .

لأنَّ أمر أميرهم غير نافذ على السرية الثالثة ، وإنما ينفذ على أهل سرية خاصة . وأموال أهل الحصن مصاب السريتين جميعاً ، فلا بد من قسمتها بينهم ليتبين مصاب السرية الثانية ، حتى يرفعوا<sup>(١)</sup> دنانيرهم منها قبل القسمة وإنما قُسمت هذه الغنيمة على عدد الرؤوس .

لأنها ليست بقسمة الغنيمة حتى يعتبر فيها سهام الفرسان والرجال . ألا ترى أنها قبل الخمس وقسمة الغنيمة بعد الخمس .

٧٦٤- فإذا دفعوا دنانيرهم يضمُّ ما بقي إلى ما أصاب السرية الثالثة بالقسمة الأولى . فيخمس جميع ذلك ، ثم يقسم الباقي بين السريتين على سهام الغنيمة .

قال : وإنما مثل هذا مثل إمام بعث سريتين ونفل إحداهما بعينها

الربع قبل الخمس . وهناك يقسم ما أصابوا أولاً على رؤوس الرجال حتى يتبين نصيب المائة إن فُتِحُوا نفلهم من ذلك ، ثم يضمُّ ما بقي إلى ما أصاب السرية الأخرى ، فيخمس ويقسم ما بقي بينهم على سهام الغنيمة .

وهذا بخلاف ما سبق في أول الكتاب في مسألة المئة العصاة إذا كانوا بأعيانهم . فإنَّ هناك القسمة بينهم وبين الثلاث مئة على سهام الخيل والرجالة في أصح الروايات ، حتى يتبين نصيب الثلاث مئة فيُعطون من ذلك نفلهم .

لأنَّ هناك إنما نفلهم الربع بعد الخمس ، والقسمة التي تكون بعد الخمس قسمة الغنيمة . وهذا إنما نفلهم الربع قبل الخمس . والقسمة الأولى ما هنا ليست بقسمة الغنيمة . فلماذا قسم على عدد (ص ١٦٨) رؤوس الرجال .

٧٦٥- فإن كان ما أصاب السرية الرادة لم يردَّ على دنانيرهم ، سلم لهم جميع ذلك ، ويخمس ما أصاب السرية الأخرى ، ثم يقسم ما بقي بين السريتين جميعاً على الغنيمة .

لأنَّ المنوم هذا المقدار .

وإن لم يَفِّ ما أصابهم بدنانير فكذلك الجواب . لأنَّ لا أمر لأمرهم فبا أصاب السرية الثالثة ليأخذوا أشياء منها بحساب الدنانير . والله أعلم<sup>(١)</sup> .

(١) هـ ، ق ، ب زيادة « وبالله التوفيق » .

(١) ق « يرفعون » .

أحدهما :

أن ظاهر قوله عليه السلام « يسعى بذمتهم أدناهم » الحديث يعم الأسير وغيره وهذا الظاهر وإن تركه العمل به اقتضاه الدليل بأنني (١) شبهة فيما يندرج بالمشبهات بمنزلة قوله : أنت ومالك لأبيك .

والثاني :

أن القوم إنما جاءوا إلى المعسكر للاستئذان لا للقتال فإني إذا جاء على هيئة يعلم أنه تارك للقتال أمان الأسير إليهم وقد بينا أن المحصور إذا جاء على هيئة يعلم أنه تارك للقتال بأن ألقى السلاح ونادى بالأمان وجاء فإنه يأمن القتل . فهو أيضاً يأمنون من القتل ولكنهم (٢) لا يأمنون من الاسترقاق ، فنخسهم ونقسمهم بين الغائمين .

وكذلك لو كان الذي آمنهم مستأمناً فيهم ، أو كان رجلاً منهم أسلم فالغنى يجمع الكل .

٨١١- ولو آمنهم مسلم من أهل المعسكر فأمانه جائز .

لأنه آمن منهم ، فمتنع في عسكره فأمانه كآمان جماعة المسلمين .

٨١٢- فإن لم يخرجوا من حصنهم بعد تبدل الإمام إليهم ، ثم قاتلهم كما لو كان هو الذي آمنهم بنفسه ، ثم رأى النظر في قتالهم ، فإن خرجوا إلى المعسكر وقالوا : آمنا فلان ، لم نصدقهم على ذلك حتى يشهد عدلان من المسلمين (٣) .

لأنهم صاروا فيناً باعتبار الظاهر ، وقد ادعوا ما يستقط حق المسلمين عنهم فلا بد من شاهدين (ص ١٧٥) عدلين من المسلمين على ذلك .

ولا يُقبل قول ذلك الرجل : إني آمنتهم .

لأنه يخبر بما لا يملك استئنافه (١) .

وكذلك لو شهد هو مع رجل آخر .

لأنه يشهد على فعل نفسه (٢) ولا شهادة للمرء على فعل نفسه (٣)

٨١٣- فإن شهد عدلان سواء ، وجب تبليغهم مأمنهم .

لأن الثابت بالبيئة كالثابت معاينة .

٨١٤- وإن لم تكن لهم بيعة إلا قول ذلك الرجل ، كانوا فيناً ،

إلا أنه لا يقتل رجالهم (٤) استحساناً للشبهة التي تمكنت (٥) فإن ذلك الرجل أخير بحرمة قتلهم ، وهو محتمل للصدق ، وحرمة القتل من أمر الدين ، وخبر الواحد في أمر الدين حجة . وإن لم يكن حجة في إلزام الحكم . فلماذا لا يقتلون .

٨١٥- ولو كان المسلم آمنهم على ألف دينار أخذها منهم ، ثم علم بذلك الإمام وهم في حصنهم . فهو بالخيار .

(١) ب « استئنافه » .

(٢) في منشئ ق « على فعله » نسخة « وهي كذا في ب » .

(٣) سابقة من ق .

(٤) في منشئ ق « التي تمكنت » نسخة « .

(١) ق « بيني » .

(٢) ق « ولكن » .

(٣) في هـ زيادة « على ذلك » .

فقال : لله سهم ولهؤلاء أربعة .

قال : فالغنيمة يغمها الرجل ؟

قال : إن رُميت في جنبك بسهم فاستخرجته فلست بأحق به من أخيك المسلم .

فهذا دليل ظاهر على أن القتال لا يستحق السلب بدون التنفيل وعلى هذا القول اتفق أهل العراق وأهل الحجاز .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا نفل بعد إحراز الغنيمة . وهو مذهب أهل العراق والحجاز . وأهل الشام يجوزون التنفيل بعد الإحراز . ومن قال به الأوزاعي . وما قلنا دليل على فساد قولهم .

لأن التنفيل للتخفيف على القتال وذلك قبل الإصابة لا بعدها .

ولأن التنفيل لإثبات الاختصاص<sup>(١)</sup> ابتداءً . لا لإبطال حق ثابت

للعائين . أو لإبطال حق ثابت في الخمس لأربابها . وفي التنفيل بعد الإصابة إبطال الحق .

٩٦٦ - والدليل على أنه لا يجوز ذلك حديث الحسن أن رجلاً سأل

رسول الله صلى الله عليه وسلم زماماً من شعر من المغنم . فقال : ويلك !

سألتني زماماً من نار - مرتين أو ثلاثاً<sup>(٢)</sup> - والله ما كان لك أن تسأله ، وما كان لي أن أعطيه<sup>(٣)</sup> .

وعن مجاهد أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبة<sup>(٤)</sup> من شعر أخذه من المغنم فقال : هب لي هذه . فقال : أما نصيبي منها فلك وعن أبي الأتعت الضنعاقي قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ومعه زمام من شعر . فقال : مر لي بهذا الزمام ، فإنه ليس لراحتي زمام . فقال : سألتني زماماً من نار . مالك أن تسأله وما لي أن أعطيه . فرمى به في المغنم .

ولو جاز التنفيل بعد الإصابة لما حرمه رسول الله عليه السلام ذلك مع صدق حاجته .

والذي روى<sup>(٥)</sup> أن النبي صلى الله عليه وسلم نفل بعد الإحراز فإنما يحتمل على أنه أعطى ذلك من الخمس بعض المحتاجين باعتبار أنه من المساكين .

أو أعطى ذلك من سهم نفسه من الخمس أو الصبي<sup>(٦)</sup> الذي كان له على ما قال : « لا يحل من غنائمكم إلا الخمس والخمس مردود فيكم » .

أو أعطى مما أفاء الله عليه لا بإيجاف الخيل والركاب ، كأموال بني النضير . فقد كانت<sup>(٧)</sup> خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ . الْآيَةُ<sup>(٨)</sup> .

(١) هـ ، ق ب « بكبة » ، وفي هامش ق « بكبة » . نسخة هـ .

(٢) ق ، ب « يروي » .

(٣) ق « الصفا » وفي هامشها « من الصفي » . نسخة م .

(٤) في هامش ق « فانها كانت » . نسخة م .

(٥) سورة النحر ، ٥٩ ، الآية ٦ .

(١) ق « التخفيف » ، أي الاختصاص ابتداءً « وفي هامشها » الاختصاص ابتداءً

نسخة حمصيرى .

(٢) ق « ثلاثة » .

(٣) هـ « أعطيك » .

أو أعطى ذلك من غنائم بدر . فقد كان الأمر فيها مفوضاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال تعالى : ﴿ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ (١) ثم انتسج ذلك ، بقوله : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ الآية (٢) وذكر :

٩٦٧ - عن موسى بن سعد (٣) بن يزيد أوزيد (ص ٢٠٠) قال : نادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر : مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ ، وَمَا أَخَذُوا بِغَيْرِ قِتَالٍ ، قَسَمَهُ بَيْنَهُمْ عَنْ فُوقٍ (٤) .  
يعنى على سواء .

وهكذا ذكر عن ابن عباس رضى الله عنه قال : لما نزلت الآية ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ - إِلَى قَوْلِهِ - لِكَاثِرُونَ ﴾ فقسّمها بينهم بالسواء .

وقد اتفقت الروايات على أنه أعطى كل قاتل سلب قتيله يومئذ على ما ذكر عن عاصم بن عمرو بن قتادة قال : أخذ على سلب الوليد بن عتبة ، وأخذ حمزة سلب عتبة ، وأخذ عبيدة بن الحارث سلب شيبة .

(١) سورة الأنفال ، ٨ ، الآية ١ .

(٢) صورة الأنفال ، ٨ ، الآية ١ .

(٣) هـ ، ب ، ق ، .. سعد بن يزيد . وفى التقريب « موسى بن سعد أو سعيد » انظر حاشية هـ .

(٤) فى هامش ق « قسم الغنائم يوم بدر عن فوق ، أى قسمها فى قدر من فوق النافذة وهو قدر ما بين الجليبين من من الراحة . بضم الفاء وتفتح . وقيل أراد التفضيل فى القسمة ثمان جعل بعضهم أنوف من بعض على قدر غنائم وبلاتهم . نهاية » .

فدفعه إلى ورثته . وكان عبيدة قد جرح فمات فى ذات أجدال بالصفراء (١) قبل أن ينتهى إلى المدينة .  
وهو اسم موضع .

٩٦٨ - واختلفت الروايات فى قاتل أبي جهل . فروى عن عبد الرحمن بن عوف قال : كنت يوم بدر بين شابين حديث أسنانهما أحدهما معوذ بن عفراء والآخر معاوية بن عمرو بن الجموح فقال لى أحدهما : أى عم أتعرف أبا جهل ؟ قلت : وما شأنك به ؟ قال : بلغنى أنه سب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوالله لو لقيته لما فارق سوادى سواده ، حتى يموت الأعجل منا موتاً ، وغمرنى الآخر إلى مثل ذلك .

ثم لقيت أبا جهل وهو يسوى صف المشركين . فقلت : ذاك صاحبكما الذى تريدانه . فابتدراه بسيفيهما فقتلاه . وجاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كل واحد منهما : أنا قتلته فى سلبه . فقال عليه السلام : أمسحتما سيفكما ؟ فقالا : لا . فقال : أريانى سيفكما . فأرياه فقال : كلا كما قتله . ثم أعطى السلب معوذ بن عفراء .

وذكر فى المغازى أنه إنما خصه لأنه رأى أثر الطعان على سيفه فعلم أنه هو القاتل وأنه أعانه الآخر .

(١) الصفراء : واد من ناحية المدينة كبير النخل والزروع ، فى طريق الحاج ، بينه وبين بدر مرحلة ( مجمع البلدان ) وورد فى حاشية هـ أن ذات أجدال ، بالجيم والحاء ، دار فى طريق مكة ( الغرب ) .



وروى أنه بعث إلى عكرمة بن أبي جهل فسأله : من قتل أباك ؟ فقال :  
الذى قطعت أنا يده .

وإنما كان قطع يده معوذ بن غفراء من المشكب .  
وأشهر الروايتين أنه أنخنه على بن أبي طالب رضى الله عنه . وأجهز عليه  
ابن مسعود .

على ما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : كنت أفتش القتل  
يوم بدر لأبشر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن أراه مقتولا منهم . فرأيت  
أبا جهل صريعا وبه رمق . فجلست على صدره . ففتحت عينيه وقال : يا ربي  
الغيم : لقد ارتقيت مرتين عظامي .

فقلت : الحمد لله الذى مكثنى من ذلك .

فقال : لمن الدبرة ؟

فقلت : لله ورسوله .

فقال : ماذا تريد أن تصنعه ؟

فقلت : أحر رأسك .

فقال : خذ سيني فهو أمضى لما تريد . واقطع رأسي من كاهلي ليكون  
أهيب في عين الناظر . وإذا رجعت إلى محمد فأخبره أني اليوم أشد بغضا له  
مما كنت من قبل .

فقال : قطعت رأسه وأتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : هذا  
رأس عدو الله أبي جهل .

فقال عليه السلام : الله أكبر ، هذا فرعونى وفرعون أمي . كان شره  
على وعلى أمي أعظم من شر فرعون على موسى وأمه . ثم نفلى سيفه .

زاد في بعض الروايات : وأخبرته بما قال ، فقال : إنه كفر في الدنيا  
وعند موته ، وسيكفر في النار أيضا .

قيل : وكيف يا رسول الله ؟ قال : إذا دخل النار جعل ينظر ويقول

لأصحابه : أين محمد وأصحابه ؟ فيقال له : هم في الجنة .

قال : كلا ، إنما كان اليوم يوم رحمة (١) (ص ٢٠١) فهربوا .

والروايات متفقة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى ابن مسعود  
سيفه . وفي بعض الروايات أيضا أعطاه سلبه .

فإن صح هذا فإنما يحمل على أن الذى جرحه ما أنخنه ، فيكون قاتله  
من قطع رأسه . وإن كان الصحيح أنه أعطى سلبه غير ابن مسعود فإنما يحمل  
على أن الأول كان أنخنه وصيره بحال يعلم أنه لا يعيش ولا يتصور منه القتال ،  
فيكون السلب له دون من قطع رأسه . وإنما أعطى سيفه ابن مسعود لأن التدبير  
في غنائم بدر كان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بينا .

وهذا يستدل من يجوز التنفيل بعد الإصابة فإنه يقول : أعطاه سيفه  
على طريق التنفيل . وهذا ضعيف لأن ما كان مستحقا لغيره بالتنفيل لا يجوز  
أن ينزله الإمام لغيره ، كيف وقد روى أنه كان على سيفه فضة ؟ وعلى قول  
أهل الشام لا نفل في ذهب ولا فضة ، على ما بينه ، وإن كان هذا تنفيلًا ،  
فهو حجة لنا عليهم .

٩٦٩ - وذكر عن أبي قتادة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يوم حنين : مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ .

وتام هذا الحديث أن أبا قتادة قال : كان للمسلمين جولة يوم حنين .  
فلقيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين . فأتيت من ورائه وضربت  
على حبل عاتقه ضربة ، فتركه وأقبل على فظمتني إلى نفسه ضمة شممت منها  
ريح الموت . ثم أدركه الموت فأرسلني ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فسمعتة يقول : من قتل قتيلا وله عليه بيينة فله سلبه .

فقلت : من يشهد لى ؟

فقال رجل : صدق يا رسول الله ، سلب ذلك القتيلى عندى فأرضه غنى .

(١) في ص « ب » هـ . « رحمة » وأثبتنا رواية ق .

فقال أبو بكر . لاها الله (١) أبعد (٢) أسد من أسد الله يقاتل عن الله وعن رسوله ثم يعطيك سلبه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صدق أبو بكر . وأعطاني سلبه .

٩٧٠- وذكر عن ابن عباس رضى الله عنه قال : لا مَغْنَمَ حتى يخمس ، ولا نفل حتى يقسم جُفَّةً .  
أى جملة .

وإنما أراد بهذا نفي التنفيل بعد الإصابة ، نفي اختصاص واحد من الغنائم بشيء قبل الخمس بغير تنفيل . وهو مذهبننا .

٩٧١- وذكر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : لا نَفْلَ في أول الغنيمة ، ولا بعد الغنيمة ، ولا يُعْطَى من الغنائم إذا اجتمعت إلا راعٍ أو سائق أو حارس (٣) غير مُحَابَى .

ومعنى قوله لا نفل في أول الغنيمة : أى بعد الإصابة ، لا ينبغي للإمام أن ينفل أحداً شيئاً قبل رفع الخمس ولا بعد رفع الخمس . وقيل معناه لا ينبغي له أن ينفل في أول اللقاء قبل الحاجة إلى التحريض ، لأن الجيش في أول اللقاء يكون لهم نشاط في القتال فلا تقع الحاجة إلى التحريض : فأما بعد ما طال الأمر وقل نشاطهم فتقع الحاجة إلى التحريض . فينبغى أن يكون التنفيل عند ذلك . فلا ينبغي أن يغفل بعد الإصابة .

وقد جاء في الحديث أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْفِلُ

(١) في هامش ق « اى لا والله . حميرى » .

(٢) هـ « اذا لا أبعد » .

(٣) هـ « حارس » .

في البداية الرابع وفي الرجعة الثالث . فَأَهْلُ الشَّامِ حملوا هذا على التنفيل بعد الإصابة ، وليس كما ظنوا : بل المراد به أنه كان ينفل أَوَّلَ السرايا الزبيع ، وآخر السرايا الثالث ، لزيادة الحاجة إلى التحريض .

فإن أول السرايا يكونون ناشطين في القتال (ص ٢٠٢) فلا يحتاجون إلى الإيمان في طلب العدو ، وآخر السرايا قد قل نشاطهم ويحتاجون إلى الإيمان في الطلب . فلهذا زاد فيها نفل لهم . وأما الراعى والسائق والحارس فهم أجراء يعطيهم الإمام أجرهم باعتبار عملهم للمسلمين . وهو معنى قوله « غير مُحَابَى » ، فإنما يعطيهم الأجر بقدر عملهم ، وليس ذلك من النفل في شيء .

٩٧٢- وذكر عن خالد بن الوليد وعوف بن مالك أنهما كانا لا يخمسان الأسلاب .

وعن جبيب بن مَسْلَمَةَ ومكحول أن السلب مغنم وفيه الخمس . وهكذا روى عن ابن عباس رضى الله عنهما .

وإنما يؤخذ بقوله هؤلاء لقوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (١) . والسلب من الغنيمة . وتأويل ما نقل عن خالد وعوف إذا تقدم التنفيل من الإمام لقوله : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ » . وعندنا في هذا الموضع لا يخمس السلب .

فأما بدون التنفيل يخمس ، على ما روى عن مكحول أن البراءة

(١) سورة الانفال ، ٨ ، الآية ١٠

السلام بعث بعثاً قَبِلَ نَجْدَ فغنموا إبلاً كثيرة ، فكانت سهامهم  
اثني عشر بغيراً ، ونفلوا بغيراً بغيراً .

وتأويلُ هذا أنهم نفلوا ذلك من الخمس لحاجتهم ، أو نفلوا  
ذلك بينهم بالسوية . وقد كانوا رجالة كلهم غُلُو فرساناً كلهم .  
وعندنا مثل هذا التنفيل بعد الإصابة يجوز .

لأنه في معنى القسمة . وإنما لا يجوز النفل بعد الإصابة إذا كان فيه  
تخصيص بعضهم .

٩٨٧ - قال <sup>(١)</sup> : ولو أن إماماً نفل من الغنيمة بعد الإصابة قبل  
القسمة بعض من كان له جزاء أو عناء على وجه الاجتهاد والنظر منه ،  
ثم رفع إلى وال آخر لا يرى التنفيل بعد الإصابة فإنه يعضى ما صنع  
ولا يردّه .

لأنه أمضى تنفيلاً مجتهداً فيه <sup>(٢)</sup> ، وقضاء القاضي في المجتهدات نافذ  
بمنزلة ما لو قضى على الغائب بالبينة ، فإنه ينفذ قضاؤه لكونه مجتهداً فيه .

٩٨٨ - واستدل عليه بحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : بارزتُ  
دهقاناً فقتلته ، فنفلتني أميرى سلبه . فأجاز ذلك عمر رضي الله عنه .

وقد صحَّ من مذهب عمر رضي الله أنه كان لا يجوز التنفيل بعد  
الإصابة ، على ما روينا من قوله : لا نفل بعد الغنيمة .

(١) من ، ب يقول .  
(٢) ق ، ب نفلًا مختلفاً فيه .

فلو كان هو الوالي ما نفل إليه شيئاً بعد الإصابة ، ولكن لما نفعه الأمير  
أَمْضَاهُ أجاز ذلك عمر رضي الله عنه .

٩٨٩ - وذكر عن شبر <sup>(١)</sup> بن علقمة قال : بارزتُ رجلاً من  
الأعاجم فقتلته ، فنفلني سبعة سلبه . ثم رفع ذلك إلى عمر فأَمْضَاهُ .  
٩٩٠ - وإذا قال الأمير لأهل العسكر جميعاً : ما أصبتم فهو  
لكم نفلًا بالسوية بعد الخمس ، فهذا لا يجوز . (ص ٢٠٦) .

لأن المقصود من التنفيل التحريض على القتال ، وإنما يحصل ذلك إذا  
خص البعض بالتنفيل ، فأما إذا عمهم فلا يحصل به ما هو المقصود بالتنفيل ،  
وإنما في هذا إبطال السهمان التي أوجبها رسول الله عليه السلام . وإبطال  
تفضيل الفارس على الراجل . وذلك لا يجوز .

٩٩١ - وكذلك إن قال : ما أصبتم فلکم ، ولم يقل : بعد الخمس  
فهذا لا يجوز .

لأن فيه إبطال الخمس التي أوجبها الله تعالى في الغنيمة .

٩٩٢ - وذكر عن مكحول قال : لا يصلح للإمام أن ينفل كل شيء  
إلا الخمس . لأنه حق على قوى المسلمين أن يردّه على ضعيفهم .

ومعنى هذا أنه لا ينبغي له أن يقول : من أصاب شيئاً فهو له بعد الخمس  
لأن التنفيل على هذا الوجه يكون إبطالا لحق ضعفاء المسلمين .  
وذلك لا يجوز ، على ما روى أنه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم :

(١) هـ ، من بشير ، خطأ ، ق ، الشبر ، خطأ . وفي هامش ق « الشبر » .  
نسخة وفيه : الشبر بتحريك الباء وسكونها المعطاء ، وبه سمى شبر بن علقمة . مغرب .

ومن يتوطن في دار الإسلام لا يشارك الجيش فيما أصابوا ، فليس في هذا التنفيل إلا إبطال الخمس .

وأما السرية المبعوثة من الجيش في دار الحرب فلا يختصون بالمصاب قبل تنفيل الإمام . وإنما هذا التنفيل لتخصيص على وجه التحريض لهم . فكان مستقياً .

١٠٠٣- ثم لا ينبغي للإمام أن ينفل أحداً شيئاً إلا ببلاء يُبليه . وذلك لا يحصل في التنفيل للسرية المبعوثة في دار الإسلام ويحصل في السرية المبعوثة من الجيش في دار الحرب .

لأنهم دخلوا جميعاً للقتال ، ثم اختصت السرية بالتقدم في نحو العدو (١) . فيكون ذلك إظهار البلاء منهم . فإذا نفلهم على ذلك كان صحيحاً ، بمنزلة التنفيل في السلب للقاتل .

ألا ترى أنه إذا برز علي من الصف ودعا إلى البراز فقال الأمير : من برز إليه فقتله فله سلبه . فذلك تنفيل صحيح ؟

لأن الذي يبرز إليه يظهر فضل بلاء (٢) بصنعه (٣) . فيجوز للأمير أن ينفله على ذلك .

١٠٠٤- وكذلك لو حاصروا حصناً فكره (٤) القوم التقدم فيقول الأمير : من تقدم إلى القتال ، أو إلى الباب ، أو إلى حضر (٥) الحصن فله كذا ، فذلك تنفيل مستقيم لما فيه من معنى التحريض

(١) ق ، ب « في بين العدو » .

(٢) ه ، ب « البلاء » .

(٣) ج ، ق « يصنعه » وفي هامش ق « نفل بلاء بصنعه » نسخة حميرى .

(٤) ق « وكره » .

(٥) ه ، ب « حفر » .

والمنفعة للمسلمين . وكل من فعل ذلك استحق ما سعى إليه من المصاب قبل الخمس والقسمه . فأما ما ليس فيه منفعة للمسلمين فلا ينبغي فيه التنفيل (١) .

لأنه لا مقصود فيه سوى إبطال الخمس ، أو تفضيل الفارس على الراجل ، وذلك غير صحيح .

١٠٠٥- ولو أن أمير العسكر في دار الحرب وجه سريتين . بعد الخمس إحداهما بمنة والأخرى يسرة ، ونفل لإحداهما الثلث بعد الخمس مما يصيبون ولأخرى الربع بعد الخمس ، فهو جائز .

لأن التنفيل للترغيب في الخروج . وذلك يختلف باختلاف الطريق في القرب والبعد ، والوعورة والسهولة ، والخوف والأمن . وباختلاف حال البعث إليهم في المنعة والقوة ، والأمير ناظر لهم فيجوز أن يفاوت في النفل بحسب ذلك .

١٠٠٦- فإن جاءت كل سرية بمال أخذ الخمس من ذلك ، ثم أعطوا نفلهم بينهم بالسوية ، لا يفضل فيه الفارس على الراجل .

لأن الاستحقاق بالتسمية بخلاف الغنيمة ، فاستحقاقها باعتبار العناء والقوة ، وهو بمنزلة تفضيل الذكر على الأنثى في الميراث ، والتسوية بين الذكر والأنثى في الوصية .

١٠٠٧- ثم ما بقي بعد ذلك يُقسم بين أصحاب السريتين والجيش على سهام الغنيمة .

(١) في هامش ق « النفل نسخة م » .



العراق قال لجبرين عبد الله البجلي: لك ولقومك ربع ما غلبتم عليه .  
ففتحوا السواد . ثم جعل عمر رضى الله عنه الأرض بعد ذلك أرض  
خراج . ولم يمنعه ما نقل جريراً وقومه من ذلك .

قال : وبلغنا أنَّ امرأة أخته فقالت : إن ذا قرابة لى مات من  
الغزاة فترك نصيبه من ذلك ميراثاً ، ولست أسلم ما صنعت إلا أنَّ  
تعطينى دنائير . فأعطاهما كفأ من دنائير .

وفى المغازى يروى هذا الحديث أنها قالت : لست أرضى حتى لا أكنى  
ذهباً وتحملنى على ناقة حمراء . ففعل ذلك عمر رضى الله عنه .

فهذا دليل على أن من مات بعد الإحراز يورث نصيبه . وأنه ينبغي  
للإمام أن يسترضى أصحاب النفل بأن يعطيهم شيئاً إذا أراد المن على أهل  
الأراضي بها . والله أعلم .

### باب ما يطل فيه النفل وما لا يطل<sup>(١)</sup>

١٠٥٣ - وإذا بعث الخليفة عسكرياً إلى دار الحرب وعليهم أمير  
فبعث أميرهم سرية ونفل لها الربع . ثم بعث الخليفة عسكرياً آخر  
من ناحية أخرى ، فلقوا السرية بعد ما غنمت الغنائم ، ثم لحقوا جميعاً  
بالمعسكر الأول ، وأخرجوا الغنائم<sup>(٢)</sup> إلى دار الإسلام ، فالنفل سالم  
للسرية من جميع ما أصابوا على ما سئى أميرهم لهم .

لأن أمير ذلك المعسكر مبعوث الخليفة . فهو فيما ينفل كالخليفة ، فينفذ  
تنفيذه في حق العسكريين وجماعة المسلمين . بخلاف ما سبق من نفل أمير السرية لمن  
بعثه من سرية . لأن ولايته هناك مقصورة على أهل سرية (ص ٢١٨) .  
ألا ترى أنه بعد الرجوع إلى المعسكر هو كسائر الرعايا ؟ وهاتنا الأمير  
المعسكر ولاية كاملة ، باعتبار تقليد الخليفة إياه . فينفذ تنفيذه في حق الكل ،  
ثم ما يبقى بعد النفل والخمس يشترك فيه أهل العسكريين والسرية على سهام  
الغنيمة ، لأنهم اشتركوا في إحراز ذلك بدار الإسلام .

١٠٥٤ - ولو أنَّ السرية والعسكريين لقوهم خرجوا إلى دار  
الإسلام قبل أن يلقوا المعسكر الأول فللسرية أيضاً نفلها .  
لأن نفلهم قائم مقام الخليفة في التنفيل لهم . فيستحقون النفل بتسميته<sup>(٣)</sup> لهم

(١) اسم هذا الباب في هـ وحدهما « باب مبعوث الخليفة أميراً كالخليفة » .

(٢) ب « وأخرجوا إلى دار الإسلام » .

(٣) ب « بتسميته » .

سأله جمعوا إليه في دار الحرب أو لم يجمعوا ، ثم الباقى بينهم وبين العسكر الثانى دون العسكر الأول .

لأنهم هم الذين أحرزوه .

١٠٥٥- ولو لم تلق السرية واحداً من العسكرين حتى خرجت إلى دار الإسلام فقد بطل نفلهم .

لأنهم هم المختصون بالإحراز . وثبت الحق في المصاب هنا . والنفل العام في مثل هذا يكون باطلا ، بمنزلة السرية المبعوثه من دار الإسلام .

١٠٥٦- ولو أن الإمام قال للسرية المبعوثه من دار الإسلام : من أصاب منكم شيئاً فهو له ، دون أصحابه . كان هذا جائزاً ، بخلاف ما إذا قال : لكم الربع .

لأن التنفيل للتحريض ، ومعنى التحريض على الإصابة يتحقق بهذا التنفيل الأول ، ولأن هذا التنفيل قطع شركة غير المصيب مع المصيب ، وذلك جائز فيبطل فيه الخمس . ويفضل (١) الفارس على الراجل أيضاً ، تبعاً . ومثل هذا لا يوجد فيما إذا نفل لهم الربع .

أرأيت لو قال لهم : من دخل منكم فارساً فأصاب شيئاً فهو له . أما كان يصح هذا التنفيل وفيه تحريضهم على التزام مؤنة الفرس . ولو قال لهم ما أصبتم ؟ فلو صح هذه التنفيل كان فيه تقليل نشاطهم في التزام مؤنة الفرس ، لأنهم إذا علموا أنه لا يزداد نصيبهم بالتزام مؤنة الفرس فقل ما يرغبون في ذلك . فبهذا وقع الفرق بينهما .

(١) ق • وتنفيل •

١٠٥٧- ولو أن العسكر الثالث، لحقوا السرية المبعوثه في دار الحرب قبل أن يصيبوا شيئاً ، ثم قاتلوا جميعاً فأصابوا غنائم ، ثم لحقوا بالعسكر الأول وخرجوا ، فالغنائم تقسم بين السرية والعسكر الذين لحقوهم (١) على قسمة الغنيمة . كأنه (٢) لا نفل فيها . ثم ينظر إلى حصه السرية فيخرج نفلهم من ذلك .

لأن أميرهم إنما نفل لهم الربع مما أصابوهم دون ما أصابه عسكر آخر . ولا يبين مصابهم إلا بالقسمة ، فلا بد من هذه القسمة ليتبين محل حقهم ، فيعطون النفل من ذلك .

ثم يجمع ما بقى إلى ما أصاب أهل العسكر ، فيقسم بين السرية والعسكرين على قسمة الغنيمة .

لأنهم اشتركوا في الإحراز .

ولو لم يلقوا العسكر الأول حتى خرجوا قسم بينهم أولاً ليتبين حصه السرية ، ثم يعطون نفلهم من ذلك .

لأن تنفيل الأمير لهم صح مطلقاً .

ثم يجمع ما بقى إلى حصه العسكر فيقسم بينهم على سهام الغنيمة لا شيء فيه لأهل العسكر الأول .  
لأنهم لم يشاركوا في الإحراز .

(١) ق • لحقوهم •

(٢) هـ • وكأنه •

١٠٥٨- ولو أنَّ أميرَ العسكر في دار الحرب بعثَ سريةً وقال :  
ما أصبَحتم فهو لكم . فهذا جائز .

لأن المقصود قطع شركة الجيش معهم في المصاب إذا رجعوا إليهم ،  
بخلاف السرية المبعوثة من دار الإسلام .

١٠٥٩- فإن افتحوا حصناً متاخمةً<sup>(١)</sup> لدار<sup>(٢)</sup> الإسلام ، ثم لحقهم  
أهل العسكر بعد ذلك ، فجميع ما أصابوا لهم دون أهل العسكر .

لأن الإمام قطع شركة أهل العسكر معهم (ص ٢١٩) بتنفيذ صحيح .

١٠٦٠- لكن لو أعتق رجلٌ منهم نصيبه من الرقيق ، أو كان  
فيهم ذات رحم<sup>(٣)</sup> محرم من بعضهم ، لم تُعتق<sup>(٤)</sup>

لأنها لم تصر<sup>(٥)</sup> مملوكة لهم بالإصابة قبل القسمة . وإن انقطعت شركة  
الغير معهم ، بمنزلة الغنائم المحرزة بالدار قبل القسمة .

ألا ترى أن الإمام لو رأى أن يجعلهم ذمة ، أو رأى أن يقتل الرجال  
كان له ذلك .

١٠٦١- قال : والنفلُ بمنزلة رَضَخٍ رَضَخَ لهم<sup>(٦)</sup> من الغنيمة . فإذا

(١) في هامش ق « تتاخم أرض كذا أي تحاذيها ، وتصل حدها بعدها . ومنه : افتحوا  
حصناً متاخماً لأرض الإسلام . » مغرب .

(٢) في هـ ، ق ، ب « بارس » .

(٣) ب « ذا رحم » ، ق ، هـ « ذو رحم » .

(٤) هـ ، ب ، « يعتق » .

(٥) هـ « يصير » .

(٦) رَضَخَ له أعطاه عطاء غير كثير ( القاموس ) .

كان سهام الغنمين لا يمنعه من هذا فالرضخ كيف يمنعه ؟  
١٠٦٢- ولو كان قال لهم : مَنْ أصاب منكم شيئاً فهو له . ثم أعتق  
رجلٌ منهم أسيراً قد أصابه ، فإنه ينقل عتقه ، ولو أمر أبداً إذا ربح  
محرم منه عتق عليه .

لأنه اختص بملكه هنا بنفس الإصابة . وهذا لأنه ليس هنا أمر آخر  
منتظر<sup>(١)</sup> لوقوع الملك سوى الإصابة ، حتى يتوقف الملك عليه ، بخلاف  
الأول . فإن هناك أمراً آخر منتظراً وهو القسمة بينهم ، فلا يثبت الملك قبل  
وجودها .

وفي هذا الفصل ليس للأمير أن يقتل أحداً من رجال الأسراء ، لأن الملك  
ثبت فيه للمصيب بنفس الإصابة . فكان الإمام ضرب عليه الرق .  
وكذلك من استهلك شيئاً على المصيب في هذا الموضع غرم له .

وليس لغير المصيب من أهل العسكر . ولا من أهل السرية أن يرد أشياء  
من الطعام والعلف ، بخلاف الأول . وهذا لأن هذا التنفيل من الإمام بمنزلة  
القسمة بعد الإصابة في دار الحرب .

ولو قسم بينهم ثبت هذه الأحكام فيما أصاب كل واحد منهم .

وكذلك إذا نفل لكل واحد منهم ما أصابه خاصة ، بخلاف ما سبق ،  
فإن قوله « ما أصبَحتم فلكم » قطع لشركة الجيش . فليس فيه معنى القسمة  
بينهم . والملك في المصاب لا يثبت إلا بالقسمة .

١٠٦٣- ولو قال للسرية المبعوثة في دار الحرب : مَنْ أصاب  
منكم أسيراً فهو له . فأصابوا جميعاً أسيراً واحداً ، فهو لهم .

لأن « من » اسم مبهم . فهو عام فيما يتناولوه . فكما يتناولوه الفرد منهم

(١) ب « ينتظر » .

## باب النفل الذى يبطل بأمر الأمير

والذى لا يبطل

١٠٧١- ولو أرسل الأمير في دار الحرب سرية<sup>(١)</sup> من المعسكر<sup>(٢)</sup> ونفلهم الربع ، فلما بعدوا منه خاف عليهم فأرسل سرية أخرى وقال : الحقوا بأصحابكم ، فما أصبتم فأنتم شركاؤهم في ذلك كله من النفل وغيره . فأدركوهم بعد ما أصابوا الغنيمة . ورجعوا إلى المعسكر<sup>(٣)</sup> جملة ، فلا شيء للسرية الثانية من النفل .

لأن أصحاب السرية الأولى قد تأكد حقهم في النفل بنفس الإصابة على وجه لا يشركهم في ذلك غيرهم . بمنزلة تأكد حق الغائبين بالإحراز . ولو أراد الإمام أن يثبت الشركة بين المدد والجيش بعد ما أحرزوا الغنيمة بالدار لم يملك ذلك بقوله . فهذا مثله .

١٠٧٢- وإن غنموا جميعاً بعد ما لحقوهم فلهم النفل في الغنيمة الثانية .

لأن ثبت الحق للمنفلين<sup>(٣)</sup> بالإصابة . وقد أشركوا جميعاً في الإصابة . والتنفيل من الإمام لهم جميعاً في الدفعتين .

(١) هـ ، ق « سرية في دار الحرب » .

(٢) ب « المعسكر » .

(٣) هـ ، ق « للمنفلين » .

١٠٧٣- قال : فإن كانت السرية الأولى مئة فارس والثانية خمسين فارساً وخمسين رجلاً فلما أتوهم لم يعلموهم بما جعل لهم الإمام من النفل حتى أصابوا غنائم ، فإنها تُقسم بين السريتين أولاً على سهام الفرسان والرجالة ، ثم ينظر إلى ما أصاب السرية الأولى فيعطون من ذلك نفلهم لا ينقصون منه شيئاً ، وإلى ما أصاب السرية الثانية فيعطون منه نفلهم أيضاً ، ثم الباقي يخمس ويقسم بين السريتين وأهل العسكر على قسمة الغنيمة .

لأن السرية الأولى استحقوا ربع ما يصيبون بالتنفيل الأول . فكما لا يملك الإمام إبطال حقهم بالرجوع عن ذلك التنفيل بعد علمهم : فكذلك لا يملك إدخال ضرر النقصان عليهم ، باشتراك الغير معهم بدون علمهم . لأن الاشتراك والإبطال كل واحد منهما خطاب من الإمام إليهم ، فلا يثبت حكمه في حقهم ما لم يعلموا به ، بمنزلة خطاب الشرع في حق المخاطبين .

١٠٧٤- ولو أخبرت السرية الثانية السرية الأولى (ص ٢٢٢) بما جعل لهم الأمير من الشركة معهم في النفل قبل أن يصيبوا الغنيمة والمسألة بحالها ، فالتنفيل بينهم بالسوية .

وهذا لأن التنفيل الأول من الإمام لم يكن لازماً قبل الإصابة . ألا ترى أنه لو رجع عنه بعلمهم كان صحيحاً ؟ فكذلك إذا نص حقهم بالاشتراك بعلمهم .

١٠٧٥- وكذلك إذا أعلموا بذلك أمير السرية الأولى .

فإن إعلام أميرهم كإعلام جماعتهم ، إذ الأمير نائب عنهم .



١٠٧٦ - وكذلك إن أظهروا ذلك حتى علم به عامتهم .

لأنه يتعذر عليهم إعلام كل واحد من آحادهم ، وإنما يمكنهم إظهار ذلك الخبر في عامتهم . فإذا فعلوا ذلك فهو بمنزلة الواسل إلى كل واحد منهم ، كالخطاب الشائع في دار الإسلام يشترك في حكمه من علم به ومن لم يعلم ممن أسلم من أهل المدينة ، حتى يلزمه قضاء الصلوات المتركة بعد الإسلام ، بخلاف من أسلم في دار الحرب والفرق باعتبار شيوع الخطاب .

١٠٧٧ - ولو كان الأمير قال <sup>(١)</sup> للسرية الثانية : أنتم شركاؤهم في النفل . لكم ثلثاه ولهم ثلثه . والمسألة بحالها . فإن كانوا لم يعلموهم حين أدركوهم حتى أصابوا غنائم فللسرية الأولى نفلهم مما أصابوا كاملاً .

لأن حكم الخطاب <sup>(٢)</sup> بالتمفيض لا يثبت في حقهم ما لم يعلموا ، لما فيه من الإضرار بهم . فإنه ينتقص حقهم بذلك .

١٠٧٨ - وإن كانوا أعلموهم ذلك ثبت حكم الخطاب في حقهم ، فيكون النفل بينهم على الثلث والثلثين كما بين الإمام .

١٠٧٩ - قال : ولو جاز من الإمام <sup>(٣)</sup> أن ينقص <sup>(٤)</sup> حق السرية الأولى بغير علمهم لجاز أن يقول للسرية الثانية النفل كله لكم دون الأولى <sup>(٥)</sup> ، فلا ينبغي لأحد أن يجيز هذا .

(١) ب . ق . « ولو قال الأمير ... » .

(٢) ب . « بالتمفيض » .

(٣) هـ . « ولو جاز للإمام » .

(٤) هـ . « تنقص » .

(٥) هـ . « الأولى » .

لأن ما هم المقصود بالتمفيض - وهو التحريض - بقوت تجويز هذا . فإن السرية لا يعتمدون ذلك التمفيض بعد ما بعثوا من الإمام ، إذ كان هو متمكناً من إبطاله بغير علمهم .

أرأيت لو قال لأهل العسكر بعد ما مضت السرية الأولى . قد أبطلت نفلها . كان يصح ذلك في حقهم قبل أن يعلموا به . فكما لا يصح منه الإبطال فكذلك لا يصح منه تحويله إلى السرية الثانية قبل علم السرية الأولى به . ولو علموا به صح ذلك كله ، إبطالا كان ذلك أو نفلا إلى غيره .

ألا ترى أنه لو قال لرجل : إن قتلت هذا القتيل فلك سلبه . فلما خرج للمبارزة قال : قد أبطلت نفلها ، لم يبطل ذلك ما لم يعلم به المبارز ، فكذلك ما سبق .

١٠٨٠ - ولو بعث أمير المصيصية سريةً منها .

وهي اسم بلدة من دار الإسلام في وسط الروم .

فنفل أصحاب الخيل دون الرجال لم يجز .

لأن هذه السرية مبعوثة من دار الإسلام .

وهذا تنفيل عام .

فإن أهل السرية أصحاب الخيل كلهم .

وقد بينا أن التنفيل العام في مثل هذه السرية لا يجوز .

لأنه ليس فيه إلا إبطال الخمس وتمفيض الفارس على الرجال .

١٠٨١ - ولكنه لو أرسل معهم قوماً من أصحاب المجانيق وقوماً

يحضرون الحصن فنفلهم شيئاً لجزائهم وغنائمهم فهذا جائز .

لأنه تنفيل خاص لبعض أهل السرية . بمنزلة قوله : من قتل قتيلاً فله سلبه وهذا .

بـخلاف السرية المأجورة في دار الحرب لو نفل أصحاب الخيل جاز . لأن التعميم في حقهم لا يمنع صحة التنفيل إذ<sup>(١)</sup> المقصود قطع شركة الجيش معهم .

١٠٨٢ - وكذلك إن نفل أصحاب الخيل العرب على البراذين جاز . والعرب أفراس العرب والبراذين أفراس العجم . وأفراس العرب أقوى في الطلب والهرب ، والبراذين أصبر على القتال وألين عند العطف . والتنفيل بحسب العناء والجزاء ، فلا بأس للإمام أن يختص أحد الفريقين بالنفل على حسب ما يرى فيه من النظر . والله أعلم .

(١) د . ١٣١ .

## باب نفل الأمير

١٠٨٣ - وإذا قال الأمير : من قتل قتيلاً فله سلبه ، ثم لقي الأمير رجلاً فقتله ، فله السلب استحساناً . وفي القياس لا يستحق .

لأن الغير إنما يستحق بإيجابه ، وهو لا يملك الإيجاب لنفسه بولاية الإمارة . بمنزلة القاضي لا يملك أن يقضى لنفسه . ألا ترى أنه لو خص نفسه فقال : إن قتل قتيلاً فل سلبه ، لم يصح ذلك . ولو كان هو كغيره في هذا الحكم يصح إيجابه خاصاً كان أو عاماً ، كما في حق غيره . ولأن التنفيل للتحريض ، وإنما يحرض غيره على القتال لا نفسه . فالإمارة تكفيه لذلك .

ووجه الاستحسان أنه وجب النفل للجيش بهذا اللفظ ، وهو رجل منهم فيستحق كما يستحق غيره .

ألا ترى أن فيما يجب شرعاً وهو السهم هو كواحد من الجيش ، فارساً أو راجلاً ؟ فكذلك فيما يستحق بالإيجاب .

أرأيت لو برز عالج ودعا إلى البراز . فقال الأمير : من قتله فله سلبه . فلم يتجاسر أحد على الخروج ، حتى خرج هو بنفسه فقتله . كان لا يستحق سلبه . وهذا بخلاف ما إذا خص نفسه ، لأنه منهم فيما يخص به نفسه من التنفيل ، بمنزلة القاضي يكون متهماً فيما يقضى به لنفسه . فأما عند التعميم فتنتفي التهمة ، فيثبت الحكم في حقه كما يثبت في حق غيره .

ألا ترى أن إباحة تناول من الطعام والعلف يثبت في حق الإمام كما يثبت في حق العسكر ، باعتبار أنه لا تتمكن تهمته فيما لا يختص الأمير به .

ثم في هذا الفصل إذا مات الأول بطل تنفيذه : لأن الثاني (ص ٢٣١) نائب الخليفة بتقليده من جهته ، فكأنه قلده (١) ابتداء بعد (٢) موت الأول . بخلاف ما سبق . وهذا لأن التنفيل رأى رآه الأول . وحكم رأيه ينقطع برأى فوق رأيه ، وهو تقليد الخليفة الثاني .

فأما في الفصل الأول فلم يعترض على رأيه رأى فوقه : إما نظر الجند له ولأنفسهم في نصب خليفة . فيبقى حكم رأيه باعتبار خليفته . كما لو استخلف هو بنفسه .

ألا ترى أن في الاستخلاف في الصلاة لا فرق بين أن يفعله الإمام الأول وبين أن يفعله القوم . فهذا مثله .

١١٤٢- ولو قال لأهل العسكر : مَنْ قتل منكم قتيلاً فله سلبه ثم لحق بهم مدد أو تجار أو قوم أسلموا من أهل الحرب . فقتل رجل منهم قتيلاً ، ففي القياس لا يستحق السلب .

لأنه خص الحاضرين بالخطاب بقوله : (منكم) بخلاف ما سبق ، فقد عم الخطاب هناك بقوله : من قتل قتيلاً . وذلك يتناول الحاضر ومن يحضر . وفي الاستحسان له السلب .

لأنه ما قصد الحاضرين لأعيانهم ، بل لتحريضهم على القتال وفي هذا المعنى من يحضر ومن حضر سواء .

ألا ترى أن الذين لحقوا بهم شركاؤهم فيها أصابوا قبل ذلك إذا قاتلو وجعلوا كالحاضرين وقت الإصابة ، فكذلك هم شركاؤهم في حكم التنفيل . وجعلوا كالحاضرين وقت التنفيل .

(١) في هامش ق « نقله » نسخة « .

(٢) ق « من بعد » .

١١٤٣- ولو كان في العسكر قوم مسنأون ، فإن كانوا دخلوا بإذن الإمام فهم بمنزلة أهل الذمة في استحقاق الرضخ واستحقاق النفل إذا قاتلوا .

١١٤٤- وإن كانوا دخلوا بغير إذن الإمام فلا شيء لهم مما يصيبون من السلب ولا من غيره ، بل ذلك كله للمسلمين .

لأن هذا الاستحقاق من المرافق الشرعية لمن هو من أهل دارنا . فلا يشترط في حق من ليس من أهل دارنا ، إلا أن يكون الإمام استعان بهم ، فباستعانتهم بهم يلحقون (١) بمن هو من أهل دارنا حكماً .

ونظير ذلك الركاز والمعدن . فإن المستأمن إذا امتنح ذلك من (٢) دارنا بغير إذن الإمام أخذ كله منه ، وإن استخرجه بإذن الإمام فهو بمنزلة الذي يخمس ما أصاب والباقي له .

١١٤٥- ولو أن قوماً من المسلمين دخلوا دار حرب غير دارهم ، على إثر جيش من المسلمين ، وكانوا أهل منعة ، فأصابوا غنائم ، وأصاب المسلمون أيضاً غنائم ، ثم خرجوا ، فما أصاب المسلمون بخمس ، والباقي بينهم على سهام الغنيمة .

وما أصاب المستأمنون فهو لهم لا خمس فيه .

لأن إصابتهم لذلك لم تكن على وجه إعزاز الدين . وإنما يخمس المصاب إذا أصيب بأشرف الجهات . وهذا لا يتحقق في مصاب المسلمين دون مصاب

(١) « يلحقون » .

(٢) « من » .

## باب من التنفيل في العسكرين يلتقيان

١٤٦٦- وإذا دخل العسكران من المسلمين أرض الحرب من طريقين، فبعث أمير كل عسكر سرية ونفل لهم الثلث أو الربع. فالتقت السريتان عند حصن وأصابوا الغنائم، ثم أرادوا أن يتفرقوا حتى ترجع كل سرية إلى عسكرهم. فإن الغنيمة تُقسم بينهم على سهام الغنيمة. كأنه لا نفل فيها ولا مستحق لها سواهم.

لأن كل أمير إما نفل سريته بما أصابت، ولا يتبين مصاب كل سرية إلا بالقسمة. فلهذا يقسم بين السريتين على سهام الخيل والرجالة من غير أن يرفع الخمس أولاً.

إذ ليست إحدى السريتين بأن تذهب بالخمس بأولى من الأخرى، ثم ترجع كل سرية بما أصابها من القسمة إلى العسكر، فيعطيهام أميرهم النفل من ذلك ويضم ما بقي إلى غنائمهم، فيُخرج الخمس منها ويقسم ما بقي بين السرية وأهل العسكر. حتى إذا كانت إحدى السريتين ثمان مئة: أربع مئة فرسان وأربع مئة رجالة، والسرية الأخرى أربع مئة: مئة فرسان وثلاث مئة (ص ٢٧٤) رجالة.

فإنما يقسم المصاب في الابتداء على خمس مئة فرسان وسبع مئة رجالة.

ثم ما أصاب الفرسان يُقسم أخماساً: خمس ذلك للسرية التي هي قليلة العدد وأربعة أخماسه للسرية الأخرى. وما أصاب الرجالة يُقسم أسباعاً: ثلاثة أسباعه للقليلة وأربعة أسباعه للأخرى.

فيهذا الطريق يتبين حصة كل سرية من المصاب.

١٤٧٠- ويستوى في هذا الحكم إن كان الأميران كل واحد منهما نفل لسريته أو لم ينفل واحد منهما أو نفل أحدهما دون الآخر.

لأن تنفيل كل أمير لا يجوز فيما هو حصة السرية الأخرى. فإنهم من أهل العسكر لا ولاية له عليهم. والله أعلم.



ومعنى قوله فوزى أى متساوية . ومنه اشتقاق المفاوضة .  
قال القائل :

لا يصلح الناس فوزى لأسرة لهم ولا أسرة إذا جهالهم سادوا<sup>(١)</sup>  
ومعنى قوله أرّفها<sup>(٢)</sup> عمر بن الخطاب أى أخرج القرعة  
ووضعها على كل سهم .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا سهم للرجل إلا لفارس واحد .  
وإن حضر بأفراس . وبه أخذ محمد .

لأنه اجتمع<sup>(٣)</sup> على هذا القول أهل العراق وأهل الحجاز .  
فأما أهل الشام فيقولون بسهم لفارسين ويجعل ما وراء ذلك جنبية . وبه  
أخذ أبو يوسف رحمه الله لأن المارز قد يحتاج إلى فرسين ليقاتل عليهما  
ولا يحتاج إلى أكثر من ذلك . وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله قالا : لا يقاتل  
عادة إلا على فرس واحد فكان الثانى والثالث غير محتاج إليه عادة .

وهذا نظير اختلافهم فى نفقة الخادم أيضاً ، فإن على قول أبي حنيفة  
ومحمد رحمهما الله القاضى : لا يفرض النفقة إلا لخادم واحد من خدم المرأة .  
وعند أبي يوسف يفرض لها نفقة خادمين . وقد بينا ذلك فى كتاب النكاح  
من « شرح المختصر » .

ثم قد جاءت الآثار بما يشهد لكل قول على ما رواها فى الكتاب  
بالأسانيد والتوفيق والترجيح من كل جانب .

على نحو ما ذكرنا فى المسألة الأولى .  
وذكر :

عن مالك بن عبد الله الخثعمى قال : كنت بالمدينة ، فقام  
عثمان بن عفان رضى الله عنه فقال : هل هاهنا من أهل الشام أحد ؟  
فقلت : نعم يا أمير المؤمنين . قال : فإذا أتيت معاوية فأمره  
إن فتح الله عليه أن يأخذ خمسة أسهم ، ثم يكتب فى أحدها الله ،  
ثم يقرع<sup>(١)</sup> ، فحيث ما وقع فليأخذه .

وفى هذا بيان أنه لا ينبغي للأمير أن يتخير إذا ميز الخمس  
من الأربعة الأخماس ، ولكنه يميز بالقرعة . وقد دلّ عليه بحديث  
ابن عمر رضى الله عنهما قال : كانت الغنائم تجزأ خمسة أجزاء ،  
ثم يسهم عليها ، فما كان للنبي فهو له ، ولا يتخير .

فكان المعنى فيه أن كل أمير مندوب إلى مراعاة قلوب الرعية ،  
وإلى نفى همة الميل والأثرة عن نفسه .

وذلك إنما يحصل باستعمال القرعة عند القسمة . ولهذا تستعمل القرعة<sup>(٢)</sup>  
هـ فى قسمة الأربعة الأخماس بين العرفاء ، ثم يستعمل كل عريف القرعة فى القسمة  
بين من تحت رايته . فكذاك يستعمل القرعة فى تمييز الخمس من الأربعة الأخماس .

(١) ق « يقرع » وفى الهامش « يقرع . نسخة » .  
(٢) ق « يستعمل القرعة » وفى الهامش « يستعمل القرعة . نسخة » .

(١) البيت للأفوه الأودى - المقعد الفريد ١/٣٠٨ .  
(٢) فى هامش ق « أرّفها أى حددها وأعلمها . من الأرفة . وهى اتحد والعلامة .  
مغرب » .  
(٣) ب « اجتمع » .

والأصل فيه ما روى (ص ٢٩٢) أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ إِذَا  
أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ . وَقَدْ كَانَ لَهُ أَنَّ يَسَافِرَ بِمَنْ شَاءَ  
مِنْهُنَّ بِغَيْرِ إِقْرَاعٍ فَإِنَّهُ لَا حَقَّ لِلْمَرْأَةِ فِي الْقِسْمِ عِنْدَ سَفَرِ الزَّوْجِ .  
وَمَعَ هَذَا كَانَ يَقْرَعُ تَطْيِيبًا لِقُلُوبِهِمْ وَنَفْيًا لِتَهْمَةِ الْمِيلِ عَنْ نَفْسِهِ .  
فَكَذًا يَنْبَغِي لِلْأَمِيرِ أَنْ يَفْعَلَ فِي الْقِسْمَةِ أَيْضًا .

٩٧

### باب سهمان البراذين

١٥٩٩ - قال علماؤنا رحمهم الله: البرذون في استحقاق السهم به  
كالفرس . وكذا الهجين والمقرف<sup>(١)</sup> وهو قول أهل العراق وأهل  
الحجاز .

فالفرس اسم للفرس العربي . والبرذون للفرس العجمي<sup>(٢)</sup> .  
والهجين ما يكون الفحل عريباً والأثم من أفراس العجم .  
والمقرف على عكس هذا .

ثم في استحقاق السهم من الغنيمة العربي والعجمي سواء . فكذلك  
في الاستحقاق بالخيـل . وهذا لأن الاستحقاق بالخيـل لإرهاب العدو به .  
قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ رِبَاطٍ الْخَيْلِ تَرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup>  
واسم الخيل يتناول البراذين على ما روى أَنَّهُ سُئِلَ سَعِيدُ بْنُ  
الْمُسَيْبِ عَنْ صَدَقَةِ الْبِرَازِينَ فَقَالَ : أَوْ فِي الْخَيْلِ صَدَقَةٌ ؟ وَقَالَ  
أَبْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الْفَرَسُ وَالْبِرْذُونُ سَوَاءٌ .

(١) في هامش ق « المقرف بكسر وفتح الراء ايضاً . كذا بخط الحمصيري » . وفي حديث  
عمر رضي الله عنه في الكواذن : فما قارب منها المتاعى أى قاربها في السرعة . وانصرف  
الفرس أبوى الهجنة ، فهو مقرف . مغرب » .  
(٢) ق ، ب « فرس العجم » .  
(٣) سورة الانفال الآية ٦٠ .

وقال بعضهم : لا يسهم البرذون أصلاً .

كما ذكره في حديث خالد بن الوليد .

وقال : صاحب البرذون بمنزلة صاحب الحمار والبغلة .

١٦٠٢ - وذكر عن عمر رضي الله عنه قال : إذا جاوز الفرس الدرب ثم نفق أسهم له .

وبه أخذ علماؤنا فقالوا : معنى إرهاب العدو يحصل بمجاوزة الدرب فارساً ، فإن الدواوين إنما تدون ، والأساى إنما تُكتب عند مجاوزة الدرب ، ثم ينتشر الخبر في دار الحرب بأنه جاوز كذا كذا فارس وكذا كذا راجل . فلحصول معنى الإرهاب به يستحق السهم .

ولا يعارض هذا ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : الغنيمة لمن شهد الوقعة .

لأن عندنا من نفق فرسه بعد مجاوزة الدرب فإنما يأخذ الغنيمة إذا شهد الوقعة .

على أن دخول دار الحرب فارساً بمنزلة شهود الوقعة فارساً ، ولذلك جعلنا للمدد شركة مع الجيش في المصاب وإن لم يشهدوا الوقعة .

وهذا لأن إعزاز الدين يحصل بدخول دار الحرب على قصد الجهاد . قال على رضي الله عنه : ما غزى قوم في عقر دارهم إلا ذلوا (١) .

(١) في هامش في « عقر الدار » ، بالفتح والقسم أصل المقام الذي عليه معمول القوم . ومنه حديث على رضي الله عنه : ما غزى قوم في عقر دارهم إلا ذلوا . « مغرب » .

١٦٠٣ - ولا يسهم عندنا لصبي ولا لامرأة ولا لعبد ولا لثمي وإنما يسهم للمقاتلة من أحرار المسلمين ، قاتلوا أو لم يقاتلوا . ويرضخ لمن سواهم إذا قاتلوا ، وللنساء إذا خرجن لمداواة الجرحى والطبخ والخبز للغزاة .

وأهل الشام يقولون : يسهم للمرأة والصبي والعبد . واستدلوا فيه بحديث مكحول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم يوم حنين للنساء والصبيان . وفي صحة هذا الخبر نظر .

والشهور أن القسمة يومئذ كانت على ألف وثمانماية سهم ، فكان الرجال ألفاً وأربع مئة ، والخيال مئتي فرس ، لم يُذكر في ذلك امرأة ولا صبي . ولو كانوا لكان ينبغي أن يقال : كانت الرجال كذا وكذا ، والصبيان كذا ، والنساء كذا ، لاستحالة أن يقال ذكرت الخيل ولم تذكر النساء والصبيان . والدليل على ضعف الحديث ما اشتهر من قول الكبار من الصحابة ، فإن عمر رضي الله عنه كان يقول : ليس للعبد في المغن نصيب .

١٦٠٤ - وقال ابن عباس : لا يسهم للنساء ، ولكن يُحدثن (١) من الغنائم . أى يُعطى لهن رخصاً .

هكذا رواه سعيد بن المسيب عن رسول الله عليه السلام . وروى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسهم للعبد والصبيان .

(١) في هامش في « الحدبا المعطية » . وأحذته لغة . « مغرب » .

باب كيفية قسمة الغنيمة<sup>(١)</sup> وبيان من يستحقها

ممن جاء بعد الإصابة

١٨٧١- وإذا وَقَعَ القتالُ في دار الإسلام بينَ المسلمين وأهل الحرب فالغنيمةُ لمن شهدَ الواقعةَ : ولا شيء لمن جاء بعد الفراغ من القتال .

لأن بنفس الإصابة تصيرُ مُحْرزةٌ بدار الإسلام . فمن يلحق بعد ذلك مدداً فهو لم يشارك الجيش في الإصابة ولا في الإحراز .

١٨٧٢- وكذلك<sup>(٢)</sup> لو فتح المسلمون أرضاً من أرض العدو حتى صارت في أيديهم وهرب أهلها عنها .

لأنها صارت دار الإسلام بظهور أحكام الإسلام فيها ، فتصير الغنائم مُحْرزة بدار الإسلام قبل لحوق المدد .

١٨٧٣- وكذلك لو أصابوا غنائم فأنخرجوها إلى دار الإسلام ثم لحقهم مدد .

(١) هـ « الغنائم » . وفي هامش ق « الغنائم » . نسخة .

(٢) في هامش ق « وكذا لو فتح » . نسخة .

لأن بالإحراز باليد قد تأكد حقهم فيها ، ولهذا لو مات بعضهم كان نصيبهم ميراثاً .

١٨٧٤- فأما إذا أصابوا الغنائم في دار الحرب ثم لحقهم مدد قبل الإحراز وقبل القسمة والبيع فإنهم يُشاركونهم في المصاب عندنا .

لأن الحق لا يتأكد بنفس الأخذ ، فإن سَبَبَ ثبوت الحق القهر ، وهو موجود من وجه دون وجه ، لأنهم قاهرون بدأ مقهورون داراً .

الأتري أنهم لا يتمكّنون من القرار في تلك البقعة وتصييرها<sup>(١)</sup> دار الإسلام . فإنما تم السبب بقوة المدد ، وكانوا شركاءهم ولهذا قلنا : من مات منهم في هذه الحالة لا يورث نصيبه . وهو قول على رضي الله عنه .

لأن الإرث في المترك بعد الوفاة ، والحق الضعيف لا يبقى بعد موته ليكون مشروعاً عنه .

وعلى قول عمر رضي الله عنه (ص ٣٣٤) يورث نصيبه .

لأن وارثه بخلفه فيها كان حقاً مستحقاً له . ثم استدل على هذه الجملة بالآثار منها :

ما روى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعث عكرمة بن أبي جهل في خمس مئة نفر مدداً لأبي أمية وزبادة بن لبيد البياضي . فأدركوهم حين افتتحوا النجير . فأشركهم<sup>(٢)</sup> في الغنيمة .

(١) في هامش ق « ذلك الموضع وتصير » . نسخة حميرى .

(٢) ب « فاشرك بينهم » .



ثم بين أن :

١٨٧٧- مَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ فَهُوَ شَرِيكٌ فِي النَّيْسَةِ . قَاتِلُ أَنْوَمٍ

يُقَاتِلُ ، مَرِيضاً كَانَ أَوْ صَحِيحاً .

وَالْأَصْلُ فِيهِ حَدِيثُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ :  
يَارَسُولَ اللَّهِ ! أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَكُونُ حَامِيَةً الْقَوْمِ وَيُدْفَعُ عَنْ  
أَصْحَابِهِ ، أَيْكُونُ نَصِيْبُهُ مِثْلُ تَصِيْبِ غَيْرِهِ ؟ فَقَالَ : تَكُنْ لَكَ أَمَلُكَ  
يَا ابْنَ أُمِّ سَعْدٍ . وَهَلْ تُنْصَرُّونَ وَتَرْزُقُونَ إِلَّا بِضَعَائِكُمْ <sup>(١)</sup> .

ونظير هذا ما روى عن (ص ٣٣٦) النبي صلى الله عليه وسلم فيما يؤثر  
عن ربه : لَوْلَا الصَّبِيانُ الرُّضْعُ وَالشُّيُوخُ الرُّكْعُ لَصَبَّتْ عَلَيْكُمُ الْعَذَابُ صَبًّا  
وَرَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَطِيبُ كَسْبِ الْمُؤْمِنِ  
سَهْمُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَصَفَقَةً <sup>(٢)</sup> يَدِهِ ، وَمَا تَعْطِيهِ الْأَرْضُ .

(١) فِي هَاشِمِي ق « نِيلَ مَعْنَاهُ : هَلْ تَنْصَرُّونَ إِلَّا بِدَعْوَةِ ضَعَائِكُمْ . وَقِيلَ مَعْنَاهُ : أَلَا  
بِكُرَّةِ ضَعَائِكُمْ ، لِأَنَّ مِنْهُمْ يَنْقُوْ بِهَا وَيَكْتَرُ ضَعَائِهِمْ . فَإِنَّ الْوَاحِدَ الْقَوِيَّ أَوْ الثَّلَاثَةَ إِذَا  
خَرَجُوا سَرِيَّةً وَحَدَّثَهُمْ لَا يَبَالِي بِهِمْ وَلَا يَكُونُ لَهُمْ مَنَّةٌ ، فَإِذَا انْقَضَتِ الضَّغَائِلُ إِلَى الْإِقْبَالِ ،  
كَبُرُوا . وَتَقَوَّتْ مِنْهُمْ وَتَنَصَّرُوا . وَالَّذِي عَلَيْهِ الْإِحْيَاءُ الَّتِي أَوْرَدَهَا فِي السِّكَاكِتِ وَحَدِيثِ  
غَنَائِمٍ يَقْرَأُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا قَسَمَهَا بَيْنَهُمْ ، وَهُمْ كَانُوا عَلَى ثَلَاثَةِ فِرَقٍ كَمَا ذَكَرَ فِي  
الْكِتَابِ ، وَدَخَلَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا : نَحْنُ ظَلَمْنَا الْعَدُوَّ حَتَّى أَجْهَدْنَاكُمْ . فَتَقَسَّلَ مِنْ  
حَدِّ الْإِمَامِ الْحُسَيْنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ... »

(٢) فِي هَاشِمِي ق « وَالصَّفَقَةُ مِنَ التَّصْفِيقِ . وَهُوَ ضَرْبُ أَحَدِيذِ الْبَدَنِ عَلَى  
الْآخَرِ . » يَقَالُ لِلَّذِي التَّصْفِيقُ « وَالتَّصْفِيقُ . وَأَمَّا سَمَى التَّجَارَةَ صَفَقَةً بِدَلَالَةِ الْبَانِغِ  
يَضْرِبُ عَلَى الْبَيْعِ . ثُمَّ التَّجَارَةُ مَحْمُودَةٌ إِذَا كَانَتْ خَالِيَةً عَنِ الْخِيَانَةِ . لَمْ يَرَوْى عَنْ عَمْرِو بْنِ  
قُلْتُ : لِأَنَّ أَضْرَبَ فِي الْأَرْضِ أَنْفَى مِنْ فَضْلِ اللَّهِ أَحَبُّ مِنْ أَنْ أَجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . فَقِيلَ  
يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ : وَلِمَ قُلْتَ ؟ قَالَ : لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ ( وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي  
الْأَرْضِ . الْآيَةُ ) فَقَدْ بَالِغٌ مَنْ كَانَ يَضْرِبُ فِي الْأَرْضِ لِبُغَاةِ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى . مِنْ خُفِّ  
الْإِسْمِ الْحُسَيْنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ . »

فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلغَازِي أَنْ يَضْهَرَ الرِّغْبَةُ فِي سَهْمِهِ شَيْئاً كَانَ  
أَوْ فَقِيْرًا ، قَلَّ سَهْمُهُ أَوْ كَثُرَ ، فَإِنَّهُ أَطِيبُ كَسْبِهِ . عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ مُصَابٌ بِطَرِيقِ  
فِيهِ إِعْلَاءُ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِعْزَازُ الدِّينِ . وَذَلِكَ أَشْرَفُ جِهَاتِ إِصَابَةِ الْمَالِ .  
وَالْمُرَادُ بِصَفَقَةِ يَدِهِ التَّجَارَةَ ، وَلَكِنَّهَا بِشَرَطِ آدَاءِ الْأَمَانَةِ وَمِرَاعَاةِ حُدُودِ الشَّرْعِ .  
وَمَا تَعْطِيهِ الْأَرْضُ الْمُرَادُ الزَّرَاعَةُ ، فَهِيَ تَجَارَةٌ عَلَى مَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الزَّرَاعُ  
يَتَاجَرُ رَبُّهُ » .

١٨٧٨- وَإِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ قِسْمَةَ الْغَنَائِمِ يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ عَلَيْهَا  
رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَدْلًا وَصِيًّا عَالِمًا بِالْأُمُورِ مُجَرَّبًا لَهَا . فَإِذَا مِيزَ  
الْخُمْسَ جَعَلَ عَلَى الْخُمْسِ أَيْضًا رَجُلًا أَمِينًا حَافِظًا كَاتِبًا عَالِمًا .

لأنه يعجز بنفسه عن مباشرة القسمة الكثرة أشعاله فيستعين بغيره ويختار  
لذلك من يكون أقدر على ما هو المقصود من الحفظ . والقسمة : وذلك بأن يكون  
مستجمعاً للشرائط التي قالها .

وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ  
مَحْمِيَةَ ابْنِ جَزْءِ الزَّبِيدِي عَلَى خُمْسِ بَنِي الْمِصْطَلِقِ . وَكَانَتْ تَجْمَعُ  
إِلَيْهِ الْأَخْمَاسُ <sup>(١)</sup> ، وَكَانَتْ الصَّدَقَاتُ عَلَى حِدَّةٍ لَهَا أَهْلٌ . وَلِلنَّوْءِ  
أَهْلٌ . وَكَانَ يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ الْيَتِيمُ وَالضَّعِيفُ وَالْمُسْكِينُ . فَإِذَا  
احْتَمَلَ الْيَتِيمُ وَوَجِبَ عَلَيْهِ الْجِهَادُ نُقِلَ إِلَى الْقَوِي . وَإِنْ كَرِهَ  
الْجِهَادَ لَمْ يُعْطَ . مِنَ الصَّدَقَةِ شَيْئاً . وَأَمْرٌ بِأَنْ يَكْسِبَ لِنَفْسِهِ .

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَمْنَعُ سَائِلًا شَيْئاً فَاتَّاهُ

(١) فِي هَاشِمِي ق « يَجْعَلُ الْأَخْمَاسَ . نَسْخَةٌ « وَمِنْ كَذَا فِي هـ . »

باب ما يحمل عليه النية وما يركبه الرجل من الدواب

وما يجوز فعله بالغنائم في دار الحرب من القسمة وغير ذلك .

قال رضى الله عنه :

١٩٢٠ - قد بينا أنه لا ينبغي للإمام أن يقسم الغنائم في دار الحرب ولا يبيعها ، وإن كان لو فعل ذلك نفذ منه : إلا أن يحتاج المسلمون إليها . فعند الحاجة تُقسم الثياب والسلاح بينهم بعد رفع الخمس .

لأن ما يُشبه القسمة يجوز له أن يفعله قبل الإصابة عند الحاجة . وهو التنفيل ، فالقسمة بعد الإصابة عند الحاجة أجوز . ولأنه إنما لا يقسم مراعاة لحق المدد ، كيلا تقل رغبتهم في اللحق بالجيش ، وعند الحاجة مراعاة جانب الذين هم معهم أولى .

١٩٢١ - فأما الرقيق فلا تتحقق الحاجة إلى قسمتهم في دار الحرب : فلا يتأكد الحق فيهم أيضاً ، حتى حل للإمام قتلهم . فلا ينبغي له أن يقسمهم قبل الإحراز بالدار .

١٩٢٢ - فإن لم يكن معه ظهر يحمل عليه الغنائم نظر : فإن كانت في الغنائم دواب فليحمل عليها الغنائم ، وإن لم يكن وكان مع عامة الجيش فضل حمولة حمل الغنائم عليها .

لأن الغنائم حقهم والدواب كذلك لهم : ففي الحمل عليها مراعاة النظر لهم ، فلا يتمتع ذلك لأجل الخمس . فإنه تبع لحق الغائبين : على معنى أنه يستحق بإصابتهم . وثبوت الحكم في البيع كثبوته في الأصل .

وإن كانت فضل الحمولة مع خواص منهم فإن طابت أنفسهم بأن تحمل الغنائم عليها فعل ، وإن أبوا لم يكرههم على ذلك .

لأن الدواب للخاص (١) منهم ، والغنيمة لعامةهم ، فاعتبار جانب غير صاحب الدابة يمنع من حملها على دابته بغير رضاه ، وليس حق البعض تبعاً لحق البعض .

ألا ترى أنه لو أراد أن يحمل بعضهم على دواب البعض لم يكن له ذلك بغير رضاهم ، فكذلك حكم حمل الغنائم .

١٩٢٣ - ثم إذا أبوا فينبغي أن يقسم ذلك بينهم ، حتى يتولى كل واحد منهم حمل نصيبه بالطريق الذي يمكنه .

لأن الحاجة قد تحققت ، إذ لو لم يقسم في هذه الحالة احتاج إلى تركها وفيه إبطال حقهم عنها أصلاً .

١٩٢٤ - وإن كان بحضرته تجار يشترون ذلك فلا بأس بأن يبيعها منهم .

لأنه لما جاز له القسمة في هذه الحالة (ص ٣٤٦) جاز البيع ، فإن كل واحد منهما له تصرف يبتنى على تأكد الحق .

ثم بعد البيع يُقسم الثمن بين الغائبين ، ولا يؤخر ذلك إلى الخروج من دار الحرب .

ولكنه ينظر في ذلك . فإن كان لورقه قيمة مُحَيَّ الكتاب  
وجعل الورق في الغنيمة . وإن لم يكن لورقه قيمة فليُغسل ورقه  
بالماء حتى يذهب الكتاب ثم يحرقه بعد ذلك إن أحب .

لأنه لا كذب فيه ، وربما يكون في إحراقه بعد غسله المكتوب فيه معنى  
الغيظ لهم . وهم المشركون . فلا بأس بأن يفعله .

ولا ينبغي له أن يدفن شيئاً من ذلك قبل محو الكتاب .

لأنه لا يأمن أن يطلبه المشركون فيستخرجوه ، ويأخذوا بما فيه ، فيزيدهم  
ذلك ضللاً إلى ضلالتهم .

وفي هذا التعليل إشارة إلى أنه إذا كان يأمن ذلك فلا بأس بأن يدفنه .  
فيكون دليلاً لقول من يقول من أصحابنا فيما إذا انقطع أوراق المصحف : إنه  
لا بأس بدفنه في مكان ظاهر . والنسل بالماء أحسن الوجوه فيه على ما ذكره .

وإن أراد شراءه رجل ثقة من المسلمين يؤمن عليه أن لا يبيعه (١)  
من المشركين ، فلا بأس بأن يبيعه منه الإمام .

لأنه مال متقوم . ولهذا لو باعه جاز بيعه ، إلا أن كراهة بيعه لخوف  
الفتنة ، وذلك لعدم هاهنا . فهو نظير بيع العنبر ممن يعلم أنه لا يتخذه خمرًا .

قال مشايخنا : وكذلك الجواب فيما يجده المسلم من كتب الباطنة وأهل  
الأهواء المفضلة فإنه يتبع من بيع ذلك مخافة أن يقع في يد أهل الضلالة فيفتنوا  
به ؛ وإنما يفعل به ما ذكرنا في هذا الموضع .

(١) هـ ق ب ا ن يبيعه .

١٩٣٩- ولو وجدوا في الغنائم صليباً من ذهب أو فضة أو  
تأثيل . أو دراهم . أو دنانير فيها التأثيل ، فإنه ينبغي للإمام  
أن يكسر ذلك كله فيجعله تيرًا .

لأنه لو قسمه أو باعه كذلك ، ربما يبيعه من يقع في سهمه من بعض  
المشركين بأن يزيدوا له في ثمنه رغبة منهم في لباسه ، أو في أن يعبدوه . فليحذر  
عن ذلك بكسر الصليب والتأثيل .

والذي يروى أن معاوية بعث بها لتبايع بأرض الهند . فقد استعظم ذلك  
مسروق على ما ذكر محمد في كتاب الإكراه ، ثم قد بينا تأويل ذلك الحديث  
في شرح المختصر .

فأما الدراهم والدنانير فلا بأس بقسمتها وبيعها قبل أن تُكسر .  
لأن هذا مما لا يلبس ، ولكنه يبتذل في المعاملات .

ألا ترى أن المسلمين يتبايعون بدراهم الأعاجم فيها التأثيل بالتيجان ،  
ولا يمتنع أحدٌ عن المعاملة بذلك . وإنما يكره هذا فيما يلبس أو يعبد من دون  
الله من الصليب ونحوها .

١٩٤٠- وحكم هذه الأشياء كحكم ما لو أصابوا برابط وغيرها  
من المعازف . فهناك ينبغي له أن يكسرها ثم يبيعه أو يقسمها  
حطباً . قال : إلا أن يبيعه قبل أن يكسرها ممن هو ثقة من  
المسلمين لا يعلم أنه يرغب فيها للحطب لا للاستعمال على وجه  
لا يحل ، فحينئذ لا بأس بذلك .

لأنه مال منتفع به . فيجوز بيعه للانتفاع به بطريق مباح شرعاً .

١٩٤١ - وما وجدوا في الغنائم من كلبٍ صيدٍ أو فهدٍ أو بازٍ  
فلا بأسٌ بتسليم ذلك بين المسلمين <sup>(١)</sup> .

لأنه مالٌ متقوم يجوز الانتفاع به بطريقٍ مباحٍ شرعاً . ولهذا جوز علمائنا  
رحمهم الله بيعه .

وامتدلت عليه بحدِيثِ إبراهيم <sup>(٢)</sup> قال : رَخَّصَ رسولُ الله صلى  
الله عليه وسلم لأهل البيت القاصي <sup>(٣)</sup> في الكلب يتخذونه .

يعنى للحرس .

ثم شبه الكلبُ بالهرة . وبيعُ الهرة جائزٌ .

لأنه منتفع به ، وإن كان لا يحل أكله فالكلب المنتفع به مثله .

١٩٤٢ - ومن وجدَ من الغزاة في دار الحرب فهداً أو بازياً  
أو صقراً غير مملوكٍ لأحدٍ فأخرجه إلى دار الإسلام فإنه يُجعل  
ذلك في الغنيمة .

لأن هذا مالٌ متقومٌ بعد إخراجه ، وهو لم يتوصل إلى المكان الذي أخذ  
ذلك فيه إلا بقوة المسلمين . فعليه أن يجعل ذلك في الغنائم .

بمنزلة ما لو أخذه من بعض المشركين .

ونظيره ما تقدم فيما إذا وجد كنزاً أو معدناً في دار الحرب واستخرج  
معه مالا .

(١) في هامش ق « بين المسلمين » نسخة « .

(٢) في حاشية هـ « هو إبراهيم النخعي سيد فقهاء الكوفة ، وشيخ شيخ الأمام  
الانظم » .

(٣) في هامش ق « البيت التي تكون بعيدة عن المصر . حصري » .

١٩٤٣ - وكذلك له استخرج من الحر لؤلؤاً أو عنبراً في  
موضعٍ من دار الحرب . فإنه يردُّ ذلك كله في الغنيمة .  
لأنه ما توصل إلى ذلك إلا بقوة المسلمين .

١٩٤٤ - وكذلك إنه أصاب سمكاً في ذلك الموضع .

إلا أنه لا بأس بأن يتناول السمك ويطعم أصحابه . كما هو الحكم في  
طعام الغنيمة .

١٩٤٥ - وكذلك لو اصطاد بـكلبٍ أو فهدٍ أو بازٍ من الغنيمة ،  
فإن ما يُصاد به يكون من جملة الغنيمة .

إلا أنه لا بأس بأن يتناوله كسائر الأطعمة .

١٩٤٦ - وأهل الشام يُفرِّقون بين ما يكون من ذلك مملوكاً للعدو  
يأخذه منهم ، وبين ما لا يكون مملوكاً . فيقولون فيما لا يكون مملوكاً :  
هو سالمٌ له . لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام : الصيد لمن أخذه .

ولأن الغنيمة اسمٌ لمالٍ مصابٍ بطريقٍ فيه إعلاءٌ لكلمة الله وإعزاز الدين ،  
وذلك فيما يملك على المشركين بطريق القهر . أما ما يؤخذ من المال المباح الذي  
هو تافه بين الناس فإنه لا يكون غنيمة . وبهذا الحرف يفرقون بين هذه  
الأشياء وبين ما ليس بتافه كالذهب والفضة والعنبر واللؤلؤ .

ألا ترى أن ما يوجد في دار الإسلام مما يكون تافهاً كالصيد والحطب  
والحشيش لا يجب فيه الخمس ، وما لا يكون تافهاً كالذهب والفضة  
المستخرجة من المعادن يجب فيها الخمس . وكذلك اللؤلؤ والعنبر على قولهم  
بخلاف السمك .



إِلَّا أَنَا نَقُولُ: مَا أَصِيبَ فِي دَارِ الْحَرْبِ بِقُوَّةِ الْجَيْشِ فَإِنَّهُ  
يَكُونُ مِنْ جَمَلَةِ الْغَنِيمَةِ . وَفِي هَذَا يَسْتَوِي مَا كَانَ مَمْلُوكًا لَهُمْ  
وَمَا لَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا لَهُمْ .

لَأَنَّ دَارَ الْحَرْبِ مَوْضِعٌ وَلَا يَتَنَبَّهُ ، وَفِي إِصَابَةِ ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ وَلَا يَتَنَبَّهُ  
الْمَغَاطِظَةُ لَهُمْ . فَإِذَا حَصَلَتْ تِلْكَ الْإِصَابَةُ بِمَنْعَةِ الْجَيْشِ يَكُونُ حُكْمُهَا حُكْمُ الْغَنِيمَةِ .  
أَلَا تَرَى أَنَّ الْغَزَاةَ لَوْ اسْتَخْرَجُوا مِنْ بَعْضِ جِبَالِهِمُ الْيَاقُوتَ وَالزَّبَرْجَدَ فَإِنَّهُ  
يَكُونُ ذَلِكَ غَنِيمَةً ، وَإِنْ كَانَ الْمُسْلِمُ لَوْ وَجَدَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي جِبَالِ أَرْضِ  
الْإِسْلَامِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ خَمْسٌ ، عَلَى مَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَيْسَ فِي الْحَجَرِ زَكَاةٌ »  
وَهَذَا كُلُّهُ حَجَرٌ ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ الْأَحْجَارِ أَضْوَاءٌ مِنْ بَعْضٍ . فَعَرَفْنَا أَنَّ مَا يَوْجَدُ  
مِنْ ذَلِكَ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَيَخْرُجُ بِقُوَّةِ الْجَيْشِ لَا يَكُونُ قِيَّاسًا مَا يَوْجَدُ فِي  
دَارِ الْإِسْلَامِ .

١٩٤٧ - وَلَوْ أَرَادَ الْغَازِي أَنْ يَصْطَادَ بِكَلْبٍ أَوْ فَهْدٍ أَوْ بَارِيٍّ  
مِنَ الْغَنِيمَةِ فَذَلِكَ مَكْرُوهٌ لَهُ .

لَأَنَّهُ انْتِفَاعٌ بِمَا هُوَ مِنَ الْغَنِيمَةِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ رَكْرَبِ الدَّابَّةِ  
وَلَيْسَ التَّوْبُ مِنَ الْغَنِيمَةِ .

فَإِنْ أَرْسَلَهُ فَذَهَبَ وَلَمْ يَعُدَّ إِلَيْهِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيهِ .  
لَأَنَّ أَكْثَرَ مَا فِيهِ أَنَّهُ بِالْإِسْإِلَامِ مُسْتَهْلَكٌ لَهُ ، وَمِنْ اسْتِهْلَاكِ شَيْئًا مِنَ الْغَنَائِمِ  
فِي دَارِ الْحَرْبِ لَمْ يَضْمَنْ .

وَلَكِنَّهُ يُؤَدَّبُ عَلَى ذَلِكَ إِنْ فَعَلَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْأَمِيرِ .

فَهَذَا مِثْلُهُ .

١٩٤٨ - وَلَوْ وَجِدَ (ص ٣٥٠) فِي الْغَنَائِمِ فُرْسٌ مَكْتُوبٌ عَلَيْهِ :  
حَبِيسٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى . فَإِنْ كَانُوا إِذَا وَجَدُوا ذَلِكَ فِي عَشْكَرِ  
الْمُسْلِمِينَ أَوْ بِالْقُرْبِ مِنْهُ بِحَيْثُ يَكُونُ أَغْلَبُ الرَّأْيِ فِيهِ أَنَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ  
فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ اللَّقْطَةِ ، فَالسَّبِيلُ فِيهِ التَّعْرِيفُ . بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ وَجِدَ ذَلِكَ  
بِدَارِ الْإِسْلَامِ . وَلَا يَكُونُ حَبِيسًا بِمَا عَلَيْهِ مِنَ السَّيِّئَةِ .

لَأَنَّ السَّيِّئَةَ لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ حَكِيمَةٍ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ بِهَا الْمَلِكُ وَلَا الْيَدُ .  
وَإِنْ وَجَدُوا ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ هُوَ فِي يَدِ أَهْلِ الْحَرْبِ مِمَّا يَكُونُ  
غَالِبُ الرَّأْيِ فِيهِ أَنَّهُ لِلْمُشْرِكِينَ ، فَإِنَّ هَذَا غَنِيمَةٌ كَسَائِرِ الْغَنَائِمِ .

لَأَنَّ هَذِهِ السَّيِّئَةَ لَا يَثْبُتُ اسْتِحْقَاقُ شَيْءٍ فِي الْحُكْمِ . فَوْجُودُهَا كَعَدَمِهَا ،  
فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُشْرِكُونَ فَعَلُوا ذَلِكَ لِيَلْبِسُوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِذَا خَرَجَ بَعْضُهُمْ  
إِلَى الْعَسْكَرِ عَيْنًا يَتَجَسَّسُ أَخْبَارَ الْمُسْلِمِينَ ، وَالْمَحْتَمِلُ لَا يَكُونُ حُجَّةً .

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْفَرَسِ لَوْ كَانَ فِي يَدِ مُسْلِمٍ يَبِيعُهُ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ بَيْعِهِ ،  
بِاعْتِبَارِ هَذِهِ السَّيِّئَةِ ، فَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ السَّيِّئَةَ لَا تَكُونُ حُجَّةً فِي الْأَحْكَامِ .

وَلَكِنْ لَوْ شَهِدَ قَوْمٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ مِنَ الْخَيْلِ الْحَبِيسِ <sup>(١)</sup> ،  
وَقَدْ حَضَرَ صَاحِبُهُ الَّذِي كَانَ فِي يَدِهِ ، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَرُدُّهُ إِلَيْهِ قَبْلَ  
الْقِسْمَةِ ، وَبَعْدَ الْقِسْمَةِ ، بِغَيْرِ شَيْءٍ .

(١) هـ ، ب ، والاسل « الحبيس » وكلها خطأ . والصواب ما في ق ، وهو ما  
أُنتهت . وفي هامش ق « الحبيس بضمين جمع حبيس . وهو كل ما وقفته لوجه الله  
تعالى حيوانا كان أو أرضا أو دارا لا مغرب » .

لأن على قول من يجيز الوقت: القرس أنحبس، كالوقوف في الحكم - لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملكه المشركون بالإحراز ولا المسلمون بالأخذ منهم ، فيجب رده على القيم الذي كان في يده . وتعويض (١) من وقع في سهمه قيمته من بيت المال ، ورد الثمن على المشتري إن كان باعه الإمام . ويكون الحكم فيه كالحكم في المدير بأسره المشركون ثم يصيبه المسلمون .

فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله فالحكم في هذا كالحكم في غيره من أفراس المسلمين يُحرزها المشركون . لأن عنده هذا محل للتمليك (٢) بالإرث والبيع ، فيكون محل التمليك (٢) بالاعتناء أيضاً .

١٩٤٩ - وإذا قسم الإمام الغنائم في دار الإسلام وعزل الخمس ثم أغار العدو على ما عزله للخمس فأحرزوه . ثم ظهر عليه المسلمون ، فإن عُرف ذلك قبل القسمة رُدَّ في الخمس كما كان . لأن حق أرباب الخمس تأكيد في الخمس . كما أن حق الغائبين قد تأكد في الأربعة أخماس .

وإن كان لم يعرف ذلك حتى قسم بين الغائبين ، فهو سالم لهم . لأن الإمام لو أخذه لأرباب الخمس بعد القسمة أخذه بالقيمة ولا فائدة لهم في ذلك .

١٩٥٠ - ولو كان باعه قبل القسمة ثم علم أنه من الخمس فإن كان باعه بقسمة أو أكثر ، فهو سالم للمشتري .

(١) ق ، ب ، للتملك .

(٢) هـ ، ويؤتى .

لأنه لو أخذه من يده أخذه بائناً . ولا فائدة لأرباب الخمس .

وإن كان باعه بأقل من قيمته فله أن يأخذه بالثمن .

لأن الأخذ هاهنا مفيد لأرباب الخمس . فإنه يعطى الثمن من الخمس ويجعل ما بقي مقسوماً بينهم .

١٩٥١ - وما وجد المسلمون من متاع على ساحل البحر أو وجدوا سفينة قد ضربتها الرياح فرمَتْ بها على الساحل ، وفيها أمتعة ، فإن كان ذلك الموضع الذي وُجد فيه من أرض الحرب فهو فيء يُخس . سواء كان ذلك المتاع مما يتخذه المسلمون أو المشركون .

لأنهم إنما وصلوا إلى ذلك الموضع بقوة الجيش ، فيكون المصاب غنيمة ، وبأن كان ذلك من متاع المسلمين لا يخرج به من أن يكون غنيمة .

كما لو وجدوا ذلك في حصن من حصونهم .

وهذا لأنه يتوهم أن يكونوا اشتروا ذلك من تجار المسلمين ، أو أخذه من المسلمين قهراً ، أو أحرزوه .

١٩٥٢ - وإن وجدوا ذلك في موضع من الساحل هو من أرض أهل الإسلام ، فالحكم فيه ما هو الحكم في اللقطة . ويستوى إن كان ذلك من متاع يتخذه المسلمون أو المشركون ، إلا أن يكون (ص ٣٥١) أكثر الرأي فيه أنه كان للعدو ، فحينئذ يخمس ، وما بقي يكون للغائبين

لأن ما يوجد على ظاهر ذلك الموضع بمنزلة ما يوجد في باطنه .

١٩٥٣- ولو استخرجوا كنزاً من موضعٍ هو من دار الحرب  
يَكُونُ حَكْمُهُ حَكْمُ الْغَنِيمَةِ .

١٩٥٤- وإن استخرجوا ذلك من موضعٍ من دار الإسلام ،  
يجب الخمس فيه ، ويكون ما بقي لمن أصابه ، سواء كان  
الموجود من دراهم الأعاجم أو غير ذلك ، إلا أن يكون أكبر  
الرأى أن ذلك من وضع (١) أهل الحرب .

وهذا لأن البناء على الظاهر فيما يتعدى الوقوف فيه على الحقيقة ، وغالب  
الرأى ، بمنزلة اليقين فيما لا يمكن إثباته بحجة أخرى .

١٩٥٥- فإذا دخل المسلمون دار الحرب فدخلوا على قبور الكفار ،  
فيها الأموال والسلاح قد دُفِنَتْ مَعَهُمْ . فلا بأس بأن يحفروا تلك  
القبور ويستخرجوا ما فيها . وهذه عادة بعض أهل الحرب أنهم  
يدفنون الأبطال (٢) منهم بأسلحتهم وأعيان أموالهم . ثم في استخراج  
ذلك منفعة للمسلمين . فإنهم يتقوون بتلك الأسلحة على قتالهم .  
وحرمة قبورهم لا تكون فوق حرمة بيوتهم . فإذا جاز الهجوم عليهم  
في بيوتهم لأخذ ما فيها من الأموال فكذلك يجوز حفر قبورهم .

وهذا لأن هذه الأموال ضائعة ، والموضع الذي تدفن فيه الأموال يكون  
كنزاً لا قبراً ، وبه فارق ما لو أرادوا حفر القبور لنهب أكنان الموتى . لأن ذلك  
ليس بمال ضائع ، بل هو مصروف إلى حاجة الميت .

(١) ب « موضع » .

(٢) أ « ورجل نزل محرمة » ، وكشاد : « بين البطالة والبطول شجاع  
ينزل جراحته فلا يكثر لها » أو نطل منده وماء الاثران . جمعه أبطال . حميري .

ثم من استخرج شيئاً من هذه الأموال فهو غنيمة يُخَمَّسُ .  
لأنه ما توصل إليها إلا بقوة السكر .

١٩٥٦- وما وجدوا من منافع المشركين أو المسلمين شيئاً قد سقطت  
منهم . مثل السوط . والحذاء والجل ، فإنه لا يحل لمن كان غنياً أن  
ينتفع بشيء من ذلك ، ولكنه إن كان من منافع المشركين فهو غنيمة .  
وإن كان من منافع المسلمين فهو بمنزلة اللقطة . فإن كان محتاجاً  
إلى ذلك انتفع به . وهو ضامن لما نقصه إذا جاء صاحبه . بمنزلة  
ما لو وجد ذلك في دار الإسلام .

فإن قيل : فقد جاءت الرخصة في السوط ونحو ذلك ، كما في حديث  
ابن معبد الضبي (١) على ما رواه في كتاب اللقطة .  
قلنا : تأويل ذلك في السوط المنكسر ونحوه مما لا قيمة له . ولا يظلمه  
صاحبه بعد ما سقط . منه ، وربما ألقاه واستبدل به . فأمّا إذا كان شيئاً له قيمة  
ويعلم أن صاحبه ما ألقاه بل سقط . عنه ، وهو في طلبه . فحكمه حكم اللقطة .  
اعتبار القليل بالكثير .

ألا ترى إلى ما جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ردّوا  
الخط . والمخط . فقيل له : إن فلاناً أخذ قبالتين (٢) من شعر . فقال : قبالتين  
من نار . وإذا كان هذا الحكم في الغنيمة فما ظنك في مال المسلمين ؟ وقد أشار  
في الكتاب إلى أن له مخالفاً في المسألة ، وهم بعض أهل الشام . فإنهم يبرخسون  
في السوط ونحوه . ثم بين فساد مذهبهم فقال :

(١) ه « في حديث الضبي بن معبد التليسي » ، ق « الضبي بن معبد » وصححت  
في الهامش « ابن معبد الضبي » ، ب « ابن معبد الضبي » .  
(٢) في هامش ق « قبالت النمل » - كتاب - زمام بين الأصبع الوسطى والى  
تليها . قاموس .

### باب قسمة الغنائم التي يقع فيها الخطأ<sup>(١)</sup>

١٩٥٩- وإذا رأى صاحبُ المقاسم أن يقسمَ الأجناسَ المختلفةَ بين الغانمين فيعطى كل واحدٍ منهم جنساً بنصيبه فذلك جائزٌ، بعد أن يعتبر المعادلة في المالية .

لأن حقَّ الغانمين في المالية دون العين .  
ألا ترى أن له أن يبيع الكل ويقسم الثمن بينهم ، وفي القسمة بهذه الصفة اعتبار معنى المعادلة فيما هو حقهم .

١٩٦٠- وهذا بخلاف قسمة المال المشترك الموروث والمشتري ، فإن هناك عند اختلاف الجنس لا يجوز القاضي الشراكة على القسمة جملة واحدة .

لأن الشركة هناك ثابتة في العين .  
ألا ترى أنه لو أراد أن يبيع العين ويقسم الثمن لم يكن له ذلك دون رضاهم .

يوضحه أن الملك هناك ثابت لكل واحد منهم في كل جنس<sup>(٢)</sup> ، ولهذا لو عتق بعضهم نفذ عتقه في نصيبه ، فيتحقق معنى المعاوضة في قسمة الأجناس جملة واحدة .

(١) في حديث الأئمة « بلغ قراءة عليه أبقاد الله تعالى » .

(٢) في حديثه « ... أن الملك هناك ثابت في العين ويقسم الثمن بينهم لكل واحد منهم في كل جنس » .

١٩٦١- وما هنا لا ملك للغانمين قبل القسمة . ولهذا لو أعتق بعضهم شيئاً من الرقيق لم ينفذ عتقه ، ولو استولد جارية لم تصر أمّاً ولد له . ولا يثبت النسب منه ، ولكن سقط الحد بشبهة فكانت القسمة ما هنا تمليكاً من كل واحد منهم ما يعطيه بحقه ابتداءً . فيستوى فيه الجنس الواحد والأجناس المختلفة .

فإن وقعت جارية منها في سهم رجل ، فأقامت البينة أنها حرة ذميمة قد سبها المشركون ، فإن كان شهودها من أهل الذمة لم تقبل شهادتهم .

لأن هذه الشهادة تقوم على المسلم في إبطال ملكه .

وإن كان شهودها مسلمين قبلت الشهادة وقضى بأنها حرة .

ثم في القياس يرجع المستحق عليه على الجند فيأخذ منهم حصته مما أخذوا . كما في قسمة الميراث إذا استحق نصيب بعض الشركاء ، ولكنه استحسن وقال :

الإمام يعوض الذي وقعت في سهمه قيمتها من بيت مال المسلمين ولا ينتقض بتلك القسمة .

وكذلك لو قامت البينة أنها ماهرة مسلم أو أم ولد له .

وهذا لأنه يتعذر رجوعه عليهم بحصته لكثرتهم وتفرقهم في القبائل ، والتعذر كالممتنع . ثم دفع الضرر عن المستحق عليه واجب ، وذلك في أن يعرض له قيمتها من بيت المال ، لأن هذا من نوائب المسلمين . ولأنه لو بقي

شيء من الغنيمة مما يتعلّق قسمته (ص ٣٥٢) فإنه يوضع ذلك في بيت المال ، وكذلك إذا لحقه غرم يجعل ذلك على بيت المال . لأن الغرم مقابل بالغم (١) . ولأن هذا خطأ من الإمام فيما عدا فيه للمسلمين ، فمكون في بيت مال المسلمين .

١٩٦٢- وكذلك إن استحقّت جاريّتان أو ثلاثة أو نحو ذلك ، مما لا يكون فيه ضرر بين في بيت المال .

وكذلك لو أغفل رجلاً أو رجلين عند القسمة . فهذا وما لو استحق نصيبهم سواء .

فأما إذا قامت البيّنة على ألف رأس أو أكثر أنهم من أهل الذمة وقضى بحريتهم ، فإن القاضي لا يعوّض المستحقّ عليهم من بيت المال ، ولكن يقول لهم : انتفوني بمن قدرتم عليه من الجند حتى أردكم عليهم بحصصكم من الغنيمة .

لأنه كما يجب دفع الضرر عن المستحقّ عليهم يجب دفع الضرر عن عامة المسلمين ، وفي التزام التعويض من بيت المال ، عند كثرة المستحقّ ، إضرار بالمسلمين في بيت مالهم . وربما يأتى ذلك على جميع مال بيت مال المسلمين (٢) أو يزيد على ذلك . فلها أخذ بالاستحسان (٣) إذا قلّ المستحق ، وعاد إلى القياس إذا كثر المستحق .

١٩٦٣- وأن رجلاً جاءوا به قد أخذ من الغنيمة شيئاً أعطاهم بحصّتهم مما في يده . وأعطى أيضاً نصيبهم من الخمس إن لم يقسم

(١) هـ « للغم » .

(٢) هـ « بيت المال » .

(٣) هـ « ق » أخذنا بالاستحسان . ووافقت ب الأصل ..

ذلك بين المساكين . وإن كان قسم أعطاهم ذلك من أموال الصدقات . فإن لم يكن في بيت المال من أموال الصدقات شيء كان ذلك ديناً فيما يأتيه من ذلك .

لأن حقهم كان ثابتاً فيما دفعه للخمس وفيما دفعه إلى غيرهم ، فلا يسقط حقهم عن ذلك إلا بسلامة نصيبهم لهم من محل آخر . وقد تبين أنه لم يسلم .

١٩٦٤- فإن جاءوا بقوم كثير من أخذوا الغنائم وقالوا للأمير : اجمع ما في أيديهم فاقسمه بيننا وبينهم بالسوية لأننا وإياهم شرعاً (١) سواء . لم يفعل ذلك ، ولكن ينظر إلى حصّتهم مما في أيدي الذين أحضروهم فيعطيههم ذلك القدر .

لأن التملك من الإمام بالقسمة قد ضح من كل واحد منهم . فلا يبطل ذلك إلا في قدر ما يتيقن بالسبب البطل فيه . وذلك مقدار حصّتهم من ذلك ، وما وراء ذلك من حقهم في يد سائر الغنائم : فما لم يحضروهم لا يقضى لهم به .

١٩٦٥- وهذا بخلاف ما إذا كان المقسوم بينهم جنساً واحداً من المكيل والموزون ، فإن هناك يقسم ما في يد (٢) الذين أحضروهم بين جماعتهم ، كأن الغنيمة (٣) لم تكن إلا ذلك ، وكأنهم الغامون خاصة .

لأن القسمة في المكيل والموزون تمييز محض .  
ألا ترى أنه ينفرد به بعض الشركاء ، وأن تلك القسمة بين المشركين

(١) في هامش ق « الناس في هذا شرع ويجزئ أي سواء . فاموس » .

(٢) هـ « أيدي » .

(٣) هـ « القسمة » خطأ .

(٤) هـ « ولأن » .



لا تمنع كل واحد منهم من بيع نصيبه مرابحة ، فالذين لم يقدر عليهم قد أخذوا مقدار حقهم وزيادة ، فتجعل الزيادة كالتساوى . فأما في العروض والأجناس المختلفة فتمسك معنى المعارضة في القسمة .

ألا ترى أنه لا ينفرد بعض الشركاء ، وأنه ليس لواحد من المشتريين بعد القسمة أن يبيع نصيبه مرابحة على قدر ما غرم فيه من الثمن؟ فهذا يعتبر مقدار نصيب المستحق عليهم فيما في يد الذين أحضروهم في الأصل ، فيردهم عليهم بذلك القدر .

١٩٦٦ - قال :

ألا ترى أن رجلاً لو مات عن ثلاثة أعيد وثلاث بنين ، فقسم القاضي العبيد بينهم . وأخذ كل واحد منهم عبداً . ثم استحق نصيب أحدهم ، أو ظهرت حرته ، فوجد (ص ٣٥٤) أحد صاحبيه لم يأخذ مما في يده إلا قدر نصيبه في الأصل . وهو الثلث من العبد الذي في يده .

ولو كان الموزون بينهم مكياً أو موزوناً والمسألة بحالها فإنه يأخذ منه نصف ما في يده .

والفرق بينهما ما ذكرنا . فإذا كان هذا الحكم في القسمة التي تبني على الملك وهي لا تتضمن التملك ابتداءً فهي القسمة التي تبني على الحق وفيها تملك العين ابتداءً أولى .

١٩٦٧ - ولو سمع هذا الاستحقاق بقية الجند الذين أخذوا الرقيق فهُم في سعة من بيع ما في أيديهم ، وجماع الأمة التي أصابت

كل واحد منهم ، ما لم يقض الحاكم عليه أن استحق نصيبه بحصته مما في يده .

لأنه تملكها بالقسمة بتمليك الإمام ابتداءً منه ، فلا يبطل ملكه في شيء منها ما لم يقض القاضي بإبطال ذلك التملك عليه . وهذا بخلاف الميراث ، فإن هناك لا يحل لمن لم يستحق نصيبه أن يطأها ولا يبيعها بعد ما استحق نصيب أحدهم ، لأن هناك القسمة كانت تمييزاً للملك لا تملكاً ابتداءً ، ويمكن فيها معنى المعاوضة ، بحيث إن ما أخذ كل واحد منهم أخذ بعضه بنصيبه فيها وبعضه عوضاً عما نصيبه فيها أخذه صاحبه .

١٩٦٨ - فإذا ثبت بالبينة حرية الأصل أو الاستحقاق في نصيب أحدهم ، فقد بطلت تلك القسمة وعاد الحكم فيها كما كان قبل القسمة . فهذا لا يحل له وطؤها ولا بيع نصيب شريكه منها . وحقيقة هذا الفرق تنبئ بما قدمنا أنه لا ملك للغامنين قبل القسمة ، حتى لو أعتق بعضهم لا ينفذ عتقه ، ولو استولد لم يصح استيلاده ، فعرفنا أن الملك يثبت بالقسمة ابتداءً ، وفي الموروث الملك ثابت للشركاء حتى ينفذ العتق والاستيلاد فيه من بعضهم قبل القسمة . فإذا بطلت القسمة بالاستحقاق كان المستحق عليه مالاً لنصيبه مما في يد صاحبه ، قبل قضاء القاضي ، كما كان قبل القسمة ، وفي الغنime المستحق عليه بعد بطلان القسمة لا يملك شيئاً مما في يده قبل قضاء القاضي ، كأن لم يكن مالاً قبل القسمة .

يوضحه أن في النعمة أو رأى الإمام أن لا تبطل القسمة وأن يعوض المستحق عليه قيمة نصيبه من بيت المال كان له ذلك .  
وفى الميراث لو أراد الثاني أن يفعل ذلك لم يتمكن منه . وكان للمستحق عليه أن يرجع بنصيبه فيما أخذه شريكه : شاء الحاكم أو أبى .  
وبه اتضح الفرق بين الفصلين .

١٩٦٩- ولو أن المولى لقسمة الغنائم عزل الخمس والأربعة الأخماس ولم يُعطَ: أحداً شيئاً حتى سرق الخمس أو هلك . أو سُرقت الأخماس الأربعة<sup>(١)</sup> فإنه يستقبل القسمة فيما بقى ويجعل ما هلك كأن لم يكن .

لأن القسمة لا تتم بتمييزه البعض من البعض قبل التسليم ، فالواحد لا يكون مقاساً مع نفسه . وإنما تتم القسمة بين اثنين . فلهذا كان هلاك ما هلك قبل التمييز وبعده سواء .

١٩٧٠- ولو أعطى المساكين الخمس ثم سُرفت الأخماس الأربعة فقد سلم للمساكين ما أخذوا ، ولم يكن للغائبين أن يرجعوا عليهم بشئ . وكذلك لو كان بدأ بالأخماس الأربعة فقسّمها بين الجند ثم سُرق الخمس لم يرجع على الغائبين بشئ .

لأن القسمة قد تمت هنا بينه<sup>(٢)</sup> وبين أرباب الخمس بدفع نصيبهم إليهم . على اعتبار أنه كالوكيل من جهة الغزاة . وبينه وبين الغائبين ، إذا سلم نصيبهم إليهم : على اعتبار (ص ٣٥٥) أنه كالوكيل للمساكين فإنه يصلح

(١) هـ « الأربعة الأخماس » .

(٢) هـ « بينهم » .

لنسيابة من الجانبين ، وهو بمنزلة ما لو أوصى الرجل بثلاث ماله للمساكين فقسم القاضي وأعطى الثلثين للورثة ، ثم ضاع الثلث في يده ، أو أعطى المساكين الثلث ثم ضاع نصيب الورثة في يده . فإن القسمة تكون ماضية ، ولا رجوع لأحد الفريقين على الآخر بشئ . ، باعتبار أن القاضي كالتائب عن اللين بقى نصيبهم في يده ، فوصول نصيبهم إلى نائبهم بمنزلة وصوله إليهم . فيكون هلاكه بعد ذلك عليهم .

١٩٧١- وكذلك لو كان قسم الأخماس الأربعة وجزاًها على سهام الخيل والرجالة ولكن لم يُعطَ: أحداً شيئاً حتى ضاع بعض ما عزل . فإن القسمة تنتقض ويقسم ما بقى بينهم قسمة مستقبلية . فالقسمة لا تتم .

لأنه لا يكون مقاساً بنفسه عليهم . ولكن ما هلك بملك من نصيب جماعتهم وما بقى يبقى لجماعتهم .

١٩٧٢- ولو كان أعطى الرجالة سهامهم : وبقيت سهام الخيل ، ولم يُعطَ: المساكين الخمس أيضاً ، ثم ضاعت سهام الخيل جاز للرجالة ما أخذوا .

لأن القسمة في حقهم تمت على اعتبار أن الإمام نائب عن أصحاب الخيل .

١٩٧٣- ثم ينبغي له أن يقسم ما في يده من الخمس على حق أرباب الخمس وعلى سهام الخيل .

لأن القسمة لم تتم فيما بين أرباب الخمس وأصحاب الخيل حين لم يُعطَ: واحداً من الفريقين نصيبه ، فما يتوى يتوى عليهم ، وما يبقى يبقى لهم .

## باب الحكم في الأسارى عبيدهم وأحرارهم في أمورهم<sup>(١)</sup>

٢١١٦- حكم الأسارى بعد الأخذ قبل القسمة حكم العبيد

قبل الإحراز وبعد الإحراز .

لأن الرق قد ثبت فيهم بالقهر، وإن لم يتعين الملك، فإن الرق عبارة عن الضعف، وقد كان الضعف موجودا فيهم قبل الأخذ، باعتبار أنهم عرضة للتملك لكنه كان لا يظهر ذلك للقوة الموجودة من طريق الحس باعتبار المنعة، وقد زال ذلك بالأسر، فثبت الرق فيهم .

٢١١٧- وإن توقف ثبوت الملك على القسمة أو البيع حتى

وُجِدَ قَتِيل من المسلمين فشهد منهم نفر على رجل منهم أنه قتله بالسيف عمدا فإن شهادتهم لم تقبل .

لأن الرقيق ليس من أهل الشهادة فإنها نوع ولاية والرق بعدم الولاية .

٢١١٨- ولكن للإمام أن يقتل المشهود عليه .

لأنه أسير لا أمان له، حتى إذا قسمه أو باعه لم يكن له أن يقتله بعد

ذلك، كما لو لم يشهد عليه الشهود بشيء .

(١) لاحظ أن في بعض النسخ هنا زيادة تبين مقحة على الأصل في باب ١٠ : باب هو إسلام القسبي وعمدا الباب في النسخ الأخرى يقع في آخر الجزء الخامس من هذا الكتاب، ولا يوضع له هنا على حين يظهر انتظام الكلام والترابط في السياق . وهو كذلك في م ط هـ

٢١١٩- ولو شهدوا على امرأة منهم بذلك لم يقبلها الإمام .

لأنه لا شهادة لهم عليها، فيكون حالها بعد هذه الشهادة كحالها قبلها وواتسح هذا بما نقل من أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أن واحدا من الحند لو أعتن منهم نسيبه من عبد أو أمة أو استولدها فإن ذلك ينفذ منه في القياس، ولا ينفذ في الاستحسان . ولو لم يثبت الرق فيهم لم يكن للقياس والاستحسان في نفوذ العتق والاستيلاء لهم معنى .

٢١٢٠- ولو ظهر الإمام على دار أهل الحرب فصيرها دار

الإسلام فهو بالخيار بين أن يخمسها ويقسمها بين الغائمين، وبين أن يمن على أهلها، فيجعلهم ذمة يؤدون الجزية عن جماعتهم،<sup>(١)</sup> والخراج عن أراضيهم، كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه بالسواد فإن لم يفرق<sup>(٢)</sup> له فيهم رأى حتى شهد بعضهم على رجل منهم أنه قتل امرأة منهم عمدا أو خطأ، ثم فرّق له فيهم أحد الرأيين فشهادتهم الأولى باطلة .

لأنهم شهدوا وهم بمنزلة العبيد لكونهم مقيدين .

٢١٢١- وإن أعادوا تلك الشهادة فإن كان الإمام قد قسمهم

لم تقبل شهادتهم أيضا .

لأن الملك قد تعين فيهم بالقسمة .

(١) في بعض نسخة ٢٢٢ من مصنف فاضل : قال يؤدون الجزية عن جماعتهم . انزل قال في الحرب : الجمجمة بالضم عظام الرأس ويغير بها عن الجملة ويقال دسح الامسام الخراج على الجاهل . على كل جمجمة كذا . انتهى . وفي تفسيره الجمجمة وهي مفرجة بالعظام التي هي جع العظم مسنعة . قال في التاموس الجمجمة بالضم القحف أو العظم فيه الدفوع وجمعها جباهم انتهى .  
(٢) يقال فرق لفلان الامر : افترق .

لأنها صارت أمة لهم ، فتكون من أهل دارهم ، وقدينا أن أهل الحرب باختلاف المنعآت أهل دور مختلفة ، فإذا تحقق تباين الدارين بينها وبين زوجها بانته منه . ولأنهم ملكوها بالسبي حين أحرزوها في دارهم .

٢٣٥٦- فكان هذا وما لو ملكها المسلمون بالسبي بدون زوجها سواء ، وهناك تبيين من زوجها ، فهاهنا كذلك ، حتى إذا أسلموا ، وقد أصابت الجارية أحدهم بالقسمه ، فاستبرأها بحيضة ، حل له أن يطأها .

لأنها من أهل الكتاب ولا زوج لها ، والله أعلم بالصواب .

١٢٧

## باب ما يقطع من الخشب ، وما يصاب من الملح وغيره

٢٣٥٧- وإذا خرجت سرية بإذن الإمام لقطع الشجر فوصلوا إلى مكان يخاف فيه المسلمون ، ثم قطعوا الخشب وجاءوا به فهو غنيمة يُخمس .

لأن الموضع الذي لا يأمن فيه المسلمون من جملة دار الحرب ، فإن دار الإسلام اسم للموضع الذي يكون تحت يد المسلمين ، وعلامة ذلك أن يأمن فيه المسلمون . فإن قيل : كما أن المسلمين لا يأمنون في هذا المكان ، فكذلك أهل الحرب لا يأمنون فيه . قلنا : نعم ، ولكن هذه البقاع كانت في يد أهل الحرب ، فلا تصير دار الإسلام إلا بانقطاع يد أهل الحرب عنها من كل وجه ، وهذا لأن ما كان ثابتاً فإنه يبقى ببقاء بعض آثاره ، ولا يرتفع إلا باعتراض معنى (١) هو مثله أو فوقه ، وإذا ثبت أنه من أرض أهل الحرب فما يكون فيه من الخشب يكون في يد أهل الحرب ، فهذا مال أصابه المسلمون من أهل الحرب بطريق القهر ، وهو الغنيمة بعينه .

٢٣٥٨- فإن كان الأمير إذا بعثهم ليقطع الخشب حتى يجعل ذلك سفناً للمسلمين أو مجانيق ، والمسألة بحالها ، فإن الإمام يأخذ ما جاءوا به فيجعل (٢) في تلك المنفعة التي أرسلهم لها .

(٢) باح ( فيجته ) .

(١) باح ( مفسر ) .

٢٣٦٢- ولو جاءوا بذلك بعد ما استغنى عنه المسلمون بطل النفل .

لأن ما جاءوا به قد صار غنيمة ، والنفل العام للسرية المبعوثه من دار الاسلام في الغنيمة لا يصح .

٢٣٦٣- وإن كان قال من أخذ منكم شيئاً فله نصفه ، والمسألة بحالها ، فالنفل جائز لأهلها على ما نفلوا .

لأن هذا نفل خاص لمن يأخذ دون<sup>(١)</sup> غيره ، فيتحقق فيه معنى التحريض على الطلب والأخذ ، وذلك صحيح في الغنائم .

٢٣٦٤- ولو أن السرية حين خرجت لقطع الخشب في دار الاسلام دون مسالح المسلمين ، فإن كان أرسلهم لمنفعة عينها كان ما جاءوا به مصروفاً إلى تلك المنفعة ، وإن كان نفل لهم بعض ذلك أعطاهم النفل ، وصرف ما بقي إلى تلك المنفعة ، فإن جاءوا بذلك بعد ما استغنى الأمير عما بعثهم لأجله فكل من جاء بذلك من شيء فهو له خاصة .

لأن ما جاءوا به ليس بغنيمة هاهنا ، فإنهم أصابوه في دار الاسلام ، والمباح في دار الاسلام كل من سبقت يده إليه فهو بمنزلة الصيد .

٢٣٦٥- فإن جاءوا به جميعاً فهو بينهم بالسوية .

يأن تفضيل القارس على الراجل في الغنيمة ، وهذا ليس من جملة الغنيمة وإن قيل : فلماذا يصح التنفيل من الإمام فيه ؟ قلنا : لا على وجه التنفيل ، ولكن<sup>(١)</sup> على وجه التحضيض ، للأخذ ببعض ما يأخذه من المباح ، وصرف ما بقي إلى المنفعة التي عينها<sup>(١)</sup> .

٢٣٦٦- ولو خرجت السرية لقطع الخشب بغير إذن الإمام ، إلى دار الحرب أو إلى الموضع المخوف ، فما جاءوا به يكون غنيمة .

لأنهم أهل منعة ، جاءوا بمال من دار الحرب بطريق القهر ، وفي مضاب أهل المنعة يستوى الحال بين ما يتعد إذن الإمام وما قبله .

٢٣٦٧- وإن كانوا أصابوا ذلك ، في موضع يأمن فيه المسلمون ، فلكل رجل منهم ما أخذ .

لأن هذا مباح ملك بالأخذ في دار الاسلام ، كالصيد والحطب والحشيش .

٢٣٦٨- فإن كانوا لقوا العدو في ذلك الموضع ، فقاتلوه على ذلك ، حتى أجلّوهم عنه فكذلك الجواب .

لأن ما كان في دار الاسلام فبمجرد دخول أهل الحرب إلى ذلك الموضع لا يأخذ حكم دار الحرب ، فحين أجّلّوا عنه العدو بالقتال بقي على حكم دار الاسلام كما كان ، فكل من أخذ منهم شيئاً فهو له .

(١) في الاصل : يأخذون غيره والتمحيص عن با . ح . ١٠ .

(١) هذه العبارة غير موجودة في نسخة باريس



٢٣٧٠- وكذلك لو ربحوا الدار فقد قتلهم ، ولكنهم لم يُحرزوه  
في دارهم .

لأنهم قبل الإحراز لا يملكون ما يصيبون في دار الإسلام : فيبقى على ما كان  
قبل إصابتهم .

٢٣٧١- وإن كانوا أحرزوه بدارهم ، ثم لحقهم المسلمون  
فأخذوه منهم ، فهذا غنيمة .

لأنهم بالاحراز قد ملكوه ، فأهل السرية إنما أحرزوا ملكهم بطريق القهر .  
فكان غنيمة .

٢٣٧٢- وعلى هذا حكم الملاحه .

وهو الموضع الذي يكون فيه البلع من أرض الاسلام ، أو من أرض الحرب  
فإن الحكم فيه كالحكم في الغنم ، في دار الاسلام في جميع  
ما ذكرنا .

لأن ذلك مباح يملك بالأخذ كالغنم .

٢٣٧٣- وكذلك سائر الأموال من ذهب أو من فضة ، أو من  
جوهر . خرجت سرية في طلبه فإن ما وجدوا من ذلك في أرض  
الإسلام لا يكون غنيمة .

إلا أن هذا يُخمس لقوله عليه السلام : « وفي الركاز الخمس » .

٢٣٧٤- وكذلك لو ربحوا ذلك بعد ما استغروا أهل الحرب  
ولكنهم لم يحرزوه ، فإنه يخمس ، وما بقي فهو لمن أخذه خاصة .  
لأنهم قبل الإحراز لا يملكونه ، فكان الحكم فيه قبل أخذهم ، وبعد أخذهم  
سواء .

٢٣٧٥- وإن كانت السرية إنما أصابت ذلك في دار الحرب  
فإنه يخمس ما أصابوا ، والباقي بينهم على سهام الغنيمة .

لأنهم أخرجوه من دار الحرب بطريق القهر : فقد كانوا أهل منعة .

٢٣٧٦- وإن لم يكونوا أهل منعة ، والمسألة بحالها ، فلما أخذ  
من أخذه ، ولا خمس فيه في جميع هذه الفصول .

لأنهم أصابوا ذلك من دار الحرب على وجه التلصص ، لا على وجه إعزاز  
الدين .

٢٣٧٧- إلا أن يكونوا خرجوا بإذن الإمام ، فحينئذ يكون  
لما أصابوا حكم الغنيمة .

لأن الإمام يفتن كالمصدق لهم ، عليه أن ينصرهم .

٢٣٧٨- وليس له أن يبعثهم إذا لم يعلم القوة منهم . فما  
جاءوا به يكون مأخوذاً على وجه إعزاز الدين ، والخمس يجب  
في مثله .

لأنَّ الأول لم يملكه بمجرد الأخذ ، فإنه لم يكن في منعة المسلمين ، حتى يصير بالأخذ مَخْرُوزًا ، وإنما يحصل إحرازه بالإخراج إلى دار الإسلام . وذلك إنما وجد من الغاصب الذي انتزعه منه ، غير أني أكره للمسلم أن يَتَغَيَّرَ عليه صاحبه بعد ما أخذه ، لأنَّ يده سبقت إليه ، وليد المسلم حرمة في حق المسلمين . ولأنَّه أحرزه بالدين ، وقد بينا أن الإحراز بالدين يثبت في حق الآثم وإن كان لا يعتبر ذلك في حكم البِلْكَ والتقوم .

٢٣٨٣ - فإنَّه جاء ناس من المشركين يريدون أخذ ذلك منهم فغلبهم المسلمون ، حتى دفعوهم عن ذلك ، فهو للذين أخذوه أيضًا .

لأنَّ الآخذ قد صار أحقَّ به ، بذلك الأخذ ، فلا يتغير ذلك الحكم بالقتال الذي ابتلوا به . فإن قيل : حين قاتلوا عنه فلماذا لا يُجْعَلُونَ في حكم أهل منعة ، حتى يكون لمصاحبهم حكمُ الغنيمة . قلنا : لأنَّ هذا شيء وقع اتفاقًا ، لا قصدًا ، فلا يصيرون به قاهرين حكمًا .

ألا ترى أنَّهم لو أتوا قوما من أهل الشرك نيامًا فقتلواهم ، وأخذوا أموالهم ، كان لكل واحد منهم ما أخذ ، ولم يكن لذلك حكمُ الغنيمة ، فهذا مثله .

يوضحه أنَّهم إذا كانوا أهل منعة فإنه لا يختلف الحكم فيما أصابوا بالقتال ، دفعًا عنه ، إذا ابتلوا به وعدم القتال ، وكذلك فيما أصاب الذين لا منعة لهم لا يختلف الحكم بذلك ، ولو أن هؤلاء الذين لا منعة لهم لحقهم جند المسلمين في دار الحرب ، بعد ما أصاب كل فريق المال فإنه يُخَمَّسُ ما أصابوا ، ثم ينظر إلى ما أصاب الذين لا منعة لهم ، فيقسم ذلك بينهم وبين

أهل العسكر ، لأنَّهم صاروا كالمَدَد لهم ، حين التحقوا بهم ، فيشاركونهم فيما أصابوا ، إذ الجند قد دخلوا غزاة ، فأما ما أصاب أهل الجند قبل أن يلتحق بهم للصوص فلا شركة فيه معهم للصوص إلا أن تَلَقَّوا قتالا فقاتلوا معهم ، دفعًا عن ذلك .

لأنَّهم ما كانوا غزاة حين دخلوا فلا يصيرون بمنزلة المدد للجيش ، بل حالهم فيما أصاب الجيش كحال من كان تاجرًا في دار الحرب ، أو أسيرًا أو أسلم من أهل الحرب ، والتحق بالجيش بعد الإصابة ، وقد بينا أنه لا شركة لهؤلاء في المصاب إلا أن يلقوا قتالا . وأما وجوب الخُسْ في الكل فلأنَّه صار مَخْرُوزًا بقوة الجيش فيتحقق فيه معنى إعزاز الدين .

٢٣٨٤ - ولو أن عسكرا دخلوا أولاً بإذن الإمام ، أو بغير إذن الإمام ، ثم دخل على أثرهم رجل أو رجلان بغير إذن الإمام ، وقد نهي الإمام عن ذلك فإنَّ لحقًا بهم قبل الإصابة تثبت الشركة بينهم في المصاب بعد ذلك ، وإن كان بعد الإصابة لم يشاركوهم في ذلك ، إلا أن يلقوا قتالا فيقاتلوا معهم .

لأنَّهم متلصصون ، حين دخلوا بغير إذن الإمام ، فلا يصيرون مَدَدًا للجيش ما لم يقاتلوا معهم ، وهذا لأنَّ مدد الجيش غزاة ، وهم ليسوا بغزاة حكمًا ، حين دخلوا متلصصين ، فإنما يعتبر فيهم أن يصيروا غزاة حقيقة وشبَّ بأن يقاتلوا معهم .

٢٣٨٥ - وإن كانوا لحقوهم بإذن الإمام شاركوهم فيما أصابوا .

لأنهم بنفس الدخول صاروا غزاة الآن ، فكانوا مددا للجيش بشاركونهم  
فيما أصابوا ، قبل أن يلتحقوا بهم .

٢٣٨٦- ولو أسلم قوم من المرتدين في دار الحرب ، ثم التحقوا  
بالعسكر ، فحالهم وحال غيرهم ممن يُسلم من أهل الحرب سواء .  
لأنهم حين دخلوا دار الحرب مرتدين ، فقد صاروا أهل حرب : فبعد ذلك .  
وإن أسلموا والتحقوا بالجيش ، لا يكونون غزاة ، بمنزلة المدد للجيش ، ما لم  
يقاتلوا معهم دفعا عما أصابوا .

٢٣٨٧- ولو أن قوما لا منعة لهم دخلوا دار الحرب بغير إذن  
الإمام ، وأصابوا شيئا ، ثم لحقهم قوم لا منعة لهم أيضا ،  
ولكن بإذن الإمام ، فالتقوا بعد ما أصاب كل فريق شيئا ،  
فإن لم يصيروا أهل منعة ، بعد ما التقوا ، فما أصاب المتلصصون  
قبل أن يلتقوا ، أو بعد ما التقوا ، يكون لهم خاصة ، ولا خُمس  
فيه .

لأنه لا يتغير حكم ما أصابهم بالالتقاء ، فهؤلاء إذا لم يصيروا بهم أهل  
منعة فيبقى الحكم فيما أصابوا على ما كان قبل أن يلتحقوا<sup>(١)</sup> بهم ، فكل من أخذ  
شيئا فهو له خاصة ، بخلاف ما إذا كان الذين التحقوا بهم أهل منعة ، فقد  
تغير صفة إصابتهم وإحرازهم بالالتحاق بهم .

٢٣٨٨- وما أصاب الذين دخلوا بإذن الإمام ، قبل الالتقاء

وبعده . فإنه يُخمس ويُقسم الباقي بينهم على قسمة الغنيمة ،  
كما كان الحكم في مُصاهبهم قبل الالتقاء .

لأن اللصوص لا يصيرون في حكم المدد لهم ، حين لم يتغير حالهم بهذا  
الالتقاء .

٢٣٨٩- وإن كانوا حين اجتمعوا صاروا أهل منعة ، وقد  
أصابوا غنائم ، قبل أن يلتقوا وبعد ما التقوا ، خُمس ما أصاب  
الفريقان ، وكان ما أصاب كل فريق منهم ، قبل أن يلتقوا ،  
بينهم على سهام الغنيمة ، وما أصابوا بعد ما التقوا ، فهو بينهم  
جميعا على سهام الغنيمة .

لأن الإحراز في جميع المصاب وُجد على وجه القهر حين صاروا أهل منعة ،  
بعد الاجتماع ، فيجب الخُمس في جميع ذلك .

٢٣٩٠- إلا أن فيما أصاب كل فريق قبل الالتقاء لا يكون  
الفريق الآخر في حكم المدد لهم إذ لا منعة لكل فريق على  
الانفراد ، فلهذا يُقسم ما أصاب كل فريق بينهم خاصة ، ولا  
بشاركه فيه الفريق الأول<sup>(١)</sup> إلا أن يلقوا قتالا ، بعد ما اجتمعوا ،  
فإن لَقُوا قتالا بعد ما اجتمعوا . اشتركوا في جميع ما أصابوا ،  
لوجود القتال من كل واحد من الفريقين ، على وجه الدفع عما

(١) ما ج ( الآخر )

(١) ح با ( يلتحقوا ) .

أصابه الفريق الثاني، وإن كان دخول الفريقين بغير إذن الإمام . والمسألة بحالها، فهذا وما سبق سواء، إلا في حرف واحد، وهو أن ما أصاب كل فريق قبل الالتقاء يكون بينهم جميعا، هاهنا على سهام الغنيمة، بخلاف الأول، لأن هاهنا (١) قد استوى الحكم في مصاب كل فريق قبل الالتقاء، فإنما يُعتبر في الحكم (٢) حال تأكد الحق بالاحراز، وهم أهل منعة عند ذلك وقد تم الاحراز بقوتهم، فيخمس الكل، والباقي بينهم، وهناك قد اختلف حكم مصاب كل فريق .

لأن ما أصاب الذين دخلوا بإذن الإمام له حكم الغنيمة فلا شركة فيه للتلصصين، ما لم يقاتلوا عنه، وما أصاب التلصصون لم يكن له حكم الغنيمة، ولا شركة فيه للذين دخلوا بإذن الإمام أيضا، ما لم يقاتلوا دفاعا عنه، فإذا فعلوا ذلك فقد صار الكل غنيمة، وتم الإحراز في الكل بقوتهم .

٢٣٩١- ولو كان أحد الفريقين لهم منعة والآخر لا منعة لهم، والمسألة بحالها، فإن الذين لا منعة لهم لا يشاركون أهل المنعة فيما أصابوا، قبل الالتقاء، إلا أن يلقوا قتالا بعد ما التحقوا بهم، وأهل المنعة يشاركون الذين لا منعة لهم، فيما أصابوا، وإن لم يلقوا قتالا بعد ذلك .

لأنهم صاروا محرزين لذلك بمنعتهم، فصار أهل المنعة في ذلك بمنزلة المدد لهم، وفي الأول، التلصصون ما صاروا محرزين بمنعة الذين دخلوا بإذن الإمام، إذ لا منعة لهم .

٢٣٩٢- ولو كان الغني المنعة دخلوا بغير إذن الإمام، والذين لا منعة لهم دخلوا بإذنه، اشتركوا في جميع ما أصابوا.

لأن كل فريق بنفسه الدخول صاروا غزاة، أحد الفريقين باعتبار المنعة والآخر باعتبار إذن الإمام، فكان كل فريق كالمدد للفريق الآخر، فبما أصابوه.

٢٣٩٣- ولو دخل كل فريق من الفريقين الذين لا منعة لهم بإذن الإمام فالتقوا، بعد ما أصاب كل فريق شيئا، فإنه يُخمس جميع ما أصابوا، والباقي بينهم على قسمة الغنيمة، سواء صاروا أهل منعة بالاجتماع، أو لم يصيروا أهل منعة .

لأن إذن الإمام قد جمعهم، وكان كل فريق غزاة، بنفسه الدخول بإذن الإمام، فيكون أحد الفريقين بمنزلة المدد للفريق الآخر، فبما أصابوا قبل الالتقاء . فإن قيل: إصابة كل فريق هاهنا وإحرازه لم تكن بمنعة الفريق الآخر، فكيف يثبت للفريق الآخر معهم شركة في ذلك؟ قلنا: لأنهم باعتبار إذن الإمام صاروا غزاة، في دار الحرب . والغزاة في دار الحرب بعضهم مدد للبعض من غير اعتبار المنعة .

ألا ترى أن الجيش لو كانوا دخلوا وأصابوا غنائم، ثم التحق بهم رجل أو رجلان بإذن الإمام كان مددا لهم، يشاركونهم في المصاب، وإن لم يكن لهم

(١) يا (خسك)

(٢) ح . الكل

## باب المستأمنين من المسلمين يأخذون أموال أهل الحرب ثم يخرجونها

٢٤١٦- قد بينا فيما سبق أن المستأمن إذا أخذ شيئا من مالهم بغير طيب أنفسهم فأخرجه إلى دارنا<sup>(١)</sup> أمر برده ولا يُجبر عليه في الحكم .

لأنه أخفّر ذمة نفسه ، لا ذمة الأمام والمسلمين ، واستدل عليه بحديث المغيرة بن شعبه رضي الله تعالى عنه .

٢٤١٧- أنه صحب قوما من المشركين ، فوجد منهم غفلة فقتلهم ، وأخذ أموالهم ، فجاء بها إلى رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، وطلب منه أن يُخمس ؛ فأبى أن يفعل ذلك . ولم يجبره على رد ذلك على ورثتهم . فهو الأصل في هذا الجنس ، فإن جاء صاحبُ المتاع مسلما أو مُعاهدا أو بأمان . وأقام على ذلك بيّنة شلولا من المسلمين ، أو أقر ذواليد بذلك ، فإن الإمام يجبره بالرد ولا يقتيه على ذلك<sup>(٢)</sup> .

(١) م ( دار الاسلام )

(٢) م ح يا يقتيه بالرد ولا يجبره .

لأنه حين أخذ المال لم يكن لصاحب المتاع أمان من المسلمين في نفسه ، ولا في ماله ، وإنما كان على ذلك الرجل ألا يتدبر بهم حين دخل إليهم<sup>(١)</sup> بأمان ، وذلك غير مانحل تحت حكم الإمام فلا يجبره على الرد ، بل ذلك القدر من السبب .

ألا ترى أنه لو فقأ عين رجل منهم ، أو قتل رجلا منهم ، أو استهلك مالا ، ثم خرج هاربا إلى دار الاسلام ، فجاء صاحب الحق وخاصمه في ذلك لم يتفّ القاضى له بشيء ، فكذلك إذا أخرج مالا لهم .

٢٤١٨- وكذلك إن كان المستأمنون الذين فعلوا ذلك أهل منعة ، فأخرجوا ما أخذوا إلى دار الاسلام فهذا<sup>(٢)</sup> والواحد إذا أخرجهم سواء .

لأنهم فعلوا<sup>(٣)</sup> ذلك بمنعة أنفسهم لا بمنعة الإمام .

٢٤١٩- فإن كانوا حين اجتمعوا ، وصارت لهم منعة ، نابذوا أهل الحرب ثم لحقوا بعسكر من المسلمين قد غنموا غنائم ، ثم أصابوا غنائم أخرى أيضا ، بعد ما التحقوا بهم فجميع ما أصاب أهل العسكر قبل الالتقاء يُخمس ، والباقي لهم خاصة دون التجار .

(١) م وقد دخل فيهم ، وفي ح ( إليهم ) .

(٢) م فهم .

(٣) م ح ( احرزوه ) .

(٤) م ح ( وفتحوا .. ايضا ) .



٢٤٣٨- وإن كانت المنعة للصوص دون المستأمنين فلهو  
المستأمنين هم بمنزلة لحقوقهم بعسكر دخلوا بإذن الإمام .

لأن للصوص محاربون للشركين ، وقد بينا أنهم إذا كانوا أهل منعة  
فدخلهم بإذن الإمام ، وبغير إذن الإمام سواء .

٢٤٣٩- وإن كان المستأمنون أهل منعة ، حين اجتمعوا قبل  
أن يلتحقوا بالصوص الذين لهم منعة ، والمسألة بحالها ،  
فهذا والأول سواء ، إلا في خصلة واحدة ، وهو أن الإمام هاهنا  
لا يأخذ من المستأمنين ما كانوا أخذوه ، ولكنه يفتيهم بالرد  
فيه .

لأنهم ما أخذوه (١) بمنعة للصوص وإنما أخذوه بمنعة أنفسهم ، فلا يثبت  
ولاية الإمام في أخذ ذلك منهم . وفي الأول إنما أخذوه (٢) بمنعة للصوص إذا  
كانوا أهل منعة فحكمهم كحكم العسكر .

٢٤٤٠- فإن لقوا قتالا في الفصل الثاني فإن الإمام يأخذ من  
المستأمنين ما كانوا أخذوا فيرده إلى أهلهم .

لأن للصوص حين قاتلوا دفعا من ذلك المال فقد ثبت للإمام فيه الولاية  
كما يثبت له عند قتال العسكر دفعا عن ذلك المال .

٢٤٤١- فإن التحق المستأمنون ، ولا منعة لهم ، يقوم من

(١) م ج ب أ ما أخذوه . . . وإنما أخذوه . . .  
(٢) ما أخذوه .

المسلمين دخلوا بإذن الإمام ولا منعة لهم ، وبعد الاجتماع لم يضيروا  
أهل منعة أيضا ، فإن المستأمنين يؤمرون برد ما كانوا أصابوا  
من غير جبر ، ويخص ما أصاب القريب الآخرون والباقي لهم  
خاصة دون المستأمنين .

لأن المستأمنين بعد ما التحقوا بهم كانوا على أمانهم لو رجعوا ، وإنما  
خرجوا إلى دار الاسلام ، وهم مستأمنون ، فعرفنا أنهم ما صاروا مددا للذين  
دخلوا بإذن الإمام ، ولا صاروا محاربين في دار الحرب .

٢٤٤٢- وكذلك إن صاروا أهل منعة بعد الاجتماع ، إلا أن  
يُنْذَرُوا إلى أهل الحرب فحينئذ يشاركونهم فيما أصابوا ، قبل  
أن يلتحقوا بهم ، وبعد ما نذروا جميعا .

لأن الأمان قد انتبذ بينهم وبين أهل الحرب ، وقد حدثت لهم المنعة  
بالتحاقهم بهم ، وقد بينا أن هذا بمنزلة القتال دفعا عن المصاب ، أو أقوى منه .

٢٤٤٣- فأما ما أصاب المستأمنون فإنهم يُفْتَوْنَ فيه بالرد  
من غير جبر .

لأنهم ما أحرزوا ذلك بمنعة غيرهم من المسلمين ، فلا يثبت فيه ولاية الإمام .

٢٤٤٤- ولو أن المستأمنين الذين لا منعة لهم التحقوا بقوم  
أسراء ، أو أسلموا في دار الحرب أهل منعة ، ولكنهم لم يتأمنوا

أهل الحرب ، فما أصاب الأسراء قبل أن يلتحق بهم المستأمنون يُخمس ، والباقي لهم خاصة .

لأنهم أخذوا ذلك ، والأخذ حلال لهم .

٢٤٤٥- والمستأمنون بالالتحاق بهم ما صاروا مددا لهم في ذلك .

لأنهم لم يقاتلوا معهم دفعا عن ذلك ، ولا حدثت لهم المنعة بالتحاقهم بهم ، فقد كانوا أهل منعة قبل ذلك .

٢٤٤٦- وكذلك ما أصابوا بعد ما التحق بهم المستأمنون .

لأنهم لم يصيروا محاربين لأهل الحرب حين لم ينبلوا إليهم ، فهم بمنزلة اللصوص في ذلك في اختصاصهم بالمصاب ، لمعنى فقهي ، وهو أن الأمان بين أهل الحرب وبين المستأمنين يبقى بعد ما التحقوا بهم ، إذا كانوا لم ينابلوا أهل الحرب ، ومع بقاء الأمان لا يمكن أن يجعلوا كالرذء والمدد لهم ، فإما أصابوا ، فلهذا لا يشاركهم المستأمنون في شيء من ذلك ، وإن كان ما أصابوا غنيمة باعتبار منعتهم حتى يُخمس ، ويقسم ما بقي بينهم على سهام الغنيمة .

٢٤٤٧- وإن كانوا قد نابذوا أهل الحرب ، والمسألة بحالها ،

فما أصابوهم والمستأمنون بعد النبل فهو فيء بينهم جميعا .

لأن أمان المستأمنين حين انتهى بالوصول إليهم ، فإنهم التحقوا بمنعة من المسلمين ، هم مقاتلون لأهل الحرب ، منابذون ، فكانوا بمنزلة الرذء لهم فيما أصابوا بعد الالتحاق بهم .

٢٤٤٨- وما أصاب المستأمنون قبل الالتحاق<sup>(١)</sup> بهم فإن الإمام يأخذه فيردّه على أهله .

لأنهم أحرزوه بمنعة قوم من غزاة المسلمين ، فثبت للإمام فيه ولاية الإيجار على الرد ، بخلاف الأول ، فهناك الأسراء ما كانوا غزاة على الإطلاق ، حين لم ينابلوا أهل الحرب ، فلا يثبت للإمام ولاية الإيجار فيما أصابه المستأمنون ، وإن أحرزوه بمنعتهم ، ولكنه يفتيهم بالرد .

٢٤٤٩- وإن حصار المستأمنون أهل منعة ، قبل أن يلتحقوا بالأسراء الذين نابذوا أهل الحرب ، فإن الإمام لا يجبرهم على رد ما أخذوا .

لأنهم أحرزوه بمنعة أنفسهم ، لا بمنعة الغزاة . وفي مثله لا يثبت ولاية الإيجار للإمام في الرد ، إلا أن يلقوا قتالا ، فحينئذ يثبت للإمام فيه ولاية الإيجار ، بقتال الغزاة للدفع عن ذلك المال ، فيأخذه ويردّه على أهله .

٢٤٥٠- وإذا أخذ المستأمن في دار الحرب مال حربي على سبيل الغنم فأخرجه ، ثم أسير الحربي الذي هو صاحب المال ، فالمال للمسلم الذي كان أخذه ، وقد طاب له الآن .

لأن المال كان مملوكا له حين أخرجه ، ولكنه كان لا يطيب له لبقاء حق المأخوذ منه ، وحين أسير وصار عبدا بطل حقه ، فزال المانع من الطيبة للأخذ به . فإن قيل : الأمر بخلف المأسور فيها هو حقه كما يخلفه في ملك نفسه .

فإن لم يقع الظهور على الدار ، فإن الإمام يأخذ ذلك المال فيرده على ورثة الحرى .

لأنهم خلفوه في ذلك ، وإنما هذا نظير حرب مستأمن في دارنا أودع رجلا مالا ، ثم رجع إلى دار الحرب فأخذ أسيرا ، فإن الوديعة تكون فينا للذين أمروه بمنزلة نفسه ، لما بيننا أن المال كان مستحق التسليم إليه في الحكم ، وبد المودع فيه كيدته فيثبت حكم الاستيلاء عليه حين أسر .

٢٤٥٥ - وكذلك لو قتل فظهر على الدار ، وإن لم يقع الظهور على الدار ، والمال في يد المودع على حاله ، إلا أن يأتي وارثه فيأخذه ، فكذلك ما سبق .

والذى يوضح الفرق بين ما يخرجزه المستأمن بدار الإسلام وبين ما يخرجزه بمنعة الجيش أن المأخوذ لو كانت جارية فأعتقها بعد ما أخرجها إلى دار الإسلام نفذ عتقه فيها ، ولو اعتقها بعد ما أخرجها إلى العسكر لم ينفذ عتقه فيها .

فهذا يبين قيام ملكه فيها بعد الإخراج إلى دار الإسلام ، وانعدام ملكه إذا أخرجها بالعسكر ، وإنما أمنت ثبوت التمتع لقيام ملكه في المحل .

٢٤٥٦ - ولو أن الأسراء تجمعوا فصارت لهم منعة ، فأخذوا أموالا فأخرجوها إلى دار الإسلام ، خمّس ما أصابوا .

لأن الأخذ كان مباحا لهم ، وكانوا قاهرين عند الإحراز ، باعتبار المنعة .

٢٤٥٧ - بخلاف ما إذا كانوا مستأمنين ، ولم ينادوا أهل

الحرب ، فإنه لا يخمس ما جاءوا به ، ولكنهم يفتنون برده .

لأن الأخذ كان حراما عليهم لعنى الغدر .

ألا ترى أن المال المأخوذ لو كان في يد الأمراء ، ولم يخرجوا حتى غلب المسلمون على تلك الدار . فإنه يُخمس ذلك كله ، وينتقل في المستأمنين لو وقع الظهور على الدار ، والمال في أيديهم ولكنهم لم ينادوا أهل الحرب ، فإن المال في المسلمين ، ولا شيء للمستأمنين فيه .

لأن المستأمنين ما داموا في أمانهم فيكون المال في أيديهم ، لكونه في يد صاحبه ، فبصير فينا إذا وقع الظهور عليه ، كسائر أمواله <sup>(١)</sup> ، ولا شيء للمستأمنين فيه ، لأنهم ليسوا بغزاة ، بخلاف الأسراء فإنهم كانوا محاربين لأهل الحرب ، فكانوا بمنزلة الغزاة في المال الذى أحرزوه بمنعة المسلمين ، فلها يُخمس ، ويقسم الباقي بينهم وبين الأسراء على سهام الغنيمة .

٢٤٥٨ - ولو كان المستأمنون حين أخذوا تلك الأموال نبلوا إلى أهل الحرب ، فقاتلوهم ولهم منعة ، فحالهم الآن كحال الأسراء .

لأنهم خرجوا من أمانهم ، وصاروا محاربين لهم .

ألا ترى أنه لو أسلم أهل الدار . وصاروا ذمة قبل أن يقع الظهور عليهم ، لم يؤمر المستأمنون برد المال هاهنا ، وفي الأول يؤمرون برد المال .

٢٤٥٩ - ولو دخل عليهم عسكر آخر فالتحق المستأمنون

بهم لم يتعرض لشيء من ذلك المال .

لأنّ المشركين حين امتنعوا من رد الكراع والسلاح فقد رضوا بأن يكون المال المأخوذ منهم بمقابلتها فتبقى المصالحة بين الفريقين مُتَعَرِّيةً عن البذل ، والله أعلم فيه بحال هذا النزاع من غير رد شيء .

٣٤٢٣- ولو صالحوهم على أن يعطوهم الكراع والسلاح على أن ينصرفوا عنهم ففعلوا ذلك وبلغوا مأمنهم ، ثم دخلت سرية دار الحرب وأصابوا ذلك الكراع والسلاح فليس لأصحابه عليه سبيل سواء وجدوه قبل القسمة أو بعدها .

لأنهم أعطوهم (١) ذلك بطيب أنفسهم في حال ما كانوا ممتنعين منهم ، وحق الأخذ للمالك القديم فيما يجده في الغنيمة إنما يثبت فيما أخذ منه قهراً لا فيما أعطاه بطيب نفسه طوعاً ، لأن ما أخذ منه قهراً قد صار هو فيه مظلوماً . وعلى الغزاة القيام بنصرتهم . ودفع الظلم عنه بإعادته إلى يده . فأمّا ما أعطاه بطيب نفسه فهو ليس بمساو لما أخذ منه قهراً ، وحق الأخذ بعد زوال ملكه حكم ثبت بالنص بخلاف القياس ، فلا يلتحق (٢) به ما ليس في معناه من كل وجه .

ألا ترى - أنهم لو أعطوا في فداء أسارى المسلمين بعض أمتعتهم ثم وجدوا ذلك في الغنيمة لم يكن لهم عليه سبيل لأنهم أعطوه بطيب أنفسهم . وبهذا يتضح الجواب عن الإشكال الذي يقال إن سبب وصول هذا المال إلى أيديهم كان ظلماً منهم . وهو محاصرة المسلمين . وكان هذا كالمأخوذ على سبيل الاستيلاء قهراً . لأن هذا المغي في فداء الأسارى موجود فقد كانوا ظالمين في حبس أحرار المسلمين حتى فاداهم المسلمون بمال .

(١) أعطوا .

(٢) يلتحق .

ولو كانوا لم يدخلوا بالكراع والسلاح دار الحرب حتى ظفروهم أهل السرية فهذا والأول سواء .

لأن بنفس الأخذ صار المأخوذ مملوكاً (١) لهم إذا التاك أعطوا بطيب أنفسهم ، ومثل هذا السبب يتم بالقبض كاتملك بالبيع والهبة ، بخلاف ما لو أخذه بطريق الاستيلاء ، فإنهم لا يملكونه قبل إخراجهم بدارهم لأن السبب هناك هو القهر وذلك لا يتم ما لم يحرزوه بدارهم .

ثم يكون هذا فيئاً لأهل السرية يُخَمَّس .

لأن أهل الشرك أهل منعة في دارنا فلا أمان لهم منا . وإذا وقع الظهور عليهم كان لا يؤخذ منهم حكم الغنيمة في أيدينا .

٣٤٢٤- ولو كانوا صالحوا رجلاً حربياً أو قوماً غير ممتنعين في دار الإسلام على أن يعطوهم متاعاً في فداء الأسارى (٢) من أحرار المسلمين ثم أغار عليهم المسلمون ، وقد دخلوا دارنا بغير أمان فأخذوهم أرقاءً - وما معهم ، فإن المتاع مردود على صاحبه بخلاف ما إذا كان المشركون أهل منعة .

لأن حكم قبضتهم إنما يتم باعتبار منعتهم ، وذلك بالوصول إلى دارهم أو بأن يكونوا أهل منعة في أنفسهم ، فإذا لم يوجد ذلك لم يتم قبضتهم ، بل كان المال باقياً على ملك الدافع ؛ لأنه إنما دفعه في فداء أسير حر ، والأسير الحر لا يملك بحال ، فلم يكن العقد مبادلة حقيقية حتى يثبت الملك بنفس

(١) م ط ( ملكا ) .

(٢) ( أسراء ) وكثيراً ما يحصل التبادل بين أسارى وأسراء .

أصاب ، وكان ما بقي للحربي أو الذمي ، ولا ينبغي للإمام أن يعطي الخمس للكافر غنيا كان أو فقيرا مُعْدِمًا<sup>(١)</sup> .

لأن الخمس حق أوجبه الله تعالى بنص القرآن للفقراء ، فلا يجوز صرفه إلى الكفار كالزكاة .

٤٣٠٠- ولو أن الامام أرسل جندا من أهل الذمة أو من أهل الحرب المستأمنين أو الموادعين يقاتلون له مع أهل حرب آخرين ، وأمر عليهم أميراً من أمراء المسلمين ، وأمره أن يحكم فيهم بحكم المسلمين ، فدخلوا دار الحرب فأصابوا غنائم . فإنه يخمس ما أصابوا ، وما بقي فهو بينهم على سهام الغنيمة ، للفارس منهم ما للفارس وللراجل منهم ما للراجل .

لأن حكم المسلمين<sup>(٢)</sup> هو الظاهر فيهم . والمأخوذ منه يكون على وجه إعزاز الدين ، وعلى حكم الاسلام فيكون غنيمة ، وأهل الذمة هم المقصودون فيه ، ليسوا يتبع للمسلمين ، فيكون غنيمة بينهم على سهام الخيل والرجالة . (ألا ترى) أن أهل الذمة لو دخلوا بغير إذن الامام كان الحكم كذلك ، وإن لم يكن معهم أحد من المسلمين فالمستأمنون إذا أذن لهم الإمام صاروا بمنزلة أهل الذمة .

٤٣٠١- فإن دخل معهم قوم مسلمون يقاتلون معهم فقال

(١) زيادة في ١ ، ١ .

(٢) ١ (الاسلام) .

المسلمون نرضخ لأهل الذمة والحريين ولا نُسَمِّهِمُ لهم ، ونحن نأخذ السهام ، نُظَرَّ في المسلمين فإن كانوا أهل منعة بأن كانوا وحدهم يستغنون عن أهل الذمة ، إلا أن كَيِّنُونَتَهُمْ معهم أفضل ، فإن<sup>(١)</sup> السهم للمسلمين ويرضخ لأهل الذمة والحريين .

لأن المسلمين إذا كانوا أهل منعة وأهل الذمة تبع لهم فليس لهم إلا الرضخ .

٤٣٠٢- وإن كان المسلمون لا منعة لهم إلا بمن معهم من أهل الذمة فأهل الذمة والحريون شركاء في الغنيمة ، يقسم بينهم وبين المسلمين على سهام الخيل والرجالة .

لأن المال لم يصير غنيمة للمسلمين ، إنما صار غنيمة بأهل الذمة ، لولاهم لكان المسلمون متلصصين غير غزاة ، فإذا صار المال غنيمة بأهل الذمة ساووا المسلمين .

٤٣٠٣- وإن أصابوا الغنيمة في دار الحرب ، والمسلمون لا منعة لهم ، ولم تقسم الغنائم ، ولم تخرج إلى الاسلام حتى لحقهم جند من المسلمين ، مدوا لهم ، فصار المسلمون بجماعتهم أهل منعة ، كانت السهام للمسلمين ويرضخ لأهل الذمة .

لأن المدد إذا لحقهم في دار الحرب صاروا كأنهم دخلوا معهم .

(١) (قائه يسلم) .

(٢) في (باب) .



(أُذْرى) أنهم يساركونهم في الغنيمة ولو دخلوا معهم وهم أهل منة  
يرضخ لأهل الذمة ، فكذلك ما هنا .

٤٣٠٤- وإن كان أهل الذمة إذا انفردوا لامنة لهم والمسلمون  
إذا انفردوا لا منعة لهم فإذا اجتمعوا كانت لهم منعة فاجتمعوا  
فأصابوا غنائم فإنه يسهم لأهل الذمة كما يسهم للمسلمين .

لأن المال إنما صار غنيمة بهم جميعا ، ليس لأحد الفريقين فضل على  
الآخر ، فاستوا جميعا في الغنيمة .

٤٣٠٥- وكذلك إن كان لكل فريق منعة . كانت الغنيمة  
بينهم على سهام الخيل والرجالة .

لأنه ليس لأحد الفريقين فضل على الآخر فلم يكن بعضهم تبعا للبعض  
فاستوا في الغنيمة .

٤٣٠٦- وهكذا الجواب في السرية إذا كانوا كلهم عبيدا  
أو مكاتبين دخلوا بإذن الامام فأصابوا غنائم ، فإن الغنيمة  
بينهم على سهام الخيل والرجالة ، وإن كان منهم أحرار فهو  
على التفصيل الذي قلنا .

لأن العبيد أهل رخص فلا يسهم لهم إلا أن يكون لهم منعة ، فيساؤوا  
الأحرار في الغنيمة .

٤٣٠٧- ولو أن رجلا أو رجلين أو ثلاثة أو من لا منعة له من  
المسلمين ، أو من أهل الذمة ، دخلوا دار الحرب بغير إذن الإمام ،

فأصابوا غنائم ، فأخرجوها إلى دار الاسلام ، كان ذلك لهم  
ولا خمس فيه .

لأنهم متلصصون ، والمصاب على وجه التلصص لا يكون غنيمة ، ولا يجب  
فيه الخمس .

٤٣٠٨- وإن دخلوا بإذن الامام خمس ما أصابوا .

لأن الإمام لا يمنهم (١) إلا لمصلحة فيها إعزاز الدين فنزلوا منزلة سرية  
وجههم الامام ، فكان المصاب على وجه إعزاز الدين ، فيكون غنيمة ، وفي  
الغنيمة الخمس .

٤٣٠٩- فإن قال لهم الامام أذنت لكم على أن لكم النصف  
ما تصيبون ، ولجماعة المسلمين النصف ، فرضوا بذلك ، فأصابوا  
غنائم لم يكن الأمر على ما قال ، ولكن يخمس ما أصابوا والباقي  
لهم .

لأن إذن الإمام جعلهم أهل منعة ، وجعل المصاب غنيمة ، ولو كانوا أهل  
منعة شرط عليهم الامام هذا الشرط لم يصح الشرط .  
لأنه شرط لا يقتضيه الشرع فكذلك ما هنا لا يصح هذا الشرط ، فإذا  
بطل الشرط كان فيه الخمس ، والباقي للعائنين كما هو الحكم في الغنائم .

٤٣١٠- فإن كان الإمام قال لهم لكم ما أصبتم كله (٢) ،

(١) لا يمنهم .  
(٢) فأخرجوا فافتموا .

لما قلنا : أن الواجب عليهم الدعاء إلى الإسلام فينبغي للإمام أن يعرض عليهم الإسلام فإن أسلموا خلى سبيلهم .

لأنهم (١) غير راغبين عن الإسلام فصاروا كأنهم وقعوا في أيدي المسلمين بعد ما أسلموا ، فيجب تخلي سبيلهم ورد أموالهم وأراضيهم .

٤٤٣٤ - فإن أبوا الإسلام جعلهم ذمة يؤدون الخراج ، ولم يردهم حرباً بعد ما ظفر بهم .

لما قلنا إن الإمام قاتلهم ، والقتال حرام عليهم ، فصاروا في عصمة وأمان فلا يغتدون .

٤٤٣٥ - فإن رأى الإمام قسمتهم أو قتل مقاتلتهم ففعل ذلك . ثم رفع ذلك إلى حاكم آخر يرى ما صنع باطلاً أجاز ما صنع من ذلك .

لأن الإمام حكم فيهم بالقسمة في موضع الاجتهاد . ولأنهم أهل الحرب وكونهم من أهل الحرب سبب يحل لحل قتالهم وسببهم إلا بعارض ، وذلك العارض هو الاستخيار والاستفتاء ، وهذا العارض معدوم ، فقد استحل قتالهم ، وسبب الاستحلال قائم ، فكان هذا موضع الاجتهاد فينفذ حكمه فلا ينقض بعد ذلك .

٤٤٣٦ - ثم لا يجب ضمان من قتل منهم عندنا ، وعند الشافعي رحمة الله عليه يضمن ديات القتلى قبل الدعوة .

لأنهم متمسكون بدين نبي من الأنبياء صلوات الله عليهم فيضمن الدية ، إلا أننا نقول : بأنهم اعتقدوا ديناً باطلاً ، واعتقاد الدين الباطل كفر ، فكان كافراً فلا يجب بقتله شيء ، ثم عند الشافعي رحمة الله عليه يجب على القاتل مثل دية المسلم في قول بعضهم ، وقال بعضهم : مثل دية الكفاي ، وقال بعضهم : يجب مثل دية المجوس ، لأنه أقل الديات في دار الحرب فصار الحربي على ثلاثة أصناف صنف لم تبلغهم الدعوة ، ولم يسلموا ؛ أي لم يعلموا حتى يجيبوا ، فهؤلاء ينبغي للإمام أن يبلغهم الدعوة فإن قتلهم ومباهم قبل الدعوة ورأى ذلك صواباً فإن ذلك لا يرد ، وإن أسلموا ، وقوم لم تبلغهم الدعوة ، أو بلغتهم الدعوة ولم يعرفوا ما تفسيره ، فسألوا المسلمين أن يخبروهم بدينهم فيتابعوهم عليه فهؤلاء لا ينبغي للإمام أن يقتلهم ويأسرهم حتى يفهمهم ، فإن أسرهم ثم عرض عليهم الإسلام فأسلموا فإنه يرد تلك القسمة ، وقوم قد دعوا إلى الإسلام غير مرة وعلموا ما يدعون إليه : فسألوا المسلمين حتى يجيبوهم ، فالأفضل للمسلمين أن يدعوهم فإن لم يفعلوا ذلك حتى قاتلوهم وأسروهم جاز ذلك للمسلمين ، ولا يردون أحراراً بعد ذلك ، لأن التفريط من جهتهم وإن أسلموا .

٤٤٣٧ - قال : ولو أن قوماً من أهل الحرب الذين لم يبلغهم الإسلام ولا الدعوة أتوا المسلمين في دارهم يقاتلهم المسلمون بغير دعوة ليدفعوا عن أنفسهم ، فقتلوا منهم وسبوا وأخذوا أموالهم ، فهذا جائز يخمس ذلك ويتقسم ما بقي بين من أصابه .

لأن المسلم لو شتر سيفه على مسلم حل للمشهور عليه سيفه قتله للدفع عن نفسه ، فها هنا أولى ، والمعنى في ذلك أنهم لو اشتغلوا بالدعوة إلى الإسلام غربا بأن السبي والقتل على حرم المسلمين وأموالهم وأنفسهم فلا يجب الدعاء .

٤٤٣٨- بخلاف ما إذا كانوا يغزون في بلادهم فإنه لا ينبغي للمسلمين أن يقاتلوه حتى يدعوه .

لأنهم لا يقاتلون دفاعا وإنما يقاتلون لأجل الإسلام ، فلا بد من الدعاء إلى الإسلام .

ولو أن قوما من مشركي العرب من عبدة الأوثان لم تبلغهم دعوة الإسلام ، إلا أنهم قد سعوا بالإسلام ولم يدروا ما هو ، فاغار عليهم المسلمون فظفروا عليهم ، فينبغي للامام أن يعرض عليهم الإسلام فإن أسلموا خلى سبيلهم .

لأنهم وقعوا في أيدينا بغير قتال ولا محاربة ولم يوجد منهم إباء الإسلام أيضا .

٤٤٣٩- فإن أبوا أن يسلموا حبسوا في السجن إلى أن يسلموا ولا يقتلون .

لأنه رجه بأن يضرب عليهم الجزية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يجمع في جزيرة العرب دينان » . ولا وجه إلى أن يقتلوا لأنهم وقعوا في أيدينا لا على وجه المحاربة فكانوا بمنزلة المستأنين فلم يبق وجه إلا الحبس

(١) ما بين القوسين زيادة غير موجودة في ١١ .

٤٤٤٠- فإن ماتوا على الكفر لم يجز على ذراريهم سبي وصارت أموالهم موارث لورثتهم .

لأنهم في حكم المستأنين وأموال المستأنين وذراريهم لا تستغنم .

٤٤٤١- فإن رأى الإمام حين أبوا الإسلام أن يقتل المقاتلة ويسبي الذرية ويقسم الأرضين والأموال ففعل جاز ما صنع من ذلك .

لأنهم وقعوا في أيدي المسلمين وهم أهل حرب ولا أمان لهم قصدا ، فكان هذا موضع اجتهاد في قتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم . فإن فعل ذلك عن رأى واجتهاد جاز .

٤٤٤٢- وكذلك قوم من المرتدين لحقوا بنساء مرتدات فولد لهم أولاد ، ثم مات المرتدون وبقي أولادهم على دينهم . لا يعرفون الإسلام ، لم يسع المسلمين أن يقاتلوه حتى يدعوه إلى الإسلام .

لأنه لم يظهر منهم إباء الإسلام .

٤٤٤٣- فإن قاتلوه بغير دعوة وظهروا عليهم عرض عليهم الإسلام فإن أسلموا سلمت لهم أموالهم وذراريهم . لأنهم غير راغبين عن الإسلام ، فساروا كما لو أسلموا قبل السبي والأخذ .

٤٤٤٤- فإن أبوا حبسوا لأنه لا وجه لجعلهم ذمة .

لأنه ما استأمن هو ولا مولاه في ذلك المال ، ومال الحر إذا حصل في دارنا بغير أمان يكون فينا ، ولكنه قال إذا أخرجه هذا العبد المسلم على قصد العمل به مولاه فكأنه أعطاه الأمان في ذلك المال ، بعد ما حصل في دار الاسلام ، وأمانه بعد ما حصل في دار الاسلام كأمين غيره من المسلمين ، فلهذا يجب عليه حفظ ذلك المال لمولاه .

٤٥٦٥- وإذا أسلم المولى أولا وخرج إلى دار الإسلام ثم تبعه عبده بعد ذلك مسلما أو كافرا فهو عبد له .

لأنه حين أسلم في دار الحرب فقد صار محرزا لماله من وجه .

( ألا ترى ) أنه لو ظهر المسلمون على الدار كان هو أحق بماله ، فخرج العبد بعد ذلك يكون إتماما لذلك الإحراز ، فلهذا كان مملوكا له على حاله سواء خرج مسلما أو كافرا .

٤٥٦٦- ولو كان المولى أسلم في دار الاسلام ، ثم أسلم عبد من عبيده في دار الحرب ، وخرج مسلما ، فإن كان خرج يريد مولاه فهو عبد له .

لما بينا أنه قصد إحراز نفسه له لا عليه .

٤٥٦٧- وإن خرج مسلما أو ذميا على أن يكون حرا ، ولا يريد أن يكون مملوكا لمولاه فهو حر .

لأن الذي أسلم في دار الاسلام لا يكون محرزا لشيء من ماله ، الذي كان في دار الحرب .

( ألا ترى ) أنه لو ظهر المسلمون على الدار كان جميع ماله فينا وكان حاله الآن كحال المرائم الذي يخرج بمال مولاه . وقد بينا أن هناك هو محرر نفسه ، وما معه من المال على مولاه .

٤٥٦٨- فإن اختلفا بعد خروجه فقال العبد خرجت مراغما للمولى ، وقال المولى إنما خرج إلى بنفسه وماله كان القول قول المولى .

لأنه متمسك بالأصل وهو الملك الثابت له في نفسه . وفيما معه من المال . ولأن الظاهر شاهد له فالعبد المسلم لا يكون مراغما لمولاه المسلم حتى يتبين ذلك منه فالقول قول من يشهد له الظاهر .

٤٥٦٩- ولو أسلم الحرب في دار الحرب ثم خرج إلى دار الاسلام وخلف ثقله في دار الحرب ، ثم رجع إليه ، ولم يتعرض أهل الحرب بشيء من ذلك حتى صارت تلك الأشياء بيده فأخرجها معه ، فجميع ذلك له لا خمس فيه ، سواء كان خروجه إلى دار الحرب بإذن الإمام أو بغير إذنه .

لأن المال باق على ملكه ما لم يتعرض له أهل الحرب . فيكون هو مستديما ملكه ، فحاله كحال من أسلم وخرج بماله . فإن الخمس إنما يجب فيما بثبت فيه الملك ابتداء بالاحراز بالدار . لمن كان خارجا بإذن الإمام . لأن ذلك في حكم النسيئة فيه . فأما ما استدأما ماكه فيه وأكداه بالاحراز لا يكون في معنى النسيئة فلا يجب فيه الخمس .

السلام بعث بعثاً قَبْلَ نَجْدٍ فَعَنِمُوا إِبِلًا كَثِيرَةً . فكانت سهامهم  
اثني عشر بغيراً ، ونفلوا بغيراً بغيراً .

وتأويلُ هذا أنهم نفلوا ذلك من الخمس لحاجتهم ، أو نفلوا  
ذلك بينهم بالسوية . وقد كانوا رجالة كلهم على فرساناً كلهم .  
وعندنا مثل هذا التنفيل بعد الإصابة يجوز .

لأنه في معنى القسمة . وإنما لا يجوز النفل بعد الإصابة إذا كان فيه  
تخصيص بعضهم .

٩٨٧ - قال <sup>(١)</sup> : ولو أن إماماً نفل من الغنيمة بعد الإصابة قبل  
القسمة بعض من كان له جزاء أو عتاء على وجه الاجتهاد والنظر منه ،  
ثم رفع إلى وال آخر لا يرى التنفيل بعد الإصابة فإنه يمضي ما صنع  
ولا يردّه .

لأنه أمضى تنفيلاً مجتهداً فيه <sup>(٢)</sup> ، وقضاء القاضي في المجتهدات نافذ .  
بمنزلة ما لو قضى على الغائب بالبيعة . فإنه ينفذ قضاؤه كبره مجتهداً فيه .

٩٨٨ - واستدل عليه بحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : بارزتُ  
دهقاناً فقتلته ، فنفلني أميرى سلبه . فأجاز ذلك عمر رضي الله عنه .

وقد صح من مذهب عمر رضي الله أنه كان لا يجوز التنفيل بعد  
الإصابة ، على ما روينا من قوله : لا نفل بعد الغنيمة .

(١) ص ، ب « يقول » .  
(٢) ق ، ب « فعلاً مختلفاً فيه » .

فلو كان هو الوالي ما نفل إليه شيئاً بعد الإصابة ، ولكن لما نفله الأمير  
أعضاه أجاز ذلك عمر رضي الله عنه .

٩٨٩ - وذكر عن شبر <sup>(١)</sup> بن علقمة قال : بارزتُ رجلاً من  
الأعاجم فقتلته . فنفلني سلبه . ثم رفع ذلك إلى عمر فأقضاه  
٩٩٠ - وإذا قال الأمير لأهل العسكر جميعاً : ما أصبتم فهو  
لكم نفلاً بالسوية بعد الخمس ، فهذا لا يجوز . (ص ٢٠٦) .

لأن المقصود من التنفيل التحريض على القتال ، وإنما يحصل ذلك إذا  
خص البعض بالتنفيل . فأما إذا عمهم فلا يحصل به ما هو المقصود بالتنفيل ،  
وإنما في هذا إبطال السهمان التي أوجبها رسول الله عليه السلام . وإبطال  
تفضيل الفارس على الراجل ، وذلك لا يجوز .

٩٩١ - وكذلك إن قال : ما أصبتم فلكم ، ولم يقل : بعد الخمس  
فهذا لا يجوز .

لأن فيه إبطال الخمس التي أوجبها الله تعالى في الغنيمة .

٩٩٢ - وذكر عن مكحول قال : لا يصلح للإمام أن ينفل كل شيء  
إلا الخمس . لأنه حق على قوى المسلمين أن يردّه على ضعيفهم .

ومعنى هذا أنه ينبغي له أن يقول : من أصاب شيئاً فهو له بعد الخمس  
لأن التنفيل على هذا الوجه يكون إبطالا لحق ضعفاء المسلمين .  
وذلك لا يجوز . على ما روى أنه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم :

(١) هـ ، ص « بشير » خطأ ، ق « الشبر » خطأ . وفي هامش ق « التفسير »  
نسخة « وفيه : الشبر بتحريك الباء وسكونها المعطاء ، وبه سمي شبر بن علقمة . مغرب »



ونية . وقال : « المهاجر <sup>(١)</sup> من أمتى من دحر السوء . أو قال ما نبى الله عنه » .

٩٠ - وإليه أشار محمد رحمه الله فقال :

إذا وطن <sup>(٢)</sup> الأعرابي مصراً من أمصار المسلمين فقد خرج من  
الأعرابية ، وصار من أهل الأمصار ، التحق في (٢٣٤) الديوان  
أو لم يلحق .

وإنما شرط أن يتوطن مصراً ليتعلم شرائع الدين . فإن تمكن من ذلك  
في قبيلته فلا حاجة إلى توطن مصر . ولكن إذا تعلم ما يحتاج إليه فقد خرج  
من الأعرابية . يعنى ما وصف الله به الأعراب <sup>(٣)</sup> في قوله : ﴿ وأجدر أن لا يعلموا  
حدود ما أنزل الله على رسوله ﴾ <sup>(٤)</sup> .

(١) « المهاجرون » .

(٢) « ط » « أوطن » .

(٣) قوله « به الأعراب » ساقط من ط .

(٤) سورة التوبة ، ٩ ، الآية ٩٧ .

١٢

## باب هجرة الأعراب <sup>(١)</sup>

٨٨ - وعن الحسن رضى الله عنه قال : هجرة الأعراب <sup>(٢)</sup>

إذا ضمهم ديوانهم .

وقد كانت الهجرة فريضة في الابتداء . قال الله تعالى : ﴿ والذين  
آمَنوا ولم يُهاجروا ما لكم من ولايتهم من شئ حتى يُهاجروا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

٨٩ - وقال صلى الله عليه وسلم : <sup>(٤)</sup> ثم ادعهم <sup>(٥)</sup> إلى التحول إلى دار

المهاجرين فإن أبوا فأجبروهم <sup>(٦)</sup> أنهم كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم  
الله الذى يجرى على المسلمين . وليس لهم فى القى ولا فى الغنيمة نصيب .

ومن مذهب الحسن أنه لم ينسخ هذا الحكم . وأن من أسلم من الأعراب  
فعليه أن يثبت اسمه فى ديوان الغزاة ليكون مهاجراً . فقد كان المقصود بالهجرة  
فى ذلك الوقت القتال .

وعلى قول أكثر العلماء رضى الله عنهم فريضة <sup>(٧)</sup> الهجرة انتسخت يوم

فتح مكة لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا هجرة بعد الفتح » . إنما هو جهاد

(١) هذا العنوان ساقط من ب ، ا ، ط .

(٢) ب ، ا ، ط « الأعراب » .

(٣) سورة الأنفال ، ٨ ، الآية ٧٢ .

(٤) من هنا إلى قوله المهاجرين ساقط من ط .

(٥) ط « ادعهم » .

(٦) ط « فأجبروهم » .

(٧) ط « فريضة » .

بالإحراز وسبب تمام الحق الإصابة مع تسليم المشركين ذلك للمصيب ولائحة  
لآخرين في هذا السبب .

٢٩٩٣- ولو كان المشركون شرطوا أن ما أصابه إنسان من  
الأسراء فهو بين جميع الأسراء ، ورضى الأسراء بذلك ، فهذا  
المصاب بينهم بالسوية ، وإن أصابه بعضهم .

لأن أهل الحرب إنما سلموه لجماعتهم ، فكان هذا بمنزلة مال وهبوه لهم  
جميعاً من أموالهم ، وقبضه بمصهم برضاء الجماعة منهم .

٢٩٩٤- ولو كانوا شرطوا عليهم أن ما أصبنا نحن وأنتم  
فلكم نصفه ، ولنا نصفه ، واقتسموا ما أصابوه نصفين . ثم  
خرج الأسراء إلى دارنا فجميع ما أصابوه بينهم بالسوية .  
ولا خمس فيه .

لأنهم تمكنوا من إخراجه بتسليم المشركين لهم ، وإنما الغنيمة اسم لما مأخوذ  
على وجه القهر ، وذلك ينتفي إذا سلم المشركون لهم ذلك .

٢٩٩٥- فأما ما أخرجته الأسراء هنا بغير طيب نفس أهل<sup>(١)</sup>  
الحرب ، مما لو ظهر عليه أهل الحرب أخذوه منهم . فإن ذلك  
يخمس والباقي بينهم على سهام الغنيمة .

لأن هذا مصاب بطريق القهر ، ولم يتم سبب حقهم فيه قبل الإحراز بمنة  
المسلمين .

(١) عن أهل الحرب في باح وفي الأصل : شيب النفس وتعل الحرب .

٢٩٩٦- إلا في خصلة واحدة ، وهي ما أخذ الأسراء بغير  
طيب أنفس أهل الحرب ، مما غدروا فيه ، فإن ذلك لا يخمس .

لأن الأخذ لم يكن حلالاً لهم ، ولإمام أن يأمرهم برده على سبيل الفتوى ،  
بمنزلة ما أخذه المستأمنون منهم على وجه التلصص .

٢٩٩٧- ولو أن أهل الحرب أرسلوا الأسراء خاصة أن  
يقاتلوا<sup>(١)</sup> أهل الحرب آخرين ، وجعلوا الأمير من الأسراء ،  
وجعلوا له أن يحكم بحكم أهل الإسلام ، وسلموا لهم الغنائم  
يخرجونها إلى دار الإسلام ، فلا بأس بالقتال على هذا إذا  
خافوهم أو لم يخافوا .

لأنهم يقاتلون وحكم الإسلام هو الظاهر عليهم . فيكون ذلك جهاداً منهم .

٢٩٩٨- ثم يخمس ما أصابوا إذا أخرجوه إلى دار الإسلام ،  
ويقسم الباقي بينهم على سهام الغنيمة .

لأن المصاب لما أخذ حكم الغنيمة هاهنا . فتأكد الحق فيه . يكون  
بالإحراز بدار الإسلام .

ألا ترى أن قوماً من أهل الحرب عواذعين لأهل الإسلام لو طلب إليهم  
المسلمون أن يدخلوا بلادهم جنداً ليغيروا على أهل حرب آخرين ففعلوا ذلك ،  
فإنه يخمس ما أصابوا . ثم يقسم الباقي بينهم على سهام الغنيمة .

(١) ما - ( يقاتلوا أهل حرب ) .

المستأمنين . وإنما كان ذلك سهم اكتساباً محضاً . فيسلم لهم كسبهم . بدوافع ما سبقه ، فالإصابة هناك كانت بمنعة المسلمين ، لأن المستأمنين إنما قاتلوا تحت رايتهم ، والاستعانة بهم بمنزلة الاستعانة بالكلاب ، فلهذا خمس جميع المصاب .

١١٤٦ - ولو كان الذين فعلوا ذلك قوم من أهل الذمة ، لهم منعة جتمع ما أصاب الفريقان . أخرج خمسة ، والباقي غنيمة بينهم جميعاً لأن أهل الذمة من أهل دارنا . فإنما يقاتلون للذب عن دار الإسلام . ألا ترى أنه يجب علينا نصره أهل الذمة إن قهروا إن قويننا (١) على نصرتهم . وليس علينا ذلك في حق المستأمنين بعد ما دخلوا دار الحرب .

يوضحه أن أهل الذمة تبع للمسلمين في السكنى حين صاروا من أهل دارنا ، فيكونون تبعاً للمسلمين فيما يصيبون في دار الحرب أيضاً . وقد تم الإحراز بالكل . فلهذا يخمس جميع المصاب . فأما المستأمنون لا يكونون تبعاً للمسلمين (ص ٢٣٢) في السكنى حتى يتمكنوا من الرجوع إلى دار الحرب فكذلك في الإصابة .

١١٤٧ - ولو أن حربياً في دار الحرب أخذ مالا من مالهم ، ثم استأمن إلى أهل العسكر ، فله ما جاء به .

لأنه بنفس الأخذ ملك المأخوذ لا بقوة المسلمين فالتحق بمائت أمواله . وكذلك لو أسلم بعد الأخذ وصار ذمياً وخرج إلى دارنا مع العسكر فذلك المال له .

(١) هـ « وقويننا » .

لأنه ما أصاب بقوة المسلمين . فلا يثبت حقهم فيه . وروى أن المغيرة ابن شعبة رضى الله عنه كان فعل ذلك فإنه قتل الذين صحبوه في السفر وأخذ أموالهم رجاء إلى المدينة وأسلم . فلم يخمس رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك المال . ولم يأخذ منه شيئاً .

وروى أنه (١) قال له : أما إسلامك فمقبول ، وأما مالك فعال غدر لا حاجة لنا فيه .

ولما قال ذلك لأنه كان غدر بهم . ولذلك قصة معروفة .

١١٤٨ - ولو كان أسلم قبل إصابة المال ثم قتل بعضهم وأخذ ماله ولحق به العسكر فهو غنيمة بينه وبين أهل العسكر .

لأنه أصابه بقوة المسلمين . وقد تم الإحراز بمنعة المسلمين .

١١٤٩ - ولو فعل ذلك أحد من أهل العسكر سواء (٢) كان الحكم فيه هذا ، فكذلك إذا فعله الذي أسلم منهم . وكذلك لو خرج فصار ذمة للمسلمين ثم رجع فأصاب ذلك .

لأنه لما صار ذمة للمسلمين فهو بمنزلة الذمي الداخل مع الجيش من دار الإسلام وإنما تمكن من هذا المال بقوة المسلمين .

١١٥٠ - وكذلك لو استأمن إلى أهل العسكر ثم عاد بإذن الأمير وفعل ذلك .

لأننا بينا أنه بعد إذن الأمير بمنزلة الذمي فيما يصيب .

(١) هـ « ق » وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه . . .

(٢) هـ « سواء » خطأ .

ومن يتوطن في دار الإسلام لا يشارك الجيش فيها أصحابوا . فليس في هذا التنفيل إلا إبطال الخمس .

وأما السرية المبعوثة من الجيش في دار الحرب فلا يختصون بالمصاب قبل تنفيل الإمام ، وإنما هذا التنفيل للتخصيص على وجه التحريض لهم . فكان مستقياً .

١٠٠٣- ثم لا ينبغي للإمام أن ينفل أحداً شيئاً إلا ببلاء يئليه . وذلك لا يحصل في التنفيل للسرية المبعوثة في دار الإسلام ويحصل في السرية المبعوثة من الجيش في دار الحرب .

لأنهم دخلوا جميعاً للقتال ، ثم اختصت السرية بالتقدم في نحو العدو<sup>(١)</sup> . فيكون ذلك إظهار البلاء منهم ، فإذا نفلهم على ذلك كان صحيحاً ، بمنزلة التنفيل في السلب للقاتل .

ألا ترى أنه إذا برز علي من الصف ودعا إلى البراز فقال الأمير : من برز إليه فقتله فله سلبه ، فذلك تنفيل صحيح ؟ لأن الذي يبرز إليه يظهر فضل بلاء<sup>(٢)</sup> بصنعه<sup>(٣)</sup> ، فيجوز للأمير أن ينفله على ذلك .

١٠٠٤- وكذلك لو حاصروا حصناً فكره<sup>(٤)</sup> القوم التقدم فيقول الأمير : من تقدم إلى القتال ، أو إلى الباب ، أو إلى حضر<sup>(٥)</sup> الحصن فله كذا ، فذلك تنفيل مستقيم لما فيه من معنى التحريض

(١) ق ، ب « في عين العدو » .

(٢) هـ ، ب « البلاء » .

(٣) هـ ، ق « بصنعه » وفي هامش ق « فضل بلاء بصنعه » . نسخة حصرى .

(٤) ق « وكره » .

(٥) هـ ، ب « حضر » .

والمنفعة للمسلمين . وكل من فعل ذلك استحق ما سمي له من المصاب قبل الخمس والقسمة . فأما ما ليس فيه منفعة للمسلمين فلا ينبغي فيه التنفيل<sup>(١)</sup> . لأنه لا مقصود فيه سوى إبطال الخمس ، أو تفضيل الفارس على الراجل ، وذلك غير صحيح .

١٠٠٥- ولو أن أمير العسكر في دار الحرب وجه سريتين بعد الخمس إحداهما بمنة والأخرى يسرة ، ونفل لإحدهما الثلث بعد الخمس مما يصيبون ولأخرى الربع بعد الخمس ، فهو جائز .

لأن التنفيل للترغيب في الخروج . وذلك يختلف باختلاف الطريق في القرب والبعد ، والوعورة والسهولة ، والخوف والأمن ، وباختلاف حال البعوث إليهم في المنعة والقوة : والأمير ناظر لهم فيجوز أن يفاوت في النفل بحسب ذلك .

١٠٠٦- فإن جاءت كل سرية بمال أخذ الخمس من ذلك ، ثم أعطوا نفلهم بينهم بالسوية ، لا يفضل فيه الفارس على الراجل .

لأن الاستحقاق بالتسمية بخلاف الغنيمة ، فاستحقاقها باعتبار العناء والقوة ، وهو بمنزلة تفضيل الذكر على الأنثى في الميراث ، والتسوية بين الذكر والأنثى في الوصية .

١٠٠٧- ثم ما بقي بعد ذلك يُقسم بين أصحاب السريتين والجيش على سهام الغنيمة .

(١) في هامش ق « النفل نسخة م » .

كانوا ظاهرين بقوة الإمام ، فعلى الإمام أن يمدحهم إذا حزمهم أمر . فلهذا يخمس ما أصابوا ، بخلاف ما يصيب المتلصص الخارج بغير إذن الإمام .

١٠٢٧ رار قال الإمام لهم : ما أصبتم فهو لكم على سهامكم . (ص ٢١٢) ولا خمس فيه ، فهو جائز . بخلاف ما إذا كانوا أهل منعة فقال لهم الإمام ذلك فإنه لا يجوز .

لأن الذين لا منعة لهم إنما يثبت الخمس فيما أصابوا باعتبار إذن الإمام . فللإمام أن يبطل بقوله ما كان وجوبه باعتبار قوله . فأما وجوب الخمس فيما أصاب أهل المنعة فلم يكن بإذن الإمام ، فإنهم لو خرجوا مغيرين بغير إذن خمس ما أصابوا ، لأنهم إذا كانوا أهل منعة فمعنى إعزاز الدين يحصل بقتالهم . فإن كانوا خرجوا بغير إذن الإمام (١) فلا يجوز أن يسقط حق أرباب الخمس من مصابهم بإسقاط الإمام أيضاً . وهذا المعنى وهو أن الإمام هناك كالأمين لهم بقوله : لا خمس عليكم أنه لا يريد أن يمدحهم وأن يغنيهم إذا استغاثوا به . فالتحقوا في ذلك بالمتلصصين ، وانعدم به السبب الذى كان يجب الخمس لأجله في مصابهم . وفي حق أهل المنعة لم ينعدم السبب بقول الإمام ، لأن السبب قوتهم ، ومنعتهم ، وذلك باق بعد قول الإمام : أبطلت الخمس عنكم .

١٠٢٨ - ولو بعث الإمام سرية في دار الحرب ونفلهم الربع بعد الخمس كان جائزاً .

وكان ينبغي على قياس ما تقدم أن لا يجوز ، لأن في هذا التنفيل تخصيص حق أهل العسكر بالإبطال دون حق أرباب الخمس . وإذا كان لا يجوز تخصيص حق أرباب الخمس بالإبطال بسبب التنفيل فكذلك ينبغي

أن لا يجوز تخصيص حق أهل العسكر بالإبطال ، ولكن الفرق بينهما أن أرباب الخمس يستحقون بغير قتال ، ولا عناء من جهتهم ، فلا يجوز إبطال حقهم إلا تبعاً لحق المقاتلة (١) . وأما المقاتلة فإنما يستحقون أربعة الأحاس بالبناء والقتال ، فيجوز أن يخص بعضهم بشئ قبل الإحراز لفضل عناء كان منه ، وإن كان فيه إبطال حق الباقيين .

١٠٢٩ - ولو بعث الإمام (٢) سرية في دار الحرب وقال : لكم مما أصبتم الربع بعد الخمس . وبعث سرية أخرى وقال : لكم الثلث بعد الخمس . ففضل رجل من كل سرية الطريق ووقع مع السرية الأخرى فذهب معهم . وأصاب كل سرية الغنائم ، ثم لم يلتقوا حتى انتهوا إلى العسكر . فإن ما أصابت كل سرية يقسم على رؤوسهم ، ويدخل فيهم الرجل الذى التحق بهم ، على قدر ما جعل لهم الإمام في الاستحسان .

وهذا الذى بينا أنه الوجه الصحيح من الاستحسان فيما سبق .

فإن كان ممن جعل له الإمام الثلث أخذ الثلث من حصته ، وإن كان ممن جعل له الربع أخذ الربع ، وكان ما بين الربع إلى الثلث من نصيبه غنيمة لجماعة المسلمين .  
يعنى أهل العسكر (٣) .

لأن نفل كل واحد منهم في المصاب ، فيجعل فيما يستحقه كل واحد

(١) ب « المقاتلة » .

(٢) ساقطة من هـ ، ب ، من .

(٣) ب ، ق « لجماعة أهل العسكر » .

(١) ب ، ق « وإن كان بغير إذن الإمام » وفى هامش ق « وإن كانوا خرجوا بغير إذن الإمام - نسخة » .



منهم كان شركاؤه كانوا في مثل حاله في حكم النفل ، حتى إذا كانت كل سرية مئة رجل قسم مصاب كل سرية على مئة سهم ليتبين مصاب كل واحد منهم . فيأخذ نفله من جزئه ثلثاً كان أو ربعاً ، ثم الباقي يكون غنيمة .

١٠٣٠ - وإن لحق رجلٌ من إحدى السريتين بالأخرى خاصة قسم مصابهم على مئة سهم وسهم .

لأن عددهم مئة وواحد . فتكون القسمة على عدد رؤوسهم .

١٠٣١ - ثم يأخذ الرجلُ اللاحقُ بهم من جزئه ما كان سمي الإمام له من النفل .

لأن استحقاقه بالتسمية ، ولكن عند الإصابة إنما يستحق من جزئه (ص ٢١٣) بالنفل مقدار ما سعى له ، ولا يلتفت إلى نفل الذين كانوا معه ، لأن الإمام فرق بينهم في التسمية ، ولا يجوز إثبات المساواة بينهم في المنحى بالتسمية .

١٠٣٢ - فإن التقت السريتان قبل أن يقربوا من المعسكر فالجواب فيه على ما بينا ، إلا في خصلة واحدة . وما أصاب اللاحق بالسرية من النفل ضمه إلى نصيب أصحابه الذين كان أخرجه الإمام معهم فاقسموا نفلهم بالسوية على ما كان جعل لهم الإمام . وإن لم تُصَب تلك السرية شيئاً دخلت معه في نفله .

لما بينا أن الإحراز بالمعسكر هنا حصل بهم جميعاً ، فكأنهم اشتركوا في الإصابة .

وهو نظير ما لو ضل رجل منهم الطريق ، فذهب وحده فأصاب غنيمة ، ولم تصب السرية شيئاً ، ثم التقوا قبل أن ينتهوا إلى المعسكر ، فإنهم يدخلون معه في النفل .

بمنزلة ما لو أصابوه جميعاً .

ولو لم يلقوه حتى انتهوا إلى المعسكر كان النفل له خاصة .

١٠٣٣ - ولو أن السريتين أصابتا الغنيمة وهما متقاربتان بحيث يغيب بعضُهم بعضاً ، إلا أن كل سرية أصابت غنيمة على حدة ، لم يدخل بعضهم في نفل بعض .

لأن استحقاق النفل بالتسمية .

ألا ترى أن الإمام لو سعى النفل لبعض السرية خاصة لم يكن للباقيين معهم شركة في ذلك وإن شاركهم (١) في الإصابة حقيقة . فكذاك هاهنا .

١٠٣٤ - وإن شاركت إحدى السريتين الأخرى في الإصابة حكماً باعتبار القرب لم يكن للبعض أن يدخل في نفل البعض .

ألا ترى أن السريتين لو قاتلتا في موضع بقدر أهل العسكر على أن يعينوهما ، لم يكن لأهل العسكر معهم شركة في النفل ، باعتبار هذا القرب ، فكذلك الحكم فيما بين أهل السريتين .

١٠٣٥ - ولكنهم لو أصابوا جميعاً غنيمة واحدة قسمت على عدد رؤوسهم ليتبين محل النفل لكل سرية فإن محل النفل ما أصابت .

(١) في هامش ق « شاركهم . نسخة » .

وهو الأصل فيما ذكر إلى آخر الباب :

١١٨٧ - أنه متى أتى بما هو أقل من المشروط عليه فيما يرجع إلى المقصود لا يستحق شيئاً . وإن كان مثله أو فوقه يستحق مقدار ما سُمي له ، حتى إذا قال مَنْ جاء بألف درهم جِياذِ فله منها مئة فجاء بألف غلة لم يكن له شيء .

لأن المقصود هنا منفعة المال ، وما جاء به دون المشروط عليه .

١١٨٨ - ولو قال : مَنْ جاء بألف غلة فله منها مئة فجاء بألف جِياذٍ أخذ منها مئة غلة .

لأنه جاء بأنفع من المشروط عليه .

ولكن لا يستحق إلا المسمى .

لأن الاستحقاق باعتبار التسمية .

١١٨٩ - ولو قال : مَنْ جاء بألف جِياذٍ فهي<sup>(١)</sup> له . فجاء بألف غلة كانت له .

لأنه ما شرط للمسلمين عليه منفعة ها هنا . فبما يعتبر الصفة فيما جاء به لأجل منفعة المسلمين . فإذا كان المشروط له بعض ما جاء به اعتبر معنى المنفعة . فإذا كان جميع ما جاء به فلا يعتبر بالصفة فيه .

(١) هـ نـ و .

١١٩٠ - ولو قال : مَنْ جاء بألف غلة فهي له فجاء بألف نقد بيت المال كان له ألف غلة .

لأن الاستحقاق باعتبار التسمية وهو ما أوجبه له أكثر من ألف غلة ، فما زاد على صفة ما أوجب له يكون في الغنية .

وعلى هذا ذكر هنا بعده من قوله :

من جاء بنقرة

## باب الاستثناء في النفل والخاص منه

١٢٥٤- وإذا قال الأمير: مَنْ أَصَابَ ذَهَباً أَوْ فِضَّةً فَلَهُ مِنْ ذَلِكَ الرَّبْعُ. فهذا على التَّبرِّ والمضروبِ، سواء كان من ضرب المسلمين أو المشركين.

لأن اسم الذهب والفضة يتناول الكل حقيقة. والاستحقاق بناء عليه. ألا ترى أنه لو استثنى هذا الاسم<sup>(١)</sup> وقال: مَنْ أَصَابَ (ص ٢٤٤) شيئاً فهو له، إلا ذهباً<sup>(٢)</sup> أو فضة، كان الكل مستثنى بهذا الاسم. فكذا إذا بنى الإيجاب عليه.

ألا ترى أن وجوب الزكاة في الذهب والفضة باعتبار العين؟ وكذلك وجوب التقاض عند مبادلة البعض ببعض، وحرمة الفضل عند اتحاد الجنس. وكان التبر والمضروب في ذلك سواء.

وهذا بخلاف ما إذا حلف لا يشتري ذهباً أو فضة فاشترى دراهم أو دنائير لم يحنث. لأنه عقد اليمين هناك على الشئ. وذلك لا يتم إلا بالبائع. وبائع المضروب يسمى صَبْرَقاً. وإنما يسمى بائع الذهب من يبيع غير المضروب فأما ما هنا فعلق الاستحقاق بحقيقة الاسم. فعروا من اليمين أن لو حلف لا يمس ذهباً ولا فضة. وذلك يتناول المضروب وغير المضروب. ثم الإيجاب بطريق التنفيل بمنزلة الإيجاب بالوصية.

(١) في هامش ق « بهذا اللفظ. نسخة ».

(٢) ب، هـ « ذهب » خطأ.

ولو أوصى لغيره بالذهب أو الفضة من ماله يتناول ذلك المضروب وغيره

١٢٥٥- ولو قال: مَنْ أَصَابَ حَدِيداً فَهُوَ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَهُ نَصْفُهُ. فما أصاب رجلاً من الحديد تبراً أو إناءً من حديد، أو سلاح، أو سكاكين، أو سيف، فهو له كله.

لأن اسم الحديد لذلك كله. فإن بالصنعة<sup>(١)</sup> لا يتبدل اسم العين، لأنه لا ينعدم به ما هو المقصود بالعين، بل يتقرر، وهو معنى البأس. قال الله تعالى: « وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ »<sup>(٢)</sup>.

فَأَمَّا جُنُودُ السَّيْفِ وَأَنْصِبُهُ<sup>(٣)</sup> السكاكين وغلفها<sup>(٤)</sup> فله نصفه.

لأنه ليس<sup>(٥)</sup> بحديد. فلأنما يستحق النفل بقوله: وَمَنْ أَصَابَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَهُ نَصْفُهُ.

إِلَّا أَنَّهُ يُؤْخَذُ نَصْفُ ذَلِكَ مِنْهُ، أَوْ نَصْفُ قِيمَتِهِ إِنْ كَانَ نَزَعُ ذَلِكَ يَضُرُّ بِهِ.

لأنه صاحب الأصل. وحق الغائمين ثابت في نصف ما هو تبع. إلا أن الضرر مدفوع عنه. فإذا احتبس عنده لوجوب دفع الضرر عنه كان

(١) هـ، ب « الصنعة » خطأ. ق « بالبيع ».

(٢) سورة الحديد، ٥٧، الآية ٢٥.

(٣) في هامش ق « النصاب جزو السكين. قانون. نصاب السكين هو ما يقبض

عليه. نصاب كل شيء أصله. وجهه نصاب وانصبة، مثل حاد وحمر واحمرة. مصباح

منبهر ».

(٤) ق « غلافها ».

(٥) ب « لأن هذا ليس ».

عليه قيمته ، بمنزلة بناء مشترك بين اثنين في أرض أحدهما ، فإن لصاحب الأرض أن يملك على شريكه نصيبه من البناء بالقيمة لهذا المعنى .

١١٥١ - ونوفان : مَنْ أَصَاب بَرًّا فهو له . فَأَصَاب ثوبَ ديباج أو بُزْيُون أو أكسية صوف ، لم يكن له .

لأن اسم البر لا يتناول هذه الأشياء . إنما يتناول اسم القطن والكتان خاصة .

ألا ترى أن البراز في الناس من يبيع ثوب القطن والكتان . وسوق البرازين الموضع الذي فيه ثوب القطن والكتان ، دون الديباج والكساء . فكأنه بنى على عادة أهل الكوفة .

فأما في ديارنا فمن يبيع ثوب القطن والكتان يسمى كرابيسياً . فلو أصاب كناناً أو قطناً غير مغزول . أو مغزولاً غير منسوج لم يكن له من ذلك شيء ، لأن اسم البر يتناول الملبوس ولا يتناول الغزل عادة . ألا ترى أن بائعهم يسمى قطناً وغزلاً ولا يسمى بزازاً ؟

١٢٥٧ - ولو قال : مَنْ أَصَاب ثوباً فهو له . فَأَصَاب ثوبَ ديباج أو بُزْيُون مما يلبسه الناس ، أو فرواً<sup>(١)</sup> أو كساءً فهو له .

لأن اسم الثوب يطلق على ملبوس بني آدم . فكل ما يلبسه الناس عادة فهو داخل في هذا الإيجاب . ما خلا الخف والعمامة والقلنسوة فإنه لو أصاب ذلك لم يستحقه . لأن الثوب اسم لما يلبس للاكساء به . والعمامة والقلنسوة لا يحصل بهما الاكساء .

ألا ترى أن كفارة اليمين لا تتأدى بالكسوة إذا أعطى كل مسكين

(١) هـ فردا ، غطف .

قلنسوة أو عمامة أو خفين ، إلا أن يجعل ذلك مكان الطعام إذا كان يساوى ذلك . ومن حلف لا يلبس ثوباً فليس عمامة أو قلنسوة لم يحث .

١٢٥٨ - ولو أصاب منسجاً<sup>(١)</sup> أو بساطاً ، (ص ٢٤٥) أو مِشْرَافاً أو فراشاً ، لم يكن ذلك له<sup>(٢)</sup> .

لأن هذا لا يلبسه الناس عادة وإنما يتمتعون<sup>(٣)</sup> به في البيوت . وإنما يتناولوه اسم المتاع لا اسم الثوب .

حتى لو قال : مَنْ أَصَاب متاعاً فهو له ، استحق ذلك كله ، وملبوس الناس أيضاً .

لأن ذلك كله من المتاع . فالمتاع اسم لما يستمتع به . وكذلك يستحق الأواني عند إطلاق اسم المتاع وإن لم يذكره نصاً لأنه لو قال : من أصاب متاعاً دون الآتية ، فَأَصَاب طاساً أو أباريق ، وقماقم ، وقدروراً من نحاس ، لم يكن له من ذلك شيء . لأن هذا من الآتية وقد استثناه من المتاع ، فهو دليل على أنه عند عدم الاستثناء يستحق ذلك كله .

١٢٥٩ - ولو قال من أصاب فضة أو ذهباً فَأَصَاب سيفاً محلولاً بفضة أو ذهب كان له الحلية .

لأن الاسم يتناولوه حقيقة . ألا ترى أن حكم الصرف يثبت في حصة الحلية في البيع ؟ وكذلك إن أصاب سرجاً مفضضاً فله الفضة من ذلك كله خاصة .

(١) هي ماشق ، المسح بالكسر واحد المسوح ، البلاس . منسوب ، و المسح بالبلاس ، منسج .  
(٢) هـ لم يكن له ذلك .  
(٢) هـ يستمتعون .

١٢٦٠ - ولو وجد أبواباً فيها مسامير فضة أو ذهب إن نزعَتْ  
تفككت الأبواب لم يكن له من ذلك شيء . قال : لأن الغالب  
غير النضة والذهب .

يعنى أن المسامير في حكم المستهلكة حين كانت مغيبة . والمقصود من  
الذهب والفضة التزين بها ، وفي المسامير المقصود الانتفاع لا التزين ، بخلاف  
حلية السرج والسيف ، فهو ظاهراً يقصد به التزين . ولأن المسامير صار تبعاً  
محضاً من حيث إنه إذا نزع لا يبقى اسم الباب ، والمصاب باب . وفي العادة  
لا يسمى هذا باباً من ذهب ، وإن كان فيه مسامير ذهب ، بخلاف السرج  
واللجام ، فإنه يقال إنه مفضض لما عليه من الفضة .

١٢٦١ - ولو وجد حلي فضة أو ذهب مرصعاً<sup>(١)</sup> بفصوص ،  
أو خاتم فضة فيه فص ، فالفصوص كلها غنيمة .

لأن اسم الذهب والفضة لا يتناولها حقيقة .

والحلي له .

لأن اسم الذهب والفضة يتناولها حقيقة : ولم يغلب عليه اسم آخر .  
ألا ترى أنه يقال خاتم فضة وخاتم ذهب ، ولا ينسب إلى الفص ، وإن  
كان الفص مرتفعاً ؟

١٢٦٢ - وكذلك لو وجدنا صليماً من ذهب أو فضة فيه

فصوص .

لأنه لم يغلب على اسم الذهب والفضة اسم آخر .  
ألا ترى أن الصليب ينسب إلى ما صيغ منه من الذهب أو الفضة دون  
ما فيه من الفصوص .

١٢٦٣ - ولو قال : مَنْ أَصَاب ياقوتاً أو زمرداً فأصاب حلياً  
مُفَضَّضاً فيه الياقوت والزمرد فإن ذلك يُنزع ويُدفع إليه .

لأن الاسم باق له حقيقة ، وإن ركب في الفضة أو الذهب ، لأنه لم يعترض  
عليه اسم آخر يزيله .

١٢٦٤ - وكذلك لو أصاب خاتماً فيه فص ياقوت أو زمرد فإن  
ذلك يُقْلَع ويُدفع إليه .

لأنه ليس في نزع ضرر على المسلمين فيما هو المقصود لهم وهو المالية .

١٢٦٥ - ولو قال : مَنْ أَصَاب حديداً فهو له . فأصاب سرجاً  
ركابه من حديد ، نزع الركابان له .

لأن الاسم فيهما باق حقيقة . يقال ركاب من حديد وركاب من خشب .  
وليس في النزع ضرر .

١٢٦٦ - ولو كان في السرج مسامير حديد ، أو ضبة<sup>(١)</sup> حديد  
إن نزعَتْ تفككت السرج لم يكن له منه شيء .

(١) في حديثي في الفضة من حديد أو صفر أو نحوه يخرج بها اللد . وجسمها  
ضبان كهيئة رجتات مسيلج .

لأن هذا بمنزلة المستهلك فيه ، على معنى أنه استعمل لمنفعة السرج ، لا للزينة بمنزلة المسابير في الأبواب .

ألا ترى أنه لو أصاب سفينة مضطربة بالحديد إن نزعته تخلفت السفينة لم يكن له من ذلك شيء .

وهذا هو الأصل في جنس هذه المسائل : إن كل شيء كان مستعملاً في عين آخر ، لا للزينة بل لينتفع به ، باسم غير الاسم الذي أوجب به النقل . لم يتناوله الاسم . وإن كان مستعملاً للزينة (ص ٢٤٦) يتناوله الاسم . لأن الزينة صفة زائدة على ما هو المطلوب من الانتفاع بالعين . ثم إن كان يُنزع بغير ضرر فاحش يُنزع لحته . وإن تفاحش الضرر في نزع بيعه ، فيقسم الثمن على قيمة ما يتناوله النقل ، وقيمة ما لم يتناوله النقل ، بمنزلة ما لو انصنع ثوب إنسان بصنع غيره ، وأبى صاحب الثوب أن يغرّم قيمة الصنع ، فإنه يباع الثوب ، ويقسم الثمن بينهما على قيمة ملك كل واحد منهما .

١٢٦٧ - وعلى هذا لو قال : مَنْ أَصَاب قَرْزاً فهو له . فَأَصَاب قِبَاءً أو جُبَّةً حشوها قَرْزٌ لم يكن له ذلك .

لأن الحشو معيب . وكان المقصود من اتخاذه في القباء والجبة الانتفاع به دون الزينة . فيكون بمنزلة المستهلك فيه .

ألا ترى أنه لا بأس بمثل هذا القباء للرجال ، وإن كان ليس القز حراماً للرجال في غير حالة الحرب . ولو قال قائل يستحق هذا لم يجد بداً من أن يقول : إذا أصاب ثوباً سداه<sup>(١)</sup> قز ولحمته غير القز أليس أنه يستحق السدى ؟ وهو بعيد جداً .

١٢٦٨ - ولو قال : مَنْ أَصَاب ثوبَ قَرْزٍ فهو له . فَأَصَاب جُبَّةً

(١) في مائش ق : السدا وزن الحما من الثوب خلاف اللحم . وهو ما يمد طولاً في النسيج - مصباح .

ظهارتها أو بطانتها قَرْزٌ ، فله الثوب الذي هو قَرْزٌ منهما ، والآخر في الغنيمة .

لأن اسم الثوب يتناول كل واحد من الظهارة والبطانة على الأفراد وأحدهما غير غالب على صاحبه ، بل كل واحد منهما ظاهر على الحقيقة . ومن حيث الحكم يكره للرجال لبس هذا الثوب . فهو بمنزلة حلية السيف .

ثم يُباع ويقسم الثمن كما بيئنا .

لأن الضرر فاحش في نزع الظهارة من البطانة .

١٢٦٩ - ولو قال : مَنْ أَصَاب جُبَّةً حريرٍ فهي له . فَأَصَاب جُبَّةً ظهارتها أو بطانتها حريرٌ ، فالمعتبر الظهارة ها هنا .

لأن الجبة منسوبة إلى الظهارة عادة ، والبطانة في النسبة تبع للظهارة . ثم الإيجاب له كان باسم الجبة . وهذا الاسم لا يتناول الظهارة بدون البطانة . فلها استحق الكل . بخلاف ما سبق ، فالإيجاب هناك باسم الثوب ، والظهارة بدون البطانة تسمى ثوباً .

١٢٧٠ - ولو قال : مَنْ أَصَاب ذهباً فهو له . فَأَصَاب ديباجاً منسوجاً بالذهب . فإن كان الذهب مستعملاً في سدى الثوب فليس له منه شيء .

بمنزلة القَرْز الذي هو سدى الثوب .

وإن كان الذهب فيه بيئناً يرى فإنه يستحق الذهب دون غيره .

والطريق فيه البيع كما ذكرنا ، لأن المعبر هو اللحم دون السدى .



ألا ترى أن ما يكون سداً قرأ وإبريسا يحل لبسه للرجال كالعناني (١)،  
وما يكون لحمة إبريسا لا يحل لبسه للرجال .

يرشحه لأنه بالحمة يصعد ثوباً . فعرفنا أنه منسوب إلى اللحمة دون السدى .

١٢٧١ - ولو قال : مَنْ أَصَاب حَرِيرًا فَأَصَابَ جَبَّةً لَبِسَتْهَا (٢)  
من حرير ، أو ثوباً عمله من حرير ، لم يكن له منه شيء .

لأن هذا تبع محض .

ألا ترى أنه لا بأس بلبس هذا الثوب للرجال ؟

١٢٧٢ - وكذلك لو قال : مَنْ أَصَابَ ذَهَبًا فَأَصَابَ يَاقُوتًا فِيهِ  
مِسَارٌ ذَهَب ، أو خاتم فضة في فصها مسار ذهب ، لم يكن له من  
ذلك شيء .

لأنه مضتب وتبع محض .

ألا ترى أنه لو أصاب أسيراً مضتب الأسنان بالذهب لم يكن له ذلك  
الذهب .

ولو أصاب أسيراً قد اتخذ أنفاً من ذهب كان له الذهب .

لأن الأنف بائن من جسده فإنه يربطه وينزعه متى شاء فلم يكن تبعاً  
محضاً . بخلاف الأسنان ، وهذا كله استحسان . وفي القياس يستحق ذلك  
كله لبقاء الاسم حقيقة .

(١) غير متفرقة في ن . وفي هـ ، ب ، العناني ، وأثبتنا رواية ق .

(٢) في هامش ق : ومنه الطيط : لبستها ديباج . ومن رقة تعمل موضع جيبة التميمي .  
والقصة . نيسابة .

١٢٧٣ - ولو قال : مَنْ أَصَابَ ثَوْبَ خَزٍّ (١) فَهُوَ لَهُ فَأَصَابَ جَبَّةً  
خَز بَطَانَتُهَا سُمُورٌ أَوْ فَنَكٌ (٢) ، لم يكن له إلا الظهارة .  
لأنه أوجب باسم الثوب .

وقد بينا في هذا أن (ص ٢٤٧) البطانة لا تكون تبعاً للظهارة في القز -  
فكذلك في الخز . ولو كان التنفيل باسم الجبة كان الجواب كذلك ههنا .  
لأن السُمُور والفنك لا يكون تبعاً للخز في النسبة بحال ، فإنه يقال لهذه الجبة  
إنها جبة سُمُور أو فنك ، فليجاب الخز لا يستحق ما لا يتبعه في النسبة بحال .

١٢٧٤ - وكذلك لو قال : مَنْ أَصَابَ ثَوْبَ فَنَكٍ . فله الفنك .  
دون الظهارة .

لأن اسم الثوب والجبة يتناول الفنك بدون الظهارة ، والظهارة لا تتبع  
البطانة في النسبة .

١٢٧٥ - ولو قال : مَنْ أَصَابَ شَيْئاً مِنَ الْبُزْيُونِ . فَأَصَابَ جَبَّةً  
البدن منها بزيون ، والكمان والدخاريص ديباج ، فله البدن خاصة .  
لأن بعض هذا ليس يتبع للبعض .

فلو كانت كلها بُزْيُونًا إِلَّا اللَّيْنَةَ فِيهِ لِلْمَصِيبِ كُلِّهَا .

(١) في هامش ق : الخز اسم دابة ، ثم أطلق على الثوب اتخذ من وبرها . والجمع  
خَزَز كالفلس . مصباح .

(٢) الخز المعروف أولاً ثياب تنسج من صوف وبريس . وهي مبلعة . وقد لبسها  
النوع الآخر ، وهو المعروف الآن ، فهو حرام لأن جميعه ممول من الإبريس . نغاية .  
النوع الآخر ، وهو المعروف الآن ، فهو حرام لأن جميعه ممول من الإبريس . نهاية .

(٣) دابة لها فراء من أجود أنواع الفراء ( القاموس ) .

لأن اللبنة تبع محضر .

١٢٧٦- ولو قال : مَنْ أَصَابَ جِبَّةَ بُزْيُونٍ ، فَأَصَابَ جِبَّةَ  
يَدْنُهَا بُزْيُونٌ وما سوى البلدان ديباج ، أو على عكس ذلك ، لم يكن  
له منها شيء .

لأن ما أصاب ليس بجبة بزبون .

ألا ترى أنه إذا نزع منها الديباج لا يسمى ما بقي جبة ، وإنما جعل  
الشرط إصابة جبة بزبون .

١٢٧٧- ولو قال : مَنْ أَصَابَ قِصَّةً أَوْ ذَهَباً . فَأَصَابَ قِصَّةً  
مُضَيَّبَةً هِماً . فَإِنْ كَانَ جُعِلَ ذَلِكَ لِلزَّيْنَةِ فَلَهُ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ .  
وعلاوة ذلك أنها لو نُزِعَتْ تَبَقَى قِصَّةٌ . وَإِنْ كَانَتْ الْمُضَيَّبَةُ جُعِلَتْ  
لِكِسْرِ الْقِصَّةِ بِحَيْثُ لَوْ نُزِعَتْ لَمْ تَكُنْ قِصَّةً ، أَوْ سَقَطَ مِنْهَا  
كِسْرَةٌ ، فِهَذَا بِمَنْزِلَةِ الْمَسَامِيرِ .

لأنها استعملت فيها للمنفعة لا للزينة . فكانت تبعاً محضاً .

١٢٧٨- ولو قال : مَنْ أَصَابَ شَعْرًا فَهُوَ لَهُ ، فَأَصَابَ جُلُودَ  
مِعْزٍ عَلَيْهَا أَلْعُرُّ ، أَوْ أَمْطَا<sup>(١)</sup> شَعْرٍ ، أَوْ يَسْتَرْ شَعْرٍ ، أَوْ مَسُوحًا<sup>(٢)</sup> ،  
لم يكن له ذلك .

(١) في هامش ق « السطوب من صوف يطرح على الودج . مغرب » .  
(٢) كلما في ق . وفي هـ ، ب ، ص « مسوحا » .

لأن اسم الشعر لا يتناول غير المخلوق من الجلد عادة ، ولا يتناول الثوب  
المتخذ من الشعر ، بمنزلة اسم القطن والكتان فإنه لا يتناول الثوب المتخذ منه .  
ألا ترى أنه لا مجانسة بين ملام هذا الثوب وبين الأصل الذي اتخذه منه ؟  
فعرفنا أنه بالصنعة صار شيئاً آخر .

١٢٧٩- ولو قال : مَنْ أَصَابَ خَزًّا ، فَأَصَابَ جُلُودَ خَزٍّ ، أَوْ  
خَزًّا قَدْ حُلِقَ مِنَ الْجُلُودِ ، فَلَهُ الْخَزُّ فِي الْوَجْهِينِ جَمِيعاً .

لأن اسم الخز يتناولهما حقيقة .

فإن قيل : بعد<sup>(١)</sup> الحلق أينسب الجلد إلى الخز ؟

فيقال : هو خز ، بخلاف جلود المعز والضأن . فإنها لا تنسب إلى ما عليها  
من الشعر والصوف . لأن أحداً لا يقول جلد الصوف .

١٢٨٠- ولو أَصَابَ ثَوْبَ خَزٍّ فَهُوَ لَهُ .

لأن الثوب منسوب إلى الخز مطلقاً ، بخلاف ما لو قال : مَنْ أَصَابَ صَوْفاً  
أَوْ بُزْيُوناً ، فَأَصَابَ ثَوْبَ بُزْيُونٍ أَوْ ثَوْبَ صَوْفٍ .

لأن بعد النسيج لا يسمى صَوْفاً ولا بُزْيُوناً مطلقاً ، بل مقيداً بالثوب ،  
بمنزلة القطن والكتان .

ولو أَصَابَ خَزًّا مَغْزُولًا كَانَ لَهُ .

لأن بعد الغزل يسمى خَزًّا مطلقاً . بخلاف القطن والكتان . فصار الحاصل  
في الخز أن الاسم ينطلق عليه على أى وجه كان .

١٢٨١- ولو قال : مَنْ أَصَابَ جِبَّةَ خَزٍّ<sup>(٢)</sup> أَوْ جِبَّةَ مَرْوِيَّةٍ<sup>(٣)</sup>

(١) ساقطة من هـ ، ق ، ص . وابتدأها من ب .  
(٢) ب « حشور » .  
(٣) نسبة إلى مرو .

فهي له ، فأصاب جبة بطانتها وظهرتها فنك أو سمور ، فهي غنيمة وكذلك لو كانت ظهرتها مروية وبطانتها من فنك أو سمور .

لأن هذه تنسب عادة إلى الفنك والسمور دون الخز والمروي . على معنى أن الاسم ينطلق على الفنك والسمور مقصوداً بدون الظهارة ، فإنه يسمى جبة ، ولا ينطلق على الخز والمروي الذي هو ظهارة بدون البطانة . فإنما الأصل في النسبة ما يتناول الاسم وحده دون ما لا يتناوله الاسم وحده .

١٢٨٢ - وإن أصاب جبة خز بطانتها (ص ٢٤٨) مروية أو قوهية<sup>(١)</sup> ، كانت له الظهارة دون البطانة . من قبل أن هذه الجبة لا تنتسب إلى البطانة ، إذ البطانة بانفرادها لا تسمى جبة . وقد ينطلق اسم الجبة على الظهارة من الخز بغير البطانة . فلهذا يستحق الظهارة دون البطانة .

وقد ذكر قبل هذا في التحرير أنه يستحق الظهارة والبطانة جميعاً . فقليل فيه روايتان . وقيل بينهما فرق . لأن الظهارة من التحرير بدون البطانة لا تسمى جبة حقيقة ولا مجازاً ، ومن الخز تسمى جبة ، وإن كان مجازاً . فإذا كانت البطانة من سمور أو فنك يستعمل اللفظ حقيقة فيسقط اعتبار المجاز . وإذا كان مروياً فقد تغذر استعمال اللفظ حقيقة فيستعمل بطريق المجاز ويجعل له الظهارة خاصة .

ألا ترى أنه لو قال : من أصاب جبة خز أو سمور أو فنك ، فأصاب شيئاً من ذلك ظهرته وثى<sup>(٢)</sup> أو حرير ، لم يكن له الظهارة وكان له ماسوى ذلك ؟ لأن اسم الجبة يتناول ما سوى الظهارة ، إما حقيقة أو مجازاً ، والظهارة لا تكون تبعاً للبطانة بحال .

(١) ق « مروية » وفي هامشها « قوهية » نسخة .  
(٢) في هامش ق « الوثى خلف لون بلون » ومنه وثى النوب إذا رتمه ونقشه : والوثى نوع من الثياب الوشية تسمى بالصدود . يقال : فلان يلبس الوثى . مغرب .

١٢٨٣ - ولو قال من أصاب جبة مروية ، فأصاب جبة ظهرتها مروية وبطانتها من غيره . فله الكل . وهذا والحرير سواء .

ألا ترى أن الظهارة بدون البطانة هانئا تسمى قميصاً دون الجبة ؟ والذي يوضح هذا .

لو قال : من أصاب قلنسوة ظهرتها على ما قال وبطانتها وحشوها من غير ذلك كان له الكل .

لأنها لا تكون قلنسوة بدون البطانة والحشو .

١٢٨٤ - ولو صمد الجبة على رجل بعينه فقال : من أصاب هذه الجبة الخز فهي له . فأصابها إنسان ، فإذا هي مبطنة بفنك أو سمور فالكل للمصيب ههنا .

لأنه بنى الاستحقاق هنا على اليقين بالإشارة دون الاسم والنسبة ، فكل واحد منهما للتعريف . إلا عند التعريف بالإشارة يسقط اعتبار النسبة . لأن الإشارة أبلغ ، بخلاف جميع ما سبق .

واستوضح هذا بالوصية بجبة الخز . والجواب فيه كالجواب في النفل .

١٢٨٥ - ولو قال : من أصاب جبة مروية فهذا على الظهارة .

لما بينا أن النسبة إلى الظهارة ، وهي لا تسمى جبة بدون البطانة ، والحشو يتبع لهما ، فيستحق الكل .

١٢٨٦ - ولو قال : من أصاب جبة خز ، فأصاب جبة خز

بطانتها غير الخز ، وهي محشوة بقر أو قطن . فله الظهارة خاصة .

لأن الظهارة من الحرّ تسمى جبةً بتفرداعها مجازاً . فلا يستحق البطانة  
هذا الاسم ، وإذا لم يستحق البطانة لم يستحق الحشو .

١٢٨٧ - ولوقال : مَنْ أَصَاب قِباءَ مَرُوبِّاً ، فَأَصَاب قِباءَ بَطَانَتِهِ  
غَيْر مَرُوبِّ . وحشوده كذلك ، فله الظهارة خاصة .

لأن الظهارة وحدها تسمى قباء . يقال : قِباء طاق ، وقياء طاقين ، بخلاف  
الجبة ، فالظهارة وحدها هناك تسمى قميصاً لا جبة .

ولو كانت الظهارة والبطانة مروبتين والحشو من غيره  
استحق الكل .

لأنه لما استحق الظهارة والبطانة استحق الحشو تبعاً .

ألا ترى أنه لو قال : مَنْ أَصَاب قِباءَ ، استحق الحشو تبعاً للظهارة  
والبطانة . وإن لم يكن الحشو قِباءً . فكذلك عند التقييد يستحق الحشو  
وإن لم يكن مَرُوبِّاً . والسر اويل بمنزلة القباء في جميع ما قلنا ، لأنه لا يسمى  
مراويل مبطناً كان أو غير مبطن .

### باب النفل من أسلاب الخوارج

وأهل الحرب يقتاتلون معهم بأمان أو بغير أمان (ص ٢٤٩)

١٢٨٨ - قال : أمان الخوارج لأهل الحرب جائزٌ كأمان أهل

العدل . لأنهم مسلمون من أهل فئة متمنعة وبيان هذا الوصف في قوله  
تعالى : ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾<sup>(١)</sup> وفي قول علي رضي الله عنه :

إِخْوَانُنَا بَعَّوْا عَلَيْنَا . ثم أمان الواحد من المسلمين كأمان جماعتهم .

لأن أهل الحرب لا يفتنون على السبب الموجب للقتال بين أهل العدل  
وأهل البغي ، حتى يميزوا أهل العدل من أهل البغي فيستأمنوا منهم . فإذا  
استأمنوا من أهل البغي فقد سالمونا على أن يتجروا فينا وذلك أمان نافذ .

فلا ينبغي لأهل العدل أن يُغيروا عليهم حتى ينبذوا إليهم .

إن كانوا في منعة ، أو يبلغوهم مأمنهم إن كانوا في غير منعة .

١٢٨٩ - ولو استعان الخوارج بأهل الحرب على قتال أهل

العدل فخرجوا إليهم فظهر عليهم أهل العدل ، سبوا أهل الحرب ،

ولا يكون استعانة الخوارج بهم أماناً لهم .

ومن أصحابنا من قال : كان ذلك أماناً لهم . ولكنهم حين قاتلوا أهل العدل

(١) سورة الحجرات ، ٤٩ ، الآية ٩ .



١٣٣٤ - ولو قتل رجلاً على برذون أو برذونة فله ذلك

لأنه فارس ، سواء كان على برذون أو فرس عربي .

ألا ترى أن مثله من المسلمين يستحق سهم الفرسان ؟

فإن قيل : هذا فيما إذا كان الفرس مع غلامه في المعسكر موجوداً .

قلنا : لا كذلك ، فإن في حق المسلمين ، غلامه بهذا الفرس ، لا يستحق

سهم الفرسان ، فيتمكن أن يجعل هو فارساً به . وهنا في حكم التنفيل غلامه

فارس بهذا الفرس لا يكون هو فارساً به .

١٣٣٥ - ولو قتل رجلاً على بغل أو حمار أو بعير لم يكن له .

لأنه غير فارس بهذا المركب ، ولأن اسم الفرس لا يتناول بهال .

١٣٣٦ - ولو قال : مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فله فرسه . فقتل رجلاً أو فارساً

فله من الغنيمة فرس عربي وسَطٌّ ، أو قيمته . ولا يكون له برذون .

لأنه أطلق اسم الفرس فيما أوجبه نفلاً له . ومطلقه يتناول العربي خاصة .

ومبطلق التسمية يستحق الوسط . من عين المسمى ، أو قيمته . بخلاف ما سبق .

فقد أضاف الفرس هنا إلى القَتِيل بحرف الهاء ، وبه يتبين أن مراده ما يكون

القَتِيل فارساً به ، وذلك يعم البرذون والفرس العربي .

١٣٣٧ - وعلى هذا لو قال : مَنْ دَخَلَ مِنْ بَابِ الْمَدِينَةِ عَلَى فَرَسِهِ

أَوْ مَنْ قَاتَلَ عَلَى فَرَسِهِ فله مئة درهم . فهذا على العَرَاب<sup>(١)</sup> والبراذين

جميعاً .

(١) ق « العربي » وفيه الهاش « العراب » . نسخة حميري .

ولو قال : على فرس فهو على العَرَاب خاصة

وكذلك لو قال : مَنْ نَزَلَ عَنْ فَرَسِهِ فَقَاتَلَ رَاحِلًا فله مئة .

فهذا على العَرَاب والبراذين .

ولو قال : على فرس ، ففي القياس لا يستحق النفل إلا مَنْ

نزل عن فرس عربي .

لأنه أطلق اسم الفرس فلا يتناول إلا العربي ، كما في الفصول المتقدمة .

وفي الاستحسان كلُّ مَنْ نَزَلَ عَنْ بَرْدُونٍ أَوْ فَرَسٍ عَرَبِيٍّ فَقَاتَلَ

رَاحِلًا فله نفله .

لأن مقصود الأمير هنا التحريض على مباشرة القتال راجلاً .

ألا ترى أن من نزل عن فرس عربي ولم يقاتل (ص ٢٥٦) لا يستحق

النفل ؟ وفيما هو المقصود لا فرق بين أن ينزل عن برذون أو عن فرس عربي .

ولأنه وإن أطلق الفرس فقد علمنا أن المراد فرسه : إذ الإنسان ينزل .

عن فرسه لا عن فرس غيره . فكان هذا وقوله : عن فرسه . سواء . واسم

البرذون في التنفيل يتناول الذكر والأنثى . ولا يتناول الفرس العربي بهال .

لأن هذا اسم نوع خاص من الخيل ، فلا يتناول نوعاً آخر ، بمنزلة ما لو قال :

من قتل رجلاً على فرس عربي . فإن ذلك على الذكر والأنثى من ذلك النوع

خاصة ، دون البراذين . بخلاف الفرس ، فإنه يستعمل في البراذين وفرس

العرب جميعاً كالخيل .

وإن كان الاسم حقيقة في العربي فعند الإطلاق يحمل على الحقيقة ،



وعند الإضافة يعتبر عرف الاستعمال . والفارس الشهري<sup>(١)</sup> من نوع البراذين  
دون العراب .

١٣٣٨ - ولو قال : مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ دَابَّتُهُ . فاسم الدابة يتناول  
الخيول والبغال والحمير كما قال تعالى : ﴿ لِيَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾<sup>(٢)</sup> .  
ولهذا لو حلف لا يركب دابة يتناول الاسم هذه الأشياء الثلاثة .

١٣٣٩ - وإن قتل رجلاً على بعير أو ثور لم يكن له ذلك . إلا  
أن يكونوا قوماً دوابهم الإبل والثيران . فباعتبار الحال يصير  
معلومًا أن مراد الإمام ذلك .

والكلام يتقيد بدلالة الحال . واسم البغل في التنزيل يتناول الذكر والأنثى  
وكذلك اسم البعثة . لأن الهاء تستعمل فيه لعلامة الوجدان لا لعلامة التأنيث .  
كاسم البقرة . يتناول الذكر والأنثى . واسم الحمار والبعير يتناول الذكر  
والأنثى جميعاً . فأمّا اسم الأتان فلا يتناول إلا الأنثى . وكذلك اسم حمارة .  
لأنه لا تستعمل الهاء هنا إلا لعلامة التأنيث . واسم الجمل والبعير يتناول الذكر  
والأنثى أيضاً . فأمّا اسم ثفافة فلا يتناول إلا الأنثى خاصة . وقد بينا هذا  
في الجامع .

١٣٤٠ - ولو قال : مَنْ قَتَلَ فارساً فَلَهُ دَابَّتُهُ . فقتل رجلاً  
على حمار أو بغل أو بعير لم يكن له شيء .

(١) في هامش « والشهري ( بكسر الشين ) البراذين . وجسمها الشهري . مشرب » .  
(٢) سورة النحل ، ١٦ ، الآية ٨ . وفي « هـ » كما قال تعالى : والخيول والبغال والحمير  
لتركبوها وزينة » .

لأنه ما كان فارساً بدابته ، وإنما شرط الاستحقاق أن يقتل فارساً .

١٣٤١ - ولو قتل رجلاً على برذون ذكر أو أنثى ، استحق  
دابته .

لأنه فارس بدابته .

وهو نظير قول ابن مسعود رضى الله عنه ، فيما صنع مسروق وجندب : « كلا كما أصاب » . يعنى طريق الاجتهاد .

قال : وأحسن الوجوه عندى وأقربها من الحق الوجه الأخير .  
لأن فيه تحقيق ما هو المقصود بالتنفيل وهو التحريض .

ألا ترى أنهم لو انتهوا إلى مطمورة<sup>(١)</sup> فقال الأمير : من ناهضها أى قام بأخذها فله ما فيها بعد الخمس . ففعل ذلك جماعة منهم فإن كان ينتصف منهم أهل المطمورة استحقوا النفل . وإن اجتمع على المطمورة من العسكر من يعلم أن أهل المطمورة لا ينتصفون منهم لم يكن لهم النفل .

لمراعاة التحريض .

١٣٤٤ - ولو قتل رجل قتيلين أو أكثر بضربة واحدة فله سلبهم جميعاً ، كما لو قتلهم بضربات مختلفة .  
لأن كلمة « من » عامة . فينعم به المقتولون أيضاً .

١٣٤٥ - وإذا دخل الأمير مع العسكر أرض الحرب فقال لهم قبل أن يلقوا قتالاً : من قتل منكم قتيلاً فله سلبه . فهذا جائز .  
وبينى حكم هذا التنفيل إلى أن يخرجوا من دار الحرب .

(١) فى هامش ق « وعن ابن دريد : بنى فلان مطمورة إذا بنى داراً فى الأرض أو بيتاً . » وهذا الذى أرادوه محمد رحمه الله فى السير . مغرب .

لأن المقصود<sup>(١)</sup> تحريضهم على الإيمان والطلب ، فينقيد مطلق كلامه بهذا المقصود .

١٣٤٦ - حتى إذا انتهى مسلم إلى مشرك نائم أو حتى فى عماله فقتله ، فله سلبه . بمنزلة ما لو لقوا العدو فقتله فى شرف أو بعد ما انهزموا .

لأن تنفيل الإمام عم المقتولين على أى حال كانوا ، بعد أن يكون حيث يحل قتلهم .

١٣٤٧ - وكذلك عم القاتلين من يكون لهم سهم فى حبة أو رضح . كالنساء والصبيان والعبيد .

فأما إذا قال الأمير هذه المقالة بعد ما أصطفوا للقتل فهذا على ذلك القتال حتى ينقضى .

لأن الحال دليل عليه . وهذا لأنه لما أحر الكلام إلى أن حضر قتال . فقد علمنا أن مقصوده التحريض على ذلك القتال بخلاف الأول . بهت .  
تكلم به حين دخلوا دار الحرب . فعرفنا أن مراده التحريض على الدخول والطلب .

ثم إن بقوا فى ذلك القتال أياماً فحكم ذلك التنفيل بغيره .

١٣٤٨ - وكذلك إن دخل المنهزمون حصنهم فتحص فيه وأقام المسلمون يقاتلونهم فقتل رجل قتيلاً فله سلبه .

(١) فى هامش ق « مقصوده . نسخة » .

## باب من يكون له النفل ومن لا يكون

١٣٤٢- وإذا قال: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ. فالقياس أن يكون السلب للقاتل، واحدًا كان أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر من ذلك. لأن «من» من أساء العموم، فيتناول المخاطبين<sup>(١)</sup> على سبيل الاجتماع والانفراد جميعًا.

١٣٤٣- ولكن الأخذ بالقياس في هذا قبيح.

إذ يؤدي إلى القول بأن العسكر كلهم لو اجتمعوا على قتل رجل واحد استحقوا سلبه. وقد علمنا أن الإمام لم يرد ذلك بالتنفيل. لأن معنى التحريض يغيب به.

ولكن للاستحسان فيه وجوه.

أحدها أنه إن قتل رجل أو رجلان فلهما السلب. وإن قتله ثلاثة لم يكن لهم سلبه.

لأن الثلاثة أدنى الجمع المتفق عليه. فإن الكلام وحدان وتنشئة وجمع. فبه تبين أن الجمع غير التنشئة. ثم أدنى الجمع المتفق عليه كأعلى الجمع. ومراد الإمام بهذا تحريض الآحاد على القتال لا تحريض الجماعة. ولأنه يجوز للمسلم

(١) في هامش في «المخاطب» - نسخة حميري.

أن يقر من الثلاثة ولا يحل له أن يقر من الواحد ولا من الاثنين. قال تعالى ﴿وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله﴾<sup>(١)</sup> فبه تبين الفرق بين الاثنين والثلاثة، وأن حكم الاثنين حكم الواحد. ولكن هذا إذا كان معه السلاح. وهو يطمع (ص ٢٥٧) في أن ينتصف من اثنين. فأما إذا لم يكن معه سلاح ولا يطمع في أن ينتصف منهما فلا بأس بأن ينحاز<sup>(٢)</sup> إلى فئة ولا يلتصق بيده إلى التهلكة.

والوجه الثاني للاستحسان أنه إن قتل قوم لا منعة لهم من المسلمين فلهم السلب. وإن قتله قوم لهم منعة لم يكن لهم السلب. لأن الذين لا منعة لهم حكمهم حكم الواحد.

ألا ترى أنهم لو دخلوا دار الحرب على وجه الالتصاق لم يخمس ما أصابوا. بخلاف ما إذا كانوا أهل منعة في حكم التنفيل، لأنه بصحة التنفيل فيه يبطل حتى أرباب الخمس عنه.

والوجه الثالث أنه إن قتل قوم يرى الإمام والمسلمون أن ذلك القتل كان ينتصف منهم لو خلى بينه وبينهم فلهم سلبه، وإن كان لا ينتصف منهم لم يكن لهم سلبه.

لأن المقصود التحريض وإنما يتحقق معنى التحريض على قتل من ينتصف منهم دون من لا ينتصف.

قال: وكل هذا واسع إن أمضاه الإمام وراه عدلا.

وليس مراده أن كل هذا حق، وإنما مراده أن كل هذا طريق الاجتهاد.

(١) سورة الأنفال، ٨٠، الآية ٦٦.

(٢) في حاشية هـ «من انحاز كما في القرآن» أو منحزا إلى نسبة أي مائلا إلى

جماعة مسلمين سوى التي فر منها «الفر».

لأن ذلك القتال باقٍ إذا لم يتركوه حيناً . ولا حصل مقصودهم به ،  
وهو تمام القهر .

١٣٤٩ - وإن لم يتبعهم (ص ٢٥٨) المسلمون بعد ما أنهزموا  
حتى لحقوا بحصونهم . ثم مروا بعد ذلك بحصونهم فقتل مسلم  
رجلاً ممن كان أنهزم منهم أو من غيرهم لم يكن له سلبه .

لأنهم حين تركوا أتباعهم فقد انقضت تلك الحرب حقيقة وحكماً ،  
والتنفيل كان مقيداً بها .

١٣٥٠ - ولو كانوا على إثرهم فعمروا بحصنٍ آخر ، فقتل  
رجلٌ منهم قتيلاً : لم يكن له سلبه .

لأن النفل كان على الحرب الأولى (١) ، وهي ما كان بينهم وبين أهل  
هذا الحصن . إنما كانت بينهم وبين الذين حضروا . فهذا إنشاء حرب أخرى (٢)  
لم يكن التنفيل متناولاً لها .

١٣٥١ - ولو أن أصحاب الحرب الأولى أنهزموا ، فدخلوا حصناً  
آخر ، والمسلمون في إثرهم . فإن كان الغالب في هذا الحصن غير  
المنهزمين ، والمنعة منعتهم ، ثم قتل مسلمٌ قتيلاً ، لم يستحق سلبه .  
سواء كان المقتول من المنهزمين أو من غيرهم .

لأن هذه حرب سوى الأولى .

(١) هـ « الأول » خطأ .

(٢) هـ « آخر » خطأ .

١٣٥٢ - وإن كان عظيم (١) القوم الذين أنهزموا من المسلمين ،  
والمَنعة لهم ، فحكم ذلك التنفيل باقٍ ، وأهل الحصن الثاني  
بمنزلة مددٍ لحقهم . فتبقى الحرب الأولى . ومن قُتل من المنهزمين  
أو من غيرهم فله سلبه .

وهذا لما بينا أن الحكم للمنة والغلبة .

١٣٥٣ - ولو جاء ملكهم الأعظم بجنده فانحاز إليه الذين كانوا  
يقاتلون المسلمين ثم قتل مسلمٌ منهم قتيلاً لم يكن له سلبه .

لأن هذه منعة أخرى ، والتنفيل كان مقيداً بالحرب الأولى ، فبعد ما حدث  
لهم منعة أخرى تكون الحرب غير الأولى .

١٣٥٤ - فإذا لم يجدد الإمام تنفيلاً لم يستحق القاتل السلب .  
وإن جدّد الإمام التنفيل فسمعه بعض الناس دون البعض ، فكلٌّ من  
قتل قتيلاً استحق سلبه . الذي سمع والذي لم يسمع فيه سواء .

لأن هذا محض منفعة في حق القاتلين . ولأن كلام الإمام لما اشتهر  
في الناس فذلك بمنزلة الواصل إلى جماعتهم في الحكم (٢) .

(١) أى عظيم . وفي هـ ، ب « عظيم » خطأ .

(٢) ب ، هـ « والله الموفق » ق « والله أعلم » . ولا شيء في الاصل .

لأنّ التنفيل ما يكون قبل الإحراز ، فأما بعد الإحراز فكون صلة  
لا تنفيلا ، وليس للإمام أن يخص بعض الغائبين بالصلة من الغنيمة بعد  
ما ثبت حصم فيها .

١٤١٦- فإن نفل الإمام بعد الإحراز على قدر العناء والجزاء  
فكان ذلك من رأيه فهو نافذ .

لأنه أمضى باجتهاده فصلا مختلفا فيه . فليس لأحد من القضاة أن يبطل  
ذلك .

١٤١٧- ويحل للمنفّل أن يأخذ ذلك وإن كان هو ممن  
لا يرى التنفيل بعد الإصابة .

لأن الرأي يسقط اعتباره إذا جاء الحكم بخلافه . فإن قضاء القاضي  
ملزم غيره . ومجرد الاجتهاد غير ملزم غيره . وهو نظير ما لو قال لامرأته :  
أنت طالق البتة . ومن رأيه أن ذلك تطليقه بآئنة . فقضى القاضي بأنها  
تطليقة رجعية كما هو قول عمر وابن مسعود رضي الله عنهما : فإنه ينفذ  
قضاؤه ، ويسعه أن يقيم عليها . ولكن هذا على قول محمد . وأما على قول  
أبي يوسف فالاجتهاد لا يدع رأيه إذا كان ذلك أشد عليه بقضاء القاضي  
بخلافه . وقد بينا ذلك في شرح المختصر في آخر الاستحسان . والله أعلم .

## باب ما يجوز من النفل بعد إصابة الغنيمة

ومن يجوز ذلك منه (١)

١٤١٨- قال : ولو أن سرية في دار الحرب أصابوا غنائم فعجزوا  
عن حملها إلى دار الإسلام ، وأراد الأمير إحراقها أو تركها ، ثم بداله  
فقال للمسلمين : من أخذ منها شيئا فهو له . فهذا جائز . ومن تكلف  
منهم فأخرج شيئا فهو له ، ولا خمس فيه .

لأن هذا تنفيل وقع على وجه النظر ، وإنما كرهنا التنفيل بعد الإصابة  
لما فيه من إبطال حق بعض الغائبين بعد ما ثبت حقهم في المصاب . والإبطال  
إنما يكون عند التمكن من الحفظ . وتأكيده (٢) حقهم بالإخراج . فأما بعد  
تحقق العجز عن ذلك فهذا لا يكون إبطالا لحق أحد .

يوضحه أن له إحراق الجمادات (ص ٢٦٦) منها ، وذبح الحيوانات ،  
ثم الإحراق أو تركها في مضیعة . وفي ذلك إبطال حق الكل . فمن ضرورة  
جواز ذلك جواز إبطال حق البعض بتخصيص البعض بطريق التنفيل .

ولأن في الإحراق إبطال حق لا مصلحة فيه لأحد من المسلمين ، وفي التنفيل  
توفير المنفعة على بعضهم . فكان الميل إلى هذا الجانب أولى .

١٤١٩- فأما إذا كان قادراً على الإخراج أو البيع أو التسمية

(١) هـ وما لا يجوز ذلك فيه .

(٢) ب تأكيده .

فهو متمكّن من إيصال المنفعة إلى جماعتهم . فلا ينبغي له أن يُبطل  
حق بعضهم .

وكذلك لو قال عند العجز : مَنْ أَخَذَ شَيْئاً فَهُوَ لَهُ بَعْدَ الْخَمْسِ . أو  
قال : فَاهُ نَصَفَ مَا أَخَذَ قَبْلَ الْخَمْسِ أَوْ بَعْدَهُ . فذلك كله صحيح .  
ينبغي له أن يفعل من ذلك ما يكون أقرب إلى النظر ، ثم القسمة  
بعد الإخراج ، على ما أوجبه الأمير بالتنفيل .

وإن أخذَ وَجَدَ منهم شيئاً كان المسلمون يقدرّون على إخراجها ،  
ولم يكن للإمام علم به من جوهرٍ أو غير ذلك ، فإن هذا يخمس ،  
والباقي بينهم على سهام الغنيمة .

لأن صحة هذا التنفيل لضرورة العجز عن الإحراز . والثابت بالضرورة  
لا يعدو مواضعها ، فلا يتناول هذا التنفيل ما لم يتحقق فيه الضرورة .

١٤٢٠ - وإذا ثبت هذا الحكم فيما أخذوا من أموالهم ثبتَ فيما  
لم يأخذوه بطريق الأولى ، حتى إذا مروا ببناء من بنائهم فيه  
السلحُ والرخامُ وماء الذهب ولم يقدرّوا على أخذه وإخراجه  
فقال الأمير : مَنْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئاً فَهُوَ لَهُ ، فذلك صحيح . وَمَنْ  
خَرِبَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ وَأَخْرَجَهُ اخْتَصَّ بِهِ .

لأنهم وإن كانوا قادرين على هدمه فقد كانوا عاجزين عن إخراجها .

ولهم أن يتركوه فيصح تنفيلُ أميرهم في ذلك أيضاً ، ويستوى  
إن كان ذلك مما يقدر على حمله بعد الهدم أو لا يقدر عليه .

لأن التنفيل من الأمير قبل الهدم ، وإنما صار بحيث يقدر على حمله  
بما أحدث فيه من الهدم بعد تنفيل الإمام .

١٤٢١ - إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ مَوْضِعاً نَائِياً عَنِ الْبِنَاءِ  
يقدرّون على إخراجها حين نَفَلَ الإمام ولم يُعلم به ، فإن ذلك  
يُقسم بين الجماعة ، وإن أخرجَهُ واحدٌ منهم .

لأن التنفيل لم يتناوله .

١٤٢٢ - وَلَوْ أَنَّ الْأَمِيرَ لَمْ يَنْفَلْ أَحَداً وَلَكِنَّ أَمْرَهُمْ بِإِحْرَاقِ  
ذلك ، فتكلّف بعضهم إخراجها على دوابهم إلى دار الإسلام ،  
فذلك يخمس ويُقسم بين جميع السرية .

لأن تخصيص البعض بتنفيل الإمام ، ولم يوجد ، إنما الموجود الأمر  
بالإحراق ، ولا تأثير له في تخصيص بعضهم بشيء ، وأدنى الدرجات أن الذي  
أخرج أحياً بفعله ما كان مشرفاً على الهلاك ما كان مشتركاً بينه وبين غيره ،  
فلا يكون ذلك سبباً لقطع الشركة وتخصيصه به .

١٤٢٣ - وَلَوْ قَسَمَ مَا أَصَابَ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ ، أَوْ بَاعَهُ مِنَ التِّجَارِ ،  
أَوْ أَخْرَجَهُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَلَحَقَهُمُ الْعَدُوُّ ، وَابْتُلُوا بِالْهَرَبِ ،  
فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْرِقُوا ذَلِكَ بِالنَّارِ لِيَنْقُطَ نَفْعَةُ الْعَدُوِّ عَنْهُ . فَإِنَّ فِي ذَلِكَ



معني الكسب لهم. وإن كان يجوز للغزاة أن يفعلوا ذلك بما نُقِلَ عليهم من متاعهم وسلاحهم في دار الحرب، لئلا ينتفع به العدو، كما فعله جعفر<sup>(١)</sup> فإنه حين أنيس من نفسه عقر فرسه.

فلأن يجوز ذلك فبا أخذوا من أمتعة أهل الحرب كان أولى.

١٤٢٤- فَإِنْ نَبَذُوا ذَلِكَ لِيَحْرِقُوهُ فَقَالَ الْأَمِيرُ: مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ، فَأَخَذَ ذَلِكَ قَوْمٌ وَأَخْرَجُوهُ مِنَ الْمَهْلَكَةِ، فَذَلِكَ كُلُّهُ مُرْدُودٌ إِلَى أَهْلِهِ.

لأنه بالقسمة والبيع قد تعين الملك فيه.

١٤٢٥- وليس للإمام ولاية التنفيل في أملاك الناس بحال، وكذلك بالإخراج إلى دار الإسلام، وقد تأكد الحق فيه لهم على وجه يورث عنهم، فلا يبقى للإمام فيه ولاية التنفيل أصلاً. بخلاف ما قبل الإحراز. فالنائب هناك حق ضعيف (ص ٢٦٧) ثبت بالإحراز باليد، وذلك بعدم الإلقاء للإحراق، فيلحق هذا التنفيل بالتنفيل قبل الإحراز. فأما بعد الإحراز بالدار فالحق قد يتأكد بتمام السبب بالإحراز بالدار، فلا يبطل ذلك بالإلقاء للإحراق. فلا يكون للإمام فيه ولاية تنفيل. وهذا بعد القسمة. والبيع أظهر.

لأن الملك قد تعين فيه.

(١) أي جعفر بن أبي طالب. وفي حاشية هـ يعني في غزوة مؤتة التي استشهد فيها.

ألا ترى أنهم لو طرحوا ذلك في دار الحرب فلم يفتن بها أهل الحرب حتى دخلت سرية أخرى فأخرجوها، وأخذها أهل الحرب، ثم دخلت سرية أخرى فأخذوها منهم، لم يكن للسرية الأولى حق، بمنزلة سائر أموال أهل الحرب التي لم تؤخذ منهم.

ولو طرحوها للإحراق بعد القسمة والبيع ثم تركوها مخافة العدو، ولم يعلم بها المشركون حتى جاءت سرية أخرى فأخذوها وأخرجوها فهي مردودة على الملاك لبقاء ملكهم فيها.

١٤٢٦- وإن أخذها المشركون ثم استنقذها من أيديهم سرية أخرى، فإن وجدها الملاك قبل القسمة أخذوها بغير شيء، وإن وجدوها بعد القسمة أخذوها بالقيمة، بمنزلة سائر أموالهم إذا أصابها أهل الحرب وأحزروها. وكذلك بعد الإحراز بدار الإسلام. وإن طرحوها ثم جاءت سرية أخرى فأخذوها ولم يعلم بها أهل الحرب فهي مردودة على السرية الأولى، لتأكد حقهم فيها. وإن أحزروها أهل الحرب ثم أخذها منهم سرية أخرى فإن وجدها السرية الأولى قبل القسمة أخذوها بغير شيء. وإن وجدوها بعد القسمة فلا سبيل لهم عليها. وهذه هي الرواية الثانية<sup>(١)</sup> التي بينا أنها أصح في هذه المسألة.

لأنهم لو أخذوها أخذوها بالقيمة، وحقهم قبل القسمة في المالية،

(١) هـ - الثانية.

إذ لا ملك لأحد في العین ، ولهذا كان للإمام أن يبيعها ويقسم الثمن ، فلا يكون الأخذ بالقيمة مفيداً لهم شيئاً ، وإنما يثبت حق الأخذ إذا كان مفيداً .

١٤٢٧ - ولو أن المشتري ، أو الذين وقع ذلك في سهامهم ، أو الذين رَمَوْا بمتاعهم قالوا حين رَمَوْا به : مَنْ أَخَذَ شَيْئاً فَهُوَ لَهُ . فَأَخَذَ ذَلِكَ قَوْمٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ لَهُمْ ، أخرجوه أو لم يخرجوه .

لأن هذا هبة من المالك للأخذين . وقد تمت الهبة بقبضهم . فإني أريدوا الرجوع فيه فلمهم ذلك قبل أن يخرجوه الأخذون إلى دار الإسلام كما هو الحكم في الهبة .

١٤٢٨ - وإن أخرجوه أو بلغوه موضعاً يقدر فيه على حمله لم يكن لهم أن يرجعوا فيه .

لأنه حدث<sup>(١)</sup> فيه زيادة بصنع الموهوب له . فإنه كان مشرفاً على الهلاك في مضيق ، وقد أحياه بالإخراج من ذلك الموضع ، فالزيادة في عين الموهوب تمنع الوهاب من الرجوع ، ولكن هذا الحكم فيما إذا أخذه من سماع مقالة المالك منه ، أو ممن بلغه ، فأما من لم يسمع ذلك أصلاً إذا أخذ شيئاً فأخرجوه كان عليه أن يرده إلى مالكه . لأن من علم بقبضه فإمّا أخذه على وجه الهبة . فيكون ذلك قبضاً متممًا للهبة ، ومن لم يعلم ذلك فهو إمّا أخذه لا على وجه الهبة بل على وجه الإعانة للمالك في الرد عليه ، فلا يستملك له بهذا الأخذ .

فإن قيل : هذا إيجاب لمجهول ، فكيف يصح بطريق الهبة ؟

قلنا : لأن هذه جهالة لا تنفي إلى المنازعة . فالملك إمّا يثبت عند

(١) ب . حمل .

الأخذ ، وعند ذلك ، الأخذ متعين معلوم . وكان المالك بهذا اللفظ . أباح أخذه على وجه الهبة منه ، وهذه الإباحة تثبت مع الجهالة .

أصله : ما رواه عبد الله بن قرط . التَّمْلِي أُنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَفْضَلُ الْأَيَّامِ يَوْمُ النُّحْرِ ، ثُمَّ يَوْمُ الْقَرِّ .

يعني الثاني من أيام النحر - لأن الحاج يقرّون فيه بني .

قال : وقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدنات خمساً أو ستاً ، فطفقن يزِدْنَ إِلَيْهِ بَأَيْتَهُنَّ يَبْدَأُ . فَلَمَّا وَجِبَتْ جَنُوبَهَا قَالَ كَلِمَةً لَا أَفْهَمُهَا . فَسَأَلْتُ بَعْضَ مَنْ يَلِيهِ : مَاذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، فَقَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ شَاءَ اقْتَطَع .

فهذه إباحة الأخذ على (ص ٢٦٨) وجه التملك ، والانتفاع بالمأخوذ ، أوجبها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الجهالة . فما يكون من هذا الجنس يتعدى إليه حكم هذا النص .

يقرره أن مجرد الإلقاء بغير كلام يفيد هذا الحكم . فإن الإنسان ينثر السكر والدرهم في العرس وغيره ، وكل من أخذ شيئاً من ذلك يصير مملوكاً له ، ويجوز له أن ينتفع به من غير أن يتكلم الناصر بشيء .

وقيل : بأن الحال دليل على الإذن في الأخذ . فإذا وجد التصريح بالإذن في الأخذ ، فلأن يثبت هذا الحكم كان أولى .

وعلى هذا لو وضع الإنسان الماء والحمد<sup>(١)</sup> على باب داره فإنه يباح

(١) من ، في « الجند » وفي حاشية « ه » هو نوع من شربة وانه محمود عندهم . القرب .

الشرب منه لكل من مر به من غنى أو فقير لوجود الإذن دلالة .

وإذا غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لأحد وأباح للناس الإصابة من ثمارها فإنه يجوز لكل من مر بها أن يأخذ من ثمارها فيتناوله . وكل ذلك مأخوذ من الحديث الذى رويناه .

١٤٢٩ - وَلَوْ أَنَّ الْأَمِيرَ بَعْدَ انْهِزَامِ الْمُشْرِكِينَ نَظَرَ إِلَى قَتْلِهِمْ ، عَلَيْهِمْ أَسْلَابُهُمْ ، وَهُوَ لَا يَدْرِي مَنْ قَتَلَهُمْ ، فَقَالَ : مَنْ أَخَذَ سَلْبَ قَتِيلٍ فِيهِ لَه . فَأَخَذَهَا قَوْمٌ ، فَذَلِكَ لَهُمْ نَفْلٌ<sup>(١)</sup> .

لأن المسلمين لم يأخذوها ، فيكون هذا في معنى التنفيل قبل الإصابة . والأصح أن تقول : هذا تنفيل بعد الإصابة . ولكن الإمام أمضاه باجتهاده . والمختلف فيه بإمضاء الإمام باجتهاده يصير كالمتفق عليه ، حتى إذا مات أو عزل وولى غيره لم يسترد من الآخرين شيئاً من ذلك .

١٤٣٠ - وَإِنْ لَمْ يَأْخُذُوا حَتَّى عُزِلَ الْأَوَّلُ وَجَاءَ أَمِيرٌ آخَرُ ثُمَّ أَخَذُوا ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمُوا بِعِزْلِهِ أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّ الثَّانِيَّ يَأْخُذُ كُلَّهُ مِنْهُمْ فِيرُدُّهُ فِي الْغَنِيمَةِ .

لأن التنفيل الأول قد بطل بعزله قبل حصول المقصود . فالمقصود هو الأخذ ، فإذا بطل تنفيذه قبل حصول هذا المقصود صار كأن لم يكن . وقد تقدم نظيره فيما إذا نفل قبل الإحراز ثم مات أو عزل قبل الإصابة واستعمل غيره ، فإنه يبطل حكم ذلك التنفيل . ففى التنفيل بعد الإصابة هذا أولى . وهو بمنزلة قضاء لم ينفعه قاض حتى عزل واستغنى غيره ممن يرى خلاف ذلك .

(١) هـ « نفل » .

ثم فرغ على الأصل الذى بينا أن التنفيل عند حضرة القتال يكون على ذلك القتال خاصة ، وعند دخول دار الحرب قبل أن يلقوا قتالا يكون باقياً إلى أن يخرجوا إلى دار الإسلام .

يقول :

١٤٣١ - فَإِنْ خَرَجُوا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ قَفَلُوا إِلَى دَارِ الْحَرْبِ فَقَتَلَ رَجُلٌ قَتِيلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَلَا سَلْبَ لَهُ .

لأن حكم ذلك التنفيل قد انتهى بخروجهم إلى دار الإسلام . وهذه دخلة أخرى ، فإن لم يجدد الإمام تنفيلاً غيرها<sup>(١)</sup> لم يكن للقاتل السلب .

ألا ترى أنهم لو أقاموا سنة ثم رجعوا لم يكن للقاتل السلب بالتنفيل الأول ؟

١٤٣٢ - وَلَوْ بَلَغَهُمْ أَنَّ الْعَدُوَّ دَخَلُوا دَارَ الْإِسْلَامِ فَخَرَجُوا يَرِيدُونَهُمْ ، فَقَالَ الْأَمِيرُ : مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ . فَهَذَا عَلَى مَا أَصَابُوا فِي وَجْهِهِمْ ذَلِكَ ، فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَدَارِ الْحَرْبِ ، إِلَى أَنْ يَرْجِعُوا إِلَى مَنَازِلِهِمْ .

وإن لقوا العدو في دار الإسلام ثم قال الأمير ذلك فهذا على ذلك القتال خاصة .

لما بينا أن المطلق من الكلام يتقيد بما هو الغالب من دلالة الحال في كل فصل .

(١) ق ، هـ « عندما » وفى مائتين « غير ما » نسخة .

١٤٣٣ - ولو أنَّ الأميرَ بعثَ في دار الحربِ سرِّيَّةً إلى حصن وقال :  
ما أصبتمُ منه فلكمُ الربعُ من ذلك . فأقاموا عليه أياماً يُقاتلون ، ثم  
لحقهم العسكرُ فقاتلوا معهم حتى فتحوا الحصن فلا نفلَ للأولين .

لأنه إنما أوجب لهم النفلَ فيما يصيبون من قتالهم دون من بقي من العسكر .  
والقصد كان تحريضهم (ص ٢٦٩) على فتح الحصن والإصابة ، ولم يحصل ذلك بهم .

ألا ترى أنَّ العسكرَ لو فتحوا الحصن دون أهل السرية لم يكن لأهل  
السرية من النفل شيء ، وإن كان الفتح بحضور منهم ، فكذلك إذا كان الفتح  
بقتال جميع أهل العسكر .

١٤٣٤ - قال : ولو بعث الإمامُ سرِّيَّةً من دار الإسلام وعليهم أميرٌ  
ثم عزل أميرهم وبعث أميراً آخرَ . وقد نفل الأولُ قومًا نفلًا فأخذوه  
فإن كانوا أخذوا ذلك قبل علمه بعزله فذلك سالم لهم . وكذلك  
إن كان ابتداء التنفيل منه قبل أن يعلم بالعزل .

لأنه أمير ما لم يعلم بعزله أو يأتيه من هو صارفه ويخبره بعزله .

١٤٣٥ - فأما إذا نفل الأول بعد ما جاء الثاني وأخبره بعزله  
فتنفيله باطلٌ .

لأنه التحق بسائر الرعايا .

١٤٣٦ - وإن جاءه الكتابُ بأنَّ الإمامَ قد بعثَ فلاناً أميراً على  
السرية ، فما لم يقدم عليه فلانٌ فهو أميرٌ على حاله يجوزُ تنفيله .

ألا ترى أنه لو كان أمير مصر كان له أن يصلِّي الجمعة إلى أن يقدم  
صارفه :

وهذا لأنه لا يجوزُ تركُ المسلمين سُدىً ليس عليهم من يدبِرُ  
أُمُورَهم في دار الإسلام ولا في دار الحرب . فما لم يقدم الثاني كان  
التدبيرُ إلى الأول ، فيصحُّ منه التنفيلُ . إلا أن يكون الإمامُ  
كتب إليه : إِنَّا قد عزَلْنَاكَ واستعملنا فلاناً ، أو لم يذكر هذه  
الزيادة ، فحينئذ يصيرُ هو معزولاً لا يجوزُ تنفيله بعد ذلك .

لأنه صار أميراً بخطاب الأمير إياه ، عند التقليد . فيصير معزولاً بخطابه  
إياه بالعزل . والخطاب من نأى كالخطاب من دنا .

١٤٣٧ - ولو كان الأميرُ الأولُ حين استُعْمِلَ أمرُ بآن يدخل  
بالقوم أرضَ الحرب فلم يدخل بهم حتى جاءه كتابُ الإمام : إِنَّا قد  
أَمَرْنَا فلاناً ، فلا تبرح حتى يأتيك . فَعَجَلَ فدخل بهم أرضَ  
الحرب ونفل لهم نفلًا ، فذلك باطلٌ .

لأن نبي الإمام إياه عن دخول أرض الحرب قد وصل إليه بكتابه . فصار  
كما لو واجهه به .

١٤٣٨ - ولو واجهه بذلك فدخل بهم دار الحرب بغير أمرِهِ ،  
ولو يكن أميراً ، فلا يجوزُ تنفيله .

ولو كان الكتابُ أَنَاهُ : إِنَّكَ الْأَمِيرُ فادخل بهم . فإذا أدركك

١٠٥٠ - ولو أن السرية جاءت بغنائم فيها طعام وعلف لأهل  
العسكر أن يأكلوا ذلك بقدر حاجتهم .

لأنهم شركاء للسرية فيها بسهامهم .

فكما أن لكل واحد من أهل السرية أن يتناول فيها مقدار  
حاجته فكذلك لأهل العسكر أن يتناولوا .

لأن الشركة تقتضي المساواة .

فإن قيل : فأين ذهب قولكم أن المنفل بمنزلة الغنائم المحرزة . فإن بعد  
الإحراز بالدار ليس لواحد من الغانمين أن يتناول من الطعام والعلف من غير  
ضرورة ولا ضمان . فكان ينبغي أن يكون الجواب في المنفل قبل الإحراز كذلك .  
قلنا : إنما اختلفنا في هذا الحكم ، لأن إباحة تناول من الطعام والعلف قبل  
الإحراز ، باعتبار أنه يصير مستثنى من شركة الغنيمة لضرورة الحاجة لكل  
واحد منهم إلى ذلك ، فإنهم لا يقدرّون على أن يستصحبوا من دار الإسلام ما  
يحتاجون إليه من الطعام والعلف للذهاب والرجوع . ولا يجدون ذلك في دار  
الحرب شراء . وما يأخونه يكون غنيمة . وهذه الضرورة لا تتحقق في دار  
الإسلام . فإذا صار مستثنى من الشركة باعتبار هذه الضرورة بقي على أصل  
الإباحة . بمنزلة شراء كل واحد من المتفاوضين الطعام والكسوة لنفسه وعياله .  
فإنه يصير مستثنى من موجب المتفاوضة لضرورة الحاجة إليه . ثم هذه الضرورة  
تتحقق في الغنائم التي فيها نفل في دار الحرب كما تتحقق في الغنائم التي  
لا نفل فيها فيصير (ص ٢١٧) مستثنى من حكم النفل أيضاً . ولهذا جاز  
لأصحاب السرية تناول منها ، فكذلك لغيرهم .

فإن قيل : لا كذلك ، فإنهم إذا قسموا في دار الحرب أو في دار الإسلام  
أعطوهم (١) النفل من الطعام والعلف كما أعطوهم من سائر الأموال . ولو صار  
هذا مستثنى من التنفيل لما استحق النفل منه .

(١) ب « أعطوا » .

قلنا : هذا الاستثناء باعتبار الضرورة ، والثابت بالضرورة يتقدر بقدر (١)  
الضرورة .

ألا ترى أن الغنيمة التي لا نفل فيها إذا قسمت بين الغانمين فالطعام وغير  
الطعام في ذلك سواء ؟ ولم يدل ذلك على أن قبل القسمة لم تكن باقية على أصل  
الإباحة ، فكذلك حكم المنفل . ولهذا لا يباح تناول من الطعام والعلف للتجار  
الذين لا يقاتلون ، لأن ثبوت هذه الأشياء باعتبار الضرورة . وإنما يتحقق في  
حق الغزاة الذين لهم شركة في القسمة دون التجار . ولو تناول التجار شيئاً من  
ذلك أو علفوا دوابهم لم يغرّموا شيئاً ، لأن باعتبار (٢) الاستثناء الذي قلنا  
لا يتأكد الحق فيها ، ما داموا في دار الحرب ، فمن استهلك شيئاً منها لم يكن  
ضامناً للمنفل ، وغير المنفل فيه سواء ، بمنزلة قتل الرجال على ما قررنا .

١٠٥١ - قال : ولو أن السرية أصابوا أراضى بما فيها . فلهم  
النفل من ذلك كله ، لتعميم التنفيل من الإمام .

فإن رأى الإمام أن يمن بها على أهلها ويجعلهم ذمة فلا بأس بذلك .  
لأنه نصب ناظراً ، فربما رأى النظر في ذلك .

وليس لأصحاب النفل أن يأبوا ذلك عليه .

لأن حقهم في النفل كحق الغانمين في الغنائم المحرزة . وللإمام ولاية  
المن هناك فكذلك هنا .

١٠٥٢ - إلا أنه ينبغي له أن يسرح ضيهم بأن يعطيهم عوضاً من  
محل آخر واستدل عليه بفعل عمر رضي الله عنه فإنه حين بعث الناس إلى

(١) ب ، ق « يتقدرها » .

(٢) ق « اعتبار » .

العراق قال لجري بن عبد الله البجلي : لك ولقومك ربع ما غلبتم عليه .  
ففتحوا السواد . ثم جعل عمر رضى الله عنه الأرض بعد ذلك أرض  
خراج . ونم بمنه ما نفل جرياً وقومه من ذلك .

قال : وبلغنا أَنَّ امرأةً أُنْتَه فقالت : إِنَّ ذا قرابة لى مات من  
الغزاة فترك نصيبه من ذلك ميراثاً ، ولست أُسلم ما صنعت إلا أَن  
تعطينى دنانير . فَأَعْطَاهَا كَفّاً من دنانير .

وفى المغازى يروى هذا الحديث أَنَّها قالت : لست أَرْضَى - حتى تَلَا كَوْنُ  
ذهباً ويحملنى على ناقة حمراء . ففعل ذلك عمر رضى الله عنه .

فهذا دليل على أَنَّ من مات بعد الإحراز يورث نصيبه . وَأَنَّهُ يَنْبَغِي  
لِلْإِمَامِ أَن يَسْتَرْضَى أَصْحَابَ النْفَلِ بِأَن يعطيهم شيئاً إذا أَرَادَ الْمَن عَلَى أَهْلِ  
الأَرْضِ بِهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

### باب ما يطل فيه النفل وما لا يطل<sup>(١)</sup>

١٠٥٣ - وإذا بعث الخليفةُ عسكرياً إلى دار الحرب وعليهم أميرٌ  
فبعث أميرُهم سريةً ونفل لها الربع . ثم بعث الخليفةُ عسكرياً آخرَ  
من ناحية أخرى ، فلقوا السريةَ بعد ما غنمت الغنائم ، ثم لحقوا جميعاً  
بالمعسكر الأول ، وأخرجوا الغنائم<sup>(٢)</sup> إلى دار الإسلام ، فالنفلُ سالمٌ  
للسرية من جميع ما أصابوا على ما سَتَى أميرُهم لهم .

لأنَّ أميرَ ذلك المعسكر مبعوث الخليفة . فهو فيما ينفل كالخليفة ، ينفذ  
تنفيذه في حق العسكريين وجماعة المسلمين . بخلاف ما سبق من نفل أمير السرية لمن  
بعثه من سرية . لأن ولايته هناك مقصورة على أهل سرية (ص ٢١٨) .  
ألا ترى أَنه بعد الرجوع إلى المعسكر هو كسائر الرعايا ؟ وهاتنا الأمير  
العسكر ولاية كاملة ، باعتبار تقليد الخليفة إياه . فينفذ تنفيذه في حق الكل ،  
ثم ما يبقى بعد النفل والخمس يشترك فيه أهل العسكريين والسرية على سهام  
الغنيمة . لأنهم اشتركوا في إحراز ذلك بدار الإسلام .

١٠٥٤ - ولو أَنَّ السرية والعسكريين لقوهم خرجوا إلى دار  
الإسلام قبل أَن يلقوا المعسكر الأولَ فللسرية أيضاً نفلُها .  
لأن نفلهم قائم مقام الخليفة في التنفيل لهم . فيستحقون النفل بتسميته<sup>(٣)</sup> لهم

(١) اسم هذا الباب في هـ وحدهما « باب مبعوث الخليفة أميراً كالخليفة » .

(٢) ب « وخرجوا إلى دار الإسلام » .

(٣) ب « بتسميته » .



## باب النفل الذي ينقله أمير العسكر

١٠٣٩- وإذا خرج أمير العسكر مع السرية وخلف الضعفة في المعسكر، وأمر عليهم أميراً، فابتلوا بالقتال فنقل لهم أميرهم، فهو جائز على ما يجوز عليه نفل أمير السرية .  
لأن الذين خلفهم في المعسكر بمنزلة سرية وجههم من المعسكر إلى ناحية، فكما أن لأمرهم الولاية عليهم خاصة دون<sup>(١)</sup> الذين خرجوا مع أمير العسكر<sup>(٢)</sup> .  
فهنا<sup>(٣)</sup> لأمر الضعفة الولاية عليهم خاصة دون الذين خرجوا مع أمير العسكر في حكم التنفيل .

١٠٤٠- ولو أن أمير السرية الذين نقل لهم الإمام الثلث بعد الخمس بعد من المعسكر، ثم بعث سرية من سرية ونفلهم أقل من النفل الأول وأكثر، فذلك جائز في حصّة أصحاب سرية .  
ثم المسئلة على وجهين :

أحدهما أن نصيب السرية الثانية غنيمة ، ثم يرجع إلى السرية الأولى . ثم يلحقون جميعاً بأهل المعسكر . وفي هذا يجوز النفل للسرية الأولى<sup>(٤)</sup> . ويرفع ذلك مما جاءوا به ، ثم يقسم ما بقى حتى يتبين حصّة السرية الأولى<sup>(٥)</sup> . ثم ينفذ

(١) ب « دون العسكر الذين ... »

(٢) « الولاية عليهم خاصة دون العسكر » وقوله « الذين خرجوا مع أمير » نافذ

فيهما .

(٣) هـ ق « فيها هنا » .

(٤) ب ، ق « نقل السرية الأولى » .

(٥) هـ « لأن تنفيل الأمير السرية الأولى » .

من ذلك كله نفل السرية الثانية ، لأن تنفيل أمير السرية الأولى إنما يجوز في حصّة أصحابه خاصة من النفل والغنيمة جميعاً دون حصّة أهل العسكر .

فإذا تبين من ذلك حصتهم<sup>(١)</sup> يعطى من ذلك نفل السرية الثانية .

فإن كان يأتي ذلك على جميع حصتهم وبفضل أيضاً لم يكن لهم من الفضل شيء ، لأنه لا ولاية لأمرهم على حصّة أهل العسكر ، إلا أن يكون أمير العسكر أذن له في التنفيل ، فحينئذ هو نائب عن الأمير بنفذ تنفيله للسرية الثانية في حق جميع أهل العسكر .

والفصل الثاني : فيما إذا لم يلقوا أهل العسكر حتى خرجوا إلى دار الإسلام .  
فهناها يبطل نفل السرية الأولى ، لأن الحق في المصاب لهم خاصة ، والنفل العام في مثله باطل . كما لو كانوا بعثوا<sup>(٢)</sup> من دار الإسلام . وجاز نفل السرية الثانية ، لأنهم بمنزلة سرية مبعوثة من جيش في دار الحرب . وقد نقل لهم أميرهم . فيعطيه نفل من المصاب أولاً ثم يقسم الباقي بينهم وبين جميع أهل السرية على قسمة الغنيمة .

١٠٤١- ولو بعث الإمام من المعسكر سرية ونفل لهم الربع قبل الخمس ، فهو تنفيل صحيح في جميع ما أصابوا من ذهب أو فضة أو رقيق أو متاع .

لأنه سعى لهم بلفظ عام .

١٠٤٢- فإن حصّ شيئاً فهو على ما حصّ .

لأن الوجوب لهم بالتسمية ، فيراعى صفة التسمية .

(١) ب ، ق « تبين بالقسمة حصتهم » .

(٢) هـ « خرجوا » .

١٠٥٨- ولو أَنَّ أميرَ العسكرِ في دارِ الحربِ بعثَ سرِّيَّةً وقالَ :  
ما أَصَبْتُمُ فهوَ لكم . فهذا جائز .

لأنَّ المقصودَ قطعَ شركةِ الجيشِ معهم في المصابِ إذا رجعوا إليهم ،  
بخلافِ السريةِ المبعوثةِ من دارِ الإسلامِ .

١٠٥٩- فإنِ افتَحُوا حصناً متاخمةً<sup>(١)</sup> لدارِ<sup>(٢)</sup> الإسلامِ ، ثمَّ لحقَهُم  
أهلُ العسكرِ بعدَ ذلكَ ، فجميعُ ما أَصابوا لَهُم دونَ أَهلِ العسكرِ .

لأنَّ الإمامَ قطعَ شركةَ أَهلِ العسكرِ معهم (ص ٢١٩) بتنفيلِ صحيح .

١٠٦٠- لكن لو أَعتقَ رجلٌ منهم نصيبه من الرقيق ، أو كانَ  
فيهِم ذاتُ رحمٍ<sup>(٣)</sup> محرمٌ من بعضهم ، لم تُعتَقِ<sup>(٤)</sup>

لأنَّها لم تنصِرْ<sup>(٥)</sup> لملوكةِ لَهُم بالإصابةِ قبلَ القسمةِ . وإن انقطعتْ شركةُ  
الغيرِ معهم ، بمنزلةِ الغنائمِ المحرزةِ بالدارِ قبلَ القسمةِ .

ألا ترى أَنَّ الإمامَ لو رأى أَنَّ يجعلَهُم ذمةً ، أو رأى أَنَّ يقتلَ الرجالَ  
كانَ لَهُ ذلكَ .

١٠٦١- قال : والنفلُ بمنزلةِ رَضَخٍ رَضَخَ لَهُم<sup>(٦)</sup> من الغنيمةِ . فإذا

(١) في هامش ق « تناخم أرض كذا أي تحادها ، ويصل جدعا بشدها . ومنه : انتحوا  
حصناً متاخماً لأرض الإسلام . » مقرب .

(٢) في هـ ، ق ، ب « بأرض » .

(٣) ب « ذا رحم » ، ق ، هـ « ذو رحم » .

(٤) هـ ، ب ، « يعتق » .

(٥) هـ « يصير » .

(٦) رَضَخَ لَهُ أعطاه عطاء غير كثير ( القاموس ) .

كانَ سهامُ الغنيمينِ لا تمنعه من هذا فالرضخُ كيف يمنعه ؟  
١٠٦٢- ولو كانَ قالَ لَهُم : مَنْ أَصابَ منكم شيئاً فهو له . ثمَّ أعتقَ  
رجلٌ منهم أسيراً قد أَصابه ، فإنه ينفذ عتقه ، ولو أَصابَ ذا رحمٍ  
محرمٍ منه عتقَ عليه .

لأنَّه اختصَ بملكه هنا بنفسِ الإصابةِ . وهذا لأنَّه ليسَ هنا أمرُ آخرٍ  
منتظرٌ<sup>(١)</sup> لوقوعِ الملكِ سوى الإصابةِ ، حتى يتوقفَ الملكُ عليه ، بخلافِ  
الأولِ . فإنَّ هناكَ أمراً آخرَ منتظراً وهو القسمةُ بينهم ، فلا يثبتُ الملكُ قبلَ  
وجودها .

وفي هذا الفصلِ ليسَ للأميرِ أَنْ يقتلَ أحداً من رجالِ الأسراءِ ، لأنَّ الملكَ  
ثبتَ فيه للمصيبِ بنفسِ الإصابةِ . فكأنَّ الإمامَ ضربَ عليه الرق .  
وكذلكَ من استهلكَ شيئاً على المصيبِ في هذا الموضعِ غرمَ له .

وليسَ لغيرِ المصيبِ من أَهلِ العسكرِ . ولا من أَهلِ السريةِ أَنْ يردَّ أشياءَ  
من الطعامِ والعلفِ ، بخلافِ الأولِ . وهذا لأنَّ هذا التنفيلَ من الإمامِ بمنزلةِ  
القسمةِ بعدَ الإصابةِ في دارِ الحربِ .

ولو قسمَ بينهم ثبتَ هذه الأحكامُ فيما أَصابَ كلَّ واحدٍ منهم .

وكذلكَ إذا نفلَ لكلٍ واحدٍ منهم ما أَصابه خاصةً ، بخلافِ ما سبق ،  
فإنَّ قوله « ما أَصَبْتُمْ فلكم » قطعَ لشركةِ الجيشِ . فليسَ فيه معنى القسمةِ  
بينهم . والملكُ في المصابِ لا يثبتُ إلا بالقسمةِ .

١٠٦٣- ولو قالَ للسريةِ المبعوثةِ في دارِ الحربِ : مَنْ أَصابَ  
منكم أسيراً فهو له . فأصابوا جميعاً أسيراً واحداً ، فهو لَهُم .

لأنَّ « من » اسمٌ مبهمٌ . فهو عامٌ فيما يتناولُه . فكما يتناولُه الفردُ منهم

(١) ب « ينتظر » .

وظاهر ما يقول في الكتاب يدل على أنه يجوز أن يبلغ برضخه سهم المسلم إذا كان عظيم الغناء . والصحيح أنه لا يبلغ به أيضاً ولكن ينقص بقدر ما يراه الإمام كما لا يبلغ بقيمة العبد دية الحر .

فإن قيل : أليس في التنفيل العام يسوى بينهما في السلب . وربما يكون سلب قتيل الذي أكثر قيمة من سهم المسلم فلماذا لا يجوز أن يسوى بينهما أو يفضل الذي فيما يرضخ له ؟

قلنا : لأن استحقاق السلب بعد التنفيل إما أن يكون بالقتل أو بالإيجاب من الإمام . ولا تفاوت بينهما في ذلك . بخلاف استحقاق الغنيمة فإنه باعتبار معنى الكرامة .

ألا ترى أن في الاستحقاق بالتنفيل يسوى بين الفارس والراجل . وذلك لا يدل<sup>(١)</sup> على أنه يجوز التسوية بينهما في استحقاق الغنيمة .

١١٣٢- ولو كان الأمير قال : مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ . فسمع ذلك بعض الناس دون البعض . ثم قتل رجلاً قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ ، وإن لم يسمع مقالة الإمام<sup>(٢)</sup> .

لأنه ليس في وسع الإمام إسباع كل واحد منهم . وإنما في وسعه أن يجعل الخطاب ثانياً<sup>(٣)</sup> . وقد فعل . فيكون هذا كالواصل إلى كل من تناوله الخطاب حكماً .

ألا ترى أن أبا قتادة رضي الله عنه كان قتل قَتِيلًا يوم حُنين قبل أن يسمع بالتنفيل . ثم أعطاه رسول الله عليه السلام سلبه على ما رويناه .

ولأن سماع الخطاب إنما يشترط لدفع الضرر عن المخاطب وفي هذا محض منفعة له .

(١) في هامش في « ولا يدل ذلك » نسخة حسري .

(٢) في حاشية في « مقالة » نسخة .

(٣) فوق الكلمة في « سابقاً » نسخة .

١١٣٣- وعلى هذا لو بعث سرية وقال لأمرهم . لكم نفل الربع فإن إعلام أميرهم كإعلام جماعتهم .

١١٣٤- وكذلك لو سمع بعضهم دون بعض فإن لم يسمع أحد منهم ولا من غيرهم لم يكن له نفل .

لأن المقصود بالتنفيل التحريض على القتال . ولا يحصل هذا إذا لم يسمع كلامه أحد . فهو نظير ما لو تفكر (ص ٢٣٠) هذا في نفسه ولم يتكلم به . فأما إذا سمع أميرهم أو بعضهم فقد حصل المقصود وهو التحريض .

يوضحه أن كلام الأمير يفشو إذا سمعه بعض الناس عادة . لأن السامع يبلغ من لم يسمع كما قال عليه السلام (ألا فليبلغ الشاهد الغائب) . وأما ما لم يسمع منه أحد فلا يتصور أن يفشو ، فلا يكون ذلك منه إشاعة الخطاب .

١١٣٥- ولو قال في أهل عسكره<sup>(١)</sup> : قد جعلت لهذه السرية نفل الربع . ولم يسمع ذلك أحد من السرية ، ففي القياس لا نفل لهم . لأن المقصود وهو التحريض لا يحصل إذا لم يسمعه أحد منهم . فتكلمه بذلك مع أهل العسكر وتكلمه به مع عياله ليلاً أو في نفسه وحده سواء فيما هو المقصود بالتنفيل .

وفي الاستحسان لهم النفل .

لما بينا أن ما يتكلم به الإمام في أهل عسكره فإنه يفشو . أو كأنه أمرهم بتبليغ أهل السرية به دلالة . وليس في إثبات هذا الحكم في حقهم قبل التبليغ إضرار بهم . وإن كان الأولى التبليغ لهم ليتم معنى التحريض . يوضحه أن أصحاب

(١) ب « لا ممل عسكره » .

الفرس طائعا ، ثم أصابوا غنائم والفرس في دار الإسلام ،  
فالمُعِيرُ راجلٌ في تلك الغنائم ؛ رجع إليه فرسه أو لم يرجع .

لأنه أزال تمكنه من القتال على الفرس باختياره .

١٨٤١- وإن أبي أن يُعطيه الفرس ولم يجد الإمام بُدًّا من أن  
يأخذُ الفرس منه فيدفعه إلى الرسول لضرورةٍ جاءت للمسلمين  
فلا بأس بأن يأخذه منه كرهاً .

لأنه نصب ناظرًا ، وعند الضرورة يجوز له أن يأخذ مال الغير بشرط  
الضمان كمن أصابه مخمصة .

ثم المعيرُ يكون فارساً في جميع الغنائم ها هنا .

لأنه مازال تمكنه من القتال على الفرس باختياره ، وإنما أخذ الفرس منه  
بغير اختياره ، فلا يصيرُ هو مُضيعاً للفرس .

بمنزلة ما لو أخذه المشركون ، بل أولى .

لأن هناك لا منفعة للمسلمين في ذلك الأخذ ، وها هنا لهم منفعة في ذلك .  
فإذا لم يسقط. هناك سهمه وإن زال تمكنه ، فها هنا أولى أن لا يسقط. سهمه .  
والله الموفق .

## باب من يرضخ له ومن لا يرضخ له

من الأدلاء وغيرهم

١٨٤٢- وإذا دخل العسكرُ دارَ الحرب ومعهم قومٌ من أهل  
الذمة يدلُّونهم على الطريق ولا يقاتلون معهم ، فإنه ينبغي للإمام أن  
يرضخ لهم من الغنيمة ولا يسهم لهم كسهم الخيل . ولا كسهم الرجالة ،  
لأنهم غير مجاهدين حكماً ، ولا مقاتلين مع المسلمين حساً ، ولكنهم  
جاءوا لأمر<sup>(١)</sup> فيه منفعة للمسلمين . وهو الدلالة على الطريق ، فيرضخ  
لهم من مال المسلمين بحسب عملهم ، ليرغبوا في مثله في كل وقت ،  
حتى إذا كانت في دلائهم منفعة عظيمة للمسلمين فلا بأس بأن يرضخ  
لهم على قدر ما يرى ، وإن كان أكثر من سهام الفرسان والرجالة .

لأن سبب استحقاقهم ها هنا ليس من جنس السبب في حق المقاتلين ،  
ولكنه منفعة أخرى ، فإنما يرضخ لهم بحسب ما يكون من المنفعة بدلائهم .

١٨٤٣- وإن كان جعل لهم على (ص ٣٣١) الدلالة نفلاً مسمى  
من الغنيمة فلا بأس بذلك أيضاً .

(١) ب ه ولكن جاءوا لأمره وانتدب من هاشم في إلى أنها رواية نسخة أخرى .

وقد بينّا أن هناك للإمام أن يرضخ له مما أصاب بدلالته قدر ما يرى،  
فهذا مثله .

١٨٥٤- فإن كان الإمام قال له : اذهب معنا إلى موضع  
كذا ، ولك من الأجر كذا ، فذهب معهم فله الأجر السّمي .  
لأنه وفقى بالعمل المشروط عليه .

ثم يعطيه الإمام أجره مما أصابوا بعد دلالته أو قبل دلالته ،  
بخلاف النفل والرضخ .

فإن الاستحقاق هاهنا بعقد لازم وهو عقد الإجارة ، فلا يختص به  
بعض المصاب دون البعض ، كما لو استأجر قوماً لسوق الغنم والرمال .

فأما استحقاق الرضخ والنفل باعتبار منفعة المسلمين فيتعين  
له المصّاب بدلالته وعمله .

لأن ذلك منفعة عمله .

١٨٥٥- وإن لم يُصيبوا شيئاً من الغنائم فإنه ينبغي للإمام  
أن يُعطى الأجير أجره من بيت المال .

لأنه في هذا الاستئجار كان ناظرًا للمسلمين ، وهو لا يلحقه العهدة فيما  
يباشر من العقود للمسلمين ، ولكنه يرجع به في مال المسلمين وهو مال  
بيت المال .

١٨٥٦- ولو استأجر مسلماً أو ذمياً أو حربياً ليدخل معهم دار

الحرب فيدلّهم على الطريق ، فقد بينّا أن الإجارة فاسدة على  
هذا ، بخلاف التنفيل .

لأن في الإجارة لا بد من بيان مقدار العقود (ص ٣٣٢) عليه ، وإذا لم يسم  
له مكاناً فالعقد عليه لم يصير معلوماً . وفي التنفيل لا حاجة إلى إعلام القدار  
فيما سمي النفل للتحريض عليه .

١٨٥٧- ثم إذا ذهب معهم على الإجارة الفاسدة فلا سهم له  
في الغنيمة وإن كان مُسليماً .

لأنه لم يدخل على قصد القتال .

ولكن له أجر مثله ، لا يُجاوز به ما سُمي .

لأنه أقام العمل المشروط عليه ، وقد وجد منه الرضى بالمسمى ، فلا يزداد  
على ذلك . وإن كان أجر مثله أكثر منه .

١٨٥٨- ولو أن الأجير من أهل الذمة أو المستأمنين لم يدلّهم  
على الموضع الذي طلبوا منه ولكن هجم بهم على العدو فلا أجر  
له ، سواء ذهب معهم أو لم يذهب .

لأنه ما أتى بالعمل المشروط عليه .

١٨٥٩- وليس للإمام أن يقتله وإن تعمد ذلك .

لأن المسلم لو فعل هذا لم يكن به ناقضاً لإيمانه ، فكذلك إذا فعله صاحب  
العهد لا يصير ناقضاً لأمانه .

قال : فَأَحْطَنُ (١) بالحاضر ، فسمعت رجلاً يصرخ : يا خضرأه ! فتفألت  
وقلت : لأصين خيراً - وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتفأل بمثل  
هذا ، فإنه [ لما ] خرج من الغار مع أبي بكر رضي الله عنه يريد المدينة مرّاً  
على بريدة الأسلمي . فأمر أبا بكر أن يسأله عن اسمه . فلما قال : بريدة .  
قال : برد لنا الأمر ، فلما قال : من أسلم ، قال : مسلمنا - .

فعرفنا أنه لا بأس بالتفأول على هذه (٢) الصفة .

وحين عبر جيش المسلمين جيحون سمعوا رجلاً ينادى غلامه : يا ظفر !  
فقالوا : قد ظفرتنا ، وآخر ينادى غلامه : يا علوان ! فقالوا : قد علونا .

ثم روى نحو هذا عن زيد بن حارثة رضي الله عنه أنه فعله في سرية كان  
هو أميرهم ، وقال : حين انتهبنا إلى الحاضر في غيش (٣) الصبح - يعني  
حين اختلط الظلام بالضوء - وقد أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على  
بنى المصطلق ، وهم غارون ونعمهم (٤) تسقى على الماء . فقتل مقاتلهم . وسبي  
ذريرتهم ، وكان في ذلك السبي جويرية بنت الحارث . وعهد إلى أسامة  
أن يغير على أُنَيْتى صباحاً ثم يحرق . والغارة لا تكون بدعوة .

٦٥ - وذكر عن الحسن قال : ليس للروم دعوة . فقد دُعوا  
في آباد الدهر (٥) .

أى قد بلغتهم الدعوة قبل زماننا : أو مراده قد بشر عيسى عليه السلام  
إياهم بمحمد صلى الله عليه وسلم وأمرهم أن يؤمنوا به إذا بعث كما قال الله تعالى  
﴿ ومبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد ﴾ (٦) وبالله التوفيق .

(١) هـ . ثم أحطنا ، ط . يا حطيا .

(٢) ط . هـ . بقده .

(٣) هـ . غلى .

(٤) هـ . ونعم .

(٥) هـ . الروم .

(٦) سورة الصف ، ٦١ ، الآية ٦ .

## باب البركة في الخيل وما يصلح منها

٦٦ - ذكر عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال : الخيلُ في نواصيها الخيرُ إلى يومِ القيامة .

يعنى الجهاد وإرهاب العدو كما قال الله تعالى : ﴿ ومن رباط الخيل ترهبون  
به عدو الله وعدوك ﴾ (١) . فأراد به الأجر لصاحبها . كما قال في حديث آخر :  
« الخيل لثلاثة (٢) : لرجل أجر . وهو أن يسكها في سبيل الله كلما سمع هبة (٣)  
طار إليها . وأراد بالخير استحقاق سهم من الغنيمة بالخيل . وقد سمي  
الله تعالى المال خيراً في قوله تعالى : ﴿ إن ترك خيراً الوصية ﴾ (٤) والغنيمة (٥) خير  
لأنه مال مصاب بأشرف الجهات . فيطلق عليه اسم الخير .

٦٧ - وعن صالح بن كيسان أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال : خيرُ الخيلِ الشقر (٦) .

وهذه الصفة في الخيل تبين بالعرف (٣١ ب) والذنب ، فإن كانا  
أحمرين فهو أشقر . وإن كانا أسودين فهو كعب .

(١) سورة الأنفال ، ٨ ، الآية ٦٠ .

(٢) هـ . في حديث أجر الخيل الخيل الثلاثة .

(٣) الآية : صوت العدو تفرع منه : العاموس .

(٤) سورة البقرة ، ٢ ، الآية ١٨٠ .

(٥) هـ . في استحقاق الغنيمة خير .

(٦) هـ . أشقر .



المذهب عندنا أن المفهوم ليس بحجة ، مفهوم الصفة ومفهوم الشرط في ذلك سواء . ولكنه اعتبر المقصود الذي يفهمه أكثر الناس في هذا الموضع ، لأن الغزاة في العام الغالب لا يتفنون<sup>(١)</sup> على حقائق العلوم . وأن أميرهم بهذا اللفظ إنما يقصد نهي الناس عن الخروج إلا تحت لواء فلان . فجعل النهي المأوم بدلالة كلامه كالنصوص عليه . وتام بيان هذه المسئلة في الأصول .

١٩٥ - قال : ولا أحب إذا<sup>(٢)</sup> انتهوا إلى القرى أن يدخل الحرية الرجل الواحد ، لعل فيها قوماً مختفين<sup>(٣)</sup> فيقتلون . ولكن يدخل عدد القرية متاهبين<sup>(٤)</sup> للقتال . فإن كان فيها أحد أعلم بعضهم بعضاً لقوله تعالى : ﴿ خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفَرُوا ثِبَاتٍ<sup>(٥)</sup> ﴾ أو انفروا جميعاً<sup>(٦)</sup> .

١٩٦ - وإن نهي الأمير المسلمين أن يقطعوا الشجر أو يهزموا الأبنية فليس ينبغي لهم أن يعصوه في ذلك .

لأن في هذا النهي احتمال معنى النظر للمسلمين . وهذا المنع<sup>(٧)</sup> من أمر الحرب . ولو نهاهم عن القتال كان عليهم أن لا يعصوه ما لم يأت ضرورة أو معصية . فكذلك إذا نهاهم عن هذه الخصال .

(١) هـ « لا يتفنون » .

(٢) هـ « إذا » .

(٣) هـ « مختفين » ق « مختفين » .

(٤) ق « متاهبين » وفي الواحش : « متاهبين » : متاهبين .

(٥) التبة : الجماعة والمعصية من الفرسان ( قالوس ) .

(٦) سورة النساء ، ٤ ، الآية ٧١ .

(٧) ق ، هـ « المنع » .

١٩٧ - ولو عقد الأمير لواء الرجل وقال : لا يخرجن معه إلا ثلاث مئة ، فينبغي لهم أن يطيعوه ، فلا يخرج إلا العدد الذي قال<sup>(١)</sup> .

لأن الكلام المقيد بالاستثناء يكون عبارة عن ما وراء المستثنى ، فيكون هذا تصريحاً بالنهي عن الزيادة عن العدد المستثنى .

١٩٨ - ولو صرح لهم بالنهي مطلقاً لم يحل لهم عصيانه .

فكذلك ها هنا :

١٩٩ - فإن خرجوا أربع مئة فأصابوا غنائم لم يحرموا الغنيمة مع أهل العسكر .

وإن كانوا قد أساءوا ، لأنهم مجاهدون فاصدون إعلاء كلمة الله تعالى وإعزاز الدين . فمخالفتهم أمر الأمير لا يكون أكثر تأثيراً من مخالفتهم أمر الله تعالى بارتكاب ما لا يحل . فكما أن ذلك لا يخرجهم من أن يكونوا مؤمنين فهذا لا يخرجهم من أن يكونوا غزاة ، كيف وهذا النهي بمعنى في غير المنهي عنه ، فإنه ما نهاهم عن الخروج لعين الخروج<sup>(٢)</sup> أو القتال أو الاغتنام<sup>(٣)</sup> ، ولكن للإشفاق عليهم .

٢٠٠ - فإن كان قد نفلهم الربع بعد الخمس فخرجوا فأصابوا غنائم ، فإن كانت الثلاث مئة الذين أمرهم بالخروج قوماً مستئين بأعيانهم ميز ثلاثة أرباع الغنيمة ، فأعطى أولئك منها نفلهم . هكذا ذكر في بعض النسخ ، وهو غلط . ولكن الصواب ما ذكره في بعض النسخ أنه يعزل الخمس من هذه الثلاثة الأرباع . ثم يعطيهم من ربع

(١) ط ، هـ « فلا يخرج إلا على القدر المذكور فيه » .

(٢) قوله « لعين الخروج » : ساقط من هـ .

(٣) قوله « أو الاغتنام » : ساقط من ط .

ما بقي نفلهم . لأنه هكذا شرط لهم الربع بعد الخمس . ومراعاة مما يصيبون ، ومصاحب ثلاثة أرباع الغنيمة .

٢٠١- وذكر بعد هذا هذه المسألة وقال :

يقسم <sup>(١)</sup> ما جاءوا به (٥١ آ) بينهم على سهام الخيل والرجالة ، ثم يُنظر إلى ما أصاب الثلاثة مئة فيخرج الخمس من ذلك ، ثم يعطيهم نفلهم مما بقي .

ووجه التوفيق أنه وضع المسألة هناك فيما إذا كان بعضهم فارساً وبعضهم راجلاً . وهاهنا وضع المسألة فيما إذا كانوا فرساناً كلهم أو رجالة كلهم . فلهذا ميز لهم ثلاثة أرباع الغنيمة ؛ ليعطى منها نفلهم .

وقال في موضع آخر : يرفع الخمس في جميع المصاب <sup>(٢)</sup> أولاً ثم يُنظر إلى ثلاثة أرباع الغنيمة فيعطيه من ذلك نفلهم . فالحاصل أنه كرر ذكر هذه المسألة في أربعة مواضع في هذا الكتاب . وأجلب في كل موضع بجواب آخر ، فنذكر في كل موضع ما هو صواب من الجواب وما هو غلط . إذا انتهينا إليه إن شاء الله .

قال : ثم نظر إلى الربع الباقي فعزل خمسته ثم جمع ما بقي منه إلى ما بقي من الثلاثة الأرباع .

فجعل ذلك مع غنائم أهل العسكر يقسمها بينهم جميعاً على قسمة الغنيمة وفي بعض النسخ يذكر :

(١) هـ - تقسيم .

(٢) في هامش ق - ما يساب - نسخة .

أنه لا يخمس هذا الربع .

فكانه بنى ذلك على أن المئة العصابة بمنزلة المتلصصين في دار الحرب بغير إذن الإمام ، فلا يخمس ما أصابوا . وهو غلط . فإنه إنما لا يخمس مصاب المتلصصين إذا لم يكونوا أهل منعة . وهؤلاء كانوا أهل منعة بالانضمام إلى الثلاثة مئة ، فلا بد من أن يخمس ما أصابوا .

٢٠٢- وإن كانت الثلاثة مئة ليسوا قومًا بأعيانهم والمسألة بحالها فإن الإمام ينظر إلى ثلاثة أرباع الغنيمة فيخرج منها الخمس ثم ينظر إلى ربع ما بقي فيقسم بين الأربع مئة بالسوية نفلًا لهم .

لأن الاستحقاق بالتفصيل يثبت لثلاث مئة منهم ، وليس بعضهم أولى من البعض . فلا بد من قسمة ذلك بينهم بالسوية ، لاستوائهم في سبب الاستحقاق ، ثم يخرج الخمس من الربع الباقي ويجمع ما بقي منه إلى ما بقي من الثلاثة الأرباع فيقسمها بينهم وبين جميع العسكر على سهام الخيل والرجالة ، كما هو الحكم في قسمة الغنيمة بين الغانين .

٢٠٣- فإن كانت المئة العصابة بأعيانهم فرأى الأمير أن يحرمهم سهمهم مما أصابوا ، فقسم ما بقي بين الثلاثة مئة وأهل العسكر وحرم العصابة ، ثم ولى آخر يرى ما صنع الأول جوراً أمضى ضيعه ذلك ولم يرده .

لأنه أمضى باجتهاده فعلاً مختلفاً <sup>(١)</sup> فيه . فإن عند بعض الفقهاء يحرم العصابة حظهم مما أصابوا ليكون زجراً وطماعاً لهم عن العود إلى مثله ، وردوا ذلك إلى حرمان القاتل الميراث بسبب جنايته . وبيان هذا يأتي في باب إخراج

(١) ط - هـ - مجتهد .

والمراد في استعمال لفظ الأنفال في عبارة الفقهاء ما يخص به الإمام بعض الغنائم . فذلك الفعل يسمى منه تنفيلاً ، وذلك المثل (١) يسمى نفلاً .

٩٦٤ - ولا خلاف أنَّ التنفيل جائز قبل الإصابة ، للتحريض على القتال . فإنَّ الإمام مأمورٌ بالتحريض . قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ﴾ (٢) فهذا الخطاب لرسول الله ولكل من قام مقامه . والتحريض بالتنفيل . فإنَّ الشجعان قلَّ ما يخاطرون بأنفسهم إذا لم يُخصَّوا بشيء من المصاب . فإذا خصَّهم الإمام بذلك فذلك يغريهم على المخاطرة بأرواحهم وإيقاع أنفسهم في حلبة العدو (٣) . وصورة هذا التنفيل أن يقول : مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ ، وَمَنْ أَخَذَ أَسِيرًا فَهُوَ لَهُ . كما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم المنادي حين نادى يوم بدرٍ ويوم حُنين .

أوبيح سريّة فيقول : لكم الثلثُ مما تُصيبون بعد الخمس . أو يطلق هذه الكلمة . فعند الإطلاق لهم ثلثُ المصاب قبل أن يخمس ، يختصون به ، وهم شركاءُ الجيش فيما بقي بعد ما يرفع منه الخمس . وعند التنفيل هذه الزيادة يخمس ما أصابوا ، ثم يكون لهم الثلث مما بقي يختصون به ، وهم شركاءُ الجيش فيما بقي . ولا يستحق القتال بدون تنفيل الإمام عندنا .

(١) هـ المآل .

(٢) سورة الأنفال ، ٨ ، الآية ٦٥ .

(٣) الحلبة بالفتح والنسكين خيل تجعب للسياق من كل أوب ( الصحاح ) .

وعلى قول الشافعي من قتل مشركاً على وجه المبارزة وهو مقبل غير ملبر استحق سلبه ، وإن لم يعقب التنفيل من الإمام . لأنَّ قول رسول الله عليه السلام : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ » لنصب الشرع . ومثل هذا الكلام في لسان صاحب الشرع لبيان السلب كتونه . « مَنْ بَدَلَ يَدَيْهِ » ( ص ١٩٩ ) فاقتلوه (٤) .

٩٦٥ - ولكننا نقول هذا لو أنَّ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الكلمة بالمدينة بين يدي أصحابه . ولم يُنقل أنَّه قال هذا إلا بعد تحقُّق الحاجة إلى التحريض . فإنَّ مالك بن أنس قال : لم يبلغنا أنَّ النبي عليه السلام قال في شيء من مغازيه « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ » إلا يوم (١) حنين . وذلك بعد ما انهزم المسلمون (٢) ووقعت الحاجة إلى تحريضهم ليكرروا (٣) ، كما قال تعالى : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّبِيرِينَ ﴾ (٤) . وذكر محمد بن إبراهيم التيمي أنَّه قال ذلك يوم بدرٍ أيضاً . وقد كانت الحاجة إلى التحريض يومئذ معلومة ، فإنهم كانوا كما وصفهم الله تعالى به في قوله : ﴿ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ (٥) .

فعرفنا أنه إنما قال ذلك بطريق التنفيل للتحريض ، لا بطريق نصب الشرع وأيَّد ما قلنا ما ذكره عبد الله بن شقيق قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم محاصراً وادى القرى (٦) ، فاتاه رجل فقال : مات قول في الغنائم ؟

(١) هـ ، ب ، ق ، د إلا في موضع يوم ...

(٢) في هامش ق « بعد انهزام المسلمين » نسخة م .

(٣) ب « ليكرروا » وقد ضبطها في ق بضم الكاف وذكر في الهامش « وفي رواية بالكسر . نسخة م » .

(٤) سورة التوبة ٩ ، الآية ٢٥ .

(٥) سورة آل عمران ٣ ، الآية ١٦٣ .

(٦) انظر منه معجم البلدان ( أزرية ) ٤ : ٤٧٨ .

وظاهر ما يقول في الكتاب يدل على أنه يجوز أن يبلغ برضخه سهم المسلم إذا كان عظيم الغناء . والصحيح أنه لا يبلغ به أيضاً ولكن ينقص بقدر ما يراه الإمام كما لا يبلغ بقيمة العبد دية الحر .

فإن قيل : أليس في التنفيل العام يسوى بينهما في السلب . وربما يكون سلب قتيل الذي أكثر قيمة من سهم المسلم فلماذا لا يجوز أن يسوى بينهما أو يفضل الذي فيها برضخ له ؟

قلنا : لأن استحقاق السلب بعد التنفيل إما أن يكون بالقتل أو بالإيجاب من الإمام . ولا تفاوت بينهما في ذلك . بخلاف استحقاق الغنيمة فإنه باعتبار معنى الكرامة .

ألا ترى أن في الاستحقاق بالتنفيل يسوى بين الفارس والراجل . وذلك لا يدل (١) على أنه يجوز التسوية بينهما في استحقاق الغنيمة .

١١٣٢ - ولو كان الأمير قال : مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ . فسمع ذلك بعض الناس دون البعض . ثم قتل رجل قتيلاً فَلَهُ سَلْبُهُ ، وإن لم يسمع مقالة الإمام (٢) .

لأنه ليس في وسع الإمام إساع كل واحد منهم . وإنما في وسعه أن يجعل الخطاب شائعاً (٣) وقد فعل . فيكون هذا كالواصل إلى كل من تناوله الخطاب حكماً .

ألا ترى أن أبا قتادة رضي الله عنه كان قتل قتيلاً يوم حنين قبل أن يسمع التنفيل ، ثم أعطاه رسول الله عليه السلام سلبه على ما روينا . ولأن سماع الخطاب إنما يشترط لدفع الضرر عن المخاطب وفي هذا محض منفعة له .

(١) في ما سن في « ولا يدل ذلك » نسخة حميرى .

(٢) في خطبته في « مقالته » نسخة .

(٣) فوق الكلمة في « سابقاً » نسخة .

١١٣٣ - وعلى هذا لو بعث سرية وقال لأمرهم . لكم نفل الربيع فإن إعلام أميرهم كإعلام جماعتهم .

١١٣٤ - وكذلك لو سمع بعضهم دون بعض فإن لم يسمع أحد منهم ولا من غيرهم لم يكن له نفل .

لأن المقصود بالتنفيل التحريض على القتال . ولا يحصل هذا إذا لم يسمع كلامه أحد . فهو نظير ما نو تفكر (ص ٢٣٠) هذا في نفسه ولم يتكلم به . فأما إذا سمع أميرهم أو بعضهم فقد حصل المقصود وهو التحريض .

يوضحه أن كلام الأمير ينشئ إذا سمعه بعض الناس عادة . لأن السامع يبلغ من لم يسمع كما قال عليه السلام (ألا فليبلغ الشاهد الغائب) . وأما ما لم يسمع منه أحد فلا يتصور أن ينشئ ، فلا يكون ذلك منه إشاعة الخطاب .

١١٣٥ - ولو قال في أهل عسكره (١) : قد جعلت لهذه السرية

نفل الربيع . ولم يسمع ذلك أحد من السرية ، ففي القياس لا نفل لهم .

لأن المقصود وهو التحريض لا يحصل إذا لم يسمعه أحد منهم . فتكلمه بذلك مع أهل العسكر وتكلمه به مع عياله ليلا أو في نفسه وحده سواء فيما هو المقصود بالتنفيل .

وفي الاستحسان لهم النفل .

لما بينا أن ما يتكلم به الإمام في أهل عسكره فإنه ينشئ . أو كأنه أمرهم بتبليغ أهل السرية به دلالة . وليس في إثبات هذا الحكم في حقهم قبل التبليغ إضرار بهم . وإن كان الأولى التبليغ لهم أيتم معنى التحريض . يوضحه أن أصحاب

(١) ب « أهل عسكره » .

ثم في هذا الفصل إذا مات الأول بطل تنفيله : لأن الثاني (ص ٢٣١) نائب الخليفة بتقليده من جهته . فكأنه قلده (١) ابتداء بعد (٢) موت الأول . بخلاف ما سبق . وهذا لأن التنفيل رأى رآه الأول . وحكم رأيه ينقطع برأى فوق رأيه ، وهو تقليد الخليفة للثاني .

فأما في الفصل الأول فلم يعترض على رأيه رأى فوقه . إنما نظر الجند له ولأنفسهم في نصب خليفة . فيبقى حكم رأيه باعتبار خليفته . كما لو استخلف هو بنفسه .

ألا ترى أن في الاستخلاف في الصلاة لا فرق بين أن يفعله الإمام الأول وبين أن يفعله القوم . فهذا مثله .

١١٤٢- ولو قال لأهل العسكر : مَنْ قتل منكم قتيلاً فله سلبه ثم لحق بهم مدد أو تجار أو قوم أسلموا من أهل الحرب . فقتل رجلاً منهم قتيلاً ، ففي القياس لا يستحق السلب .

لأنه خص الحاضرين بالخطاب بقوله : ( منكم ) بخلاف ما سبق ، فقد عم الخطاب هناك بقوله : من قتل قتيلاً . وذلك يتناول الحاضر ومن يحضر .

وفي الاستحسان له السلب .

لأنه ما قصد الحاضرين لأعيانهم ، بل لتحريضهم على القتال وفي هذا المعنى من يحضر ومن حضر سواء .

ألا ترى أن الذين لحقوا بهم شركاؤهم إقبيا أصحوا قبل ذلك إذا قاتلو وجعلوا كالحاضرين وقت الإجابة ، فكذلك هم شركاؤهم في حكم التنفيل . وجعلوا كالحاضرين وقت التنفيل .

(١) من هاتين « تنفيله » نسخة « .

(٢) ق « من بعد » .

١١٤٣- ولو كان في العسكر قوم مستأمنون ، فإن كانوا دخلوا بإذن الإمام فهم بمنزلة أهل الذمة في استحقاق الرضخ واستحقاق النفل إذا قاتلوا .

١١٤٤- وإن كانوا دخلوا بغير إذن الإمام فلا شيء لهم مما يصيبون من السلب ولا من غيره ، بل ذلك كله للمسلمين .

لأن هذا الاستحقاق من المرافق الشرعية لمن هو من أهل دارنا . فلا يثبت في حق من ليس من أهل دارنا ، إلا أن يكون الإمام استعان بهم . فباستعانتهم . بهم يلحقون (١) بمن هو من أهل دارنا حكماً .

ونظيره الركاز والمعدن . فإن المستأمن إذا استخرج ذلك من (٢) دارنا بغير إذن الإمام أخذ كله منه ، وإن استخرجه بإذن الإمام فهو بمنزلة الذي يخمس ما أصاب والباقي له .

١١٤٥- ولو أن قوماً من المسلمين دخلوا دار حرب غير دارهم ، على إثر جيش من المسلمين ، وكانوا أهل منعة ، فأصابوا غنائم ، وأصاب المسلمون أيضاً غنائم ، ثم خرجوا ، فما أصاب المسلمون يخمس ، والباقي بينهم على سهام الغنيمة .

وما أصاب المستأمنون فهو لهم لا خمس فيه .

لأن إصابتهم لذلك لم تكن على وجه إعزاز الدين . وإنما يخمس المصاب إذا أصيب بأشرف الجهات . وهذا لا يتحقق في مصاب المسلمين .

(١) هذه « بالفتح » - « من » .

(٢) « من » - « من » .

١١٥٦- ولو قال: مَنْ أَصَابَ عَشْرَةَ أَرْوُسٍ فَلَهُ عَشْرَم. فَأَصَابَ رَجُلٌ عَشْرِينَ فَلَهُ عَشْرٌ مَا أَصَابَ .

وذلك رأسان . (ص ٢٣٣) .

١١٥٧- وكذلك لو قال: مَنْ أَصَابَ عَشْرَةَ أَرْوُسٍ فَلَهُ رَأْسٌ . منهم ، ثم أَصَابَ رَجُلٌ عَشْرِينَ فَلَهُ رَأْسَان . وَإِنْ أَصَابَ عَشْرَةَ فَلَهُ رَأْسٌ وَإِنَّمَا يُعْطَى الْوَسْطُ . مَا أَصَابَ ، لَا يُعْطَى أَرْفَعُهُمْ وَلَا أَخْسَهُمْ .

لأنَّ الأمير أوجب له ذلك بإزاء منفعة المسلمين بعمله . وذلك التسعة التي تبقى لهم . وتسسية الرأس مطلقاً بمقابلة ما ليس بمال ينصرف إلى الوسط . كما في الخلع والصلح عن دم العمد .

ولأنَّ الإمام مأثور بالنظر له وللمسلمين . وفي إعطاء أرفعهم إياه ترك النظر للمسلمين . وفي إعطاء (١) الأخس ترك النظر له ، فيعطيه الوسط . ليعتدل النظر . وخير الأمور أوسطها .

١١٥٨- وَإِنْ أَصَابَ خَمْسَةَ أَرْوُسٍ أُعْطِيَ نِصْفٌ وَاحِدٌ مِنْ أَوْسَاطِهَا (٢) .

فإن قيل : الإمام شرط لا استحقاقه المجيء بعشرة أروُس والشرط لا ينقسم على الشروط باعتبار الأجزاء ، فإذا أتى بما دون العشرة ينبغي أن لا يستحق شيئاً .

قلنا : لا كذلك ، ولكنه أوجب له ذلك بمقابلة منفعة المسلمين بعمله ، فيقدر ما يحصل من المنفعة للمسلمين يعطيه من المسمى .

(١) - د - ط - ه -

(٢) - د - ق - ه - س - ه - أوساطهم -

وهذا لأنَّ المقصود من التنفيل (١) التحريض على الأخذ والأسر . وهذا المقصود لا يحصل إذا اعتبرنا الشرط (٢) صورة . لأنه إذا تمكن من أخذ تسعة فعمل أنه لا يستحق شيئاً لو جاء بهم لم يرغب في ذلك . لأنه يحتاج إلى معالجة ومؤنة . فإذا علم أن نصيبه فيه كنصيب سائر المعانين قلَّ ما يرغب في التزام ذلك . فإنما تمام معنى التحريض في اعتبار ما قلنا أنه يستحق بقدر ما جاء به .

أرأيت لو قال : مَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ عَشْرَةَ فَلَهُ عَشْرٌ أَسْلَاحٍ . فقتل تسعة . أما كان يستحق المسمى بحساب ما قتل ؟ فكلُّ أحدٍ يعلم أنه لا يمكن مقصود الإمام اشتراط العشرة . لأن الواحد قل ما يتمكن من قتل عشرة منهم أو أخذ (٣) عشرة أروُس (٤) .

١١٥٩- ولو أَصَابَ رَجُلَانِ عَشْرَةَ أَرْوُسٍ فَلَهُمَا وَاحِدٌ مِنْ أَوْسَاطِهِمْ .

لأنَّ تمام المنفعة المشروطة للمسلمين كان بهما . فالمسمى يكون مشتركاً بينهما أيضاً .

١١٦٠- ولو قال لرجلٍ من أهل العسكر : إِنْ أَصَبْتَ رَأْساً فَهُوَ لَكَ . فَأَصَابَ رَأْسَيْنِ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا وَاحِدٌ مِنْهُمَا .

لأنَّ أخرج الكلام مخرج الخصوص في المصيب والصاب ، فينتفى معنى العموم عنه فيهما (٥) .

(١) - د - بالتنفيل -

(٢) - د - اعتبر بالشرط -

(٣) - د - أحد - خطأ -

(٤) - د - رأساً -

(٥) - د - ه - س - ه - أ -



باب النفل في دار الحرب<sup>(١)</sup>

٩٩٦- قال: كل أمير كان في أرض الحرب يلى سريةً أو جنداً فله أن ينفل منها أصحابه قبل إصابة الغنيمة وهو في ذلك بمنزلة الإمام . لأنه فوض إليه تدبير القتال ، والتنفيذ من تدبير القتال ، لا بينا أن المقصود به التحريض على القتال . فكل أمير في ذلك بمنزلة الإمام . ألا ترى أنه إذا أمرهم بشيء في القتال كان عليهم طاعته في ذلك ، كما تجب طاعة الإمام فيما يأمر به ، فكذلك في التنفيذ هو بمنزلة الإمام .

٩٩٧- ولو أن أمير الشام بعث جنداً إلى أرض الحرب وأمر عليهم أميراً ولم يأذن لأمرهم أن ينفل ولم ينه عن ذلك : فرأى أميرهم أن ينفل جاز تنفيله ، وإن كره ذلك بعض من تحت رايته . لأنه ما أمر بأن يتبع رأيهم ، وإنما أمروا أن لا يخالفوه فيما يراه صواباً . ولأنه ولي القتال فبدخل فيه ما يحصل به التحريض على القتال .

٩٩٨- وإن نهاه الذي وجهه أن ينفل فليس له أن ينفل أحداً شيئاً .

لأن سبب الإمارة التقليد . وهو يقبل التنصيص . بمنزلة قتال العدو .

(١) هذا عنوان الباب في النسخ جميعاً ، ما عدا هـ ففيها : « باب من دار الحرب الفوض إليه تدبير القتال من جانب الإمام » .

فإنه يقبل التنصيص . ولأننا إنما صححنا تنفيله قبل النهي بطريق الدلالة ، فسقط اعتبارها عند التنصيص بخلافها .

٩٩٩- فإن رضى جميع من معه جاز تنفيله من أنصبائهم بعد رفع الخمس .

لأن لهم ولاية على أنفسهم ، وإنما يعمل رضاه في حقهم . فأما الخس حتى غيرهم ، فلا يعمل فيه رضاهم بالتنفيذ .

١٠٠٠- وإن كره ذلك بعضهم وأذن فيه بعضهم فله أن ينفل من حصص الذين أذنوا له في ذلك .

لا بينا أن ولايتهم مقصورة على حصصهم دون حصص الباقيين ممن كره تنفيله .

١٠٠١- قال : (ص ١٠٨) ولو أن أمير المصيبة<sup>(١)</sup> بعث سرية لم يكن له أن ينفل بعضهم على بعض . يريد به أنه لا ينبغي له أن ينفل السرية ما أصابوا .

١٠٠٢- بخلاف ما إذا دخل الإمام مع الجيش دار الحرب ، ثم بعث سرية ونقل لهم ما أصابوا فإنه يجوز .

لأن السرية المبعوث من المصيبة يختصون بما أصابوا قبل تنفيذ الإمام ، وليس لأهل المصيبة معهم شركة في ذلك . فإن المصيبة من دار الإسلام ،

(١) المصيبة : سبقة كانت من النور في شمال انطاكية من سورية : وهي اليوم في تركيا . وانظر سيم البلدان .

ومن يتوطن في دار الإسلام لا يشارك الجيش فيها أصداً ، فليس في هذا التنفيل إلا إبطال الخمس .

وأما السرية المبعوثة من الجيش في دار الحرب فلا يختصون بالمصاب قبل تنفيل الإمام ، وإنما هذا التنفيل للتخصيص على وجه التحريض لهم : فكان مستقياً .

١٠٠٣- ثم لا ينبغي للإمام أن ينفل أحدًا شيئاً إلا ببلاء يُبليه . وذلك لا يحصل في التنفيل للسرية المبعوثة في دار الإسلام ويحصل في السرية المبعوثة من الجيش في دار الحرب .

لأنهم دخلوا جميعاً للقتال ، ثم اختصت السرية بالتقدم في نحو العدو<sup>(١)</sup> . فيكون ذلك إظهار البلاء منهم ، فإذا نفلهم على ذلك كان صحيحاً بمنزلة التنفيل في السلب للقتال .

ألا ترى أنه إذا برز عالج من الصف ودعا إلى البراز فقال الأمير : من برز إليه فقتله فله سلبه . فذلك تنفيل صحيح ؟

لأن الذي يبرز إليه يظهر فضل بلاء<sup>(٢)</sup> بصنعه<sup>(٣)</sup> ، فيجوز للأمير أن ينفله على ذلك .

١٠٠٤- وكذلك لو حاصروا حصناً فكره<sup>(٤)</sup> القوم التقدم فيقول الأمير : من تقدم إلى القتال ، أو إلى الباب ، أو إلى حضر<sup>(٥)</sup> الحصن فله كذا ، فذلك تنفيل مستقيم لما فيه من معنى التحريض

(١) ق ، ب « في بين العدو » .

(٢) هـ ، ب « البلاء » .

(٣) هـ ، ق « يصنعه » وفي هامش ق « فضل بلاء بصنعه » نسخة حصرى .

(٤) ق « وكره » .

(٥) هـ ، ب « حضر » .

والمنفعة للمسلمين . وكل من فعل ذلك استحق ما سُمي له من المصاب قبل الخمس والقسمة . فأما ما ليس فيه منفعة للمسلمين فلا ينبغي فيه التنفيل<sup>(١)</sup> .

لأنه لا مقصود فيه سوى إبطال الخمس ، أو تفضيل الفارس على الراجل ، وذلك غير صحيح .

١٠٠٥- ولو أن أمير العسكر في دار الحرب وجه سريتين . بعد الخمس إحداً بمنة والأخرى يسرة ، ونفل لإحدهما الثلث بعد الخمس مما يصيبون ولأخرى الربع بعد الخمس ، فهو جائز .

لأن التنفيل للترغيب في الخروج ، وذلك يختلف باختلاف الطريق في القرب والبعد ، والوعورة والسهولة ، والخوف والأمن ، وباختلاف حال المبعوث إليهم في المنعة والقوة ، والأمير ناظر لهم فيجوز أن يفاوت في النفل بحسب ذلك .

١٠٠٦- فإن جاءت كل سرية بمال أخذ الخمس من ذلك ، ثم أعطوا نفلهم بينهم بالسوية ، لا يفضل فيه الفارس على الراجل .

لأن الاستحقاق بالتسمية بخلاف الغنيمة ، فاستحقاقها باعتبار العناء والقوة ، وهو بمنزلة تفضيل الذكر على الأنثى في الميراث ، والتسوية بين الذكر والأنثى في الوصية .

١٠٠٧- ثم ما بقي بعد ذلك يُقسم بين أصحاب السريتين والجيش على سهام الغنيمة .

(١) في هامش ق « النفل نسخة م » .

العراق قال لجريدين عبد الله البجلي: لك ولقومك ربع ما غلبتم عليه .  
فتفتحوا السواد . ثم جعل عمر رضى الله عنه الأرض بعد ذلك أرض  
خراج . ولم يمنعه ما نفل جريراً وقومه من ذلك .

قال : وبلغنا أنَّ امرأة أخته فقالت : إنَّ ذاقراية لى مات من  
الغزاة فترك نصيبه من ذلك ميراثاً ، ولست أسلم ما صنعت إلا أنَّ  
تعطينى دنانير . فأعطاهما كفاً من دنانير .

وفى المغازى يروى هذا الحديث أنها قالت : لست أرضى - حتى فلا كفى  
ذهباً وتحملنى على ناقة حمراء . ففعل ذلك عمر رضى الله عنه .

فهذا دليل على أنَّ من مات بعد الإحراز يورث نصيبه . وأنه ينبغي  
للإمام أن يسترضى أصحاب النفل بأن يعطيهم شيئاً إذا أراد المن على أهل  
الأراضي بها . والله أعلم .

### باب ما يبطل فيه النفل وما لا يبطل<sup>(١)</sup>

١٠٥٣ - وإذا بعث الخليفة عسكرياً إلى دار الحرب وعليهم أمير  
فبعث أميرهم سرية ونفل لها الربع . ثم بعث الخليفة عسكرياً آخر  
من ناحية أخرى ، فلقوا السرية بعد ما غنمت الغنائم ، ثم لحقوا جميعاً  
بالمعسكر الأول ، وأخرجوا الغنائم<sup>(٢)</sup> إلى دار الإسلام ، فالنفل سالم  
للسرية من جميع ما أصابوا على ما سمي أميرهم لهم .

لأنَّ أمير ذلك المعسكر مبعوث الخليفة . فهو فيها ينفل كالخليفة ، ينفذ  
تنفيذه في حق العسكريين وجماعة المسلمين . بخلاف ما سبق من نفل أمير السرية لمن  
بعثه من سرية . لأن ولايته هناك مقصورة على أهل سرية (ص ٢١٨) .

ألا ترى أنه بعد الرجوع إلى المعسكر هو كسائر الرعايا ؟ وهاهنا الأمير  
العسكر ولاية كاملة ، باعتبار تقليد الخليفة إياه . فينفذ تنفيذه في حق الكل ،  
ثم ما يبقى بعد النفل والخمس يشترك فيه أهل العسكريين والسرية على سهام  
الغنيمة ، لأنهم اشتركوا في إحراز ذلك بدار الإسلام .

١٠٥٤ - ولو أنَّ السرية والعسكريين لقوهم خرجوا إلى دار  
الإسلام قبل أن يلقوا المعسكر الأول فللسرية أيضاً نفلها .  
لأن نفلهم قائم مقام الخليفة في التنفيل لهم ، فيستحقون النفل بتسميته<sup>(٣)</sup> لهم .

(١) اسم هذا الباب في د. وحدهما « باب مبعوث الخليفة أميراً كالخليفة » .

(٢) ب « وخرجوا إلى دار الإسلام » .

(٣) د. « بتسميته » .

لأن ما هو المجهوم من كلامه قد حصل . وهو تفريق الجمع وفتح الحصن  
بالقتال .

وإن تنصروا لننصرن بغير قتال أم يكن لهم نفل

لأن ما جعله سبب الاستحقاق لهم وهو القتال لم يوجد .

ألا ترى لو قال : إن قتلتم مقاتلته وسبيتم ذريته فلنكن كنذا . فقتلوا البعض  
وسبوا من بقي منهم : كان لهم النفل . ولو أخذوهم بغير قتال لم يكن لهم نفل لما قلنا .

١٠٩٩ - ولو قال : إن قتل إنساناً منكم قتيلاً . فقتل رجلان  
من المسلمين قتيلاً ، كان سلبه بينهما نصفين .

ولو قتل مسلمً ومشرِكاً أخطأ به فقتله مع المسلم كان  
نصف السلب للمسلم ونصفه في الغنيمة .

لأن في حق المسلم يجعل كأن القتال معه مسلم . وفي حصة المشرِك يجعل  
كأن القتال معه مشرك . وهذا لأن الإيجاب بالتنفيل من الإمام كان للمسلمين .  
فإنما يستحق المسلم بقدر ما باشر من السلب . وإنما باشر هو قتل نصف النفس  
حين شارك غيره فيه .

ألا ترى أنه لو قتل مسلماً خطأً مع غيره كان عليه نصف الدية . فإذا  
كان فيما يجب من الغرم بالقتل يجعل هذا قاتلاً نصف النفس فكذلك فيما  
يستحق من الغنم <sup>(١)</sup> به .

١١٠٠ - ولو قال : مَنْ قَتَلَ بطريقاً (ص ٢٢٦) فله سلبه .  
فقتل مشركاً ليس بطريق لم يستحق <sup>(٢)</sup> السلب .

(١) ق « من الغنم » وفتحها « من الغنم » نسخة « .

(٢) ق « لا يستحق » .

لأن القصد التحريض على قتل من تنكسر شوكتهم بقتله . ولم يحصل  
هذا المقصود .

ألا ترى أنه لو قال : من قتل الملك فله سلبه . فقتل رجلاً غير الملك  
لم يستحق شيئاً ؟

١١٠١ - ولو قال : مَنْ قَتَلَ بطريقاً فله من الغنيمة ألف درهم .  
فقتل رجلٌ بطريقاً استحق ما أوجب له الإمام من الغنيمة ألف درهم ،  
لمباشرته سلبه ، ولكن مما يغنمون بعد هذا ، حتى لو لم يغنموا بعد هذا  
شيئاً لم يعطه مما كانوا غنموا قبل هذا شيئاً .

لأن سهام المسلمين قد وجبت فيه وهذا التنفيل فيما كانوا غنموا . لأن  
يكون تنفيلاً بعد الإصابة ، وذلك لا يجوز .

١١٠٢ - ولو قال : مَنْ قَتَلَ منكم صُعلوكاً فله سلبه . فقتل  
رجلٌ بطريقاً ، أو قتل الملك ، لم يستحق شيئاً .

لأنه أوجب له سلب الصعلوك . وسلب الملك والبطريق أفضل من سلب  
الصعلوك لا محالة . فيلزم الإيجاب الأدنى لا يستحق الأعلى .

بخلاف ما لو قال : من قتل صعلوكاً فله مئة درهم ، فقتل  
رجلٌ بطريقاً فإنه يستحق المئة .

لأنه أتى بما شرط عليه وزيادة . فانكسار شوكتهم بقتل البطريق أظهر  
منه بقتل الصعلوك . والسلب بمقابلته <sup>(١)</sup> وهو المئة معلوم . والمسائل بعد هذا  
إلى آخر الباب مبنية على أصل وهو أنه :

(١) هل في « لمقابلته » . نسخة « .

١١٠٣- إن أوجب له بالتفيل شيئاً بعينه لم يستحق شيئاً  
آخر، سواء أتى بأدون مما شرط. عليه أو أعلى .

لأن محل الاستحقاق لم يوجد . والإيجاب لا يعمل بدون المحل .

١١٠٤- وإن كان أوجب له مالا مُسمى ، فإن أتى بخلاف  
ما شرط. لم يستحق شيئاً من المسمى .

لأن مع مخالفة الجنس لا يحصل الامتثال .

١١٠٥- وإن كان ما أتى به من جنس ما شرط. عليه : فإن كان  
أدون مما شرط. عليه في المنفعة لم يستحق شيئاً .

لأنه لم يمتثل لأمر ولم يحصل المقصود بكماله .

١١٠٦- فإن كان أعلى مما شرط. عليه استحق المسمى .

لأنه أتى بالمشروط وزاد عليه .

١١٠٧- فإذا قال : من قتل شيخاً فله سلبه ، فقتل شاباً استحقه .

لأنه أتى بالمشروط وزيادة . فإن النكابة وإظهار الجلالة في قتل الشاب  
أكثر (١) . والسلب لا يمتنع بالشباب والشيخوخة .

١١٠٨- وإن قال : من قتل شاباً فقتل شيخاً لم يستحق (٢)

(١) هي هامش ق « اظهر » نسخة .

(٢) ق « لم يستحق شيئاً » .

لأن ما أتى به أدنى (١) مما شرط عليه في معنى النكابة والجلادة .

١١٠٩- ولو قال : من جاء بأسير فهو له . فجاء بوصيف ،  
أو على عكس هذا لم يستحق شيئاً .

لأن المحل الذي أوجب صفة النفل فيه لم يوجد ، فإن الأسير (٢) غير  
الوصيف .

١١١٠- وكذلك لو قال : من جاء بوصيف فهو له ، فجاء  
برضيع ، أو على عكس هذا لم يكن له .

لأن الوصيف غير الرضيع . فالمحل الذي أوجب حقه لم يوجد .

١١١١- ولو قال : من جاء بألف درهم فله منها مئة . فجاء  
بألف دينار ، لم يكن له منها شيء .

لأنه أوجب له بعض ما يأتي به من الدرهم ، وبين الدرهم والدنانير  
مخالفة في الجنس .

١١١٢- ولو قال : من جاء بوصيف فله مئة درهم فجاء بوصيفة  
لم يستحق شيئاً .

لأن الذكور والإناث من بني آدم جنسان مختلفان لتباين المقصود .  
ولهذا لو اشترى شخصاً على أنه عبد فإذا هي أمة لم ينقذ البيع ، ومع اختلاف  
الجنس لا يتحقق الامتثال .

(١) هـ ، ق « دون ما » .

(٢) في هامش ق « فالأسير مأخوذ من الأمر وهو الشد والضيظ والذي فيه دفنهم  
وذب . وفي الوصيف لا يحتاج إلى شدة لانهم اختاروا ذلك . وليس فيهم دفع ولا ذب » .

١١١٣ - ولو قال : مَنْ جاء بشابٍ فله مئة درهم فجاء بشيخٍ ،  
لم يستحق شيئاً . ولو كان على عكس هذا استحق .

لأن الجنس واحد والشاب فيها هو المقصود ما هنا خير من الشيخ . فإذا  
جاء بما هو أزيد من المشروط عليه استحق النفل . وإن جاء بأنقص منه  
لم يستحق (ص ٢٢٧) بمنزلة ما لو قال : من جاء بألف درهم غلة فله مئة  
درهم . فجاء بألف درهم جياذ أخذ مئة درهم غلة .

لأن الجنس واحد وما جاء به أفضل ، ولكن لا يستحق إلا قدر ما سعى  
له وذلك مئة درهم غلة .

١١١٤ - وكذلك لو قال : من جاء بألف درهم غلة فله عشرها .  
فجاء بألف نقد بيت المال استحق عشرها من دراهم غلة .  
لأنه ما أوجب له الفضل والاستحقاق بالتسمية ، ولا يثبت إلا بقدر  
المسعى .

١١١٥ - ولو قال : مَنْ جاء بألف درهم جياذ فله مئة . فجاء  
بألف غلة ، لم يكن له شيء .

لأن ما جاء به دون ما شرط عليه .

١١١٦ - ولو قال : مَنْ جاء بعشر شياه فله شاة . فجاء بعشر  
بقرات ، لم يستحق شيئاً .

لاختلاف الجنس .

١١١٧ - وكذلك لو قال : مَنْ جاء بعشرة أثواب ديباج فله

كذا<sup>(١)</sup> ، فجاء بعشرة أثواب بُزْيُون<sup>(٢)</sup> لم يكن له شيء . وكذلك  
إن كان على عكس هذا .

لأن الجنس مختلف .

١١١٨ - ولو قال : مَنْ جاء بعشرة أثواب بُزْيُون أحمر ، فجاء  
بالأخضر أو الأصفر ، فإن كان الأحمر أفضل مما جاء به لم يستحق  
شيئاً . وإن كان مثل ما جاء به أو دونه استحق ما سعى له .

لأن الجنس واحد وإنما الاختلاف في الصفة هنا .

ألا ترى أن من اشترى ثوب بزبون على أنه أحمر فإذا هو أخضر فإن  
البيع يكون صحيحاً .

١١١٩ - وكذلك على هذا الأصل البغل والفرس والحمار .  
ولو قال : مَنْ جاء بفرس فله مئة ، فجاء ببرذون لم يستحق  
شيئاً ، وإن كان على عكس هذا استحق .

لأن الجنس واحد والفرس أفضل من البرذون .

بخلاف ما إذا جاء بحمار أو بغل فإنه لا يستحق شيئاً .

لأن الجنس مختلف .

(١) هـ « كذلك » .

(٢) في هامش ق « نوع من الثياب . وقيل سندس . حميري . وتحتها « البزبون  
كجرحل ومغفور السندس . قاموس » وتحتها « عارق من الديباج » .  
وفي هامش هـ « البزبون بانكر وبزون » عزجون . وعن الجوهري بالنظم . من ثياب  
الروم . وقيل هو السندس . المغرب » .

## باب من النفل (١) المجهول

١١٧٩- ولو قال الأمير: مَنْ جاء منكم بشيءٍ فله منه طائفةٌ. فجاء رجلٌ بمتاعٍ أو ثيابٍ أو برؤوسٍ، فذلك إلى الأمير يعطيه من ذلك بقدر ما يرى، على وجه النظر منه لمن جاء به ولأهل العسكر.

لأنه غير عما يأتي به بأعم ما يكون من أسماء الموجودات. وهو اسم الشيء، فيتناول كل ما يأتي به. وقد أوجب له طائفة من ذلك. وذلك اسم لجزء مجهول. إلا أن هذه الجهالة لا تمنع صحة الإيجاب فيما كان مبنياً على التوسع، وبعد صحة الإيجاب البيان إلى الموجب أولى مَنْ يقوم مقامه. والموجب الإمام هنا. وهو مأمور بالنظر للكل. فينبغي أن يبين على وجه يراعى النظر فيه، ويكون ذلك البيان مقبولاً منه بمنزلة من أوصى لإنسان بطائفة من ماله. فإن الوارث يعطيه من ذلك ما يشاء، لأنه قائم مقام الموجب. فإن لم يكن له وارث فميراثه للمسلمين. ويكون ذلك إلى الإمام يعطيه ما يشاء على وجه النظر له وللمسلمين.

١١٨٠- ولو قال: مَنْ جاء بشيءٍ فله منه شيءٌ، أو له منه قليلٌ أو يسيرٌ. فهو على قياس ما سبق. إلا أنه لا ينبغي للأمير هنا أن يبلغ ما يعطيه نصف ما جاء به.

(١) ق • التنزيل • •

لأنه أوجب له يسيراً مما جاء به أو قليلاً. أو شيئاً منكراً. وذلك دليل القلة أيضاً. والقلة والكثرة من الأسماء المشتركة إنما تظهر بالمقابلة. فالقليل من الشيء دون نصفه. حتى إذا قوبل بما بقي منه كان ما بقي أكثر.

١١٧١- ولو قال: مَنْ جاء بشيءٍ فله منه جزءٌ. فذلك إلى الأمير أيضاً. إلا أنه لا يزيده على النصف هنا. وله أن يبلغ به النصف.

لأن أدنى ما يكون جزء من جزءين وذلك النصف.

١١٧٢- ولو قال: بعضه. فهو بمنزلة قوله: وله طائفة.

لأن الأقل والأكثر (ص ٢٣٥) يكون بعض الشيء وطائفة منه. فليس في اللفظ ما يدل على شيء من ذلك. فلهاذا كان الرأي فيه إلى الإمام.

١١٧٣- ولو قال: مَنْ جاء بشيءٍ فله منه سهمٌ. ففي قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه يعطيه سدس ما جاء به.

لأن السهم عنده عبارة عن السدس. حتى قال: إذا أوصى رجل لرجل بسهم من ماله لهم ينقص حقه عن السدس. وذلك مروى عن ابن مسعود رضي الله عنه.

فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله في الوصية: له سهم كسهم أحد الورثة. وهو قول شريح رحمه الله. وقد بينا هذا في الزعرايا. وهو على قياس قولهم إذا قال فله سهم يعطيه قدر ما يرى بعد أن لا يزيده على النصف، بمنزلة الجزء، لأن الأدنى سهم من سهمين، كجزء من جزءين.



٩١  
باب النفل لمن يجب إذا جعله الأمير (١) جملة

١٤٧١- وإذا قال الأمير: مَنْ خرج من أهل العسكر فأصاب شيئاً فله من ذلك الربع. فهذا اللفظ يتناول كل مَنْ له في الغنيمة سهمٌ أو رضحٌ من مسلمٍ أو ذميٍّ، رجلٌ أو امرأةٌ، حرٌّ أو عبدٌ، صغيرٌ أو بالغٌ، تاجرٌ أو مُقاتلٌ، قاتلٌ قبل هذا أو لم يُقاتل. لأنَّ المقصودَ التحريضُ على القتال والإصابة؛ وكلُّ هؤلاء يتحقَّق فيهم معنى التحريض.

ألا ترى أنهم يستحقُّون السهم أو الرضح من الغنيمة للتحريض؟ والتاجر وإن لم يُقاتل قبل هذا فقد قاتل الآن حين أصاب شيئاً وجاء به. فلهذا استحق النفل من ذلك كله.

١٤٧٢- فأما المستأمنُ فإن كان خرَّجَ بغير إذن الإمام فلا شيء له من ذلك.

لأنَّه لا حقَّ له في الغنيمة رضحاً ولا سهماً.

وإن كان خرَّجَ بإذن الإمام فهو بمنزلة الذمي في ذلك.

١٤٧٣- ولو أنَّ أسيراً من أهل الحرب سمع هذه المقالة من الأمير فخرج وأصاب شيئاً فذلك كله للمؤمنين.

لباب بعينه . وإنما قال : من دخل من باب المظمورة . وباب المظمورة الباب الأقصر .

قلنا : لا كذلك ، فإن باب المظمورة عند الأمير والمسلمين حين نفل كان الباب الأول ، وكانوا لا يتجاسرون على الدخول فيه ، فالذين دخلوه بعد التنفيل خاطروا بأنفسهم وأتوا بما أوجب لهم الإمام النفل عليه .

فإن قيل : ينبغي أن يعطى جماعتهم مئة درهم ، فإنه إنما أوجب الإمام ذلك للداخلين .

قلنا : مطلق الكلام محمول على ما يتسارع إلى (١) الأفهام ، وهو أن يكون لكل رجل منهم المئة نفلاً . فإنه نكر المئة ، وذلك دليل على أن المستحق لكل واحد منهم غير المستحق لصاحبه .

١٤٧٧ - وكذلك (٢) لو قال : مَنْ دَخَلَ فَلَهُ رَأْسٌ - بخلاف ما لو قال : مَنْ دَخَلَ فَلَهُ الرَّبْعُ مِنَ الْغَنِيمَةِ - فدخل عشرة ، فلهم الربع بينهم . لأن هناك عرفاً ما أوجب للداخلين بالإضافة إلى الغنيمة ، والغالب أن مراده الإشراك بين الداخلين في الجزء المسئى .

ألا ترى أن الداخلين يزيدون على الأربعة عادة ، ولا تكون الغنيمة إلا أربعة أرباع؟ فهذا يتبين أن مراده الإشراك بينهم في الربع وإن كثروا .

١٤٧٨ - وَإِنْ دَخَلَ وَاحِدٌ ثُمَّ وَاحِدٌ هَكَذَا (ص ١٩١) حَتَّى كَمَلُوا عَشْرَةً . فالربيع بينهم ، بمنزلة ما لو دخلوا معاً .

لأنه أوجب النفل على الدخول من غير أن يتعرض بجمع أو ترتيب .

١٤٧٩ - وَلَكِنْ هَذَا لِكُلِّ مَنْ دَخَلَ قَبْلَ أَنْ يَنْتَهَى الْعَدْوُ مِنَ الْبَابِ . فإذا تنحوا أو علم أنه ليس بين البابين أحدٌ فلا نفل لمن يدخل بعد ذلك .

لأن المقصود هو التحريض على الدخول ، وذلك يختص بحال بقاء الخوف .

١٤٨٠ - وَكَذَلِكَ إِنْ فَتَحَ (١) الْمُسْلِمُونَ الْبَابَ وَهَابُوا أَنْ يَدْخُلُوا مَخَافَةَ كَمِينٍ خَلْفَ الْبَابِ ، فهذا والأول سواء .

لأن المقصود التحريض على الدخول فينقيد بحال بقاء الخوف .

١٤٨١ - وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ : مَنْ دَخَلَ فَلَهُ بِطَرِيقِ الْمَظْمُورَةِ . فدخل العشرة معاً أو على الترتيب حال قيام الخوف .

لأنه عرّف البطريق بالإضافة . فعرفنا أن مراده الإشراك بين الداخلين فيه .

١٤٨٢ - وَلَوْ قَالَ : فَلَهُ بِطَرِيقٍ مِنْ بَطَارِقَتِهِمْ . فلكل داخل بطريق .

لأن ما أوجه هناك منكر .

إلا أنه إذا لم يكن في المظمورة إلا بطريقان أو ثلاثة فذلك بينهم بالسوية لا يُعْطَوْنَ شيئاً آخر .

لأن صحة الإيجاب باعتبار المحل ، فلا يصح إلا في مقدار الموجود في المحل .

(١) من • تنحوا • •

(١) ب • ق • اليه • •

(٢) ب • وكفى • •

١٥١١- ولو دخل أول مرة واحداً ، ثم اثنان ، فالداخل أولاً يستحق نفل الأول .

لأنه فرد سبق بالدخول .

ويطل نفل الثاني .

لأنه لا يأتي في الآخرين .

ولكن لهما نفل الثالث .

لأننا ثبتنا أن الثالث فيها .

١٥١٢- ولو دخل واحد ثم واحد ثم اثنان فلا شيء للآخرين .

لأنه لا ثالث فيها . فكل واحد منهما رابع مع صاحبه . والإمام ما أوجب للرابع شيئاً .

١٥١٣- ولو صعد الأمير لرجل بعينه فقال : لست أطمع في أن تدخل أولاً ، ولكن إن دخلت ثانياً فلك رأسان . فدخل أول القوم . فلا شيء له في القياس .

لأن الإمام ما أوجب للأول شيئاً ، وإنما أوجب له التنفيل بشرط أن يدخل ثانياً . ولم يوجد ذلك الشرط .

وفي الاستحسان له رأسان .

لأننا نتيقن أنه صنع ما طلب الإمام منه وزيادة في إظهار القوة والجلادة ،

فإن ما تقدم من قول الإمام :

لست أطمع في أن تدخل أولاً .

يتبين أنه لم يكن مراده أن يشترط عليه الدخول ثانياً . وإنما مراده التحريض على إظهار الجدة في القتال . وقد أتى به على أكمل الوجوه .

١٥١٤- وهذا بخلاف ما إذا لم يذكر هذه المقدمة ، ولكن قال : إن دخلت ثانياً فلك رأسان فدخل أولاً فإنه لا يستحق شيئاً .

لأن مقصود الإمام هاهنا أن يمنعه من أن يدخل أولاً ابتغاءاً على نفسه . فإنه علم أنه يفتح الممالك ، فأراد أن لا يدخل وحده حتى يدخل غيره قبله أو معه ، ليكون أقوى له . فإذا لم يدخل بتلك الصفة لا يستحق النفل .

ثم هذا المعنى الذي قلنا محتمل ، والمعنى الأول الذي ذكرنا في وجه الاستحسان محتمل أيضاً . ولكن لا يتعين أحد المحتملين إلا بالدليل . وقد وجد الدليل في الفصل الأول . وهو المقدمة التي جرت ، ولم يوجد الدليل في الفصل الثاني فينبغي الاحتمال ، ومع الاحتمال لا يثبت الاستحقاق .

١٥١٥- ولو دخل مع آخر فله رأسان .

لأنه دخل ثانياً كما شرط عليه الأمير .

١٥١٦- ولو دخل ثلاثة هو أحدهم لم يستحق شيئاً بإيجاب النفل له إذا دخل ثانياً ، فإن أوجب له نفلاً إن دخل ثالثاً استحق ذلك .

لأنه ثالث في الدخول إذا دخل مع اثنين ، كما هو ثالث إذا دخل بعدهما .

١٥١٧- ولو قال للقوم : من دخل منكم ثانياً فله رأس . فدخل واحد أولاً ، لم يستحق شيئاً .

## باب من الاستنجار (١) في ارض الحرب والنفل فيه

١٥٤٨ - ولو أقام المسلمون على مطمورة في أرض الحرب ، فقال  
الأمير : كلُّ رجلٍ يحفظ المطمورة الليلة حتى لا يخرج منها العدو فله  
دينار . وأقام عليها مئة رجلٍ حتى أصبحوا . فإن كان الدينارُ جعله لكل  
رجلٍ منهم مما يصيبون من المطمورة فهو نفلٌ صحيح .  
لأن أهل المطمورة ممنعون ، والحاجة إلى التحريض على حفظهم بالتنفيل  
مائة ، وحفظهم حتى لا يهربوا من الجهاد . فلهذا صحَّ التنفيل .

١٥٤٩ - وإن كان الأميرُ جعل لهم ذلك من الغنائم التي أصابها  
المسلمون فذلك باطل .

لأنه لا يمكن تصحيح ذلك لهم بطريق التنفيل . فإن التنفيل بعد الإصابة  
لا يجوز ولا بطريق الأجرة . لأن هذا العمل من الجهاد ، واستنجار المسلم  
على الجهاد باطل .

وهذا لأنهم على عمل الجهاد يستحقون السهم من الغنيمة فكيف يستحقون  
الأجر مع ذلك ؟

ولأن الجهاد وإن كان فرضاً على الكفاية ، فكلُّ من باشره يكون مؤدياً  
فرضاً . والاستنجار على أداء الفرض باطل كالاستنجار على الصلاة .

١٥٥٠ - وإن لم يبين الأميرُ من أيِّ موضع يعطيهم (١) ذلك  
فهذا تنفيلٌ صحيحٌ من المطمورة .

لأن مطلق كلام العاقل محمول على الوجه الذي يصح شرعاً لا على الوجه  
الذي يكون باطلاً شرعاً .

١٥٥١ - وإن لم يكن في المطمورة مُقاتلةٌ ، وإنما فيها الذرائع  
والأموالُ ، والمسألةُ بحالها ، فلكلِّ واحدٍ منهم دينارٌ في الغنيمة هاهنا .  
لأن حفظهم ليس بجهاد هاهنا ، وإنما هذا استنجار على عمل معلوم ،  
يبدل معلوم .

فكلُّ مَنْ سمع مقالة الأمير وأقام العمل فله الأجر . ومن  
لم يسمع مقالته فلا أجر له .

لأن ما أقام العمل على وجه الإجارة . ولكن على وجه التبرع حين  
لم يسمع بمقالة الأمير .

وإنما هذا نظير قوله : كل من ساق هذه الأرمالك (٢) إلى موضع كذا فله  
دينار . فساقها قوم سمعوا مقالته . فلكل رجل منهم أجرة دينار ، يبدأ به  
من الغنيمة قبل كل نفل وقسمة . وإن ذهبت الغنائم كلها لم يكن للأجراء  
على الإمام شيء ، لأنه استأجرهم على وجه الحكم منه لمنفعة العائنين ، وإنما  
أجرهم في الغنيمة ، ولم يبق بيده شيء من الغنيمة . والإمام فيها يحكم به على  
وجه النظر لا يكون ملتزماً للعهد ، فلا يلزمه إذا شيء من مال نفسه ،

(١) ب • يؤتيهم • •

(٢) ق • الأموال • وفي هامشها « الأرمالك » نسخة • والأرمالك جمع الجمع لفظ

رمكة ( محرّكة ) وهي الفرس والبرفونة تتخذ للنسل ( القاموس ) •

ولا يرجع على الغنيمة بشيء لأن ولايته عليهم مقيدة بتوفير المنفعة دون الإضرار بهم ، ولأنهم لم يملكوا الغنيمة بعد .

ألا ترى أن للإمام أن يقتل الأسارى ، وإنما يجب البذل عليهم بالقدح إذا سلم العمل إليهم . ولم يوجد ذلك حقيقة ولا حكماً بالتسليم (ص ٢٨٣) إلى مملكتهم .

١٥٥٢- ولو قال الأمير مَنْ نَصَبَ رَمَاحَ الْمُسْلِمِينَ حول العسكر فله دينار . ففعل ذلك رجلٌ استحق الدينار .

لأن هذا ليس من الحرب ، ولا مما يجب على ذلك الرجل أن يفعله . فيجوز استئجار الإمام إياه على ذلك بأجر معلوم .

١٥٥٣- ولو قال : مَنْ نَصَبَ رَمَحَهُ فله دينارٌ أجراً له ، لم يجز ذلك .

لأن ما يفعله في ملك نفسه لا يكون فيه أجراً لغيره ، ولأن نصب رمحه من عمل الحرب كالطعن به ، فلا يستحق الأجر عليه . بخلاف نصب رماح غيره من المسلمين .

١٥٥٤- ولو قال : مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا وَجَاءَ بِرَأْسِهِ فله دينار . فهذا تنفيلٌ صحيح ، ويُعطى الدينار مَنْ فعل ذلك من الغنائم التي تُصابُ بعد هذا ، أو من بيت المال إن رأى الإمام ذلك . فأما مما أُخْرِزَ من الغنائم قبل هذا فلا .

لأنه لا تنفيل بعد الإصابة . فلا يمكنه أن يعطيه الدينار من ذلك نفلاً ولا أجرة ، لأن قتل أهل الحرب من الجهاد ، فلا يستحق المسلم عليه الأجر .

١٥٥٥- وكما يثبت<sup>(١)</sup> هذا الحكم في حق المقاتلة من المسلمين فكذلك في حق التجار والعبيد من المسلمين .

لأن فعلهم ذلك من الجهاد أيضاً ، ولهذا يستحق التاجر إذا فعل ذلك السهم من الغنيمة والعبد الرضخ .

١٥٥٦- وأما أهل الذمة إذا فعلوا ذلك ، وقد استعان بهم الإمام وأوجب لهم مالاً معلوماً ، على عملٍ من ذلك معلومٍ فلهم الأجر .

لأن فعلهم ليس بجهاد ، فإن الجهاد يُنال به الثواب ، والكافر ليس بأهل لذلك . والجهاد ما يتقرب العبدُ به إلى ربه ، وهم لا يتقربون بذلك . بخلاف المسلم .

قال : ألا ترى أن رجلاً لو خرج بآخر يجاهد في سبيل الله بديلاً عن إنسان لم يكن له أجر .

لأنه يتقرب إلى الله تعالى ، فأجره على الله تعالى . والتقرب إلى الله تعالى عاملٌ لنفسه ، فكيف يكون له الأجر على غيره . وعند إصابة الغنيمة السهم يكون له دون من استأجره . فعرفنا أنه عاملٌ لنفسه .

ثم بين أن :

الاستئجار على الجهاد بمنزلة الاستئجار على الحج ، وعلى الأذان ، والإقامة .

وقد بينا الكلام في الاستئجار على الطاعات في شرح المختصر .

(١) ب . ق . د . هـ .

وعن فضالة بن عبيد قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يُسهم للمسلوكين .

وروى أن شقران غلام النبي عليه السلام شهد بذرًا معه فلم يسهم له ، واستعمله على الأسارى فجزأ (١) كل رجل من الأسارى ، حتى كان حظّه كحظ رجل من الثمانية من بني هاشم ، وقد سماهم في الكتاب .

وعن عمير مولى أبي اللحم قال : شهدت خيبر وأنا مملوك ، فلم يسهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطاني من خرو (٢) الشاع .

فهذا تبين أن المراد بالحديث أنه رضى لهؤلاء يوم خيبر . وبه نقول أنه يرضخ لهم . وهذا لأنهم أتباع ، ولا يسوى بين التابع والتبوع في الاستحقاق ، بخلاف الخيل فإنه لا يستحق شيئاً ، وإنما المستحق صاحبه ، فلا يتحقق فيه معنى المساواة بين التابع والتبوع .

وكذلك (ص ٢٩٤) أهل الذمة أتباع ، فإن فعلهم لا يكون جهاداً فيرضخ لهم ولا يسهم ، إلا أن عطاء كان يقول : إن خرج الإمام بهم كُرْهاً فلهم أجر مثلهم .

وابن سيرين كان يقول : يضع عنهم الجزية . ومرادهم من ذلك بيان الرضى أنه يكون بحسب العناء والقتال .

وكان الزهرى يقول : يسهم لهم كما يسهم للمسلمين .

وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا بأثابيين من اليهود فجعل لهم سهماً مثل سهما المسلمين . ولأجل هذا الاختلاف قال محمد رحمه الله :

(١) في ب « فحذاء » وفي هامش ق « فحذاء » نسخة .

(٢) في هامش ق « انخرني متاع البيت » وعند الفقهاء سقط متاعه . ومنه حديث عمر : أعطاه من خروى التاع ، يعنى الشفق منه . هكذا جاء بوسولا وهو الردى من كل شيء . يقال توب شفق أى ردى رفيق . مغرب .

١٦٠٥ - ولو أن والياً جعل لهؤلاء اللههم كما للمسلمين نفذ حكمه ، حتى لو رفع إلى وال آخر يرى خلافه فعليه أن يمضى ذلك الحكم ، وليس له أن يبطله .

لأنه أمضى الحكم في فصل مجتهد به والحكم في المجتهدات نافذ بالإجماع فبإبطاله مخالفة لإجماع وذلك لا يجوز .

١٦٠٦ - ولا يسهم للأجير الذى يستأجره غاز فيخدمه لأنه أخذ على خروجه مالاً فلا يستوجب لهذا الخروج شيئاً من الغنيمة .

والأصل فيه ما روى أن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه استأجر أجيراً بثلاثة دنانير ، فلما طلب سهمه من الغنيمة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذه الدنانير حظك في الدنيا والآخرة .

وعن عكرمة أن أجيراً كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فلم يسهم له شيئاً . وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه يسهم للأجير .

وتأويل هذا أنه إذا قاتل وترك العمل الذى استأجره فإنه لا يستحق الأجر في ذلك الوقت ، فيستحق السهم ، وإذا لم يفعل ذلك فهو يستحق الأجر فلا يستحق (١) السهم ، وحاله كحال التاجر في العسكر : إن قاتل استحق السهم ، وإن لم يُقاتل لا يستحق السهم . والله أعلم .

(١) في هامش الاصل .. قراءة عليه حفظه الله تعالى .

ربما بيّن أن هذا الإمام أن يرضخ له بما أصاب بدلالته ١٤٠ ما يرى،  
فهذا مثله .

١٨٥٤- فإن كان الإمام قال له : اذهب معنا إلى موضع  
كذا ، ولك من الأجر كذا ، فذهب معهم فله الأجر المسمى .  
لأنه وفى بالعمل المشروط عليه .

ثم يعطيه الإمام أجره مما أصابوا بعد دلالته أو قبل دلالته ،  
بخلاف النفل والرضخ .

فإن الاستحقاق هاهنا بعقد لازم وهو عقد الإجارة ، فلا يختص به  
بعض المصاب دون البعض ، كما لو استأجر قوماً لسوق الغنم والرمالك .

فأما استحقاق الرضخ والنفل باعتبار منفعة المسلمين فيتعين  
له المصاب بدلالته وعمله .

لأن ذلك منفعة عمله .

١٨٥٥- وإن لم يُصيبيوا شيئاً من الغنائم فإنه ينبغي للإمام  
أن يُعطى الأجير أجره من بيت المال .

لأنه في هذا الاستنجار كان ناظراً للمسلمين ، وهو لا يلحقه العهدة فيما  
يباشر من العقود للمسلمين ، ولكنه يرجع به في مال المسلمين وهو مال  
بيت المال .

١٨٥٦- ولو استأجر مسلماً أو ذمياً أو حربياً ليدخل معهم دار

الحرب فيدلّهم على الطريق ، فقد بيّن أن الإجارة فاسدة على  
هذا ، بخلاف التنفيل .

لأن في الإجارة لا بد من بيان مقدار العقود (ص ٣٣٢) عليه ، وإذا لم يسم  
له مكاناً فالعقد عليه لم يصير معلوماً . وفي التنفيل لا حاجة إلى إعلام المقدار  
فبما سعى النفل للتحريرض عليه .

١٨٥٧- ثم إذا ذهب معهم على الإجارة الفاسدة فلا سهم له  
في الغنيمة وإن كان مسلماً .

لأنه لم يدخل على قصد القتال .

ولكن له أجر مثله ، لا يُجاوز به ما سُمي .

لأنه أقام العمل المشروط عليه ، وقد وجد منه الرضى بالمسمى : فلا يزداد  
على ذلك . وإن كان أجر مثله أكثر منه .

١٨٥٨- ولو أن الأجير من أهل الذمة أو المستأمنين لم يدلّهم  
على الموضع الذي طلبوا منه ولكن هجم بهم على العدو فلا أجر  
له ، سواء ذهب معهم أو لم يذهب .

لأنه ما أتى بالعمل المشيطة عليه .

١٨٥٩- وليس للإمام أن يقتله وإن تعمد ذلك .

لأن المسلم لو فعل هذا لم يكن به ناقضاً لإيمانه ، فكذلك إذا فعله صاحب  
العهد لا يصير ناقضاً لأمانته .



لأنهم امتثلوا أمر الأمير فيما أخذوا ، ولا يتحقق الامتثال مع القصد إلى  
الاغتنام ، وإذا لم يقصدوا الاغتنام بما أخذوا لم يكن ذلك غنيمة .

هذا لأن للإمام رأيا فيما يرجع إلى النظر للمسلمين .

ألا ترى أنه يصح منه التنفيل قبل الإصابة بطريق النظر ، فكذلك  
يصح منه جعل المصاب لمنفعة معلومة قبل الإصابة ، فإن أخذ من ذلك ما يُغنيه  
وبقى فضل فالباقى (١) يكون غنيمة .

لأن السبب الموجب للاغتنام قد وجد في الكل ، ولكن في القدر المشغول  
لحاجة المسلمين يجعل ذلك متقدما لقصد الإمام ، وما وراء ذلك يثبت فيه  
حكم الغنيمة ، بمنزلة ما ينضل من الحركة عن الدين والوصية .

٢٣٥٩ - وكذلك لو كان بعثهم من العسكر في دار الحرب  
ليأتوا بالخشب ، أو بالطعام أو بالعلف ، لمنفعة عينها للمسلمين ،  
فإن ما جاءوا به يكون مصروفا إلى تلك المنفعة ، فإن فضل منها  
شيء فهو غنيمة ، لأهل السرية ، وأهل العسكر .

لأنهم قصدوا تحصيل تلك المنفعة ، لا الاغتنام ، فإن فضل منها شيء فهو  
غنيمة ، حين خرجوا مطيعين للأمير .

٢٣٦٠ - وكذلك لو كان بعثهم من بعض مدائن أهل الثغور ،  
وقد أصابهم قحط ، ليأتوا بالطعام ، والعلف لأهل المدينة ،  
ففعلوا ذلك ، فإنه يقسم ذلك بين أهل المدينة ، بغير خمس ،

ولا يقسمه بين أهل السرية ، وهذا كله إذا بين (١) لهم عند  
الخروج أنه لماذا يوجههم ، لأنه إما ينعدم القصد منهم إلى  
الاغتنام إذا علموا مراد الأمير فيما أرسلهم لأجله ، وخرجوا  
مطيعين له في ذلك فإن كانوا إنما جاءوا بالطعام بعد ما استغنى  
المسلمون عن ذلك فهو بمنزلة الغنيمة الآن .

لأن السبب الموجب لتقديم أهل المدينة فيه حاجتهم ، وقد انعدم ، فكان  
هذا وما يفضل من المنفعة التي عينها الإمام سواء .

٢٣٦١ - ولو أن الأمير في هذه الفصول نفلهم بعض ما جاءوا  
به فذلك صحيح ، لأنه جعل بعض ما يأتون به مصروفا إلى  
منفعة المسلمين ، وبعضه مصروفا إليهم بطريق التنفيل ، ففي  
كل واحد منهما نظر من الإمام .

لأنهم قلما يرغبون في الخروج إذا لم يكن لهم نصيب في المصاب ، والتنفيل  
للتعريض على الخروج . فإن قيل : كيف يصح النفل لجماعة السرية المبعوث  
من دار الاسلام ؟ قلنا : إنما لا يصح ذلك فيما هو غنيمة ، يُفضل فيها الفارس  
على الراجل باعتبار أنه ليس في ذلك التنفيل إلا أبطال الخمس ، وإبطال  
تفضيل الفارس على الراجل ، وهذا المعنى لا يوجد ها هنا ، لأن ما يأتون به  
لا يكون غنيمة لمن أصابها ، بل يكون مصروفا إلى منفعة المسلمين ، فلذلك  
جاز التنفيل فيه لهم .

(١) باح ( تبين ) .

(١) ح ( فان الباقى )